رواق

مجلة فكرية سياسية فصلية
تصدر عن مركز رِواق بغداد للسياسات العامة
العدد التاسع - نيسان - 2023

في العدد

- في جدل أم القرى
- تركيا .. والأمن القوميّ العراقيّ
- حقوق الانسان في العالم العربي
- حوار مع نائب مستشار الأمن القومي السابق صفاء الشيخ

الأمن القومي العراقي

في ظل الأحداث والمتغيرات التي يشهدها العالم والمنطقة على وجه خاص

REWAQ_BAGHDAD CENTER

إصدارات دار رواق للنشر والتوزيع

إعداد وتقديم:
عدنان عبد الحسين

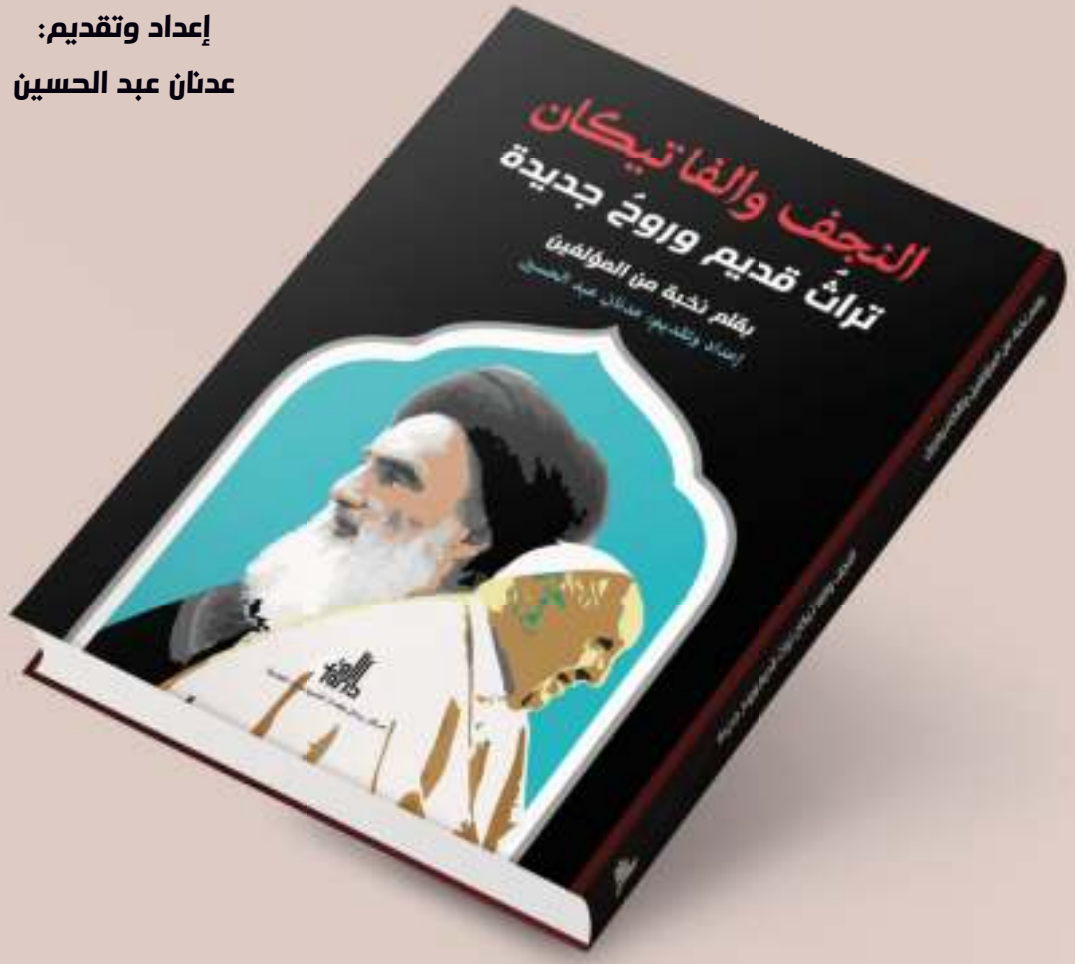

المؤلفون

جواد علي كسار . عبد الامير زاهد
د. عبد العزيز ساشادينا . السيد جواد الخوئي
سهى منعم جيجان . موسى اشرشور

للتواصل عبر
Info@rewaqbaghdad.org
Sarah@rewaqbaghdad.org
0783 577 4081
07835774086

مركز رواق بغداد للسياسات العامة
REWAQ BAGHDAD

رئيس مجلس الإدارة : **عباس العنبوري**

رئيس التحرير : **د. علاء حميد إدريس**

نائب رئيس التحرير: **عدنان عبد الحسين**

مدير التحرير: **علي حسون**

REWAQ BAGHDAD CENTER

AL - R E W A Q

العدد التاسع - نيسان - 2023

مجلة فكرية سياسية فصلية
تصدر عن مركز رواق بغداد للسياسات العامة

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق في بغداد (2631) لسنة 2023

أبواب الرواق

افتتاحية	د.علاء حميد إدريس	الأمن القومي في العراق بعد 2003	4
بحوث ودراسات	علي المعموري	سياسة الامن القومي الوطني العراقي بعد عام 2003	6
	عبد العظيم بدران	في جدل ام القرى	19
	عبد العظيم جبر	الثَّقافة السِّياسيَّة والأمن الوطنيّ في العراق بعد عامّ 2003	38
	حارث الهيتي	اللوحة الاجتماعية والقوى الفاعلة في الانبار بعد 2003	47
	عبد الجبار السعيدي	تركيا والامن القومي العراقي	58
	باسل صالح	ازمة الفوات في التجربة القومية العربية	73
مقالات	محمود عزو	التغيرات في اوليات الامن القومي العراقي	84
	عقيل محفوض	الامن القومي بين الدولة والشبكة	93
	عادل زين العابدين	مدى تأثير نظرية العمق الاستراتيجي على الامن القومي	102
	عقيل حبيب	الامن القومي وحروب الجيل الرابع	107
	عباس عبود	الامن القومي العراقي في ظلّ التهديدات والمخاطر والتحديات	112
	علي فارس	الامن القومي في العراق رؤية مفقودة وتوافقية مهيمنة	118
سياسات مقارنة	د.خالد هاشم	مقاربة للأمن القوميّ العراقيّ ما بعد عامّ 2003	125
تقدير موقف	جواد علي كسار	حقوق الانسان في العالم العربي	132
ترجمة	الانجليزية نصر الحسيني	الامن القومي العراقي التنافس الاقليمي والدولي	142
	الفارسية مركز رواق بغداد	الاستراتيجية الغربية تجاه إيران	153
	التركية طارق خاقان	سياسة تركيا في تحقيق التوازن بين بغداد واربيل	161
كتاب الرواق	محمد علي اسماعيل	نظرية الامن القومي العربي في تصورات حامد ربيع	178
المركز والأقليم	سامان نوح	كردستان العائدة من بعيد بحثا عن عمقها الاستراتيجي	186
مقابلة	عدنان عبد الحسين	مع نائب مستشار الأمن القومي السابق صفاء الشيخ	194

AL - RAWAQ

مجلة فكرية سياسية فصلية
تصدر عن مركز رواق بغداد للسياسات العامة
العدد التاسع - نيسان - 2023

سكرتير التحرير: سارة صباح

هيأة التحرير: حسن الصراف، ياسر صالح، سامان نوح، حسين البياتي، طالب كاظم عودة، احمد الحلو، قيس الموسوي، عدنان صبيح

الهيأة الاستشارية: د. آرثر كويزني - فرنسا
إبراهيم العبادي - العراق
د. ثناسي كمباناس - أميركا
جواد علي كسّار - العراق
زيد العلي - أميركا
سعيد الغانمي - استراليا
فاريبا باجوه - إيران
د. فرح الصفار - العراق
د. مارسين الشمري- أميركا
ماري كوراود - فرنسا
د. محمد فيزال بن موسى - ماليزيا
د. مظهر محمد صالح - العراق
د. ناظم عودة - السويد
أ.د نبيل زوين - العراق

مواقع التواصل الاجتماعي : رسل علاء

مدير العلاقات العامة: آية الحكيم

المسؤول المالي: زهراء عبد الكريم

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق في بغداد (2631) لسنة 2023
alrewaq.magazine@rewaqbaghdad.org
info@rewaqbaghdad.org
+964 783 577 4086
+964 783 577 4081

GRAPHIC BY

النشر في مجلة الرواق

ترحب مجلة الرواق (مجلة فكرية سياسية فصلية)، بنشر البحوث والدراسات والتقارير التي تجعل من قضايا العراق محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وبكل مايتعلق بإركان الدولة العراقية من نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وعلاقاتها الخارجية، وتكون قواعد النشر على النحو الآتي:

تنويه
المواد المنشورة في مجلة الرواق
لاتعبر بالضرورة عن رأي مركز رواق بغداد للسياسات العامة.

1. لغة المجلة هي اللغة العربية و يراعى الوضوح وسلامة النص.
2. تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
3. أن لا يكون البحث او المقال منشـوراً من قَبل أو مقدماً للنشـر لدى جهة اخرى.
4. تتـراوح عـدد كلمات البحث والدراسـة المقارنة بيـن (2500 – 5000) كلمة، والتقرير وتقدير الموقف والبيبليوغرافيا بين (1500 – 2000) كلمة.
5. يقـدم البحث او التقرير بنسـخة رقميـة (word) و بخط (Simplified Arabic)، وبحجـم (14) للمتـن و (10) للهامـش، ومسـافة (1.5) بيـن الاسطر.
6. يرفـق مـع كل بحث او دراسـة ملخـص وقائمة بالمراجـع والمصادر المعتمدة.
7. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث.
8. تقـوم المجلة بإخطار الباحثيـن بإجازة بحوثهم أو دراسـاتهم بعد عرضها على هيئة تحرير مجلة الرواق
9. يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شـكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
10. لا تلتزم المجلة بإعادة البحوث والدراسات التي تعتذر عن نشرها.
11. ترحـب المجلـة بالمناقشـات الموضوعيـة لمـا ينشـر فيهـا، وبأية ردود فكريـة أو تصويب، وكذلك ترحب بنشـر التقارير عن المؤتمرات والنـدوات ذات العلاقـة ومراجعـات الكتـب وملخصـات الرسـائل الجامعية التي تكون ضمن نطاق المجلة (الفكر السياسي)، والتي تمت إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

الأمن القومي في العراق بعد 2003

د.علاء حميد إدريس

يحيل مفهوم ومعنى الأمن القومي في العراق إلى ميراث النظام السابق. إذ أرتبط هذا المفهوم بالأسس التي أقام عليها دولته. ومن هذه الأسس القومية والتوجه نحو العالم العربي انطلاقا من أهمية الأمن القومي. والذي من خلاله كان يشخص العدو من الصديق. وعلى ضوء مسلمات الأمن القومي التي صاغها حدد الصديق بمن يشترك مع النظام بالتوجه ويشابهه بسمات الهوية ، وأما العدو فهو من يخالف تلك المشتركات وليس له شراكة مع النظام في التاريخ والثقافة. وكان معيار تشخيص العدو من الصديق يتم عبر أيديولوجيا البعث وما يترتب عليها من ولاء واشتراك. ظل هذا المعيار هو الحاكم على أسلوب تعامل النظام السابق مع الأزمات والتحولات التي مر بها منذ 1968 ولغاية 2003.

تغير الحال بعد إزاحة النظام. والشروع في بناء نظام جديد لا يقوم على أسس القومية والبعثية. وأصبح النظام الجديد يعاني أزمة غياب الأسس والتوجه الذي يبني عليها دولته ومؤسساته. وظهر النظام محكوما بميراث التاريخ وتصفية تركة النظام السابق من تقاليد وممارسات في العمل السياسي والحكومي، ومع غياب الأسس والسعي لتصفية عمل النظام السابق. بات يواجه خطا متناميا من الأزمات كشفت عن عدم وجود عاملي الوحدة والتكامل بين المؤسسات التي أقامها، وظهر ذلك في السياسة الخارجية ونظرة النظام الجديد إلى أمنه الداخلي وتأثيره على أمنه الخارجي وفقدان القدرة على تعين العدو من الصديق، وعلى ضوء ذلك أمسى بحث تصور النظام الجديد - أن وجد – للأمن القومي وعلاقته بالسياسة الخارجية وكيف صيغ هذا المفهوم بعد 2003 أمر ملح وضروري. يشير مفهوم الأمن القومي إلى « الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولة» وهذا المعنى تأكيد على أن الأمن القومي معيار كاشف عن قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية.

انطلاقا من تحديات الأمن القومي التي تدور حول وجود دول مجاورة للعراق ومؤثرة في وضعه السياسي، لديها نظرية في الأمن القومي. في تركيا هناك نظرية «العمق الاستراتيجي» التي وضعها الدكتور أحمد داود أوغلو التي تقوم على استراتيجية تصفير المشاكل والاستناد على العمق التاريخي لتركيا من خلال الميراث العثماني من أجل الوصول إلى بناء ثقل سياسي بروافع اقتصادية واجتماعية في المحيط الإقليمي والدولي. وفي إيران طرحت نظرية « أم القرى» لدكتور

محمـد جواد لاريجاني والتي تـدور حول مركزية إيران بالنسـبة للعالم الإسلامي والاستثمار في المجـال الحيوي من خـلال مرتكزين هما الجانب المذهبي والإسلامي. في الجانب العربي كانت هنـاك أطروحـة القوميـة العربية والتي نشـأت بفعل توجهيـن البعـث 1968-2003 والناصرية 1952-1972، ولكنهـا ضمـرت بعـد 1967 وحـرب الخليـج الثانيـة 1990. إذن نحـن أمـام ثلاثـة توجهات فـي الأمن القومـي اثنان مازالا فاعلتيـن في مجال السياسـة الخارجية لكل من تركيـا وإيـران. مـع بعـض تغييـرات التـي طرأت علـى أطروحـة العمـق الاسـتراتيجي على ضوء انتقال تركيا من تصفير المشاكل إلى بناء فاعلية جيوستراتيجية بعد أحداث الربيع العربي. لا سيما في سـوريا وليبيـا. وأما إيران ظلـت أطروحة أم القرى حاضرة في تصورات صانع القرار السياسي والمؤسسـات التـي تحمـل سـمة أيديولوجيـة « المرشـد والمؤسسـات التابعـة لـه ، الحـرس الثـوري « مـع أن التحولات الأخيـرة التي أخذت تتجـه نحو شـرق آسـيا. فـي العـراق كان الأمن القومي قائما على أطروحة القومية وخلق زخم اسـتراتيجي عن طريق استحضار الجانب القومي العربي في توجهات السياسة الخارجية العراقية منـذ -1968 2003، وعلـى الرغم مما جرى من تحـولات بعد أزمة الكويت وانتفاضة آذار وقيام الحملة الإيمانية، استمرت القومية العربية هي المصدر التاريخي والسياسـي للسياسة الخارجية في العـراق، ولهذا نحن أمـام أزمة كامنة وفي الوقت نفسـه غائبة عن البحث والتحليل «أزمة طـرح تصـور حول الأمـن القومـي العراقي بعد 2003» ، علـى ضوء التحولات التي حصلت بعد التغير وانعكاساتها على أمن المجتمع والدولة، وهـل عمـل النظـام الجديـد علـى طـرح رؤيته لأمنه القومي، بدأ من هذا السـؤال الإشـكالي حـول أسـباب غيـاب نظرية في الأمـن القومي العراقـي أو مـا هـي سياسـة الأمـن القومـي بعـد 2003 فـي العـراق؟. نلاحـظ أن العـراق فقـد الكثير من فاعليتـه الإقليمية وبات مجالا متاحـا للتدخل والتأثير من قبـل الدول المجاورة لـه. وهـذا راجع إلـى ضعـف العوامـل الداخلية التـي أثرت على السياسـة الخارجيـة واضطرارها لبحث عـن مبدأ «الحياد الإيجابـي» والذي من الصعوبة تحققه في العراق لعدة أسـباب منها طبيعية الصراع الإقليمي والدولي. حيث يفرض اختيار فـي الموقف والتوجه بعيـدا عن الانحياز بمعنـى الاصطفـاف أو الذهـاب إلـى سياسـة المحـاور. وإنمـا المقصود البحث عن مسـاحات التـوازن والمصلحة التي تؤمن اسـتقرار العراق. إن مـا يربـك السياسـة الخارجية وعـدم تمكنها من تحديد المصالح والأضرار. هو سلوك القوى السياسية الحاكمة في العراق وطريقة تعاملها مـع الصـراع الإقليمـي وانحيازاتهـا السياسـية والأيديولوجيـة والتـي تظهرهـا بجانـب طـرف إقليمـي علـى حسـاب أطـراف أخـرى. والـذي يظهر أن مـن يتحكم بالصـراع الإقليمي عاملي الأيديولوجـي والمذهبـي. ولذلـك حيـن نبحث عـن من يصنع الأمن القومي في العراق وكيف يؤثـر علـى السياسـة الخارجيـة ؟. نكتشـف أن هناك مؤسسات مختصة بقضية الأمن القومي علـى مسـتويين داخلي وخارجـي. ولكن ما هي رؤيتها لقضية الأمن القومي؟. إن المرتكز الهام فـي الأمن القومـي تعين مسـتوى التهديدات ونوعهـا. وكأننا نشـخص ما الذي يهـدد العراق بعـد الخـلاص من داعـش 2017. ترتبـط قضية الأمـن القومـي بقـدرة النظام السياسـي على التواصـل مـع المجتمـع. وخلق رأي عـام يصنع قناعـة بمـا يهـدد أمنـه واسـتقراره وكيف يتم التعامل مع هذه التهديدات.

سياسة الأمن الوطني العراقي بعد عام 2003

علي عبد الهادي المعموري

ارتبط كيان الدولة - منذ أن وجدت - بوظيفة الأمن، كان ذلك واضحا في كل الدول والإمبراطوريات التي قامت عبر التاريخ، حتى صار من بديهيات علم السياسية أن وظيفة الدولة الأولى كانت: الحماية.

ورغم اختلاف التجارب الخاصة بكل دولة، إلا أن هناك تشابهًا واشتراكًا في تطور التفكير بالأمن، الذي ارتبط أول الأمر بالجانب العسكري بشكل مطلق، واعتمدت الدول على قوتها العسكرية ـ ضمن تلك الفكرة الأولى ـ في بقائها؛ وقدرتها على الحماية والأمن.

إلا أن بنـاء جيش قـوي يتطلب - فضلا عن الأفراد المقاتلين - توفير مـوارد مالية، تُمكّن من تجهيزه، والإنفـاق علـى جنـوده وقادتـه، وحيـن قامـت الإمبراطوريـات الكبرى، أخذت طموحاتها تنمو من مجـرد حماية مواطنيها، إلى الرغبة بالتوسـع، مما قاد إلى زيـادة عديد الجيوش، بل حتى تطور فكرة الأمـن ذاتها إلـى التوسـع، ومنع المنافسـين من القدرة على القيام بالمثل.

كل هـذا قاد إلـى ظهور النظريـات المختلفة حول الأمن، وتطور وظائف الدولة عبره، وتطور مفهومه عبر وظائف الدولة ذاتها، لارتباطهما المعقد معا، والاعتمـاد المتداخـل بينهما على بعـض، وامتداد مفهوم الأمن ليشـمل جوانب أخرى لا تقتصر على البعد العسـكري، تتعاضد مـع بعضها، لتنصهر في هدف واحد هو: الأمن الوطني.

إذ تضافـرت العوامـل التاريخيـة تلك وقـادت إلى تجـاوز زاويـة تناول الأمـن من منظوره العسـكري وحسـب، وصـار الباحثـون إلى بلـورة رؤية شـاملة للمفهـوم، تقـوم علـى أسـاس مـن أربعـة أركان هي: السياسـة، والثقافـة الاجتماعية، والاقتصاد، والركن العسكري، وهي تعتمد على بعضها تماما، وكلما ازدادت قدرة النظام السياسي في دولة ما على اسـتثمار المـوارد المتاحة في هـذه الجوانب مجتمعـة، وتوظيـف مخرجاتهـا في مجـرى واحد، زادت قدرتـه على الوصول بها إلى مسـتوى أعلى من المنعة، القدرة على حفظ الأمن الوطني.

وفـي سـبيل تحقيـق هـذا الهـدف، يتبـع النظام السياسـي أسـاليبا، ويضـع خططا، ويصـوغ رؤى، ويتخذ قرارات، ويخصص موارد، ويوزع الأدوار، أي: يتبع سياسة عامة.

تعريف السياسة العامة

إذا أردنا أن نرصد بداية الاهتمام بموضوع السياسة العامة فسنجد أن د. كمال المنوفي يذكر أن أولى مؤشـرات الاهتمام الأكاديمي بالسياسـة العامة ظهـرت بعد الحـرب العالمية الثانية مـع بروز توجه جديد يركز على مفهوم السياسـة العامة، وكيفية بلورتهـا، وتحليـل أهدافها ومضامينها، وأسـاليب تنفيذها[1].

> **السياسة العامة هي: مجموعة أو سلسلة من القرارات تتعلق بمجال معين كالتعليم أو الصحة أو الشؤون الخارجية أو الدفاع أو الأمن... إلخ**
>
> د. كمال المنوفي

ومما سـبق نسـتطيع أن نقـول إن السياسـات العامـة موجودة منذ وجود الدولـة، ومن ثم فإنه تـم التطرق لها بصورة أو بأخرى في أولى الكتابات السياسـية منذ أفلاطون أرسطو، عبر تقييم الدول وأدائهـا السياسـي، إلا أن الدراسـة الأكاديميـة المتخصصـة بعنـوان السياسـة العامـة لـم تظهر وتتكـون إلا بعـد زيـادة تدخـل الدولة فـي العصر الحديث الذي سـبقت الإشارة له، وخصوصا عقيب الحـرب العالميـة الثانيـة، وأول لبنـة وضعـت في هذا كانـت دعوة هارولد لاسـويل لتوحيد الجهود المتبعثرة في دراسة السياسات العامة وتوحيدها فـي عنوان يقدم المعرفة لصنع وتنفيذ السياسـة العامـة، وأعقـب تلـك الدعـوة تطـورات مهمـة وإسـهامات العديـد مـن العلمـاء والباحثين لتصل دراسة السياسة العامة إلى ما وصلت إليه اليوم[2].

وبعـد أن أشـار إلى مجموعـة من التعريفـات، رأى د. كمـال المنوفـي أن السياسـة العامـة هـي: ((مجموعة أو سلسـلة من القـرارات تتعلق بمجال معيـن كالتعليم أو الصحة أو الشـؤون الخارجية أو الدفاع أو الأمن... إلخ))[3].

الأمن والدولة:

التطور التاريخي لمفهوم الأمن الوطني

يُلاحظ أن أولى الأفكار السياسية والقانونية التي فسّرت نشوء الدولة وتناولتها بالبحث في سبيل تشكيل النظرية ربطت بين الأمن والدولة وتناولته كجزء لا يتجزأ من الدولة، وعدته الوجه الآخر لعملة تشكل الدولة وجهها الأبرز.

وتشير الدراسات إلى أن الأصول الإنسانية البعيدة التي تمثلت في وجود تجمع بشري معين تربطه صلات معينة، يحتاج إلى تكوين سياسي معين يبلور خصائصه ويحدد أهدافه عند مرحلة محددة من تطوره، والبعض يبرر انبثاق الدولة باعتبارها أداة للضبط الاجتماعي، وتبرره وجهة النظر العسكرية بحاجة المجتمع للأمن والدفاع، بينما تربط وجهة النظر الاقتصادية بين هذه الحاجات وتجاوز المجتمع لمرحلة اقتصاد الكفاف، وتوفر فائض من الإنتاج لديه يتطلب إطارا لاستثماره وتبادله فظهرت الأشكال الأولى للتنظيم السياسي[4].

المفهوم الاصطلاحي للأمن الأمن الوطني

بعد نقاش التطور التاريخي لفكرة الأمن، والتوسع بمفهوم الأمن الوطني، ونقاش من يريد عسكرة المفهوم، يذهب الكاتب إلى تبني تعريف د. مازن الرمضاني الذي يرى أن الأمن بوصفه يعكس قيمة اجتماعية/سياسية عليا يثير الكثير من الاهتمام الأكاديمي، ويشير إلى أن الكثير من التعريفات التي ناقشت جوهر مفهوم الأمن الوطني نظرت إليه بقاسم مشترك مفاده أن الأمن يعني التحرر من القلق، وهو بهذا التحديد يتميز بوجود ناحية نفسية تتأثر بمتغيرات داخلية وخارجية تنعكس على الاحساس الإحساس بالأمن. ولكنه يناقش هذه الفكرة بالقول إن الأمن لا ينبني على مضمون سلبي فقط ينصرف إلى انتفاء التهديدات وحسب، وإنما ينصرف أيضاً إلى ترتيب تلك الظروف التي تؤمن المستقبل.

ويخلص إلى القول بأن أهداف الأمن في رؤيته إنما ترتبط بالوظائف والأسس التي تسعى الدول إلى إنجازها وهي تتوزع على أربعة أنواع:

1ـ حماية الكيان المادي للدولة أو الأمة (الأمن العسكري).

2ـ حماية الموارد الاقتصادية والبناء الاقتصادي (الأمن الاقتصادي).

3ـ حماية الركائز الحضارية الأيديولوجية (الأمن العقائدي).

4ـ حماية النظام السياسي (الأمن السياسي).

وبعـد أن يشـير إلى أن الأمن بهـذا التحديد ما عاد يرتبـط بجانب دون سـواه، ليصبح ((قضية شـاملة متعددة الأبعاد تشـمل الكيان الاجتماعي بجوانبه وعلاقاتـه المختلفة)) يقـدم رؤيته لمفهوم الأمن الوطنـي بكونه يعني: ((قـدرة الدولة أو الأمة عبر وسـائلها المتاحـة على ضمـان قيمهـا ومصالحها الأساس من مختلف أشكال التهديد تحريراً لحركتها السياسـية الداخليـة والخارجيـة. وبهـذا يعد حلقة الوصل بين الأمن الداخلي والأمن الدولي))[5].

التنمية والتنمية المستدامة

ان التطور الذي رافق مفهوم التنمية المسـتدامة وتبنـي الأمم المتحدة لـه، يدفعنا الى اتخاذ غطاء تعريفـي لمفهومها عبر تبنـي تعريف التقرير الأول للتنمية البشـرية الدولية (UNDP) للتنمية البشرية بأنها: ((عملية توسـيع خيارات الناس)) وأكد التقرير أن قيامهـا لا يأتـي بمجـرد معيار الدخـل، بل يمتد إلـى مقياس أكثر شـمولاً، يشـكل مقاربـة للأبعاد المتعددة للخيارات البشرية[6].

كيف نفهم التنمية في سياق الأمن الوطني؟

دعت تقارير التنمية البشرية في أكثر من إصدار إلى معالجة جديدة لمفهوم الأمـن، وأبعاده العملية، وناقشـت موضوع حفظ أمن الشـعب مقابل أمن الدولة، مؤكدة أن تحقيق تنمية بشـرية فعالة هو ما يحقق الأمن، وليس الإفراط في التسـلح وفي الإنفـاق العسـكري، وتضخيـم الأجهـزة الأمنيـة، فالتنميـة الاقتصاديـة، والعدالـة، والمشـاركة الشعبية هي ما يضمن أمن الدولة بالنهاية[7].

لنصـل فـي النهايـة إلـى ما بدأنـا القـول فيه، من التشـابك والالتحـام بيـن التنميـة الأمـن، اللـذان يُشـكّل أحدهما ضمانا للآخر، ويتحـدان معا لتنبثق عنهما السياسة العامة للأمن الوطني.

الأمن الوطني العراقي

تحديـات الأمـن الوطنـي العراقـي، داخليـا وإقليميا

- التحديات الداخلية

مـن البديهي أن الدولة التـي يختل اقتصادها، ويتدهـور وضعهـا البيئـي، وتعانـي أزمـات علـى مسـتوى الهويـة الوطنيـة، والإجمـاع الوطنـي، والمؤسسـات السياسـية والتشـريعية، ضمـن استهداف إقليمي، وتهديد السلاح خارج نطاق الدولـة لمواطنيها، هي دولـة مهددة، ويعاني أمنها الوطني من مشكلات في غاية الخطورة، الأمر الذي سيتم نقاشه في الفقرات التالية.

1. تحدي التنمية

تميـزت الأنظمـة السياسـية المتعاقبـة التي تلت سـقوط الملكية بانقلاب عـام (1958) في العراق بسـمات كان أبرزهـا عـدم الاسـتقرار السياسـي، وتعزيـز التدخـلات الخارجيـة والإقليميـة بشـكل أقوى أثرا عما كانت عليه، وتميزت بانفلات التمدن العشـوائي، والهجـرة المفرطـة مـن الريـف إلـى المدينـة، وهي أمـور أفاضت الكثير من الدراسـات في تحليلها[8].

الحروب التي عانت البلاد من وطأتها قد أثرت بشكل كبير على سياسته العامة، وكان لها آثاراً مادية ومعنوية لا تزال ماثلة حتى اليوم

كمـا أن الحـروب التي عانت البلاد مـن وطأتها قد أثرت بشـكل كبير على سياسـته العامـة، وكان لها آثـاراً مادية ومعنوية لا تزال ماثلة حتى اليوم، وإذا ركزنـا علـى الحقبة التـي أعقبت الاجتيـاح العراقي للكويت التي شـهدت أكثر التغيرات سرعة وشهد العقـد التسـعيني انحداراً شـديداً لـم يقتصر على النظـام السياسـي وحسـب بل تعداه إلـى النظام الاجتماعـي العراقي، لأن تأثيرات الحروب المدمرة تمتـد لتحدث تغييرات في القيـم، والروح، والحالة النفسـية للفـرد، المقاتـل وغيـر المقاتـل علـى السواء[9].

فقـد أدى الحصار الاقتصـادي الذي فرضه مجلس الأمـن (بالقـرار رقـم/661 آب 1990) على العراق إلى تدهور شديد في الاقتصاد والنظام السياسي، وارتفاع مسـتوى الدين الخارجي، وارتفاع مستوى الفقر وزيادة حدة مسـتوياته، والغلاء المعيشـي، وتدهـور الناتج المحلـي، وانخفاض صادرات النفط، وغياب السـلع الأساسـية، وخراب القطاع الصحي والخراب المؤسسـي، وفقدان نصف مليون طفل عراقـي، الأمر الـذي يرتبط بشـكل وثيـق بالتدمير الواسع الذي أحدثته قوات التحالف بالبنية التحتية بصـورة متعمـدة بـدا وكأنها تسـتهدف الشـعب العراقـي أكثـر ممـا تسـتهدف نظامه السياسـي ورأس السلطة فيه ضمن عمليات عسكرية واسعة شـديدة الأذى حطمت كل ما أنجـزه العراق خلال الفترات السابقة[10].

ولا يمكـن بـأي حال من الأحوال الإنـكار أن الخراب الـذي حـدث فـي تسـعينيات القـرن المنصرم في العـراق كان يتـم علـى مسـتويين: خارجـي أحدثـه التحالـف الدولـي، وبعـض القـوى الإقليميـة، واسـتمرت برعايتـه حتـى تغـوّل، وداخلـي أحدثته سياسـات النظام السياسـي التي تميزت بسيطرة الفكـر الأحادي الشـمولي على نظـام الحكم، مما كان له منعكسات سياسية واقتصادية واجتماعية

ترك تعاقب السلطات منذ الانقلاب على الحكم الملكي، حتى التغيير الأمريكي العنيف للسلطة في العراق الكثير من الرواسب، والممارسات التي أضرت بالمؤسسية.

خطيـرة، أضعفـت لبلـد علـى المسـتوى الداخلي والخارجي على حد سـواء. واستمرت بالتراكم حتى أفضـت إلى الاحتلال الأمريكي عـام (2003) ليغير النظـام بالقـوة، وليحـدث صدمة عنيفـة أضافت، إلـى الواقع الكثير من الأزمات والمشـاكل، وأبرزت خلافـات لم تكـن ظاهرة إلى السـطح، تـم كبحها بطريقـة أو بأخـرى في التجـارب العراقيـة، وإن لم تعالـج كمشـاكل بطريقـة سـليمة تضمـن عـدم انفجارها بوجه الدولة، كمشكلة السلم الاجتماعي، والتنـوع ومـا قد يترتـب على توجيهـه نحو تفتيت الهوية الوطنية.

تحديات التنمية ببعدها المعنوي

ترتبط التحديات في هذا الجانب بدرجة كبيرة بشعور الفـرد العراقـي، والمجتمـع تجـاه الدولـة، ومدى ارتباطه بها، بعبارة أخرى الشعور بالهوية والانتماء إلـى الدولـة، الأمر الذي شـهد انحسـارا ظهر بعد الاحتلال الأمريكي، عبر انعدام التفريق بين النظام السياسي والدولة التي تحتويه، وما شهده العراق من نهب لمؤسسـات الدولة، وتخريب لمنشـآتها، وهي مشكلة لم تأت من فراغ[11].

تأثيرات الحروب المدمرة تمتد لتحدث تغييرات في القيم، والروح، والحالة النفسية للفرد، المقاتل وغير المقاتل على السواء

تحديات التنمية ببعدها المادي

بالتأسيس على ما أشارت له هذه الدراسة من آثار سلبية تسببت بها الحروب والحصار الاقتصادي فإن من المهم الحديث عن بنية الاقتصاد العراقي، وما تعرضت له من أزمات، وما نتج عنها من تحديات تهدد الأمن الوطني، وتعرقل التنمية.

أكثر من ذلك، نجد أن هناك من يعد الاقتصاد في العراق الأساس الذي يوحد المجتمع، بينما فرقت السياسة الأفراد على طوال عمر الجمهوريات الحديثة في العراق، وخلص إلى أن ((الاولوية الأولوية إعادة الحيوية واللحمة للمجتمع.. عبر الانطلاق الاقتصادي الذي بطبيعته يسمح لجميع المكونات والشركاء بلعب الأدوار واحتلال المواقع عبر المنافع والحقوق والقرارات القابلة للتوزيع في المجتمع..))[12].

ولقد تميز الاقتصاد العراقي منذ نشأة الدولة الحديثة بالدور الكبير الذي لعبته الدولة فيه، حيث كانت المحرك الأكبر، وراكمت تطبيقات الفلسفة الاشتراكية، والتفرد الاختلالات في بنية الاقتصاد العراق، وجعلته اقتصاد ريعي، وأضعفت القطاع الخاص لصالح القطاع العام لربط المواطن بالدولة. ثم حدث التحول العنيف في العراق في العام (2003)، وأثر بأكثر من طريقة على الاقتصاد، فتلكؤ العملية السياسية، وغياب الأمن والاستقرار، وعجز الدولة عن القيام بوظائفها الطبيعية لم يكن السبب الوحيد في مشكلات الاقتصاد العراقي وتلكؤه، فالخلل الكبير في ترتيب لأولويات من قبل سلطات الاحتلال التي لم تتسم بالواقعية بالنسبة للإصلاح الاقتصادي وإعادة الإعمار والتنمية، التي قفزت على ضرورة تحقيق الاستقرار، واستعادة الأمن، عبر خلق توافق وطني شامل، وهو ما سيوفر البيئة الملائمة للبدء ببرامج تطوير اقتصادي، وإعادة البنى الارتكازية الكبيرة بعيدة المدى عبر منهج تدرجي لإعادة إصلاح الاختلالات في الاقتصاد العراقي لتجنب العواقب الاجتماعية الوخيمة الناتجة عن التسرع في ذلك، كعملية رفع الدعم عن عدد من السلع التي قامت بها الدولة[13].

تحدي عدم تبلور الإجماع الوطني

إن عمق الأزمات الاجتماعية، وبعدها السياسي، وتراكمها عبر سنوات طوال من عمر الدولة العراقية برزت آثاره بشكل واضح بعد العام (2003) سواء على مستوى الانتماء إلى الوطن، والرؤية حول نظام الحكم، والموقف من التغيير، إلى غيرها من ابعاد أبعاد الازمة الأزمة.

وفي هذا الشأن لا يمكن بأي حال من الاحوال الأحوال التجاوز عن ملاحظة أن أول الأسباب الكامنة وراء هذا هي أزمة الهوية، التي أثرت بشكل كبير على الاجماع الإجماع الوطني، التي

بوجودها يستقر النظام السياسي، ويتفرغ لرسم سياسات الدولة التنموية.

تحدي إعادة هيكلة مؤسسات الدولة

تأخذ قضية إعادة هيكلة مؤسسات الدولة منحيين أساسيين، يتمثل الأول بالبنية السياسية التي يجب توفرها لإقامة نظام ديمقراطي، والمؤسسات اللازمة لذلك، على صعيد مؤسسات الدولة، أو مؤسسات المجتمع.

أما الثاني فيتعلق بالبنية الإدارية المتعلقة بالبيروقراطيات التي تدير شؤون الدولة، وتنظم حياة المواطن، عبر تنفيذها للتشريع وقيامها بالمهام الإدارية.

المؤسسات السياسية

لقد ترك تعاقب السلطات منذ الانقلاب على الحكم الملكي، حتى التغيير الأمريكي العنيف للسلطة في العراق الكثير من الرواسب، والممارسات التي أضرت بالمؤسسية، وبنمط اختيار الموظفين، وتسييس مؤسسات الدولة الخدمية، والتعليمية، وغيرها.

فضلا عن ذلك، فإن المؤسسات السياسية التي كانت قائمة حتى عام (2003) لم تكن مؤهلة لأن تكون حاضنة لنظام أُريد له أن يكون ديمقراطيا، إذ لم توجد ممارسة برلمانية حرة، وإن وجد مجلس وطني تم تشكيله بطريقة ما عبر الانتخابات، إلا إنه كان يعاني من ضعف كبير في استقلاليته وبنفس القدر في صلاحياته التشريعية التي كانت دستورياً مقسمة بينه وبين مجلس قيادة الثورة، إلا أن الواقع العملي ينبأ بأنها كانت محصورة بالمجلس الأخير[14]، وهي المشاكل التي أشرها الدليل حين ذكر: ((افتقار معظم الدول العربية إلى مؤسسات عامة قادرة على مواكبة العملية الديمقراطية. فقد فشلت الأنظمة السياسية السابقة في تطوير هذه المؤسسات وتحديثها، مما أدى إلى تدني نوعية الخدمات وتفشي الفساد ونقص الكفاءات البشرية))[15].

ومن هنا وإزاء مسألة التعددية في المجتمع العراقي، والميراث التاريخي السياسي، فإن أخطر مما يواجه البرلمان، والوزارة، هو القدرة على الحفاظ على التوازن بين سلطات مجلس النواب، ومجلس الوزراء، بما يحافظ على ثبات العملية السياسية، ويضمن استمرارها، وسعيها نحو تحقيق الدولة المدنية سالفة الذكر.

الانعطافة المباشرة في فلسفة الأمن الوطني في الدولة العراقية بدأت مع صدور ما أطلق عليه وقتها ..

العراق أولا: استراتيجية الأمن القومي العراقي 2007 – 2010

2. هياكل صنع السياسة الأمنية

في الوقت الذي تؤكد فيه بعض الدراسات، والقوى السياسية على ان أن كل مؤسسة تؤدي دورها حسب ما هو منصوص عليه في الدستور وأن لا تمدد لأي سلطة على أخرى، تؤكد دراسات أخرى، وقوى سياسية أخرى أن هناك تمددا للسلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية، وهيمنتها على الهيئات المستقلة غير المرتبطة بوزارة[16].

ولكي نتجنب الوقوع في فخ التضارب في المعلومات هذا، سوف نسوق آليات صنع السياسة العامة والمؤسسات المسؤولة عنها عبر ما نص عليه الدستور، لنتتبع بعدها الهياكل التي تصنع السياسة الأمنية خصوصا، دون الخوض فيما إذا كانت رؤيتها شاملة أو جزئية في ذلك.

ويجـدر بنا أن نشـير إلـى أن صنع السياسـة العامة فـي العراق، وتنفيذها على حد سـواء، يصطدمان بالمشكلة السياسـية، وتتأثر السياسة العامة التي تشـكل بجـزء كبير منهـا عمليـة إدارية يجـب أن لا تخضـع للتجـاذب السياسـي الذي نتج عـن اعتماد مبدأ الديمقراطية التوافقية.

ويمكـن أن نتلمـس فـي الكثير مـن النصوص التي تضمنتها بعض القوانين العراقية بطريقة أو بأخرى إشـارة، أو تنظيمـاً يختص بالأمـن الوطني للعراق، وبعـض الأوامـر والتعليمـات، وإن كان الكثير منها يـرد فـي قوانيـن تتنـاول الجانـب المسـلح للأمن الوطني.

إن الانعطافة المباشرة في فلسفة الأمن الوطني في الدولة العراقية بدأت مع صدور ما أطلق عليه وقتهـا (العـراق أولا: اسـتراتيجية الأمـن القومي العراقـي 2007ــ2010)، عـن مستشـارية الأمـن القومـي ــ الوطنـي فيمـا بعد ــ حيـث ورد فيها النـص الذي كتبه موفق الربيعي "مستشـار الأمن القومـي" حينهـا، موضحـا أن الاسـتراتيجية تمثل: ((الخطوط العامة التي ستبذلها الحكومة لتحقيق المصالح الوطنية للشـعب العراقـي، والتهديدات التي سـتواجهها، وسـوف تعتمد الوزارات المعنية عليها في وضع برامجهـا التفصيلية لتنفيذ مبادئ الاستراتيجية))[17].

ـ أهداف السياسـة الأمنية في العراق وسـبل تنفيذها

أهداف السياسة الأمنية

لمّـا كان التغييـر عـام (2003) قد عصـف بالدولة العراقيـة، وسـلطتها المركزيـة، المحـرك الأكبـر، والمؤثـر الرئيس بالمجتمع، فإن أهداف السياسـة الأمنية بعد عام (2003) ستتوجه ولا ريب بالدرجة الأولـى نحـو شـكل الحكـم، وطريقـة ممارسـة السـلطة السياسـية، ولقد شـكلت مسـألة بلورة الإجماع الوطني ثم إعادة هيكلة وبناء المؤسسات السياسـية التحـدي الأكبـر للنظام الـذي ولد في

فالح عبد الجبار

العراق بعد العام (2003).

وتتضـح أهميـة إعادة بنـاء الدولة، وصـك نظامها السياسي حينما ندرك أهميتها ـ الدولة ـ في عالم الجنوب، عبر السـلطة السياسـية، وكونها المحرك الرئيـس للمجتمع، في ظـل تركزها بيد الفرع الذي يملك الغلبة على بقية السـلطات، وهي السـلطة التنفيذية عادة[18].

ومـن هـذه النقطـة تحديدا تجـدر الإشـارة إلى ما ذكرتـه بعض الدراسـات مـن أن المعيار الشـخصي في الحكم - الذي كان سـائدا في الماضي والذي يسـتلزم فـي حالة زواله زوال السـلطة السياسـية المؤسسـة عليه - اسـتدعى ان تقوم السـلطة السياسـية والحـال هـذه على أسـاس جديـد أهم سـماته الاسـتمرارية، وهو ما أدى إلـى قيام تلك الدولة التي لم تعد وظيفتها مجرد القسر والإكراه وحسب، بل جاءت لتحقق ((مطلب الأمن بأشكاله وأنواعه، وإبعاد الخوف وتحقيق الأهداف الخيرة)) التـي تجـد الأغلبية المطلقة من الشـعب فيها ما يعبر عن تطلعاتهم نحو الحرية والحياة الكريمة[19].

يذكـر فالح عبد الجبـار أن الولايـات المتحدة كانت أمامهـا أربع مهام رئيسـة، تشـكل أهـداف التغيير الـذي قادتـه الولايـات المتحـدة، وهـي العناصـر التـي يسـتلزمها (التحرير والاسـتقرار): الأولى هي تفكيك هياكل السلطة القديمة، والتي التي تقود إلـى الثانية التي تتعلق ببناء نظام سياسـي جديد، والثالثة إعادة الهيكلة الاقتصادية، والهدف الأخير

موفق الربيعي

علاوي

الجعفري

حميد مجيد موسى

هو إدارة القوى الاجتماعية والمؤسسية في ظل فكرة الحريات الجديدة[20].

ولكن شكل النظام السياسي الجديد، والديمقراطية التي تنطوي على الاقتصاد الحر الذي أُريد له أن يقوم في العراق تعلقت صيرورته، وبناء مؤسساته بدرجة كبيرة بقضية الممثلين السياسيين الذين ساروا، وسارت العملية السياسية[21]* معهم باتجاه إرساء نوع من الديمقراطية يقوم بدرجة كبيرة على التقاسم، تم فيه تحديد من سيحصل على المناصب السيادية مسبقاً، بغض النظر عن نسبة التمثيل، الأمر الذي وجده السياسيون ضرورياً في تلك المرحلة كما يذكر رئيس الوزراء الأسبق إبراهيم الجعفري[22].

من جانب آخر، وما دامت هذه العملية، التي تتعلق بوضع الأسس للدولة، التي يرتبط وجودها بالمجتمع، ويفترض أن تعكس قيمه، وتمثل عقده الاجتماعي لإدارة شأنه، فإن هناك أسئلة أساس تطرح حول قيم المجتمع العراقي؟ وحول وجود الحاضنة المناسبة لنشوء الديمقراطية المنشودة، هل يتوافر المجتمع العراقي في ظل صدمة عام (2003) المدوية على تلك البيئة؟

لقد كان من الواضح أن الأولوية التي وضعت لإعادة بناء الدولة العراقية هي عبر إيجاد آليات ديمقراطية ضمن مبدأ (تعددية الشعب العراقي) وضرورة تمثيل (مكوناته) في العملية السياسية، فبدأ الأمر مع مجلس الحكم الذي تكون من (25) شخصية على أساس الانتماءات الاثنية، وإن كان بعض هؤلاء الأعضاء علمانيين، وقد لا يتضمن خطابهم السياسي الحديث عن الانتماء الديني والمذهبي مثل أياد إياد علاوي، وحميد مجيد موسى.

وفي الواقع، فإن الذين امتلكوا الشجاعة الكافية والصراحة لكي يكتبوا بأنفسهم حول مرحلة التأسيس الثاني هذه قد أقرّوا بغياب الرؤية الواضحة، والمشروع الوطني الموحد تجاه إعادة بناء الدولة، وأقر بعضهم أن جوهر الصراع على السلطة كان هو المال[23].

آليات تنفيذ السياسة الأمنية.

إزاء ما ذُكر آنفا، وكون الأهداف السياسية ومحاولة إعادة بناء الدولة العراقية قد طغت على ما سواها، خصوصا فيما حددناه بالحقبة الأولى من المراحل التي مرّ بها الأمن الوطني العراقي، فسوف نتطرق إلى ما تم اعتماده في سبيل ذلك من قبل القوى التي شاركت في العملية والتي أشرنا إليها مسبقا، والتباين بين وجهات النظر والأهداف المتعلقة بالموضوع، عموديا ضمن أربع المحاور الأربع للأمن الوطني، وهي:

أولا: الأمن السياسي، بما يعنيه في خصوص الحالة العراقية من حالة التأسيس لدولة جديدة، والتجارب والملابسات المختلفة في غضون ذلك، بملاحظة اهتزاز الإجماع الوطني.

ثانيا: الأمن الثقافي الاجتماعي.
ثالثا: الأمن الاقتصادي.
رابعا: الأمن العسكري، مع الأخذ بعين الاعتبار وعلى قدر كبير من الأهمية دخول التنمية في المستويات الأربع جميعا.

الاستراتيجيات الحكومية

لسنا بمعرض تتبع العرض المفصل لسنوات إعادة بناء السلطة في العراق بعد العام 2003، وما رافقها من اهتزاز أمني، وعمليات انتحارية، وضعف لسلطات الدولة، ولكن يمكن أن نقفز إلى نقطة بداية الاستقرار التي أعقبت العام 2010، ومع الاستقرار النسبي في الأمن الذي قاد إلى تبلور توجهات رسمية حكومية نحو مجالات الأمن الوطني الأخرى، خصوصا مع صدور استراتيجية الأمن الوطني التي تناولت نطاقا واسعا الأمن الوطني العراقي كما ينبغي أن يكون عليه، فيما يخص الاستقرار السياسي وغيره، متضمنة الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لذلك منيط بالوزارات والجهات المعنية القيام بإعداد الدراسات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية ووضع خططهم بما ينسجم معها، وفي ظل نقص البيانات والإحصاءات الرسمية حول مدى كون فقرات الاستراتيجية قد صارت فعلا الخطوط العامة التي توضع خطط الوزارات ضمنها، عدا بعض الإشارات المطمئنة التي منها ما ذكره ممثل وزارة الخارجية في الفريق الذي كتب الاستراتيجية عن كون فقرات الاستراتيجية المتعلقة بوزارة الخارجية العراقية قد تحققت بدرجة كبيرة من النجاح، خصوصاً أن هذه الفقرات قد وضعت بالاستناد إلى رؤية وزارة الخارجية نفسها عبر ممثلها في الفريق[24].

يضاف إلى ذلك الإسهام لوزارة الخارجية صدور تقارير واستراتيجيات الوزارات المختلفة التي بالإمكان عدها كتنفيذ للتوجه العام للدولة التي تجلى في الاستراتيجية.

فصدور (الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق) والذي كان نتيجة للتعاون الوثيق بين الحكومة العراقية التي حققت عبر

نشـاط وزارة الخارجيـة جملـة مـن أهدافهـا فـي عـودة العراق إلـى المنظمـات الدولية وشـموله برعايتها، جراء التعاون بين فريق واسع من الجهات الحكوميـة العراقيـة مـع العديـد مـن المنظمات الدوليـة مثـل اليونسـكو والبنـك الدولـي... إلـخ، حيث تذكر الاسـتراتيجية بأن الحكومة العراقية قد شـكلت اللجنة العليا المشـرفة برئاسة نائب رئيس الـوزراء لشـؤون الخدمـات وعضويـة وزراء التربيـة والتعليم العالي والمالية والتخطيط في الحكومة المركزية، فضـلا عن وزيري التربية والتعليم العالي في حكومة الإقليم، ورئيس لجنتي التربية والتعليم فـي البرلمـان العراقي ونائبيهما، ومستشـار وزارة التربيـة، ونائـب رئيس هيئـة المستشـارين، لتنبثق لجنة الخبراء والاستشـاريين التي تضم مستشـاري الوزارات الأربع للتربية والتعليم العالي و(28) خبيرا مـن مختلف قطاعـات الدولة، ضمنـت تعاونا مع المنظمـات الدوليـة الثلاثة الشـريكة لتخلص إلى وضع الاسـتراتيجية وتقييم واقـع التربية والتعليم فـي العـراق منـذ عـام(2003) بالاسـتناد إلـى إحصاءات العام الدراسي (2008ـ2009)[25].

وفـي (2009/11/24) صـادق مجلس الوزراء على إطلاق استراتيجية التخفيف من الفقر، التي استغرق إعدادهـا ثـلاث سـنوات عبـر المسـح الاجتماعـي والاقتصـادي للأسـرة في العراق، وتشـكيل لجنة عليـا ضمت ممثلين من الوزارات، وبمشـاركة خبراء دوليين لتحديد خط الفقر في العـراق وخصائصه، وتوزيعـه الديموغرافـي، وأصبحـت هنـاك لجنـة توجيهيـة عليا يرأسـها نائب رئيس الـوزراء بعضوية وزراء آخريـن، تدعمهـا لجـان فنيـة مختصـة، ولهـا ممثلون في الوزارات والمحافظات المشمولة[26].

فضلا عن ذلك - وكما يذكر وزير التخطيط الأسبق علـي بابـان - فنتيجة لعجـز الميزانيات السـنوية - وما يتعلق منها بالتخصيصات الاسـتثمارية تحديدا - عن الوفاء بمتطلبات التنمية للنهوض بالاقتصاد العراقـي لأن الميزانيات كانت تقر في وقت متأخر من السـنة ــ بسـبب الخلافـات السياسـية، الأمر الذي سـيصل ذروته في ميزانيـة عام (2014) ـ ثم تطلـق الأمـوال في وقـت متأخر بعـد أن ينقضي شـطر مهم من السنة، لهذا بادرت وزارة التخطيط وبموافقـة مجلس الوزراء على إعداد خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010ـ2014)[27].

وقـد أسـهمت بعثـة الامم الأمـم المتحـدة في إعـداد الخطـة، وقـام الجهـاز المركـزي للإحصـاء بالعمل على التكييف بين استراتيجية التخفيف من الفقر وهذه الخطة.

الخاتمة

مما تقدم نسـتنتج أن هناك اختلالا ضرب الأساس السـليم الذي يجـب أن تقوم عليه سياسـة الأمن الوطني، بالارتكاز على جوانب متعددة لا تقف عند الحد العسكري وأن اعتمدت عليه بدرجة كبيرة.

وعلـى الرغم من أن السياسـة الأمنية تطورت في مرحلـة مـن المراحـل ملتفتة إلـى ضرورة توسـيع مـدركات السياسـة العامة للأمـن الوطني وعدم اقتصارها على الجانب العسكري، إلا أن ذلك التوجه لم يسـتمر للمرحلة اللاحقة، بما قاد إلى التعثر من جديد، وانعدام التوازن في سياسـة الأمن الوطني العامة. إن كثرة السلبيات التي اعقبت عام 2003، أفضت إلى تآكل الكثير من جرف الأمن الوطني في العراق بعـد أحداث (2014/6/10)، وما لحق ذلك مـن إجـراءات حكومية لترميـم معنويـات الجيش، وتغييـر قياداتـه، ناهيك عن مخاطر عـودة القوات الأجنبيـة إلى العراق، وغيرها مـن الدلائل، تبيّن لنا حجم الفجوات التي بُنيت عليها السياسـة الأمنية، وتركيزها على الجانب العسكري، الإخفاق فيه رغم على الرغم من هذا التركيز.

وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك جوانب إيجابية لا يمكن إغفالهـا قد ظهرت في عدة مفاصل، نتيجة لسياسـات عامـة ناجحـة، اتخـذت بما يعـزز الأمن الوطنـي العراقـي، وإن كان مخاضها عسـيرا، ولم تتبلور بسهولة، أو أنها توقفت عند حد ما، شكلت الخلافات السياسية الصخرة الأكبر في بنيته.

هوامش

(1) د. كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987)، ص284.

(2) د. أحمد مصطفى الحسين، مدخل إلى تحليل السياسات العامة، (عمّان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002)، ص57-60.

(3) د. كمال المنوفي، مصدر سبق ذكره، ص283.

(4) د. عمر الفاروق سيد رجب، قوة الدولة دراسات جيوستراتيجية (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1992)، ص10.

(5) د. مازن إسماعيل الرمضاني، الأمن القومي العربي في عالم متغير، مصدر سبق ذكره، ص44ـ45.

6) HUMAN DEVLOPMNT REPORT 1990, (for the United Nations Development rogramme (UNDP)), p. 1.

(7) د. مهدي الحافظ، التنمية البشرية أفكار ومعالجات جديدة (بغداد: بيت الحكمة، 2012)، ص15.

(8) تطرقت الكثير من المصادر التي حللت التاريخ السياسي الحديث للدولة العراقية إلى ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في العراق، ينظر مثلا: د. ياسين سعد محمد البكري، بنية المجتمع العراقي جدلية السلطة والتنوع العهد الجمهوري الأول 1958ـ1963 أنموذجا، (بغداد: مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي، 2011).

(9) ينظر للمزيد: سيغموند فرويد، أفكار لأزمنة الحرب والموت، ط2 ترجمة سمير كرم، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1981)، ص8ـ10.

(10) نقلا عن: د. عادل عبد المهدي، تأملات في الاقتصادين العراقي والإقليمي، (بدون مكان نشر، بنك المعلومات العراقي، 2000) ابتداء من ص53، وذكر في ص68 ((أن البنية التحتية للاقتصاد العراقي قد دمرت بما قيمته 232 مليار دولار أي ما يعادل موارد عقدين من النفط، وهذه خسارة عظيمة يجب ان أن لا نقف في تقييمها عند حدود الإحصائيات الأرقام. فآثار ذلك أعظم بكثير بما تعطله من قوى منتجة وتؤدي إليه من ارتداد نظامي العمل والانتاج والإنتاج إلى مستويات متدنية تحرمها من انظمة أنظمة انتاج إنتاج وعمل متقدمة ومتطورة)).

(11) ينظر: سعدون محسن ضمد، النهضة في المجتمع العراقي مقاربة انثروبولوجية أنثروبولوجية، في كتاب: الاصلاح الإصلاح والنهضة دراسة في إمكانات الاصلاح الإصلاح ومعوقاته في الواقع العراقي (بغداد، بيروت: الحضارية للابحاث للأبحاث والعارف للمطبوعات، 2009)، ص87.

(12) د. عادل عبد المهدي، ((الاقتصاد يوحدنا والسياسة تمزقنا))، افتتاحية صحيفة العدالة، بتاريخ 2013/10/7، على الرابط:http://aladalanews.net/index.php?show=news&action=article&id=113213

(13) نقلا عن: د. مهدي الحافظ، ((هموم وقضايا في السياسة الاقتصادية))، الحوار، العدد السادس (حزيران 2006)، ص3.

(14) ينظر: الدستور المؤقت لعام 1970، موقع السلطة القضائية الاتحادية، على الرابط:
http://www.iraqja.iq/view.81/

(15) دليل بناء قدرات الشراكة في الحكم الديمقراطي، مصدر سبق ذكره، ص30.

(16) يحيى الكبيسي، العراق: الاحتجاجات وأزمة النظام السياسي، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2013)، ص13.

(17) ينظر: استراتيجية الأمن الوطني العراقي، (بغداد: مستشارية الأمن الوطني العراقي، 2007ـ2010)، الصفحة الثالثة (بدون ترقيم).

(18) د. خيري عبد الرزاق جاسم، نظام الحكم في العراق بعد 2003 والقوى المؤثرة فيه، (بغداد: بيت الحكمة، 2012)، ص55.

(19) د. حازم علي الشمري، ((التكيف الدستوري للنظام السياسي العراقي للمرحلة الانتقالية))، منار المستقبل، بغداد، العدد 2،(شباط/آذار 2005)، 26.

(20)((Faleh A. Jabar,))Postconflict Iraq A Race for Stability, Reconstruction, and Legitimacy)), SPECIAL REPORT 120 MAY 2004 UNITED STATES INSTITUTE OF PEACE, p.4.

(21) ولكن، هل هدفت الولايات المتحدة حقا إلى ذلك؟ لعل الاستطراد في فصول الدراسة، وتتبع مآلات الاستراتيجيات الأمريكية في العراق تبيّن عكس هذا.

* العملية السياسية: يحددها د. خيري عبد الرزاق جاسم ـ بدلالة الحالة العراقية ـ بكونها: ((هي مشروع سياسي مصاغ من قوى سياسية تؤمن بالعملية السياسية، يراد له أن يترسخ ويستقر. وتتسم مجمل العملية بالاستمرار إلى حين تجسدها بنظام سياسي يتسم بنوع من الثبات والاستمرار، ويرتكن إلى دستور حاكم لحركته ومنظم لها)) د. خيري عبد الرزاق جاسم، مصدر سبق ذكره، ص81.

(22) علي السعدي، حزام النار الجعفري والعراق الجديد مفردات المواجهة وملامح السلام، ط2 (بيروت: العارف للمطبوعات، 2009)، ص87.

(23) بشكل محدد د. عادل عبد المهدي نائب رئيس الجمهورية السابق، ورئيس الوزراء السابق، والقيادي البارز في المجلس الإسلامي الأعلى سابقا، وبدرجات متفاوتة رئيس الوزراء الأسبق د. إبراهيم الجعفري، كذلك، د. صالح المطلك نائب رئيس الوزراء، كما سنتطرق له لاحقا، أما د. أحمد الجلبي فقد أعطى لمحاضرته في ملتقى بحر العلوم للحوار عنواناً بالغ الدلالة هو: (أزمة العراق مركبة والمال جوهر الصراع).

(24) وهو د. محمد عدنان الخفاجي، كما أفاد في رسالته إلى الباحث بتاريخ (2013/11/19)، وقد أكد الامين العام للأمم المتحدة دور ونشاط وزارة الخارجية في سبيل تطوير التمثيل الدبلوماسي المتبادل بين العراق والدول الأخرى، ينظر: تقرير الأمين العام،... برقم (495/S/2008)، مصدر سبق ذكره، ص21.

(25) الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في العراق، (بغداد: رئاسة مجلس الوزراء، لجنة الإشراف على إعداد وثيقة الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي، 2012)، ص5.

(26) د. كريم محمد حمزة، مشكلة الفقر،... مصدر سبق ذكره، ص5.

(27) خطة التنمية الوطنية للسنوات (2010ـ2014)، (بغداد: وزارة التخطيط، 2009)، ص5.

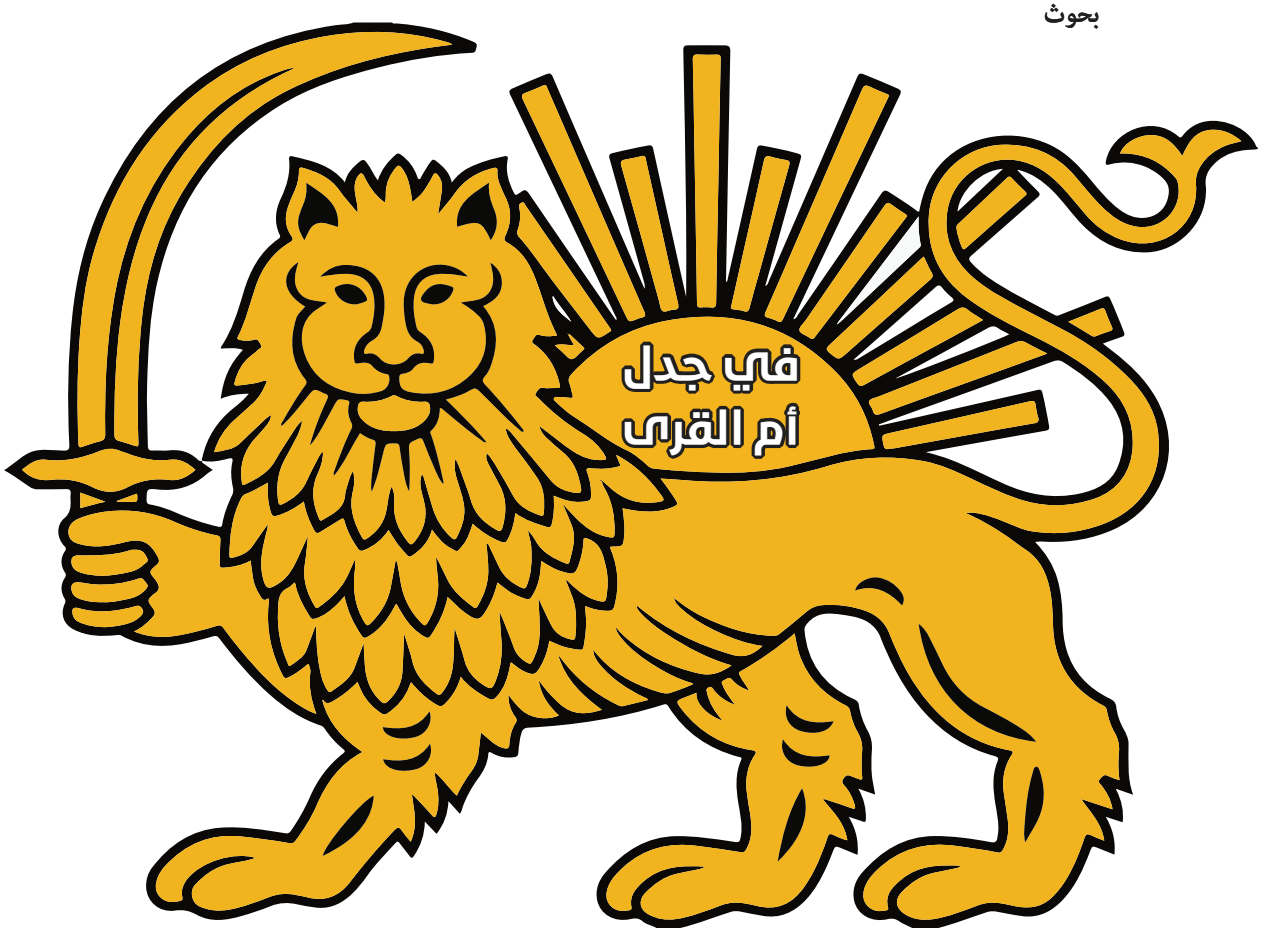

الأمن القومي الإيراني..

مقدمة موجزة

عبد العظيم البدران

منـذ انتصـار الثورة الإسـلامية فـي إيـران وموضوعة السياسـة الخارجية فـي الجمهورية الوليـدة تثيـر اهتمـام العالـم اجتمع وتسـتحوذ على قدر ليـس بالقليل من كـم الأبحاث والدراسـات التي تستشرف مستقبل السياسـية تلك، وطبيعة العلاقات الدولية الناجمة عنها على وفق منظومة القيم والمفاهيم الجديدة والفارقة، ولم يزل مشـهد السياسـة الإيرانية حتى اليوم العنصر الأكثر إثارة في منطقة الشـرق الأوسـط والعالم عبر مخرجاته في استراتيجيات الأمن القومي وتأثيرها في العلاقات الدولية.

فقد دشـنت للجمهوريـة الجديدة بعد انتصـار الثورة عام 1979 عهـدا من العلاقات المتوترة مع المحيط الإقليمـي والدولـي باعتمادهـا الأسـس العقائديـة كميـزان للتحرك في الفضاء الدولـي الذي بات بعيدا كل البعـد علـى افتـراض البراغماتيـة فـي الكيانـات حديثـة العهد التي تتطلـب اعترافـات دولية وخطابا أكثـر «مجاملة» و«اعتدالا» في السياسـة الخارجية، فمنـذ خطـوة اقتحـام السـفارة الأمريكيـة بطهـران فـي نوفمبـر 1979 واحتجـاز الرهائـن وتعطيـل دور المؤسسـات الدوليـة العاملـة فـي العهـد السـابق للثورة، وصولا إلـى تصفية العناصر الفاعلة في إيجاد التـوازن في العلاقات الدولية، وصعـودا نحو تصفية الخصومات السياسية واحتكار سلطة اتخاذ القرار في فضـاء عقائـدي واحد، افرز بطبيعته محـذورات اتجاه الآخـر الذي لم تكن قد تبلـورت صورته بعد في ضوء التكتلات والانقسامات الدولية.

السياسة الإيرانية تأخذ قالبا في بناء منظومة عقائدية لرؤيتها في السياسة الخارجية والأمن القومي تستند إلى فلسفتها القائمة على نظرية «ولاية الفقيه»

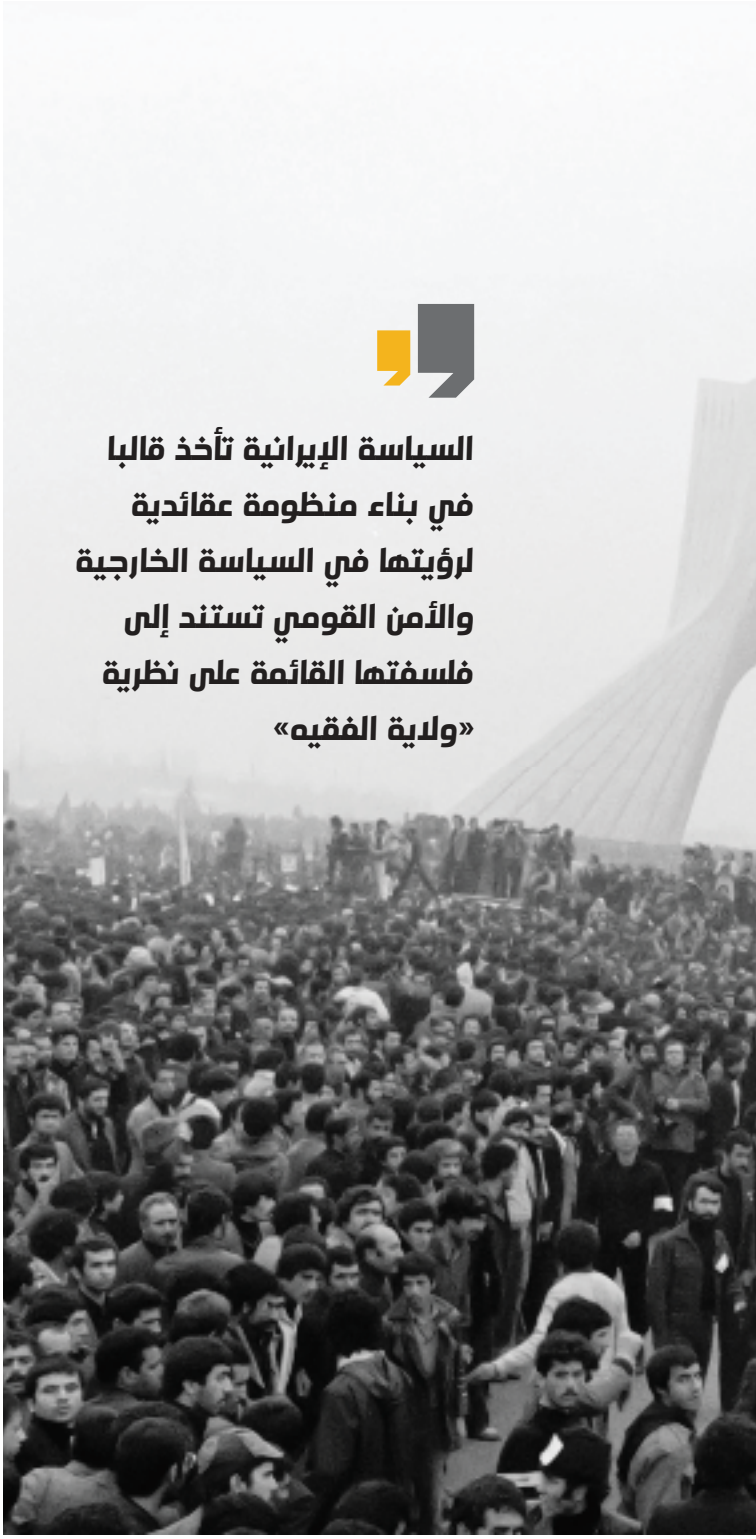

منذ ذلك، والسياسة الإيرانية تأخذ قالبا في بناء منظومة عقائدية لرؤيتها في السياسة الخارجية والأمن القومي تستند إلى مبادئ إدارة الدولة الجديدة وفلسفتها القائمة على نظرية «ولاية الفقيه» وما يتبعها من شروحات وتفاسير كانت رسائل تبعث على الخشية الواقعية للأنظمة المحيطة في المنطقة عن السبل والكيفية التي ستعمد الدولة الجديدة في إعمالها تلك السياسات.

ذلك وسواه الكثير كان كفيلا أن يضع السياسة الإيرانية الخارجية تحت المجهر لتلك العقود الطويلة، لكن الأمر يبدو أكثر دقة وحساسية ضمن الفضاء الإقليمي والعربي -على وجه الخصوص- بعد أن ساورته الخشية من إمكانية تكرار التجربة في بلدان عديدة تزخر بالتنوع على مختلف اشكاله أشكاله الدينية والطائفية والإثنية والعرقية وتشكو حق التمثيل السياسي واحتكار القرار ضمن مجموعات تتراوح بين أقليات مهيمنة وأكثريات مصادرة لحقوق الأقليات، مما يجعلها مرتعا خصبا لتطبيق الاستراتيجات المطروحة في الأمن القومي التي لا تتردد حتى بعد عقد من انتصار الثورة على التصريح بحقها في «تصدير الثورة»، وتذويب الحدود الجغرافية عبر المنظومة العقائدية والنُهج الثوري. ولعل الخشية المبررة تلك، فوتت الكثير امام أمام القراءات المتعقّلة الداخلية والخارجية، تلك التي تسعى إلى التوائم وإيجاد المخارج إزاء الاستحقاقات الواقعية التي تفرضها طبيعة السياسات الدولية والرؤى التي تجنح إلى مزيد من القولبة والانزواء تحت يافطة «الواجب الديني»، أو تلك الساعية إلى تقديم قراءة أكثر تفحصا وموضوعية من خارج النظام السياسي الديني والتي غالبا ما تكون في مرمى اتهام التبعية والانحياز.

من هنا باتت مفاهيم من قبيل «تصدير الثورة» أو«دعم المستضعفين» ومواجهة الاستكبار العالمي والحفاظ على حقوق المسلمين، ومثلها «أم القرى» أو «المدينة العالمية» أو سواها، باتت تؤخذ بمحمولاتها المنسوجة من الإفهام التعبوي أكثر من تقديم قراءات تغوص في أعماق النظرية والسياسات العامة المتمخضة عنها، أو الفضاءات السياسية والثقافية والاقتصادية التي ولدت فيها، وهو ما يعمد إزاءه البعض إلى تقديم تبريرات تسهم في تعقيد المشهد أكثر من فك الارتباك الحاصل في طبيعة الموضوع.

تسعى هذه الورقة إلى تقديم قراءة عامة وموجزة في فضاء الفكرة والموضوعة الأبرز في السياسة الخارجية الإيرانية عقب الثورة الإسلامية والمسماة « أم القرى»، وما يدور حولها من تساؤلات مفترضة ممن حولها. مع الإقرار المبدئي أن تدشين رؤية معينة ضمن فضاء محدد لحالة ثورية آخذة في التكامل لا تعني اعتمادها أساسا في البناء النظري والسياسات الخارجية من جانب، ومن جانب آخر قد لا يكون اعتمادها خالصا بالنحو الذي يفرضها كقيمة مركزية تحتكر تفسير فلسفة النظام السياسي وما تمخض عنها من سياسات عامة، أو أن ترسم خطوط السعي نحو أهداف النظام السياسي النهائية في الأمن القومي، فقد تتحد ثمة عقائد واطر ورؤى بحسب مرحلية القرار أو طبيعة المرحلة، وقد تتطور الرؤى ذاتها في سياق تكاملها العملي حين تعتريها أشعة الواقع وضرورات المصالح الوطنية و الأمن القومي.

«أم القرى» وجدل والبدايات

يرجع مفهوم «أم القرى» إلى ميراث ديني مبني على تفسير طبيعي لبعض الظواهر وجد المسلمون فيه مقدمات جيدة لتعظيم وتقديس الرمزية الدينية، إذ يكاد يجمع المفسرون المسلمون -والشيعة على وجه الخصوص- على مركزية مكة وقدمها إزاء العالم أجمع في سياق تفسيرهم الآية» وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا وَتُنذِرَ يَوْمَ ٱلْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ ۚ فَرِيقٌ فِى ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِى ٱلسَّعِيرِ»(الشورى/ الاية7)، وهو ما ذهبت إليه تفاسير متعددة من مختلف المذاهب[1]، في أن الأرض دحيت من تحت مكة، وبالتالي فهي أقدم المدن في العالم وهي أول أرض ارتفعت عن المياه ومنها تأتي تسمية أم القرى لقدمها عن بقية الأرضين. ولذا فإن دلالة «من حولها» وبحسب التفاسير تشمل الناس أجمع، ولا تقتصر على الدلالة اللغوية بالمناطق المحيطة وحسب.

وقد استلهم عبدالرحمن الكواكبي (1855-1902)

أن وظائف «أم القرى/ مكة» كانت بعرف الكواكبي تُختزل في التربية والتعليم والتثقيف، وهي مهام تناظر الفعل التبليغي الإسلامي الذي يعطي دلالات سياسية دون التصريح بها

هذا المعنى في كتابه «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد» ليفترض فيه أن تأخذ مكة دورا دينيا عالميا في حل المشكلات التي تواجه العالم الإسلامي، ويكون ثبات وقوة هذا المركز مساويا لثبات وقوة الإسلام في مقابل أن يكون ضعفها بضعف الإسلام والدول الإسلامية كافة[2]، وقد لا يأتي الكواكبي بالجديد في توصيف مكة بـ«أم القرى» الموصوفة أساسا في القرآن الكريم، وهو مفهوم ديني لم يبتعد عنه حتى مع الإشارات السياسية التي يمكن تحميها إياه، بيد أن وظائف « أم القرى/ مكة» كانت بعرف الكواكبي تُختزل في التربية والتعليم والتثقيف، وهي مهام تناظر الفعل التبليغي الإسلامي الذي يعطي دلالات سياسية دون التصريح بها، فهو يرى عبر سلسلة تقارير كتبها على هامش إحدى فعاليات المؤتمرات الإسلامية إمكانية أن تتحقق الوحدة الإسلامية

عبـر ذلـك، ويجنح إلـى تقديم يوتوبيـا تكون لمكة بوصفهـا أم القـرى جملة مهام وواجبـات، يقر بأن طريـق تحققها من الصعوبة بمـكان نتيجة عوامل عديدة من بينها الجهل[3].

إن التوظيـف الدينـي لمفـردة والاسـتخدام بحسـب ما يشـير إليه المعنى السـابق، جاء لتأكيد محوريـة المفـردة وحصرها في مورد الاسـتخدام «مكـة»، وهو سـياق تسـمية ملاصقـة للفعل لا توصيـل لحـال لاحق، مـا يعني أن تحميـل المفردة لمصداق آخر يتوجب تغييرا في طبيعة الاستخدام. وهـو مـا ينطبـق علـى اسـتخدامها فـي أدبيـات السياسـية الخارجيـة الإيرانيـة بعنوانها السياسـي واسـتدراك إمكانيـة تحقـق المصاديـق متـى مـا توفـرت الإمكانيات. فمـع بداية عقـد الثمانينيات مـن القرن الماضي، اسـتخدم الدكتور محمد جواد لاريجانـي(1951 -) أسـتاذ العلـوم السياسـية والدبلوماسـي والبرلماني الإيراني المفردة للتعبير عـن رؤيته فـي توجيه السياسـية الخارجية الإيرانية عقـب انتصـار الثـورة ودخـول الصـراع السياسـي والعسكري والفكري في أوج مراحله.

وعلـى الرغـم ممـا يجـادل فيـه البعـض فـي أن السياسـة الخارجيـة فـي إيـران تعمـل بمعـزل عن الاسـتراتيجية القومية كونهما عنصرين مفصولين أو أن الصفـة الإسـلامية للسياسـة الجديـدة وما تنطـوي عليه من مصالح تُعنى بالأمة هي أوسـع نطاقـا مـن القوميـة التـي تحـدد مفهـوم الأمن الضيـق في اسـتعماله الدارج، فـإن نظريات الأمن القومي المحددة للسياسات الخارجية والتي تؤكد وحـدة المفاهيـم مـن حيـث الأهـداف و الآليـات أخذت حيزها الأوسع. ومن ابرز الأمثلة في السياق، نظريـة «أم القرى» والتي تصنف كواحدة من أهم النظريـات أو المبـادئ السياسـية للاسـتراتيجية القومية الإيرانية بعد الثورة.

وقد بحث لاريجاني نظريته حول « أم القرى» لأول مـرة ضمن كتابـه «مقولاتـي در اسـتراتزي ملي» المنشـور فـي العـام 1984 ثـم تلاهـا العديد من الأبحاث والدراسات التي دارت ضمن فضاء الدفاع عن النظريـة وتدعيم مقولاتها، كمـا تُرجم الكتاب إلـى العربيـة بترجمـات أهمـا ترجمة الدكتـور علاء رضائـي فـي العـام 1995 الصادرة عـن دار العارف للمطبوعات تحت عنوان «الاسـتراتيجية القومية.. دراسـات فـي معالمهـا و أهدافها» وهـي ترجمة مسـتوعبة لفكرة لكتاب الرئيسـة ومنتظمة ضمن حدود و أمانـة العمل، كما ترجم الدكتور نبيل علي العتـوم في العـام 2013 تحت عنـوان «مقولات في الاسـتراتيجية الوطنية.. شـرح نظرية أم القرى

بحث لاريجاني نظريته حول «أم القرى» لأول مرة ضمن كتابه «مقولاتي در استراتزي ملي» المنشور في العام 1984 ثم تلاها العديد من الأبحاث والدراسات التي دارت ضمن فضاء الدفاع عن النظرية وتدعيم مقولاتها

هل يجب أن نكوّن أم القرى للعالم الإسلامي؟ وماذا يجب علينا أن نعمل لنيل هذا الهدف وحفظه

د.محمد جواد لاريجاني

الشيعية» وهي صادرة عن مركز العصر للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، وقد تفصح الترجمة بحسب عنوانها عن غاياتها و أهدافها المعبرة عن هاجس الرعب والخشية العربية إزاء المنتج الإيراني المثير. وعلى الرغم من كون كلتا الترجمتين تمثلان طرفا خط أراد الباحث في طياته أن يعكس أهداف النظام السياسي القائم عبر الرؤية والمبدأ الذي يدافع عنه وعلى وفق متطلبات المرحلة وطبيعة الأدوات السائدة آنذاك، لكنه وجد مستقبلا ضرورة أن يعزز رؤيته ويدافع عن فرضيته التي تقف –إلى حد ما- على الند من مبادئ العمل الدبلوماسي أسس العلاقات الدولية التي تفترض احترام حقوق وحدود الدول، ليأخذ البحث في ذلك مدلولات فقهية وأخرى جدلية في سياق أثبات المسؤولية الرسمية والقومية للجمهورية الإسلامية الايرانية الإيرانية خارج حدودها الجغرافية.

أم القرى وجدل التصنيف

يبدأ جدل التصنيف فيما تحيل إليه مفردة أم القرى في سياق استخداماتها السياسية وما يتوالد عن ذلك من استفهامات، من جملتها: إمكانية أن تخضع النظرية على وفق مقاسات الطرح التي قدمها لاريجاني للإسناد أو الدحض ربما؟ أم كونها عقيدة تكون خارج سياقات التقييم؟ وهل هي مستخرجة من أبجديات نظام الحكم المتمثل بـ»ولاية الفقيه» أم كونها مستقلة عنها؟ وهل هي قواعد عامة للاستراتيجية القومية أم هي مبدأ لحتميات دينية يفرضها العقل الفقهي الإسلامي والشيعي على وجه الخصوص؟

ليس ادنى شك، أن كل الاحتمالات آنفة الذكر وسواها لا تبتعد عن دائرة الفضاء الشرعي الذي يستند إليه النظام السياسي والذي صاغ الدكتور لاريجاني أبجديات رؤيته عبر إلهاماته، وتجلت الصياغة تلك عبر لغته المتأرجحة بين ما هو سياسي وما هو ديني، مع جنوح نحو الأخير لتأسيس قواعد الفعل العامة للمفهوم الأول.

وهنا، يبدأ لاريجاني بطرح موضوعة شكل «أم القرى» مستفيدا من خلفياته العلمية وبيئته الجدالية ليتساءل بوضوح فيما اذا كانت «أم القرى» نظرية أم مبدأ؟ وعبر سلسلة من الاستدلالات يخلص إلى أن ما قام بطرحه في مجال أم القرى يُعد في الحقيقة «مبدأ» في فن السياسة وليست نظرية علمية، بعد أن يتجاوز جملة فرضيات يقدّمها كبديهيات في علم السياسة من بينها « أن الباحث وفي مجال البحث الفني يطرح مجموعة من القواعد والتي تعتبر في كل مقطع معين أفضل الطرق التي يتخذها لإجراء أعمال معينة، كل واحدة من هذه القواعد تعتبر

أصلا علميا، والأصول العلمية تُعد مصدرا للمبدع في تنفيذ الأعمال، هذه المجموعة من القواعد تسمى في السياسة بـ(المبادئDoctrines)[4]، ليزاوج فيما بعد بين بديهيات السياسة التي أسس لها وبديهيات الدين التي تقوم على الأهداف والغايات، ويجعل من المبادئ تلك قواعد خارج حدود الرد والتجريح.

يرى لاريجاني أن المبدأ السياسي له ركنان: الركن الأول هو تلك المجموعة من الأهداف والغايات، والركن الثاني هو القواعد التي تستخدم في الوصول إلى تلك الغايات[5]. ومن ثم يتجه في بوصلة البحث نحو تأكيد رؤيته التي ألبسها لبوس «المبدأ» بتحديد غايات الإسلام كمعيار لصحتها، وهو يعيد طرح أسئلة الاستدلال الجدلية على النحو التالي «إذا تكلمنا عن صحة مبدأ ما، يجب أن نجيب على سؤالين أساسيين هما: هل إن تلك الغايات حقة؟ وهل أن تلك القواعد موصلة لتلك الغايات؟»[6]. وحيث يؤكد أن حقانية الغايات ترتبط

بالصورة التي يكوّنها الإنسان عن الوجود وعن نفسه فيما يتعلق في السؤال الأول، فيما يمكن الإجابة عن السؤال الثاني على أساس النظريات العلمية. يعود ليُنزل مصاديق أم القرى عبر ذات السؤالين مبينا «هل يجب ان أن نكوّن أم القرى للعالم الإسلامي؟ وماذا يجب علينا أن نعمل لنيل هذا الهدف وحفظه؟»[7].

والبدء أو الوصول إلى النتائج عبر منهج الجدل الفلسفي له نصيب واضح من أدوات المؤسسة الدينية في إيران، والتي تعتمد الأسس الفلسفية كقيم حجاجية في الاستدلالات الفقهية والدينية بعمومها، وهو ما يحاول لاريجاني جر الجدل إلى ساحته مفترضا أن تكون أم القرى عنوانا أساسيا في الفكر الإسلامي يستند إلى أحقية الغايات التي يطمح الإسلام إليها، دون أن يخضعها إلى موازين الجدل التاريخي والصيرورات التي توالدت عبرها الحتميات الدينية، وفيما لو أن أسس وقوام النظرية أو الاصول الأصول التي يقوم عليها موضوع البحث ونعني «ولاية الفقيه»، لم تكن قد مرت دون جدليات تاريخية أو استقرت على نحو لم يألفه التحول والتكيف البيئي!! [8]

يحاول لاريجاني تجنب الإشارة إلى ولاية الفقيه كنظرية للنظام السياسي الشيعي أو كحصيلة جدال فقهي شيعي حول نيابة الإمام ومدى صلاحية الفقيه للتصرف في بعض الموارد والمشاعات وسواها

يحاول لاريجاني في مختلف مراحل البحث تجنب الإشارة إلى ولاية الفقيه كنظرية للنظام السياسي الشيعي أو كحصيلة جدال فقهي شيعي حول نيابة الإمام ومدى صلاحية الفقيه للتصرف في بعض الموارد والمشاعات وسواها، وهو يحاول أن يضفي على النظرية سمة اكبر للتعبير عن

أهـداف «إسـلامية» فـي مختلف مـوارد البحث، مسـتندا بذلك إلى حكـم «العقل الديني» وقدرته علـى البرهان في المبدأ السياسـي الـذي يبتغيه، وهـو يؤكـد أن «العقـل الدينـي هـو فضـاء خاص للفكـر والـذي تتجلى فيـه مباني الوحـي والفكرة الفلسـفية والنتائج العملية على شكل بصيرة [....] أن الأجزاء الأساسية لمبدأ أم القرى يكون مصدرها هو الكتاب والسـنة، ومن جانب آخر تحمل نوعا من البنيـة المنطقية المنسـجمة، وتعتبـر البصيرة هي أرضية بيانها»[9].

أصبحت إيران أم القرى بعد انتصار الثورة الإسلامية بقيادة الإمام الخميني(1902 - 1989)، حيث أضحت تمتلك قيادة كل الأمة الإسلامية

إن خلاصـة مـا يمكـن قوله فـي هـذا المبحث إن ارتـكاز رؤيـة أو مبـدأ أو حتـى نظريـة على اسـس أسـس دينية ومحاولة إعطائها صفة الكشـف عن بديهيـات دينية وقطعية تمثل خطوة في الهروب إلـى الأمـام إزاء إمكانيـة النقـد والتفكيـك بيـن ضـرورات السياسـة ومبـادئ الأمـن القومي التي تمثلهـا مـن جانب، أو تلـك التي تخضـع لمعاييرها الدوليـة مـن جانب آخر. وهنا نجـد أن المبدأ يقترب من فضائه الديني ويحسم جدل وجوده ضمن تلك الفاعليـة ليجعل من غاياتـه القومية وأهدافه في السياسـة الخارجية عوامل ثانوية تكتسب أهميتها من طبيعة الموضوع الرئيسة.

وحيـن يـرى لاريجانـي فـي أم القـرى مبـدأ وليس نظريـة، فهـو فـي النهاية كاشـف وليـس مبتدعا لذلـك ما دامـت الأبحـاث العلمية والفنيـة تتمتع بميزتين، هي: التوصيف بمعنى رسم صورة أفضل، والعمومية بمعنى معيار التميز بين الصح والخطأ، وهـو يرى عدم تدخل الباحث في إبداع شـيء من ذلـك، وليـس لـه –نهاية- سـوى كشـف أبعاد أم القـرى. وهنا، جاز التسـاؤل: ألا يعد الكشـف عملا يسـتوجب إمكانية الصواب والخطأ على مسـتوى المنهج المستخدم والنتائج العمومية التي سيصل إليهـا، أو التـي يتوجـب الوصول إليهـا؟ وبالعودة، يمكـن القول انـه يحاول أن يتمثـل الإطار الفقهي الشـارح للنصوص، ليعتقد بأهمية إنتاجه للموضوع وليـس أن يكون موضوعا بذاته، الأمر الذي يدعوه إلـى تقديم أم القرى كمبدأ وهو كاشـف (شـارح) عن تفصيلاته ليس إلا.

أم القرى.. جدل السياسة والفقه

لعـل أصعب مـا يواجـه الباحث فـي موضوعة أم القـرى هو الفصـل بين السياسـي والديني؟ وأكثر مـن ذلك: وضـع الحـدود المنطقية بيـن المصالح القوميـة ومصالـح الأمـة بعمومهـا، أو الإقـرار بالأعراف الدولية والسعي لتأسيس ما يتجاوز ذلك افتراضيا..!!

فمنـذ أن ظهـرت نظرية أم القرى عـام 1984 في مخـاض الإجابة عـن التسـاؤلات الثوريـة الأوضاع الاقتصاديـة في البـلاد[10]، وهي تتخـذ من الإطار الفقهـي قاعـدة أساسـية أولوياتهـا القومية إزاء المنطقـة والعالـم اجمـع، وليـس ثمة أدلـة على طبيعـة اللغـة والفرضيـات والتسـاؤلات التـي أسسـت على ضوئها «أم القرى» أبجدياتها ، ومن ذلـك التسـاؤل المحوري عن مسـؤولية أم القرى خـارج الحـدود الجغرافية، وبعبارة أكثـر تركيزا حول

مسـؤولية «الولـي الفقيـه» الذي يعد مـن أركان النظرية الرئيسة خارج حدود الدولة الجغرافية!

وفي سـياق ذلك، يعالج لاريجاني الموضوعة تلك فـي إطارين يقـوم الأول على مـد الركائز الفقهية لطبيعة البحث ومحاولة الاستدلال المنطقي عليه وهو ما نعني به هنا، وعن جدل ومنطقية المباحث الأخرى في إطار آخر للمقارنة بين فرضيتين هما أم القرى ممثلة عن الحكومة الإسلامية على أساس المسـؤولية، فـي مقابـل الحكومـة العمليـة في الإسـلامي وهو سـنأتي على بيانه لاحقا.. ولنا أن نضع الفرضيات الرئيسـة التـي تبناها لاريجاني على النحو التالي[11]:

- إن الأمة الإسـلامية أمة واحدة، وحيث تعرّف الأمـة بكونهـا مجموعة من الناس منسـجمة في اتجاهاتها وحركاتها الموجهة نحو الهدف، فإن جوهر «الولاية» يتمثل في ذلك،
- إن توجيـه الأمـة إنمـا يكـون بواسـطة الولي والإمـام، والولي مسـؤول عـن كل الأمة، إن الدولـة التـي تكـون أم القرى بالنسـبة للعالم الإسـلامي، تلك التي تكون فيها قيادة لائقة لقيادة كل الأمة،
- إن إيـران أصبحـت أم القرى بعد انتصـار الثورة الإسـلامية بقيـادة الإمام الخمينـي(1902 - 1989)، حيـث أضحت تمتلـك قيادة كل الأمة الإسـلامية، إن قيـادة الإمـام الخمينـي قـد امتلكـت مقامين فـي آن واحـد، الأول مقام القيـادة القانونية للجمهورية الإسـلامية في ايـران والتـي كانـت منصوصـة فـي الدسـتور وقـد بينت حـدود وظائفهـا وخياراتهـا، الآخر: مقـام الولاية للعالم الإسـلامي والتي اقرّتها المسؤولية الشرعية.

وهنـا، لابـد مـن الوقـوف بإيجاز–ابتـداء- حـول الفرضيـات المؤسسـة لبنيـة التصـور الفقهـي الـذي تقوم عليـه «أم القرى» بالنحـو الذي يحدد مسـؤولية الفقيـه خارج حـدود الدولة السياسـية مـن عدمها. ففي العـام 1996 كتب الفيلسـوف

في العام 1996 كتب الفيلسوف الإيراني البارز محمد تقي مصباح يزدي مقالا حمل عنوان «صلاحيات الولي الفقيه خارج الحدود» مثل الأرضية الدينية - الفقهية لإعادة طرح «أم القرى»

الإيرانـي البـارز محمـد تقي مصباح يـزدي (1935-2021) مقالا حمل عنوان «صلاحيات الولي الفقيه خارج الحـدود»[12] مثل الأرضيـة الدينية - الفقهية لإعـادة طـرح «أم القرى» علـى وفـق المرتكزات التي توصل إليها البحث، وهي الأسـس التي تقوم عليهـا النظرية. وقد وجد لاريجاني في ذلك فرصة لإعادة إحياء نظريته بالشـكل الفاعل وهو ما دعاه إلى كتابة مقال نشر في العدد اللاحق من المجلة ذاتهـا، وفي مقدمة مقاله إشـارة لاريجاني إلى أن مـا قدمه يزدي الذي وصفـه بـ«المعلم المحترم» مـن مقـال مهـم للغايـة وثاقـب الرؤية هـو إيجاز لمسـائل عدة[13]، وهو بالفعل كان إيجازا لمسـائل عديـدة حـول موضوعـة صلاحيـات الولـي الفقيه

خـارج الحـدود الجغرافيـة وسـبل ومبانـي اعتماد الولاية في التواصل خارج الحدود.

يُقسـم يزدي أدلة الاستناد إلى الولاية الفقيه في محوريـة فاعليتها وسـلطتها إزاء الفرد خارج حدود فاعليتهـا الجغرافيـة، إلـى أدلة عقليـة ونقلية، ثم يقحم تلك الفرضيتين بجملة تصورات ونتائج، ليضع كلتـا الحالتيـن أمام سـلطة مطلقـة ممثلة بالنص والتعييـن في خلافة المعصوم، وهنا يمنح الفقيه مسـاحات مفرطة و«مفترضة» في سريان أحكامه على المسـلمين خارج حدود الدولـة وداخلها، في البلـدان الإسـلامية وسـواها، فـي البلـدان التـي تعتمـد الأنظمـة الإسـلامية أو التي تديـن بولاية الفقيـه. وفـي مقابـل سـلطة النـص وصلاحياتـه يضـع البيعـة والانتخاب كأدلة عقليـة يحددها في بعـض الأحيـان ضمـن رأي ما يمكـن ان أن يصطلح عليهـم بـ «أهل الحل والعقد» ومصداقه «مجلس الخبراء». وإذا كان الانتخاب غير المباشر يفضي في نهايتـه إلى انتخاب من يتوافر على العلم والتقوى والدرايـة بأمور الرعية والقـدرة على حفظ المنافع ودرء الأخطار، فهو لا بد وأن يترك مساحة للاختيار الفردي وإمكانية عدم الامتثال، على الخصوص اذا كان الحديث منصرفا عن تعارض المواطنة وسريان أحكام الدولة غير الإسلامية أو التي لا تدين بولاية للفقيه[14].

مـن هنا يتضـح جليـا أن أم القرى والمسـاحة التي ينـاور فيهـا الدكتـور لاريجانـي لإسـناد نظريته لما يوجب الطاعة واعتبار السـلطة خارج الحدود فرضا بديهـا في حفظ أهداف الأمة كما سـبق للعلامة يزدي الإفصاح عنه، إنما يعني الانحياز إلى سـلطة النص المباشر والإفلات من قيود البيعة، وهو في الحصيلة إنما يؤسس على مساحات النص ومباني محـددة تمثل اتجاهـات فقهية لا يكاد يُجمع على آلياتها أو مخرجاتها.

وبالعـودة إلـى فرضيـات لاريجاني يمكن الإشـارة بشيء من الإيجاز:

-أ-

إن افتـراض الأمـة الإسـلامية بتحديـد اتجاهاتهـا يبـدو إلـى حد ما إطـارا طوباويا لم يتجـرأ الباحثون علـى إقـراره مـع إيجـاد الخلافـات الأساسـية – تاريخيـا- في تحديد طبيعة الاتجاهـات، وإذا كانت الاتجاهـات ذات معنى فقهي وصفي مجرد يمكن أن تكـون الفرضية معقولة، لكننا نتحدث عن واقع سياسـي تكـون الولاية هـي المحـور الموجه فيه، وهـي في ذاتها قائمة على أسـاس اختلاف ديني وفقهـي وتاريخي، ثـم ان إن مفردة الاجتماع على حـركات موجهة نحو الهـدف وإن كانت تنتمي إلى العموميـات غيـر المحبـذة علميـا لمـا تحمله من تأويـلات مفترضة، فإن السـياق التاريخـي لا يثبت إمكانيـة تحقق ذلك على الأقـل في الفترات التي لحقـت خلافـة الرسـول (ص). وعليه مـن الصعب جـدا إن لم يكـن من المسـتحيل الإقرار بـأن الأمة الإسـلامية أمـة موحدة في سـياقها السياسـي، فضلا عن إخضاعها لمنظومة «ولاية الفقيه».

-ب-

إن الفرق بين الفرضيات النظرية وإمكانية تطبيقها يمثل معيارا عمليا في التحقق من صحة الفرضيات، إن شئنا أن نضع المبادئ بوصفها مجموعة قواعد عامـة ذات ركائز أو مسـتحصلة من اسـس أسـس دينيـة فهـي دونما شـك لا يمكـن أن تطوف في فضاء مجـازي مجرد دون أن تتخذ حيزا عمليا يكون مصداقـا للتحقـق، ومـن ذلـك مسـؤولية الولـي الفقيـه عـن كل الأمـة. وهـي فرضيـات نظرية لم يثبت تاريخيا إمكانيتها للتحقق، فجملة الاعتراضات الداخليـة والجـدالات الفلسـفية والروائيـة فـي الأوسـاط الدينيـة من أكثـر الدلائـل التاريخية على امتداد الجدال وعمر المفهوم.

-ج-

ومـع محوريـة القيادة التـي يطرحهـا لاريجاني، لا بـد مـن التسـاؤل عـن أي الأمرين أسـبق ومدعاة

لوجـود الآخـر: القيـادة أم «أم القـرى» بوصفهـا الدولـة المركزيـة؟ دونمـا ريـب مـن يتتبـع حديث لاريجاني على مدار كتابه وبحوثه اللاحقة سـيجده يقدم القيادة كشرط فعلي لوجود أم القرى، وهو بذلـك يحاول ترجمة ولاية الفقيه بما هي سـلطة فقهيـة مطلقـة إلى إمكانيـة قي أم القـرى تبعا لهـا. والحق أن الإقـرار النظري بالولاية كموضوعة دينية-عقائديـة مرت ولا تزال بجـدالات فقهية لا يمكن أن تتحقق عمليا خارج فضاء الواقع الشيعي وأن إمكانيـة حصولها لمذاهب أخـرى يفرض إيجاد بنيـة فقهيـة وأرضية تاريخية تمكّـن ذلك، وبالتالي فـإن افتـراض الولايـة كممثـل للأمة الإسـلامية أجمـع هـي فرضيات نظريـة مجردة ليـس إلا، هذا من جانب ومن جانب آخر أن شروط القيادة اللائقة وتحقـق ذلـك فيما بعـد انتصار الثورة الإسـلامية هي محـددات تاريخية جغرافية يتمثل فيها الطابع القومـي بشـكل ملحوظ أكثـر من الطابـع الديني الـذي يمثل قراءة خاصـة وفهم مغاير، ما يعني أن تحقـق موضوع في سـياق تاريخي ضمن محدودة جغرافيـة وثقافيـة لا يمكن أن يكتسـب حالة أزلية يمكن إلباسها صفة العموم.

-د-

إن جـدل الثنائية في تعيين الولي الفقيه تمثل أكثر الموضوعات جدلا بين التعيين والنص المباشـر من جهة والانتخاب واختيار الأمة من جهة أخرى، وحيث كانت شـخصية قائد الثورة (الإمام الخميني) تمثل بالعمـوم إحـدى أكثر وأهـم الشـخصيات الفقهية وقتئـذ واحـد أهم المراجـع في حينهـا، وهي في الوقـت ذات تمثـل مصـدرا مصادر التشـريع الأكثر أهميـة فـي الدولة الجديـدة عبر بياناتـه وتقريراته ومواقفه التـي تمثل قوانين ومبادئ عامة للثورة التـي اختزلـت إلى حد بعيـد في شـخصيته ولربما جاءت أم القرى لتؤطر الاحتياجات الثورية في رسم السياسـات الخارجية والموقف الدولي إزاء الدولة الجديدة.

لكـن الحراجة في النظام السياسـي الإيراني بدأت بعـد رحيـل الإمام الخمينـي والضـرورة إلى تعديل الدسـتور بمـا يوائـم الحاجـة الفعليـة آنـذاك في اختيار البديل ومؤسسـة المقام الأرفع في الدولة بالشـكل الذي يخرج عن سياق نظرية ولاية الفقيه بواقعهـا الفعلـي ممثـلا بالإمام الخمينـي والتي باتت ضرورة قراءتها عمليا –وقتئذ- ضرورة ملحة. مـن هنـا، يمكـن التسـاؤل فيمـا إذا كان المقـام الأرفـع الـذي يمثـل رأس الهرم فـي أم القرى هو معيـن كخليفة للإمام مـن جانب ومختار من الأمة عبـر مجلـس الخبـراء المنتخبين من جانـب آخر وما يتوجب على الفقيه لاحقا إقرار تعيين هؤلاء، و إذا كانـت الحدود الجغرافية لسـلطة أم القرى تتجاوز مساحة المنصوص عليه دستوريا، ألا يجدر أن يكون الانتخاب شاملا لتلك المساحة المفترضة!

أم القرى والأمن القومي الإيراني

مـن الممكن في سـياق تحديد أولويات السياسـة الخارجية الإيرانية، الإشـارة إلـى ثمة نظريات مثلت الهيمنـة الفعليـة خـلال عقـد الثـورة الأول وهي: البراغماتيـة المطلقـة، القوميـة، تصديـر الثـورة، وأم القـرى. وقد ركـزت النظريتان الأولـى والثانية اهتماماتهمـا الوطنيـة والقوميـة فـي مقابـل المسـؤوليات التـي يمكـن أن تضطلـع بهـا الدولة خارج حدودها القومية، وهما يقفان على الضد من النظريـة الثالثة (تصدير الثورة) التي أولت الاهتمام الأكبـر لمحـور العمـل الخارجـي، فيمـا تعنـي أم القرى على المسـتوى القريب بالمكاسب الوطنية ومعالجـة الاحتياجـات الداخليـة، وفي المسـتوى البعيـد تحقيـق أهـداف الإسـلام الأوسـع، وعلى النحـو هذا فـان أم القـرى تمثل منزلـة بين رؤيتي الحـد الأقـل والحـد الأكثر فـي اسـتراتيجية الأمن القومي الإيراني [15].

وقبـل الخـوض فـي تفاصيل الرؤيـة، يجـدر التأكيد مجددا أن تأرجـح لاريجاني في فكرة القومية بادئ نقـده لصيغـة أو نظريـة «الحكومـة العمليـة في

الإسـلام»، سـرعان ما سـتجدها واضحة كأهداف ومتبنيات دون الإشـارة المباشـرة لهـا، أو محاولة إيجـاد فهـم بقبـول تلـك الفكـرة عبـر مسـوغات إسلامية- دينية.

وفي سـياق عرض أبجديـات الحكومة العملية في الإسـلام التـي ينتقدهـا لاريجانـي لتثبيـت دعائـم أم القـرى، يطرح جملـة اسـتفهامات واقعية ذات منطلـق سياسـي عملـي لكنـه يجنح فـي الإجابة وتفنيد ما يراه من دعائم تلك النظرية على أسـاس دينـي- عقائدي، ومجمـل ما تؤشـره النظرية آنفة الذكر هو:

- القبول بطبيعة التقسيمات الدولية كأمر واقع بحدودها الجغرافية والقومية الموجودة، لعدم الجـدوى الفعلية مـن رفض تلك التقسـيمات وما يمكن أن تؤسس له من حروب ونزاعات لن يكون المسلمون بعيدون عنها.
- يترتـب علـى القبـول بذلـك، حصر مشـروعية النظـام السياسـي ضمـن الحـدود الجغرافية، ويتوجـب أن توظـف إمكانـات الدولـة لأجـل مصالحهـا، وفيمـا لـو كان ثمـة اتفـاق خـارج الحـدود يتوجـب أن يكون لما يدعـم المصالح الداخلية.
- مسـؤولية الدولة تتمثل في التنمية والإعمار والسـعي لبناء مجتمع سالم ومثالي ويتوجب تكريـس الإمكانات لذلك، ولا يمكن اعتبار فقر الـدول «الإسـلامية» المجـاورة مسـاو لفقر أم القـرى، وحـالات المسـاعدة يجب أن تكون مرهونة بما يخدم المصالح الذاتية الداخلية.

وبالتالـي فـإن حصـر تسـمية الدولـة الإسـلامية لكونهـا تعتمـد نظـام ولايـة الفقيـه علـى رأس الهـرم منهـا، وتجـري جميـع الأحـكام علـى وفق الشـريعة الإسـلامية، وهـي تقـوم بالدفـاع عـن الأمة الإسـلامية بالحدود الممكنـة في المحافل الدولية[16].

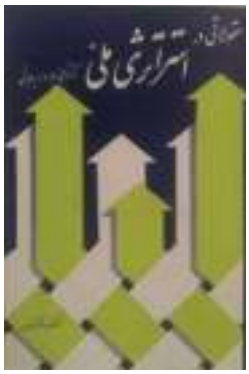

إن حفظ أم القرى بُعد من أبعاد أهدافنا القومية وإن سعينا بهذا الاتجاه هو جزء من استراتيجيتنا القومية

وبالقـدر الـذي تبـدو فيه تلـك الأهـداف واقعية ومقبولـة ضمـن الأعـراف الدوليـة ولا يمكن بأية حـال مـن الأحـوال تجاوزهـا، لمـا يمكـن أن يخـل بحجم الالتزامـات القوانين والمعاهـدات الدولية، يحاول لاريجاني –كما سـلفت الإشارة- إلى تقديم معالجـات ودحـض مـا تقـدم عبـر قـراءات دينية- سياسـية واشـتراطات افتراضية تتلخص في رفض الحـدود الجغرافيـة عبـر تسـويق مفهـوم الأمـة كبديل عن الوطنية، وتدشـين مفاهيم «الوصاية» و«سلطة الولي الفقيه» وسواها، وهو يضع شرط النفوذ –نفوذ القيادة- خارج الحدود كأساس لطرح إيجـاد البلاد التي تمثـل « أم القرى»، وإن أية بلاد يمكـن أن تدعـي كونهـا «أم القـرى» يتوجـب أن تخضع لمعيار التأثير. وهو دون شك معيار فضفاض لـه مـن المصاديـق مـا تزخـر بـه السياسـة قديما وحديثـا ولا أدل عما أسـهبت فيـه كتب العلاقات الدولية والسياسات الخارجية من بحث نفوذ الدول وجماعات الضغط والمؤسسـات الدولية وسواها من أشكال النفوذ والهيمنة المعاصرة.

وفي السياق، فإن افتراض القائد كأساس ومعيار لـ «أم القرى» قد جرى بيانه سالفا، وهو مرهون بمديات الاعتقاد الذاتية وطبيعة سريان الرأي الفقهي ضمن الحدود الجغرافية أو خارجها على الاتباع والمقلدين من جانب، وعلى بقية المراجع الدينية من جانب آخر. فالسلطة المطلقة التي افترضتها «ولاية الفقيه» لم تزل تصطدم بحدود القبول الفردي ورأي الفقهاء، ولعل تسويقها ضمن الفضاء السياسي وتحميلها كنظام سياسي له منافع وغايات عملية أكثر من العودة إلى جدالها الفقهي والعقائدي.

و الأهم في ذلك كله ما وضعه لاريجاني تحت عنوان «الرابطة الجدلية بين أم القرى والعالم الإسلامي» وفيه يمكن البحث عما وراء السطور في تحديد العلاقة بين «أم القرى» و«من حولها» وتعيين طبيعة الاستراتيجية المفترضة للأمن القومي الإيراني على وفق الرؤية تلك. وفي سؤال أكثر مباشرة مؤداه «إذا حصل تعارض بين مصالح حكومة أم القرى وولاية العالم الإسلامي، فمن منهما تكون فداء للأخرى؟» يجب لاريجاني على النحو التالي: «دائما تكون مصالح الأمة مقدمة، إلا أن لا يُمس جوهر أم القرى، والتي يكون حفظها واجبا على جميع الأمة وليس فقط على شعب أم القرى»[17]. وتبدو قيمة الشرط في الإجابة مساوية للفعل ذاته، أي أن جوهر أم القرى هو الأساس في العملية، فالعملية مشروطة في أن مصالح أم القرى مقدمة أولا، وعليه فأن الافتراض بهرمية المصالح يتجاوز بديهية السؤال عن إمكانية تعارض المصالح بين أم القرى والعالم الإسلامي أو بعض بلدانه، وبعبارة اخرى أخرى: بين أم القرى ومن حولها، وهل يمكن لأم القرى أن تتنازل عن بعض مصالحها لحماية الأمة أجمع؟ وفيما لو حصل ذلك فلمن الأولوية والترجيح؟

تاريخيا، تشير التجارب السياسية إلى تقديم المصالح القومية عما سواها، الأمر الذي يدعم قول لاريجاني بأهمية الحفاظ على جوهر أم القرى ورعاية مصالحها، وهو ما يؤكده في ختام بحثه في "أن حفظ أم القرى بُعد من أبعاد أهدافنا القومية وإن سعينا بهذا الاتجاه هو جزء من استراتيجيتنا القومية"[18]، ما يعني أن قراءة فاحصة بسيطة لسلسلة الأولويات في تقدير المصلحة القومية ستظهر أن مصالح البلاد (إيران) مقدمة وذا أولوية تفوق ما عداها، وأن الإتيان على ذكر الأمة لاحقا لا يعدو من الأهمية إلا بمقدار توظيفه في تسويق الخطاب و الأهداف الاستراتيجية للأمن القومي.

وضمن السياق ذاته، لم يكن لاريجاني ليغفل عن إمكانية أن يجر بحثه إلى زاوية الأهداف الاستراتيجية والأمن القومي بعد ما بذل من الجهد الكثير في تدعيم أسسه الدينية والعقائدية وأعاد طرحه كمفهوم إسلامي عام، وهنا يؤشر اعتراضه في رده حول مقالات مهدي هاشمي(1944-1987) التي نشرها في صحيفة «صبح آزادكان»، في أن أم القرى مبنية على أساس الولاية الإسلامية الحقة، مؤكدا أن الآخرين فهموها على أساس خاطئ على إنها مرادفة للأهمية الاستراتيجية

وأمثالها، لذلك فإنهم وجدوا أم القرى معادلة للمفهوم العرفي في حفظ الدولة وصيانتها، ومن الطبيعي في هذه الحالة –والحديث للاريجاني- إنهم لم يجدوا في ذلك مكانا للرسالة الإسلامية في الثورة والكفاح ضد الكفر وسلطة الاجانب وغيرها[19]. و الأمر في مجمله يؤشر ضرورات التناقض بين الإقرار بالأهمية القومية والتصريح بها بما يقتضيه السياق أحيانا، والتنصل عنها فيما لو طرحت على أنها الاساس الأساس في بناء النظرية، ما يعني أن تحميل الاستراتيجية القومية لأهداف دينية «إسلامية»، ومحاولة التسويق لرؤية الأمن القومي الإيراني عبر مفرداتها ولغتها والاحتجاج بها، لابد لا بد وأن يتعثر فيما لو تحولت المفاهيم النظرية إلى مصاديقها الواقعية.

يحدد باحثون جملة من العوامل ساهمت في ولادة وظهور نظرية أم القرى تتمثل في: **ضغط الأنظمة الدولية على الجمهورية الجديدة وائتلاف البلدان العربية في منطقة الشرق الأوسط ضدها، والرغبة الداخلية في إعادة ترميم مخلفات الحرب وإحياء الاقتصاد المتضرر**

لذا فإن مفهوم أم القرى على وفق المتبنيات تلك لا يعدو كشفا واستنتاجا لموارد فقهية في تعيين أساسيات السياسة الخارجية، وتبرير الأهداف الثورية التي جاءت بها الثورة، أو كردة فعل مقابلة إزاء الرفض والتصدي لمشروع الدولة الإسلامية الجديدة إقليميا ودوليا، وهو نوع من أنواع الهجوم الاحترازي، إذ أن مفهوم أم القرى في سياق مجرد عن تلك الأهداف لا يعدو مفهوما نظريا طوباويا حالما لا يجد مصيره إلى التطبيق، فهو من جانب ليس ذا اهمية استراتيجية وليس ذا مصلحة قومية أو مصلحة وطنية في حفظ الدولة، لكنه يخرج الدولة إلى مفهوم أعمق في تحميل المسلمين شكلها الجديد بوصفها أم القرى، ثم يكون حفظها جزءا من حفظ الأمة الإسلامية. ولو حدث تعارض في حفظها أو حفظ الأمة، لا يرى صاحب النظرية إلا مصلحة الدولة أو صيانتها، وهي جملة تعارضات وتناقضات في الوقت نفسه.

أم القرى والسياسة الخارجية الإيرانية

يحدد باحثون جملة من العوامل ساهمت في ولادة وظهور نظرية أم القرى تتمثل في: ضغط الأنظمة الدولية على الجمهورية الجديدة وائتلاف البلدان العربية في منطقة الشرق الأوسط ضدها، والرغبة الداخلية في إعادة ترميم مخلفات الحرب وإحياء الاقتصاد المتضرر، إضافة إلى المطالبات الثورية في تصدير نموذج نظام الحكم المثالي[20]، بيد أنه ليس من الجدير أغفال العامل الداخلي والسعي إلى ترميم بنية النظام السياسي حديث التشكّل وما شابها من نزاعات حول طبيعة وشكل الدولة بعد انتصار الثورة فيها، حيث تشير بعض أوجه الجدال إلى ما يمكن أن يكون مقدمة طبيعية لإيجاد عناصر يمكن أن يطلق عليها صفة «الموائمة» في تقريب طرفي المعادلة إلى نقاط «تلفيقية» مشتركة، سواء لايفاء دور داخلي تقريبي، أو خارجي اقل حدة عما يريده الثوريون.

فضمن العقد الأول من عمر الثورة وأبعد من ذلك ربما، لم يحظى مفهوم كمفهوم «تصدير الثورة» على اهتمام الرأي العام العالمي والأوساط الأكاديمية الإقليمية والدولية المعنية بالسياسة الخارجية الإيرانية «المرتقبة» مثلما حظي به ذلك المفهوم، حتى بات مما يتقرن به اسم الثورة الجديدة ويعرف من خلاله. وهو بمقدار ما تركه من اثار خارجية بغض النظر عن تقييم فاعليته

وجـدوى إيجاده، ترك أثرا في الواقع الداخلي على الساحة السياسية خلال الفترات الأولى لعمر الثورة واتضح الجدال حوله بشكل ملحوظ خلال الحكومة المؤقتة التي تشـكلت مطلع العام 1979 برئاسة مهدي بازركان(1907-1995).

ودون الخـوض أكثـر فـي تفاصيـل نظريـة «تصدير الثـورة» وضروراتهـا، تجدر الإشـارة إلـى أنها كانت النقطة الأكثر حرجا في السياسة الخارجية الإيرانية على الخصوص مع الطبقات السياسـة الأكاديمية التـي تقلـدت إدارة الدولـة و ومرافقهـا آنـذاك، ومقدار ما أفرزه ذلك من تقاطع مع الرؤية الثورية التـي تبناها رجالات الثورة مـن ذوي النزعة الدينية أو من داخل الوسط الديني ذاته والذي آلت إليهم فيمـا بعد مقاليد السـلطة وكانـت بداية الاخفاق الحقيقـي للقـوى الليبراليـة مـع احتلال السـفارة الأمريكية فـي 4 نوفمبر 1979 والتي انتهت على أثرهـا الحكومـة المؤقتـة بتقديم اسـتقالتها بعد يومين من تلـك الحادثة (6 نوفمبـر 1979)، ليجد البـاحـث فـي ذلك ومـع تطور فضـاء الجـدال إلى بدايـات عقـد الثمانينيـات من القـرن الماضي، بين رؤييـن؛ قوميـة تمثلها تيـارات الدولـة الأكاديمية ممثلـة بالرئيـس بـارزكان وفريقـه والتـي بـدأت بالانحسـار إلى فضـاء التنظيـر الأكاديمـي الناقد، وبيـن الرؤية الثورية الممثلة بالإسـلام السياسـي السـاعي إلـى فعيـل وتطبيـق المفاهيـم بغـض النظر عن انعكاسـاتها الدولية، والذي حقق تقدما ملحوظـا إزاء القوى الليبرالية بعد الاسـتفتاء على إقامة نظام الجمهورية الإسـلامية وإرسـاء دعائم المؤسسـات الدينيـة كجزء من النظام السياسـي، وبذلـك وبصورة طبيعية فإن الجنوح نحو أم القرى وضمـن فضائهـا الدينـي إنمـا يمثـل فـي واقعـه هـروب اضطراري –كما أشـرنا سـابقا- نحو تعديل بعـض الرؤى القائمـة والتي مثلـت حراجة واقعية للسياسـة الخارجيـة والدبلوماسـية الإيرانية عقب الثورة.

لذا فإن شكل الصراع بين قطبين أحداهما القومية الداعية إلـى الاهتمام الداخلي وحسـب، والأخرى الثورية الداعية إلى تصدير الثورة؛ كان قد بلغ أوجه

احتلال السفارة الأمريكية في 4 نوفمبر 1979

منذ بدايات التأسيس واستمر إلى عقد الثورة الأول مع اختلاف الشكل الممثل لكلا القطبين، وانحسار الخطاب إلى أشكال ضمنية ومضمرة وغير مباشرة مع تعزيز أواصر الجمهورية الإسلامية. ولا تبدو ثمة حاجة إلى استدلالات تاريخية عميقة على ذلك، فمع الاطلاع على بيانات الرئيس بازركان يمكن أن يُلاحظ حجم الاختلاف وطبيعته في واحدة من أهم أصول ومباني السياسة الخارجية الإيرانية، وقد بدأت تتجلى في بيانات رجالات الدولة المؤقتة وقادة الثورة والتي انعكست دونما شك على سياسة البلاد الخارجية[21]. ففي إشارة إلى معرض اختلاف الرؤيتين في إدارة السياسة الخارجية يقول بازركان في تلميح لا يخلو من اللطافة « أن هذا الاختلاف الدقيق الحساس وغير المرئي يكمن في أن زعيم الثورة (يعني الإمام الخميني) يعتقد أن حركة ومعاناة واستشهاد الشعب من أجل الإسلام والدولة الإسلامية، في حين ان رئيس الوزراء المنتخب والمعين من قبله (ويقصد نفسه) قد قبل بذلك الخطر والمشقة والمهمة تلك من أجل وفي سبيل أمة إيران العزيزة»[22]، وهو تحد لا يبدو من الغرابة مع العقد الأول من عمر الثورة، ثم يضيف في موقع آخر» إلى حد ما، كان من الطبيعي لشخص كان قد خدم في المؤسسات العامة والخدمية ويعمل كمهندس في مجالات

وضع بازركان نفسه ندا في تحديد شكل المواجهة الدائرة بين القومية والثورية الإسلامية، وهو ما يعكس البيئة السياسية الداخلية المتصدعة.

البناء والإدارة، أن يكون هدفه وادراكه للمهة التي يقوم بها هو خدمة الوطن. ومن قضى حياته في معرفة الإسلام وتعليمه ونشره وتطبيق أحكامه فإن أفكاره وإشارته لا يمكن أن تكون شيئا غير الإسلام»[23]. ليضع بازركان نفسه ندا في تحديد شكل المواجهة الدائرة بين القومية والثورية الإسلامية، وهو ما يعكس البيئة السياسية الداخلية المتصدعة.

من جهة أخرى، لم يكن نصيب تصدير الثورة في الصراع أقل من ذلك، فمع الإشارة إلى ما يجادل به بعض الباحثين في عدم تقديم أي وثائق مقنعة لإظهار الجهود العملية والمنظمة لإيران في سياق تصدير ثورتها في السنوات الأولى بعد انتصار الثورة، وأن معظم الحالات التي ورد ذكرها تمثلت في دعم حركات التحرير أو المنظمات الثورية في الدول العربية والتي تعود –في الواقع- إلى السنوات التي تلت اندلاع الحرب العراقية الإيرانية،

وبعبارة أخرى: إلى السنوات التي تلت الكشف عن الدول التي تدعم العراق في حربه ضد إيران[24]، على الرغم من ذلك كله، إلا أن تلك السياسات المتعلقة بالإعلان عن تصدير الثورة كانت جزءا مهما من أهداف الثورة ورجالاتها وحاجة رئيسة إلى كسب تعاطف الشعوب وتأليبها بالشكل الذي يحكم توازنا إزاء رفض الحكومات وطبيعة مواقفها إزاء الجمهورية الإسلامية الجديدة، وليس بعيدا عن ذلك يشير بعض الأكاديميين في معرض تحديدهم أهداف السياسة الخارجية إلى محورية الأمة وأهميتها في السياسة الخارجية الإيرانية[25]. بل ومحوريتها في سياق تحديد وطبيعة الآليات التي تعتمدها الخارجية في ذلك، فالأمم إلى جانب البلدان المؤسسات الدولية تمثل ثلاثية العمل الدبلوماسي ومستهدفاته في السياسة الخارجية الإيرانية[26]، وهو ما يعني تجاوز السياقات الطبيعية في التعاملات الدولية مع القطيعة التي أوجدتها الدولة الجديدة، والتوجه نحو مفاهيم ذات أبعاد دينية واجتماعية مثل الأمة لتكون بديلا وهدفا.

وهنا تكون سياسة «تصدير الثورة» إن لم تحظى بشيء التأسيس الرسمي، هي جزء من أدبيات السياسة التي توفر لها الغطاء الطبيعي كردة فعل استباقية أو طبيعية إزاء الرفض الدولي للثورة، فالجمهورية الجديدة وبدل أن تقدم خطابا سياسيا متوازنا يهدف إلى تحديد الدور الدولي ومحاولة كسبه، سعت قدما إلى تقديم رؤية مستندة إلى إطار ديني عقائدي يرجح فكرة الصراع والمواجهة والتحدي!! لكنها مع ذلك لم تكن محط اهتمام وقبول رجالات الدولة المؤقتة قبل أن تتخذ الدولة شكلا واحدا ويشتعل آتون الحرب العراقية الإيرانية والتي وجد النظام السياسي في إيران فيها الفرصة المناسبة لتركيز دعائم الدولة «الإسلامية» واستبعاد الخصوم.

ففي معرض الرد المتبادل حول تصدير الثورة وجدال تبني الدولة لها إبان تشكيل الحكومة المؤقتة،

نحن لا ننوي تصدير ثورتنا

وزير الخارجية إبراهيم يزدي

أعلن وزير الخارجية وقتئذ إبراهيم يزدي(1931-2017) عدم وجود الرغبة الفعلية في تصدير الثورة بقوله «نحن لا ننوي تصدير ثورتنا»[27]، ليأتي الرد مباشرة من قائد الثورة (الإمام الخميني) ذاته بالقول «سنقوم بتصدير ثورتنا إلى العالم كله»[28]، وهو بشكل وآخر يمثل جانبا متقدما من الصراع ضمن حدود الدبلوماسية الإيرانية وآليات رسم أهدافها الخارجية وسياساتها الدولية العامة.

من هنا، يأتي دور أم القرى كحالة طبيعية لإيجاد توائم مفترض بين طرفي معادلة يمثلها براغماتية مفرطة، وراديكالية أكثر إفراطا. ولربما لم يكن ثمة انتظار واقعي في أن تقدم تلك النظرية حلولا عملية في السياسة الخارجية وآليات تنفيذها، بقدر إعادة توجيه الأذهان نحو شيء من التوافق الداخلي في إيجاد منزلة مشتركة وتزحيف الرؤية الخارجية لما أهون من الراديكالية التي استحوذت على الاذهان، ذلك من جانب ومن جانب آخر فهي

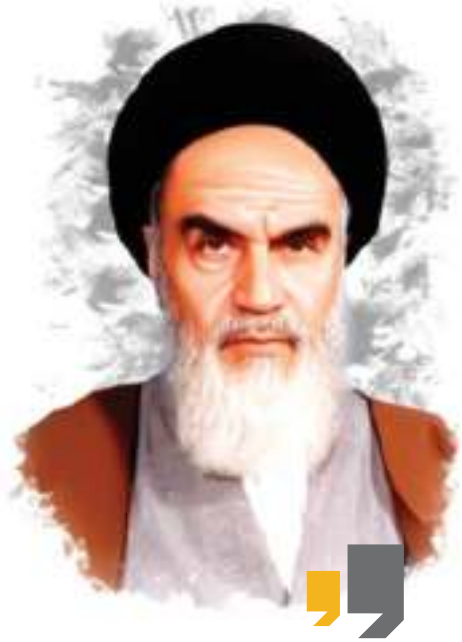

سنقوم بتصدير ثورتنا إلى العالم كله

الإمام الخميني

تمثل رسالة في قدرة الجمهورية الجديدة على حفظ الأمن القومي وتطبيق استراتيجياتها في هذا الصدد ضمن حدود فاعليتها الإقليمية كجزء من رسائل السياسة الدولية التي تبعثها لتحديد مصادر السيطرة والتحكم وكسب المزيد من الامتيازات في إطار المنازلة أو التفاوض على الصعيد الدولي. وعليه لا يبدو منطقيا ذلك الفرض القائل بأهمية « أم القرى» ومحوريتها بعد رحيل قائد الثورة الإمام الخميني أو حصرها في إطار زمني، فهي مثلت الرؤية «التوفيقية» المشتركة ضمن عقد الثورة الأول، ورسائل الدولة لمحيطها الإقليمي وخصومها الدوليين ضمن عقدها الثاني وما لحقه.

خاتمة

لقد بات من الواضح أن مفهوم أم القرى في الأساس هو مفهوم ذات أبعاد دينية، فيه إشارة واضحة إلى مركزية مكة، سواء كتفسير طبيعي لحادثة تاريخية أو كرؤية سياسية تبناها مفكرون في وقت لاحق أبرزهم الكواكبي، لكن الإجماع في ذلك -سواء المفسرون أو المفكرون- تمثل في محورية مكة وأهليتها في لعب هذا الدور. وقد استلهم لاريجاني هذا المعنى ليضفيه على بقعة جغرافية مغايرة محاولا مزج الديني بالسياسي، أو بعبارة أدق الاستفادة من أدبيات النظام السياسي الحاكم وفلسفته القائمة على أسس «ولاية الفقيه» التي جعل منها شرطا أساسيا لإرساء نظريته.

وعلى الرغم من كون المفهوم مع لاريجاني، هو نتاج لأدبيات النظام السياسي ومخرجاته، بيد أنه لم يكن بالمستوى الذي يمكن أن يقدم رؤية جامعة لسياسة متوازنة «توافقية أو براغماتية» يمكن لدولة وليدة أن تتبناها، أو أن يقدم حلولا وتمائم لازمات النظام السياسي الجديد التي أوجدها مع المحيط الإقليمي، بقدر ما كان ممثلا لرؤية هذا النظام القائمة على ردة الفعل إزاء العالم الإسلامي والشرق الأوسط في المرتبة الأولى، ومن ثم القوى العالمية التي اطلق عليها «قوى الاستكبار العالمي».

وفي سياق عام يمكن أن ينظر إلى المفهوم من جنبتين تمثل تحميلا لما أراد لاريجاني قوله وراء السطور، قبل أن يجد نفسه في سياق الدفاع قدما عن نظريته في إطار ديني عقائدي أكثر منه سياسي: الجنبة الأولى وهي داخلية، تتمثل في إيجاد توافقية في المشهد السياسي الذي تجاذبه تياران فكريان هما الثورية والقومية، وأخذ كلاهما حيزا في الصراع الذي انتهى بهزيمة الأخير عمليا، لكنهما استمرا في أوجه صراع أخرى كانت المواقف السياسية والاحتجاجية من أبرز ملامحه، وكانت أم القرى الحالة التوافقية بين الاهتمامات القومية والتطلعات الثورية، لتمثل في ذلك وسطية مفترضة إزاء التوتر الحاصل بين خطي

مستقيم.

فيما تتمثل الجنبة الأخرى، في الموقف المشار إليها في اعلاه إزاء المحيط الإقليمي والدولي، وهي ذات أهداف سياسية أبعد من إمكانية تحققها، إذ من غير الممكن عمليا أن نتوقع تدشين مخرجاتها على أرض الواقع، لكن من غير الممكن أيضا القول بعدم تأثيرها على البلدان التي تتوافر فيها عناصر تلك المخرجات وتبحث النظرية معها إمكانية تجاوز الحدود الجغرافية وسريان الرأي او أو الموقف الديني والسياسي، وهو ما شكّل مع الوقت هاجسا مستديما وشكلا من أشكال الفوبيا التي ضربت إطناب المؤسسات الأكاديمية والبحثية الإقليمية والدولية.

وبالتالي، فإن نظرية أم القرى إن لم تستطع أن تخرج بعيدا عن فضاء النظرية السياسية التي تحكم البلاد وفلسفة النظام السياسي القائمة على ولاية الفقيه مما يشكل أرضية مناسبة للنقد الداخلي والخارجي، بيد أن مستويات النقد الموجهة للنظرية كانت في سياق تعبوي أكثر منه موضوعي على المستوى الدولي، وكانت ذا منطلقات تهدف في الغالب التوجيه الرؤى والإفهام إلى ما تريد الوصول إليه، وهو ممثل في جهد الدولة الحقيقي لإثبات وجودها الفاعل والمؤثر، لذا نجد أن أم القرى تعاد بين فترة وأخرى كجهود مقصودة في تحريك الرأي الخارجي. ومع أن البديهيات التي أسست عليها النظرية لم تعد بذات الصرامة، وهناك من المتغيرات الكثير التي إعادة هياكل العمل السياسي ومؤسساته، ولم تعد بموجبه تلك النظرية أو سواها من إفرازات العقد الأول قادرة على الإيفاء بمتطلبات الواقع الداخلي للبلاد مع تشهده إيران حاليا وما شهدته خلال العشرين عاما الماضية من اعتراض أو احتجاج أو نقد، وهو ما يسوق استهداف المفهوم للواقع الخارجي بامتياز خلال العقد الأخير.

هوامش

1 - يمكن مراجعة هذا المعنى في التفاسير المختلفة لدى المذهبين، ومنها: الميزان في تفسير القرآن للعلامة محمد حسين الطباطبائي، ومجمع البيان في تفسير القران للفقيه أبي الفضل الحسن الطبرسي، ومواهب الرحمن في تفسير القران القرآن للسيد عبد الأعلى الموسوي السبزواري، والأمثل في تفسير كتاب الله المنزل للشيخ ناصر مكارم الشيرازي، وتفسير الطبري للإمام أبي جرير الطبري، والجامع لأحكام الله للإمام محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، وسواهم.

2 - نخغي، هاي، توافق وتزاحم منافع ملي و مصالح إسلامي، (تهران، انتشارات دفتر مطالعات سياسي و وبين المللي، 1376)، ص304.

3 - الكواكبي، سيد عبد الرحمن، طبايع استبداد يا سرشتهاى خودكامگى»، تصحيح محمد جواد صاحبى، (قم، انتشارات دفتدر تبليغات اسلامى حوزه علميه، 1378)، ص32.

4 - اللاريجاني، محمد جواد، الاستراتيجية القومية.. دراسات في معالمها وأهدافها، ترجمة علاء الرضائي، (بيروت، دار التعارف، 1995)، ص74.

5 - المصدر السابق، ص75.

6 - نفس المصدر.

7 - نفس المصدر، ص76.

8 - يمكن الاشارة الإشارة في هذا الصدد الى إلى: كديور، محسن، نظريه هاي دولت در فقه شيعه، (تهران، نشر ني، 1387).

9 - اللاريجاني، مصدر سابق، ص77.

10 - جليلي، مصدر سابق، ص204.

11 - اللاريجاني، مصدر سابق، ص 60 فما بعد.

12 - مصباح يزدي، محمد تقي، اختيارات ولي فقيه خارج از مرزها، مجله حكومت اسلامي، (سال اول، شماره1، باييز1975(1996)).

13 - لاريجاني، محمد جواد، حكومت اسلامي و مرزهاي سياسي، مجله حكومت اسلامي، (سال اول، شماره2، زمستان 1975(1996)).

14 - مصباح يزدي، مصدر سابق.

15 - خليلي، محسن، و خوشكار، امير عباسي، برابر سنجي مفهومي آموزه هاي خارجي جمهوري اسلامي ايران (ام القرا، تمدن ايراني و ائتلاف/ اتحاد)، تهران- فصلنامه تحقيقات سياسي بين الملل (شماره 211، زمستان1393)، ص191.

16 - اللاريجاني، مصدر سابق، ص57-59.

17 - اللاريجاني، مصدر سابق، ص63.

18 - المصدر السابق، ص65.

19 - المصدر السابق، ص69.

20 - خليلي، مصدر سابق، ص190.

21 - محمدي، منوچهر، سياست خارجي جمهوري اسلامي ايران.. اصول ومسايل، (تهران، نشر داگستر، 1377(1999))، ص106.

22 - بازرگان، مهدى، بازيابى ارزشها، ج2، (تهران، نشر شخصي، چاپ دوم، 1362)، ص116.

23 - المصدر السابق، ص119.

24 - جليلي، مصدر سابق، ص210.

25 - محمدي، مصدر سابق، ص31.

26 - المصدر السابق، ص51.

27 - اسناد لانه جاسوسي آمريكا.. دانشجويان مسلمان پيرو خط امام، (تهران، نشر مؤسسه مطالعات و پژوهشهاي سياسي، 1361)، ص145.

28 - خميني، روح الله، صحيفه نور، جلد 12، (تهران، نشر وزارت فرهنك و ارشاد اسلامي،)، ص285.

الثَّقافة السِّياسيَّة والأمن الوطنيّ في العراق

بعد عامّ 2003

د. عبد العظيم جبر*

أستاذ النظم السِّياسيَّة والسِّياسات العامَّة
كليَّة العلوم السِّياسيَّة - جامعة النهرين

أصبح أمن الإنسان لا يقتصر على البعد السِّياسيّ والاجتماعيّ فحسب, بل يشمل الأمن الثَّقافيّ؛ لأنَّه أحد الأركان المهمَّة في أمن الإنسان؛ فهو يهدف إلى حماية الكيان الإنسانيّ من مختلف التحديات التي تواجهه فكريًّا وثقافيًّا, والتي تتمثَّل بمنع أو تقييد حرياته وحقوقه الثَّقافيَّة والفكريَّة والأكاديمية, فضلًا عن تمتعه بفرص الإبداع والاختراع والتي أصبحت متوافرة في ظلِّ الثورة الإعلامية في ميدان العلوم والتكنولوجيا ووسائل الاتصال والمعلوماتية كأحد مخرجات العولمة - في جانبها الثَّقافيّ, فأصبحت الثَّقافة (قوّة) تماهي أو تضاهي القوى الأخرى كالقوى السِّياسيَّة والاقتصادية و...في ظلِّ العولمة الثَّقافيَّة التي تميَّزت بفضل وتحول الإنجازات الثَّقافيَّة (من - وإلى) كلِّ دولة ومجتمع.

إنَّ العالم الراهن يشهد سياسات (القوّة الناعمة) soft power ورائدها في ذلك الثَّقافة بشكل عامٍّ, بدلًا من القوّة(الصلبة/ الخشنة) hard power ووسائلها:

القـوّة العسـكرية والأمنيَّـة والمخابراتية، لذلك فـإنَّ كلَّ (نظام سياسـيّ، مجتمعـي) أصبـح مفتوحًـا لـكلِّ الفضاءات بمـا فيها الفضـاء الثَّقافـيّ، فعمليـة المنـع أو التقييـد والكبـت والحجـر والتعسـف الفكـريّ والثَّقافـيّ أفضت إلى ردود فعل عكسـية تجـاه الأنظمـة السِّياسـيَّة التي تقف حائـلًا أمـام التمتع بهذه الإنجـازات، وعليـه فـإنَّ القيـم الثَّقافيَّـة الديموقراطيَّة تشـكّل بنيـة ثقافيَّـة ديموقراطيَّـة تعمل على تهيئـة الأرضية الملائمة والمناسـبة فـي توفير بيئـة أمنيَّـة ووطنيَّـة، وأنَّ حريـة التعبير والكتابـة والتأليـف والحريـات الأكاديميـة، والتجمع وتأسـيس المنظمـات والمنتديـات الثَّقافيَّة، والحقّ فـي التعلم والتعليم والتربيـة، والحصـول علـى ثقافـة مـن مصادرهـا العديـدة هي ضامنـة وكفيلـة بتوفير الأمن والأمن الوطنـيّ؛ لأنَّ هذه القيم هـي ضامنة لحرية المواطن فـي التعبير عن رأيه في أمور خاصَّة وعامَّة دون التعرض لخوف أو عقاب أو قمع أو استبداد؛ وبقدر تعلـق الأمر فـي العـراق بعـد 2003/4/9 فقد كشـف التغيير السِّيا سـيّ عن إشكاليَّة بنيوية ثقافيَّة، هذه الإشكاليَّة قد تصل إلى أزمة؛ لأنَّها لم تأت من فراغ، بـل أنَّ ثمَّـة متغيِّرات ذاتيَّـة وموضوعيَّة قد رسَّخت الإشـكاليَّة، فقد غابت أو تمَّ تغييـب أغلـب الملامـح الحضاريـة المدنية الثَّقافيَّـة عـن المجتمـع العراقـيّ(سـينما، مسـرح، و...) باسـتثناء ـ الكتاب ـ إلى حـدٍّ ما، وأصبح المجتمع منغمسًـا في شـبكة من الروابط القبلية والعشـائرية والطائفيَّـة والقوميَّـة فضلًا عن الأصول الدِّينيَّة المشـبعة في قسم منها بقيم العنف والعنف المضاد، وممَّا زاد من اتساعها تردي قيم التربية والتعليم وظهور حزمة من المحرمات الثَّقافيَّة والسِّياسيَّة داخل النسق المجتمعي والتي كان بدورها أنْ ألقت بضلالها على تردي البيئة الأمنيَّة للمجتمع.

لذلك سنناقش في هذا البحث تحت العناوين التالية:

أوَّلًا: مفهوم الثَّقافة السِّياسيَّة.

ثانيًا: العلاقة بين الثَّقافة الديموقراطيَّة والأمن الوطنيّ.

ثالثًـا: تأثيـر الثقافة السِّياسـيَّة في الأمن الوطنـيّ العراقيّ بعد عامّ 2003.

سكوت (الكلمة) سيدفع بالسلطة الى المزيد من العنف والقمع

أوَّلا: مفهوم الثقافة السِّياسيَّة:

ترتبـط الثقافة بالمحيط أو البيئـة العامَّة، وتتفاعل فيها التنشئة وتستمدُّ منها، أي- الثَّقافة- مضمونها الاجتماعـيّ والسِّياسـيّ، وهـي المحيـط الـذي يشـكِّل الفرد فيها شـخصيّته وطباعه؛ لأنَّ الثَّقافة لا تنتقـل بالوراثـة، بل تكتسـب اكتسـابًا عن طريق التربية والتعليم والتلقين والمعايشـة[1]. فضلًا عن التفكيـر، لأنَّها قنـوات تغذي البيئـة الثَّقافيَّة لأي مجتمـع، وأنَّ الثَّقافـة تراكـم إبداعـي عبر مسـيرة الحضـارة الإنسـانيَّة والمعرفـة بشـتى أبعادهـا[2]، ولذلـك فـإنَّ الثَّقافـة تنتقـل من جيل لآخـر، وهي قابلة للتغيير؛ لأنَّ الثَّقافة من اكتشافات وابداعات الإنسـان، وأنَّها إنسـانيَّة الملامح والمضمون، ولا مجـال لقيـام أيَّـة ثقافـة دون الوجـود الإنسـانيّ الـذي ينمِّي هذه الثَّقافة ويكتسـبها من الآخر من خلال تطور حياته الاجتماعيّة فكرًا وسـلوكًا. ولعلَّ مفهـوم الثَّقافـة تأثر بمفهـوم العالـم الإنجليزي الأنثربولوجـي أدوارد تايلـور (1832 ـ 1907) الـذي قـال بـأنَّ الثَّقافة هي: الكل المركب الذي يشـمل المعرفـة والمعتقدات والفـن والأخلاق والقانون والقـدرات والعـادات التي يكتسـبها الإنسـان من حيـث هـو عنصـرًا فـي المجتمـع[3]. فعلـى وفق- تايلور- فإنَّ الثَّقافة هي مجموعة من العناصر التي لهـا علاقـة بطرائـق التفكير والشـعور والسـلوك والعـادات أي أنَّها تتصل بالنشـاط الإنسـانيّ كلِّه، وبما أنَّ السِّياسة علم من العلوم الاجتماعيَّة فإنَّها أيضًـا تمثِّـل مجموعة من عناصـر أو قيم، أي أفكار وسـلوك ومبـادئ ومفاهيم ومعتقـدات وتقاليد وسـلوك سياسـيّ، فيتشـكَّل لدينـا مـا يمكـن أنْ نطلـق عليـه بـ(الثَّقافة السِّياسـيَّة) التي هي جزء من الثَّقافة العامَّة، أي أنَّها طراق التفكير والشعور والسلوك السِّياسـيّ إزاء النظام السِّياسيّ، وهذه العلاقة بين الثقافة السِّياسـيَّة والعامَّة تتماشـى مع علم الاجتماع السِّياسـيّ الذي يحيل السِّياسـة إلى مواردها الاجتماعيّة[4].

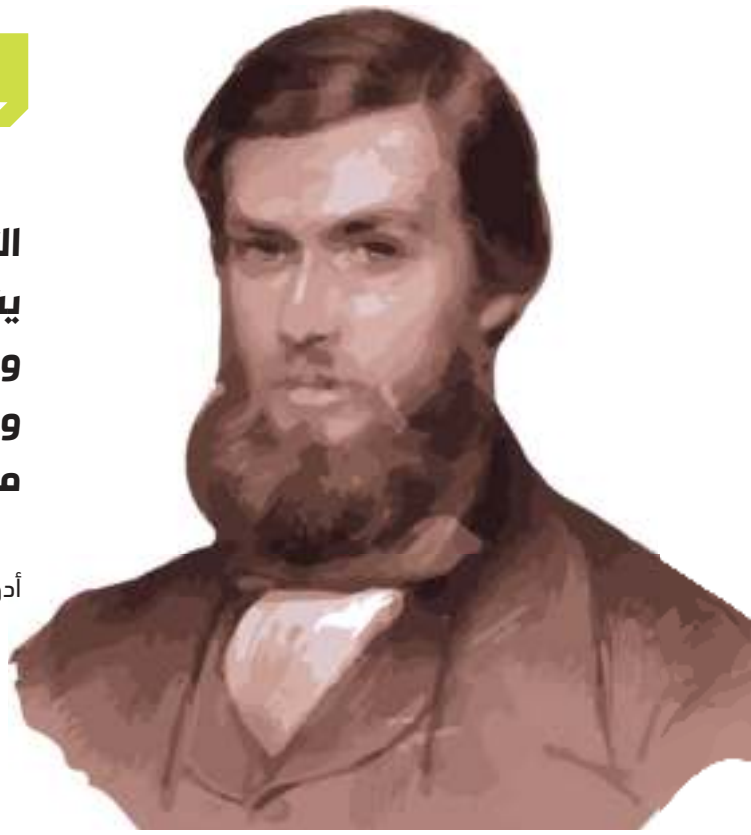

الثَّقافة هي: الكل المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والقدرات والعادات التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عنصرًا في المجتمع

أدوارد تايلور

إنَّ الثَّقافة أسلوب حياة تشمل التنظيم الاجتماعيّ والاقتصادي والسِّياسيّ بقدر ما يشمل الفنون الإبداعيَّة، والحقّ أنَّ هذا المفهوم الذي لا يعامل الثَّقافة كإنتاج للعمليات الاقتصادية والاجتماعيّة يتعارض مع النموذج ـ الماركسي ـ الكلاسيكي حول القاعدة والبنية الثَّقافيَّة والآيديولوجيا؛ لأنَّ المفهوم الماركسي للثَّقافة يقوم على نظرة ترى فيها مجموع النشاط التغييري الذي يقوم به المجتمع والنتائج المتحققة عنه...، ويجري هذا التلازم ـ القيم المادية والروحية ـ والتفاعل في مجتمعات متضادة طبقيًا، تحصد في البدء ثمار الإنتاج المادي وثمار الإنتاج الفكريّ بوجه عامٍّ في نظاق الطبقة السائدة؛ لأنَّه حصر مفهوم الثَّقافة بما أصطلح عليه بـ (الثَّقافة الاجتماعيّة) يعني تطبيق هذا المفهوم وهي جزء من الثقافة قي مفهومها الواسع، ويرى المفهوم الماركسي للثَّقافة على خلاف تلك النظريات: إنَّ إنتاج السلع المادية هو أساس ومصدر الثَّقافة الروحية، ومن هنا فإنَّ إنتاج الثَّقافة إنتاج مباشر أو غير مباشر لنشاط الناس[5].

ولما كانت البنية هي نسق من العلاقات الداخلية الكلية على نحو يفضي منه أي تغيير إلى تغيير النسق نفسه[6] فإنَّ البنية الثَّقافيَّة هي مجموعة العناصر التي تهتم بشؤون المعرفة الكلية في المجتمع، والتي تتصل بالنشاط الإنسانيّ(فلسفة، فكر، تعليم، قيم سياسيَّة، قيم قانونيَّة، قيم دينيَّة، قيم اجتماعيَّة)؛ وبما أنَّ الديموقراطيَّة في بعدها السِّياسيّ والثَّقافيّ تتميَّز في ضمان حريات الأفراد وحقوقهم والاعتراف بها وكفالتها والحفاظ عليها، وهي مثبتة دستوريًا وقانونيًّا، فإنَّ البنية الثَّقافيَّة الديموقراطيَّة، هي البنية التي تتميَّز بازدياد درجة اندماجها الثَّقافيّ من حيث التسامح والحوار والمواطنة والاعتراف بالآخر المختلف، وحقّه في إبداء رأيه، دون قمع.

فرص تحقيق الديموقراطيَّة تزداد داخل مجتمع ما، بازدياد درجة اندماجه الثَّقافيّ

ثانيًا: العلاقة بين الثَّقافة الديموقراطيَّة والأمن الوطنيّ

ثمَّة علاقة بين الثَّقافة والديموقراطيَّة أحد المرتكزات الفكريَّة للديموقراطيَّة، هي: (الحرية)، وأنَّها حقٌّ من الحقوق الأساسيَّة التي يتمتع بها الإنسان؛ لأنَّه ولد حرًا[7]، ومن بين تلك الحقوق هي الحقوق الثَّقافيَّة، بمعنى أنَّ فرص تحقيق الديموقراطيَّة تزداد داخل مجتمع ما، بازدياد درجة اندماجه الثَّقافيّ، أي وجود ثقافة وطنيَّة تتجاوز العوالم الجزئية الخاصَّة، وتساعد التواصل الحي بين الأفراد، وعليه فإنَّ الثَّقافة الديموقراطيَّة تشعر مواطني الدَّولة بالاطمئنان وعدّم الخوف والرضا والاستقرار النفسي والمعنوي بشكل عامٍّ، فضلًا عن الاستقرار الثَّقافيّ بعيدًا عن الإكراه والقسر والسخط والتذمر لما يجده في بلده من هوية ثقافيَّة متحررة من تبعية الحاكم وشعور الفرد بالأمن الثَّقافيّ الذي يضعه في مكانه لتحقيق كرامته وإنسانيَّته وطموحه الثَّقافيّ والفكريّ، ومن ثمَّ فإنَّ هذا الشعور يترسخ الأمن الوطنيّ من خلال تعزيزه للقدرة على مواجهة التحديات التي يمكن أنْ تؤثّر في النظام السِّياسيّ الديموقراطي[8]. لذا لا يمكن أنْ يتمتع الأفراد بحرياتهم دون توافر الأمن بكلّ أبعاده، إذن: ثمَّة ربط بين الحريات والحقوق من جهة، والأمن الوطنيّ من جهة ثانية، ومن هنا، يقوم النظام السِّياسيّ الديموقراطيّ بكفالة وحماية وتأمين الحقوق والحريات الثَّقافيَّة[9].

تشـتمل الثقافـة الديموقراطيَّـة ـ وفقًـا لمنظـور الأمـن الوطنـيّ ـ علـى منهـج ضـروري للتعايـش والممارسـة القانونيَّـة للحريات العامَّـة، بمعنى أنَّ النظام الديموقراطيّ هو الذي يمنح(حقّ الكلمة) فـي مكانهـا الصحيـح، فالديموقراطيَّـة إذن: هي شـرط ازدهار الثَّقافة، كيـف؟ لأنَّها تعترف بالقبول والنقد والاجتهـاد والاختـلاف والتعدديَّة والحوار والتنافـس، وكلُّ هـذا يـؤدي إلى تجـدد المعرفة، وهـذه القيم هي قيم عقلانيَّة، إذن لا انفصال بين العقلانيَّـة والديموقراطيَّة، ومن ثـمَّ إنتاج الثَّقافة الإبداعيَّـة، لماذا؟ لأنَّ (المثقـف/ الثَّقافة) تمثِّلان حالة الديمومة والاستمرار، فهي تتَّسع لكلِّ شيء مثلما هي الديموقراطيَّة بينما ـ الأيديولوجيا ـ تأخذ معنـى محـدَّد، وهـي خـلاف مـع الديموقراطيَّة. لذلك، تشـهد الثَّقافة انتعاشة واضحة وكبيرة في ظلِّ الأنظمة السِّياسـيَّة الديموقراطيَّة؛ لأنَّها تتيح جـوًا مـن الحرية في الإبـداع والفكـر والتعبير، في حين أنَّ الأنظمة السِّياسيَّة الديكتاتورية الشمولية تقيِّـد منابـع العطـاء والإبـداع والمبـادرة الفكريَّة والثَّقافيَّـة التي تحجر على الفكر،!! وتمسـخ روحه، وتشـوِّه عقلـه، وتصرفه إلـى الهمـوم اليوميَّة[10] بدلًا من توجيه النقد.

إنَّ البنيـة الثَّقافيَّـة الديموقراطيَّـة تسـهِّل وتؤمن بالانفتـاح والحـوار مـع الثَّقافـات؛ لأنَّهـا عمليـة مسـتمرَّة لا تتوقف عند حدٍّ معيـن، أو يكتفي بها النـاس عند حدٍّ أدنى، وإنَّما تهـيء الأرضية لعملية انطـلاق ثقافيَّـة ـ فتأخـذ مـن المـوروث الثَّقافيّ والإنفتاح على الثَّقافـة المعاصرة نقطتي انطلاق وارتـكاز في جهدها الثَّقافـيّ ـ فالأمن الثَّقافيّ لا يعني الاحتماء خلف الماضي عن الثَّقافة المعاصرة، بـل يعنـي الاعتـزاز بالـذات الثَّقافيَّـة الحضارية مع هضـم معطيـات الآخـر، الثَّقافـيّ، الحضـاري؛ لأنَّ الانطـواء والإنغلاق عن العصـر وثقافته ومنجزاته هـو إفقـاد للوجود الذاتـي والموضوعـيّ للثَّقافة بحيـث يبـدو المجتمـع وكأنَّـه يعيـش فـي قرون سابقة بعيدة عن إنجازات الإنسان المعاصر.

وتحتـلُّ الثقافة السِّياسـيَّة ركنًا أساسـيًّا من أركان الثَّقافة العامَّة للفرد والمجتمع والتي بدورها تؤثِّر علـى الأمـن الوطنيّ، كيـف؟ لأنَّ إدراك ومشـاعر ومعرفـة قيـم الفـرد إزاء النظـام السِّياسـيّ هـي الترجمـة لوجـه القناعـة والرضا إزاء هـذا النظام أو ذاك، فمواقف الفرد تحمل معنى للأمن بما يكفل اسـتقراره وكرامته وحريتـه، أي أنَّ الفرد إذا كان لا يشـعر ويـدرك ويؤمـن ويقتنـع بشـرعيَّة النظـام، وقدرته على أداء وإنجاز الخدمات العامَّة؛ فتشكِّل فجـوة ما بيـن الفرد والنظام، ويتجسـد ذلك غالبًا فـي النظـم الدكتاتوريـة، وبالعكس من هـذا فإنَّ النظم الديموقراطيَّة تشـجِّع وترعى تشكّل ثقافة سياسـيَّة مسـاهمة (مشـاركة) الأمر الذي يفضي إلى تهيئة فرص تحقيق أمن وطنيّ.

ثالثًا: تأثير الثَّقافة السِّياسيَّة في الأمن الوطنيّ في العراق بعد 2003

يقول موريس ديفرجيه: إنَّ الثقافة السِّياسـيَّة هي جـزء من الثَّقافة السـائدة في مجتمـع معين، غير أنَّ مجمـوع عناصرهـا تكوّن تركيبًـا منظمًا ينطوي علـى طبيعـة سياسـيَّة[11]. أو ديكتاورية شـمولية تفصـح من خلال اتسـاع درجة تدخلـه (أي النظام) فـي ثوابت عمل النظام أو الثَّقافة الفعلية، ومنها الثقافة السِّياسيَّة.

ترتبـط الثقافة السِّياسـيَّة بطبيعـة أنظمتها، ومن ثـمَّ تأثرها على الأمـن الوطنيّ، كيـف؟ فالأنظمة السِّياسـيَّة غيـر الديموقراطيَّـة تتبنـى سياسـات القيـود والمنع و...على أشـكال التعبيـر والحريات المدنيـة والسِّياسـيَّة والحقـوق العامَّـة، بما فيها ضمنـا ـ الثَّقافـة ـ، فالأمر الذي ينعكس سـلبًا على الناحيـة الأمنيَّة، فتبـرز ظواهر التمـرد والمعارضة، ومن ثمَّ يفضي ذلك إلى عدّم اسـتقرار سياسـيّ/ اجتماعيّ/ اقتصادي، ممَّا يؤدي الى اتباع السلطة الدكتاتوريـة أشـكال القسـر والتعذيـب والتصفية الجسـدية والقمـع الفكـريّ والثَّقافيّ ((سـيَّما إذا كانـت هذه الثَّقافة ثقافـة نقديَّة))، وبالعكس من

هـذا تمامًا في الأنظمة السِّياسـيَّة الديموقراطيَّة تشـهد ازدهارًا فـي إنتـاج الثَّقافة وإبداعًـا فكريًّا/ ثقافيًّـا ذات ثقافـة نقديَّة من الممكن أنْ تشـكِّل ـ رأيًـا عامًّا ـ إزاء النظام السِّياسـيّ، لأجلّ تقويم هذا النظام إذا صاحبه خلل من جهة، ودعمه من أخرى؛ لأنَّ هـذه الأنظمـة تتيح للأفراد مناخًا واسـعًا من الحريات الثَّقافيَّـة والفكريَّة الأمر الذي يفضي الى إنتـاج أشـكال الإبداع والإنتـاج الثَّقافيّ. وبحسـب التعبيـر الصينـي على حدّ قـول (ماو تسـي تونغ): (لتتفتـح ألـف زهـرة). وعليـه إذن فإنَّ هـذه القيم الديموقراطيَّة سـتفضي إلى توفير بيئة أمنيَّة في المجتمـع، وتعمل على الحفـاظ على الخصوصيات الثَّقافيَّـة والتعبيـر عـن الـرأي الحر والكتابـة، الأمر الذي يفضي إلى الاسـتقرار السِّياسيّ و...، وبذلك تتهـيء الفرص لبناء أسـس قويَّة للأمـن الوطنيّ، وانطلاقًـا مـن هـذا وضعت ثـلاث أنـواع للثَّقافة السِّياسيَّة، سنناقشها فضلًا عن تأثيرها في الأمن الوطنيّ العراقيّ، وهي:

1ـ الثَّقافـة السِّياسـيَّة التقليديـة والأمـن الوطنيّ في العراق بعد 2003.
2ـ الثَّقافة السِّياسـيَّة الخضوعيَّـة والأمن الوطنيّ في العراق بعد 203.
3ـ الثَّقافـة السِّياسـيَّة المشـاركة (المسـاهمة) والأمن الوطنيّ في العراق بعد 2003.

1ـ الثَّقافة السِّياسيَّة التقليدية والأمن الوطنيّ في العراق بعد 2003.

يقصـد بهـا السِّياسـة التـي ترتبـط ببيئـة تقليدية تسـتوعب الثقافـات المحليَّـة القائمـة علـى علاقات(القرابـة والعـرف والدِّيـن)، وهـي ثقافـة تعدّ (ما قبل الثَّقافة) السِّياسـيَّة الخاصَّة بالدِّول أو المجتمع الوطنيّ، وينتشر هذا النوع في بلدان عالم الجنوب(12)، وهذا النوع من المجتمعات لا تعرف في الغالـب التمايز البنائـي أو التخصص الوظيفي بحيث يقتصر دور الفرد على تلقي مخرجات النظام السِّياسـيّ(قـرارات وأوامـر) والإمتثـال لها ومنها وهـو ـ صاغـر ـ لأنَّه لا يعـرف أيَّة بدائـل أخرى(13). بمعنى أنَّ الأفراد لا يمارسـون أي دور في القضايا السِّياسـيَّة ولا يشـكِّلون ضغطًا على السـلطة بل يتأثرون بها؛ وهذه الثَّقافة تشكِّل عقبة في طريق

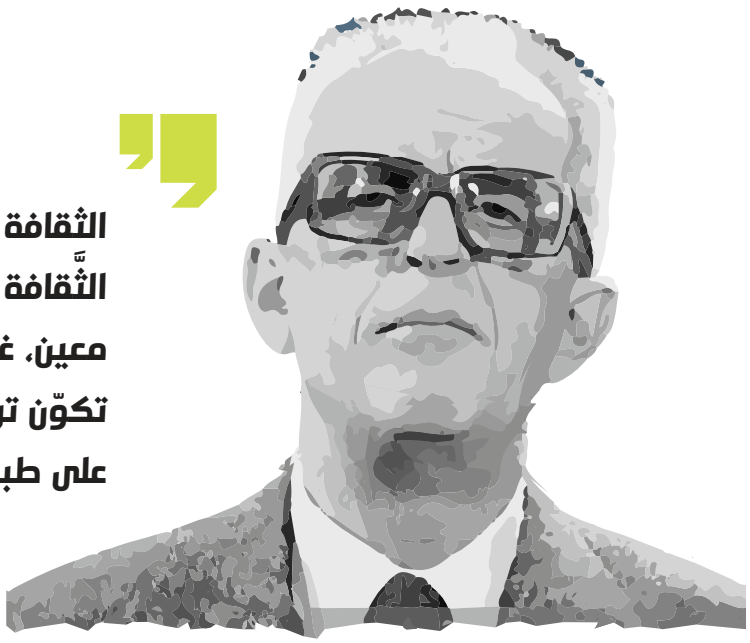

الثقافة السِّياسيَّة هي جزء من الثَّقافة السائدة في مجتمع معين، غير أنَّ مجموع عناصرها تكوّن تركيبًا منظمًا ينطوي على طبيعة سياسيَّة

موريس ديفرجيه

التحـوّلات السّياسـيَّة، سـيَّما الديموقراطيَّة منها، لأنَّها تشـكِّل ثقافة سلبيَّة، وهذا ذات مردود نافع ومفيد للأنظمة الديكتاتورية الشـمولية، فأفراده الذين يتصفون بالثَّقافـة التقليدية لا يصنعون رأيًا، ولا يصرِّحـون بـه علنًا تجاه النظـام ؛ ومن الممكن قـد يكـون خوفًـا مـن قمـع السـلطة ولذلك هم بعيـدون غالبًا عن توجيه النقد للسـلطة علنًا، ممَّا يلقـي تأثيراته السـلبيَّة علـى الأمن الوطنـيّ؛ لأنَّ سـكوت (الكلمـة) سـيدفع بالسـلطة الـى المزيد مـن العنف والقمع، ومثال هذا النظام السِّياسـيّ السابق(1968.2003).

وبقـدر تعلـق الأمـر فـي العـراق فقـد ورث حالة مـن التخلف فـي مختلف المجـالات الثَّقافيَّة و...، وأفـكار أسـهمت فـي تكريـس حـالات التخلـف، ويعود هذا لأسـباب أهمُّها: خضوع العراق لهيمنة أجنبيـة (محتلـة) عقـودًا طويلـة سـيَّما ـ الهيمنـة العثمانية ـ فضلًا عن طبيعة المجتمع الذي يتَّسـم بقيـم العصبيـة والقبليـة والإحتـكام الـى العـرف العشـائري، لذا كانت ولاءات الأفـراد (ولاءات غير وطنيَّـة) بـل تنحو نحـو (القبيلة والعشـيرة والدِّين والطائفـة والجماعـة) فلـم تكن في أغلبهـا تتَّجه إلـى الوطن والوطنيَّة العراقيَّة أو الدَّولة، فضاعت فرصة تشـكُّل الهويَّة الوطنيَّة، فشيوع هذه القيم أنتـج ثقافـة ـ اللاوعـي ـ بمفهوم الدَّولة، وترسـخ هذا برفض مفهومها، أي رفض الحداثة السِّياسيَّة طيلة عهود الاسـتبداد ؛ واسـتمرَّ آثـار هذا الاتجاه فـي الوقت الحاضر، لذا نجد الفـرد إما يمنح ولاءه للقبيلـة أو العشـيرة أو الطائفـة أو الجماعـة أو القوميَّـة، بدلًا من الوطن أو الدَّولـة، وعلى الرغم مـن تبنـي جماعـات الفكـر الليبرالـي أو الثَّقافـة الليبرالية سـيَّما في العهـد الملكي (192 ـ1958) أو فـي مدد زمنيَّة فـي العهـود الجمهوريَّة لكنَّها قد جوبهت من قبل السلطة بالقمع.

2: الثقافـة السِّياسـيَّة الخضوعيَّـة والأمـن الوطنيّ في العراق بعد 2003:

تعبِّـر هذه الثَّقافة عن حالة من الثَّقافة السِّياسـيَّة التي تنتشر في المجتمعات ذات الأنظمة الشمولية أو الأبويـة[14]. أي أنَّها بنية سـلطوية وممركزة[15]. وفـي هـذه المجتمعات ينفـرد النظام السِّياسـيّ بصنـع القـرارات السِّياسـيَّة دون مشـاركة الأفراد، فهـم يتقبلـون ما يصدر عـن النظام مـن مخرجات تمثِّـل (قـرارات وأوامـر وسياسـات) ولا يتعاطون مـع (مدخـلات) تمثِّـل (ولاءات وتأييـد ومسـاندة ودعـم) فهم تابعون وليسـت لديهـم القدرة على المشاركة، ولا يسمح لهم النظام بوجود معارضته

لقد ورث العراق حالة من التخلف في مختلف المجالات الثَّقافيَّة، ويعود هذا لأسباب أهمُّها: خضوع العراق لهيمنة أجنبية (محتلة) عقودًا طويلة سيَّما ـ الهيمنة العثمانية

بعد وصول حزب البعث للسلطة 1968 إلى 2003، فقد اتَّسمت تلك المرحلة بالأدلجة السِّياسيَّة والفكريَّة، وأصبح الفرد مسكونًا بالخوف والحذر من القمع

أو رقابتـه كأداء، أي أنَّ دورهـم ينحصر في الاذعان والإنصيـاع لمخرجـات النظام وللأوامـر التي تصدر عنه. وبهذا الشـكل فـإنَّ أفراده يتأثـرون بالعملية السِّياسـيَّة ولا يؤثِّـرون بهـا؛ وهـذا ما تجسـد في العـراق بعـد وصول حـزب البعث للسـلطة 1968 إلـى 2003، فقـد اتَّسـمت تلك المرحلـة بالأدلجة السِّياسيَّة والفكريَّة، وأصبح الفرد مسكونًا بالخوف والحـذر من القمع، فضلًا عـن الكبت الفكريّ على مختلـف الصعد الثَّقافيَّة الأمر الذي انعكس سـلبًا علـى اسـتقراره الفكـري و... والمجتمعـي بصورة عامَّـة، ممَّا أدَّى بدوره إلـى إحداث خلل في الأمن الوطنـيّ، فالتعبيـر عـن الرفـض المسـكوت عنـه والتذمـر والسـخط والمعارضـة السـرية للأفـراد، تشـكَّلت في ظلِّ جو من الالتباس والشـكوك من قبل السـلطة البعثية إزاء الأفـراد والجماعات؛ لأنَّ الاسـتقلاليَّة فـي الثَّقافة أو حركتها بشـكل كامل لا تعيـش في منـاخ الاضطهاد، بل اتسـاع وتوافر مديات الحريات؛ في حين يرتبط الأمن الشـمولي/ الديكتاتوري/ السلطوي بالمدى الذي يمكن الحدّ فيـه من مسـاهمة الحريـة هذا من جهـة المثقف الواعـي، أو المتعلـم، أمـا العمـوم مـن مثقفـي السلطة أو المتخوفين أو الذين يبحثون عن النجاة، فلا سـبيل لديهم إلَّا بالانزواء تحت سلطة النظام السـابق، لذلـك فقد عـدَّت ثقافتهـم(خضوعيَّة/ رعويَّة)؛ لأنَّها لا تشـكِّل ضغطًا على السـلطة، ولا يؤثِّـرون في النظام بل تأثروا به، فلم تسـتطع(أي ثقافتهـم) التخلـص من الإرث التأريخـيّ، ولم تتخذ موقفًا معارضًا إلَّا بقدر محدود.

3: الثَّقافة السِّياسيَّة المشاركة((المساهمة)) والأمن الوطنيّ في عراق ما بعد 2003:

تسـود هـذه الحالـة مـن الثقافـة السِّياسـيَّة في المجتمعات المتقدمة ذات الأنظمة الديموقراطيَّة الراسـخة، ويكـون لـدى أفـراد هـذه الجماعـات اتجاهات إدراكية ومعرفيَّة وعاطفية وتقييمية إزاء النظام بشكل عامٍّ ، دلالة على وجود مستوى عالٍ من الوعي في الشؤون السِّياسيَّة والدور الإيجابيّ الفعّال والمؤثِّر الذي يمارسـه الأفراد عبر الإسهام في الانتخابات أو الاحتجاجات للتعبير عن قضيَّة أو مسـألة سياسـيَّة أو.. تهمُّ الصالح العامّ، فضلًا عن ممارسة الأنشطة السِّياسيَّة عبر انتماء الأفراد في الأحزاب السِّياسـيَّة أو جماعـات الضغط والمصالح لتشـكيل رأي عـامٍّ ضاغط على السـلطة، وبمعنى مختصـر تتعلق هذه الثَّقافة ببنية ديموقراطية[16].

إذن: فالثَّقافة السِّياسـيَّة المشـاركة(المساهمة) تمثِّل قدرة الفـرد/ المواطن على الوعي وتطويره فـي عمليـة المدخلات، وهـذا التحـوّل يفترض أنْ يرتبط بالتنشـئة الاجتماعيَّة/ السِّياسيَّة التي تشيع قيـم الحرية والحـوار والاعتـراف بالآخـر المختلف والتسامح الفكريّ والثَّقافيّ.

وبقدر تعلق الأمر في العراق بعد 2003 نجد حضور خليط من الثَّقافة السِّياسيَّة التقليدية والخضوعيَّة والمشاركة ولا تقتصر على مكان واحد فحسب، ففي الريف مثلما في المدينة لأسباب أهمُّها:

أوّلًا: طبيعة السلطة السِّياسيَّة الشمولية السابقة وتأثيراتها الممتدّة راهنًا، وانعكاساتها على بعض شرائح المجتمع العراقيّ(الحنين للعودة إلى الديكتاتورية))!!.

ثانيًا: التقليدية الدِّينيَّة التي لم تواكب عملية التغيير والتحديث والتجديد في الخطاب والفكر، فضلًا عن تخلف النظم التربوية التي لم تلاحق أو تواكب التطورات التربوية والتعليمية في العالم.

إنَّ تلك الأحداث قد ألقت بظلالها على الوضع الثَّقافيّ فيه، على الرغم من التوجه الديموقراطيّ للنظام السِّياسيّ الجديد(دستوريًا)، فضلًا عن نشاط المجتمع المدني الذي يفترض أنْ يسهم في بناء ثقافة سياسيَّة مشاركة(مساهمة) تؤثِّر أيجابًا في الأمن الوطنيّ، غير أنَّها قد واجهت أو اصطدمت بعدد من المعوقات أهمُّها:

1. تأثيرات الاحتلال الأمريكيّ، وضغف مؤسسات التنشئة السِّياسيَّة والاجتماعيَّة في استتباب قيم الثَّقافة السِّياسيَّة المشاركة، وأنَّ ثقافة العنف التي سادت بعد التغيير والتي توزعت ما بين ثقافة مناهضي الاحتلال، ومؤيدي التغيير السِّياسيّ، والتي ألقت بآثارها السيئة على الأمن الوطنيّ.

2. ضعف دور الولاء لمفهوم الدَّولة واللجوء إلى الولاءات الفرعيَّة، وهنا اختلط ضعف الأمن الاجتماعيّ بالأمن الثَّقافيّ، فقد ترك ضعف الأوّل تأثيراته السلبيَّة على الأمن الثَّقافيّ أو أنَّ كلا الجانبين ألقى بتأثيراتهما المزدوجة على المجتمع، وظهرت حالة من الصراع واضحة بين شرائح المجتمع نتيجة للحساسيات الطائفيَّة فضلًا عن الهواجس الطائفيَّة والسلطوية وروح الديكتاتورية الذي كان يحمله بعض شرائح المجتمع إزاء الشرائح المجتمعية الأخرى والذين عانوا كثيرًا لعقود طويلة من الحرمان والقمع والكبت للحريات والحقوق السِّياسيَّة والمدنية؛ حالة من الإنفلات الأمنيّ أسهم في تمزيق النسيج الاجتماعيّ العراقيّ؛ بسبب ضعف سلطة الدَّولة الجديدة، والصراع على السلطة وامتيازاتها ومكاسبها، وعدّم الثقة بين الشرائح الاجتماعيَّة والسِّياسيَّة، فولَّدت حالة من عدّم الاستقرار وخلل في مقوّمات الأمن المجتمعي، وساعدت في هذا أيضًا سياسات التدخل الدوليّة والإقليمية لصالح دول الإقليم والدِّول الأخرى في العالم الأمر الذي هدَّد راهنًا ويهدِّد الأمن الوطنيّ العراقيّ في المستقبل القريب أيضًا...

هوامش

1 - إبراهيم إبراش: علم الاجتماع السِّياسيّ، دار الشروق، عمان، 1998،ص208.

2 - د. عامر حسن فياض: البعد الثقافي للتنمية في العالم الثالث، مجموعة باحثين: مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث ـ بغداد ـ1990،ص89.

3 - إبراهيم إبراش: المؤسسات والوقاع الاجتماعية، الرباط،1994،ص30.

4 - (إبراهيم إبراش: علم الاجتماع السِّياسيّ، ص208.

5 - رضا الطاهر، موضوعات نقديَّة في الماركسية والثَّقافة، دار الرواد، بغداد،2006، ص21.

6 - أديث كيرزويل: البنيوية، دار آفاق عربيَّة، ط1، بغداد،1985،ص12.

7 - بتصرف عن جان جاك روسو: في العقد الاجتماعيّ، ذوقان فرموط، بغداد، 1983،ص35.

8 - د. عبد العظيم جبر حافظ. النظام السِّياسيّ الديموقراطيّ والأمن الوطنيّ، دار العصامي، بغداد، 2017، ص209.

9 - المصدر نفسه: ص209.

10 - محمود البخيري: الثَّقافة وإنتاج الديموقراطيَّة، ط1، عمان، 2002، ص293ـ294.

11 - نقلًا عن د. عامر حسن فياض ود. ناظم الجاسور: ثالوث المستقبل العربيّ، أبو ظبي، تموز، 2002، ص11.

12 - موريس ديفرجيه: سوسيولوجيا السِّياسة، هشام ذياب، دمشق،1980،ص39.

13 - موريس ديفرجيه: سوسيولوجيا السِّياسة، هشام ذياب، دمشق،1980،ص39.

14 - للمزيد ينظر: د. عامر حسن فياض: جذور الفكر الاشتراكي النقديّ في العراق(1920ـ1934)، دار ابن رشد،ط1،بيروت،1980

15 - د. عليّ الدِّين هلال: النظام السِّياسيّ، ص124.

16 - للمزيد ينظر: زيد مهدي: البنية الثَّقافيَّة والأمن الوطنيّ في العراق بعد 2003، رسالة ماجستير، كليَّة العلوم السِّياسيَّة، جامعة النهرين، 2020، ص46ـ47.

اللوحة الاجتماعية والقوى الفاعلة في الانبار بعد 2003

حارث الهيتي

من النظرة الاولى الى خارطة العراق ستقع العين على ما مساحته (136265) كيلـو متـر مربـع، علـى 31.7 % من مجموع مسـاحة العراق الكلية، هذا ما تشغله محافظة الانبار من مساحة العراق[1]، امـام هذه المسـاحة المهمة هنالك بعد ثانـي لا يقل أهميةً عن الأول، وهو ان لهذه المسـاحة/الانبار حدوداً دولية مع ثلاثة دول مجـاورة. فحدودهـا الغربيـة مع الاردن وسـوريا، والشـمالية مع صـلاح الدين ونينـوى، والجنوبية مع السـعودية والنجف، اما من ناحية الشـرق فتحدها ثـلاث محافظات عراقية أخـرى هي بغداد وبابل وكربلاء.

ولكل هذه الحدود تأثيرات كانت ولا تزال تلعب دوراً جيوسياسي يلقي بظلاله على هذه المحافظة ومجتمعها هناك، وعلى وجد الدقة والتحديد حدودها مع السعودية وسوريا والاردن.

رغم كل تلك الأهمية اضافة الى أهميتها من نواحي كثيرة أخرى ستحاول هذه الورقة ان تغطي قسماً منها تبقى المعلومات المتاحة او المعروفة عنها قليلة في بعض النواحي او لا تؤخذ بنظر الاعتبار عن قصدٍ في بعض المرات. اذ دائماً ما تجري الاشارة اليها باعتبارها مدينة الانبار، ومرات اخرى تحت اسم (محافظة الرمادي) وما الرمادي الآن - القصبة الصغيرة التي بناها والي بغداد مدحت باشا (1869 - 1872) - الا قضاءً من اقضية الانبار ومركزاً ادارياً لهذه المحافظة اضافة الى كونها مدينة الثقل العشائري المتنفذ.

هذه المحافظة مرت ومنذ الاحتلال الامريكي للعراقي في نيسان 2003 بمراحل معقّدة كانت لكل واحدة اسبابها المباشرة و "ابطالها" في حلحلة أو تعقيد كل مرحلة. فالدور الكبير الذي لعبه الحزب الاسلامي العراقي بمساندة بعض العشائر في احكام سيطرته على المناصب الادارية في المحافظة ثم تنظيم القاعدة الذي أخذ شوطاً في بسط سيطرته ونفوذه على اغلب اقضية ونواحي وقصبات الانبار بمساعدة عشائر بعينها اضافة الى تنسيقه غير المعلن احياناً مع تطلعات/طموحات بقايا حزب البعث والاجهزة الأمنية المنحلة وهم يبحثون عن موطئ قدم في النظام السياسي الجديد، ومن ثم تجربة الصحوات التي أسسها وقادها عبد الستار ابو ريشة[2] بتأييد من بعض العشائر وبدعم كبير من قبل الامريكان ايماناً منهم بأن الدعم المكتسب عن طريق "الاقلية الفعالية" هو قانون ممكن انفاذه في مكافحة التمرد حسب توبي دودج[3]، وتأييد حذر جداً من قبل الحكومة المركزية في بغداد خشية من أن تتحوّل هذه المجاميع المسلحة الى تشكيل لا يمكن للمركز السيطرة عليه لاحقاً ويوظف هذا السلاح في اتجاهات لا يرغب الأخير بها.

علاوة على هذا فإن محاولات "شيطنة" هذه الرقعة الجغرافية/المحافظة العراقية أخذت مأخذاً كبيراً في صيرورة مسارها لاحقاً، مرة من خلال ربطها بالنظام الديكتاتوري السابق باعتبار ان ذلك النظام انبثق منها ويمثلها فقط، وهنا لا تقول الورقة بأن علاقة لم تكن تربط بين المحافظة (شيوخ قبائل- تجار- رجال أمن- ضباط كبار) وبين النظام، ولكن تسعى الى توضيح ان مثل هذه العلاقة كانت ناظماً للعلاقة بين المحافظات العراقية المختلفة وبين النظام باختلاف النسب بينهما، أو على اقل تقدير القول بأن نظام البعث لم يكن يمثل مصالح وتطلعات "السنة" دون غيرهم بل مصالح البعثيين بشكلٍ عام، خاصة ونحن نتحدث عن علاقة زبائنية كان النظام السابق قد اقامها بينه ومؤسساته وبين الفواعل الاجتماعية في المحافظات الأخرى. خاصة بعد انسحاب القوات العراقية من الكويت وهزيمتها في حرب الخليج، وذهاب الدولة باتجاه اقامة علاقات وثيقة مع العشائر من أجل ضبط/كبح مجتمعاتها. وان جاز التعبير هنا يمكن اعتبار خطوة مثل هذه نوع من تقاسم السلطة بين الدولة/البعث وبعض العشائر تضمن الاخيرة للنظام ديمومته والحفاظ عليه مقابل مزيد من الاعطيات ومواقع النفوذ والمصلحة.

ومرةً من خلال تركها بعيدة عن سيطرة أو تحكم الحكومة المركزية أو القوات الأمريكية طيلة الفترة من 2003 ولغاية 2007، وهذا يعني في كثير من الاحوال غياب الحكومة المركزية عن 181 كم من الحدود بين الانبار والاردن و 325 كم من الحدود مع سوريا بينما ما يقارب نصف الـ 814 كم هي حدود الانبار مع السعودية وجميع تلك الحدود هي حدود ساخنة مع دول كثيراً ما وجهت الحكومات العراقية المتعاقبة اصابع الاتهام اليها باعتبارها تنظّم/ترعى/تدعم الارهاب في العراق اضافة الى ابتعادها –الحكومة المركزية- وسلطتها عن اربع

منافـذ حدوديـة - جـرى اسـتخدامها لصالح جهات حزبية/سياسـية معينة- تقع فـي هذه المحافظة وتربطها مع هذه الدول.

من الممكن اعتبار لحظة انهيار نظام صدام حسين بالنسبة لعدد كبير من المجتمع السني -ومجتمع الانبار منه- وكأنها ضربتين على الرأس في الوقت ذاته

يشـير الباحث العراقـي الراحل فالح عبـد الجبار الى لقطـة غاية فـي الأهمية وهو يصـوّر تجمع الناس امـام تمثـال الديكتاتـور صـدام حسـين ولحظـة اسـقاطه في (سـاحة الفـردوس) من قبـل دبابات المارينـز الأمريكـي، "الحشـود التـي تجمعـت في التاسـع من نيسـان في بغداد لم تكـن قادرة على ان تنطق شـعاراً سياسياً واحداً. ولهذا غدت الرموز الثقافية الخرسـاء وسـيلة لإظهار الهويـة، وتعبيراً عمـا لا يمكن البوح بـه. لكن فجأة اصبحت الجموع ناطقة وصارت تهتف: ابد والله ما ننسـى حسيناه. وتكرر بوتيرة اعلى جملة لا اله الا الله"[4].

هذه الالتفاتة من الممكن تعميمها على المجتمع العراقـي فـي المحافظـات العراقيـة عمومـاً اذا اسـتثنينا اقليـم كوردسـتان، حتـى وان اختلفـت نسـبة الصدمة/البحـث عـن هويـة جديـدة للبديل بيـن مجتمع وآخـر، بين محافظة وأخـرى. وهنا من المهـم التذكيـر بأن الانبار لم تكن اسـتثناءً من هذا التعميـم، فضلاً عن علاقاتها مـع النظام الذي تم اسـقاطه. فمن الممكن اعتبار لحظـة انهيار نظام صـدام حسـين بالنسـبة لعـدد كبيـر مـن المجتمع السـني -ومجتمع الانبار منه- وكأنها ضربتين على الـرأس فـي الوقت ذاتـه، فبطريقـة أو بأخرى كان هـذا المجتمـع يتماهى/يرتبـط مع النظـام آنذاك بعلاقات مختلفة ومتشـعبة، سياسـية واجتماعية وحتـى اقتصادية لا تتسـع الورقة هنـا لعرضها، اما الضربـة الثانية التي واجههـا المجتمع هذا، فتكمن فـي طريقة تأسـيس النظـام البديل/الجديد لذلك الـذي لم يعد موجوداً. ولاحقاً سيكتشـف السـنة ان واحدة من أكبر المشـاكل التي سـيتحتم عليهم مواجهتهـا هي عـدم تمكنهم من صناعـة الممثل السياسـي لهم لأسباب كثيرة منها ان ساحة الانبار على الدوام لم تكن حاضرة في المشهد السياسي العراقي بنفس الثقل الذي شـهدته سـاحة الفرات الاوسط والجنوب عموماً وساحة كوردستان ايضاً، وقبـل هذا افتقار السـنة "كطائفـة" الى المرجعية الدينية التي لعبت دور "المنظّم" وحالت في بداية تأسـيس النظام السياسي الجديد دون ان يتشظى الصـوت الشـيعي. فضـلاً عـن تمكنهـا مـن بلورة اهداف الشيعة وطموحاتهم في النظام الجديد.

الانبار ومجتمعها بطريقة او بأخرى تشـكّل القبائل والعلاقات العشائرية (رابطة الدم) الناظم الأقوى فيهـا. فمـن الطبيعـي أن تبـرز هـذه الرابطـة في اللحظـة التي تكـون فيها الدولة بكل مؤسسـاتها قد انهارت/أسـقطت ودخلت البـلاد في حالة من الفوضى العارمة وفتحت الحدود وانتشـر السـلاح بعـد ان تركـه الجيـش العراقـي وفُتحـت مخازنـه بطريقة تثير الكثير من التساؤلات حول نية الاحتلال الامريكي في فرض سـيطرته واحكام قبضته على اوضاع ما بعد صدام. باعتبار ان القبيلة هي الشكل الاول للمجتمـع الكلـي قبـل المدينـة القديمـة والدولة/الامة لاحقاً والتي تعتبر النمط الاساسـي للمجتمـع الكلـي المعاصـر[5]. يضـاف لهـذا غيـاب الثقافة السياسـية في المنطقة وهنا لا يسود غير القبيلة باعتبارها شـكل من اشـكال المجتمع الذي عاش لقرون[6].

وتقف أسباب عديدة وراء العشائر تدفعها ان تلعب دوراً فـي السـيطرة علـى الشـارع، منها مـا يمليه

عليهـا دورها ومكانتها باعتبارها "التشـكيل" الأكثر تنظيماً في الانبـار تحديداً، حتى اذا ما وضعت في مقارنة مع حزب البعث الذي انهى وجوده الاحتلال وقـرارات الحاكم المدني في العـراق بول بريمر، أو حتى الاحزاب السياسـية التي دخلت العراق لاحقاً. وبحكم هذا الـدور وارتباطاً بالظرف وجدت القبيلة هناك انها صاحبة النفوذ في المنطقة دون اي من التشـكيلات الاخرى، وهذا دفعها بان تكون صاحبة الامتياز بكل شـيء، وسهل هذا الطريق ليكون لها نفوذاً في السياسية لمعرفتها بأن السياسة/مراكز صنع القرار سـيحمي المصالح ومناطق النفوذ تلك والتـي مـن المهم الحفـاظ عليها. لاحقاً سـتدافع هذه القبائل ايضاً أو قسم منها عن مصالحها التي ضربتها القاعدة يوم أحكمت سيطرتها على الانبار.

غياب الهوية الوطنية الجامعة التي عجزت عن بناءها وتأثيثها أغلب الجمهوريات والحكومات السابقة دفع بأن تنكفئ كل الجماعات في العراق الى الداخل، ومارست عودة سريعة ومتطرفة الى الهويات الفرعية الضيقة

العودة الى الدين "السياسي":

لا يمثـل ظهـور الديـن/ الاسـلام السياسـي فـي الانبار بعد انهيار الدولة في العراق حالة اسـتثنائية ميّـزت الانبـار عن غيرهـا من المحافظـات، بل هي ظاهـرة عمـت اغلـب المحافظـات، وهـي لا تعبّر بشـكل مـن الاشـكال عـن صحـوة دينية بقـدر ما هـي طريقة للدخول الى عالم السياسـة من نافذة الديـن. فمـا ان تم الانتهاء من نظام صدام حسـين حتـى انتبه الجميع الى غياب اي رابطة من الممكن ان يتـم من خلالها التعبير عـن الاهداف والمصالح والطموحـات، فـلا وجـود للمجتمـع المدنـي ولا لتنظيمـات سياسـية ولا نقابـات او جمعيات تأخذ علـى عاتقهـا التعبيـر عن مصالـح افرادهـا بعد ان قضى النظام الاستبدادي على كل ما من شأنه ان يعيق ارتباط هذه المجتمعات بالسلطة وبه فقط.

والسـبب الثاني هو غياب الهوية الوطنية الجامعة التـي عجزت عن بناءهـا وتأثيثها أغلب الجمهوريات والحكومـات السـابقة دفـع بـأن تنكفـئ كل الجماعات في العراق الى الداخل، ومارسـت عودة سـريعة ومتطرفة الـى الهويات الفرعيـة الضيقة، وهنا لم يظهر امامها وللأسباب السابقة غير الدين

والقبيلة التي سلمت الى درجة معينة من استبداد النظام السابق.

اضف الى ذلك ان الخلل الأكبر يقع على عاتق رؤية ومشروع الاحتلال الامريكي للعراق الذي كان لا يرى في العراق الا مكوّنات وطوائف وجب التعامل معها على هذا الاساس. وعززت اجراءات تأسيس النظام الجديد هذه الرؤية.

تنحصر هذه الفترة –العودة الى الاسلام السياسي- في الانبار منذ ما بعد نيسان 2003 ولغاية أيلول 2007، شهدت هذه الفترة بداية ظهور الحزب الاسلامي العراقي باعتباره ممثلاً للصوت السني في عراق المكوّنات –حسب رؤية الامريكان- والفاعل الاقوى في الانبار في الفضاء السياسي تحديداً، وخلافاً لمعظم القوى/الاصوات السنية الاخرى لم يقف الحزب الاسلامي الى جانب الاصوات التي كانت تنادي بضرورة الذهاب نحو خيار المقاومة المسلحة ضد الامريكان. بل عمل على الاشتراك بالعملية السياسية الجديدة وهذا ساعد على التحريض الدائم ضده من قبل الاصوات الأكثر تطرفاً (السلفيين، وبقايا البعث) وجرى وصف الحزب الاسلامي بالذيلية والبحث عن المصالح الذاتية على حساب مصلحة "اهل السنة". علاوة على ذلك فإن الكثير من رجال النظام السابق مدنيين وعسكريين كانوا قد شرعوا بالبحث عن اطار جديد يمكنهم من خلاله العمل والحصول على موطئ قدم جديد، وكان من السهل عليهم ان يجدوا ملاذهم في اطارات العمل ذات الخطاب الديني بمختلف توجهاته او حتى تنظيمات مسلحة[7] كانت ترفع شعار المقاومة للغزو الامريكي.

ظهور هذا الصوت الديني وسرعة انتشاره (والحديث هنا يركز على الصوت المتطرف) تعود لأسباب كثيرة هي الاخرى، منها وبشكل رئيسي محاولة الاحتلال الامريكي تثبيت/ترسيخ سردية ان نظام صدام حسين "السني" كان قد اوغل في ايذاء خصومه من "الشيعة" و "الاكراد" وبالتالي فان اسقاطه كان يعني وحسب هذه السردية اسقاط الحكم "السني". وهذه السردية صوّرت وكأن جرائم صدام حسين كانت دوافعها طائفية بحتة، وهذا كلام يحمل في طياته الغاماً يبدو ان بعض من مروّجيها لم يكن على دراية كافية بما ستفجره من مشاكل وتبعات ان لم يكن يعلم ذلك ولكن آثر على استخدامها سياسياً لصالحه. وبالمحصلة النهائية دفعت هذه السردية الخطرة الى ان تجد اصوات المتمردين والمتطرفين آذاناً صاغية وعقولاً مطيعة لا تريد التفكير بغير ذلك، وما ان اقتنعت هذه الأخيرة بتبريرات الخطاب المتطرف حتى بدأت تقاتل من اجل استعادة السلطة التي انتزعت من "السنة" ويدفع بهذا الاتجاه كثير من الاطراف الدولية التي كانت تنظر بعين الريبة لتغيير النظام في العراق وامكانية اقامة نظام يضع اولى خطواته على طريق الديمقراطية ومجموعات كبيرة من فاقدي المكانة الاجتماعية ومراكز النفوذ من البعثيين وكبار رجال الدولة ومنتسبي الاجهزة الامنية المنحلة وغيرهم الكثير، خاصة بعد ان تم تطبيق قانون اجتثاث البعث (المساءلة والعدالة) بانتقائية ضدهم.

تناوب على الانبار مجموعة من المحافظين، وتم الاخذ بعين الاعتبار الخلفية العسكرية لبعض منهم والثقل العشائري للقسم الآخر

تناوب على الانبار مجموعة من المحافظين، وتم الاخذ بعين الاعتبار الخلفية العسكرية لبعض منهم[8] والثقل العشائري للقسم الآخر[9]، في عام 2005 تمكن الحزب الاسلامي العراقي من الظفر بمنصب محافظ الانبار[10]. وخلال فترة ادارتهم للمحافظة لم تكن الاخيرة سوى ارض شبه معزولة/مقطوعة عن الحكومة المركزية، ولم تكن سيطرة

الحكومـة المحلية الا على بضعـة كيلو مترات في الرمـادي مركز المحافظة. وبقت الامور تسـير بين تجاذبـات سياسـية واضحـة بين الحزب الاسـلامي وبعض العشـائر المؤيدة او الحليفة له وبين لاعب آخـر هـو جبهـة الحـوار الوطنـي – اسسـها صالـح المطلـك في 2005 - والتي كانت الخصم الفعلي، وتم تقاسم مراكز صناعة القرار هناك بين الجبهتين لاحقاً (منصب المحافظ للحزب الاسلامي وحلفائه ومنصـب رئيـس مجلـس المحافظة لجبهـة الحوار الوطنـي وحلفائـه)، لتدخل الانبار دوامـة المزاوجة بين السياسة والنفوذ والمقاولات وشركات تنفيذ المشـاريع التي أثـرى اصحابها على حسـاب الناس هناك.

تجربة الصحوات:

لا تمثّـل تجربـة الصحـوات التي أعلن عنها الشـيخ عبد السـتار أبو ريشـة في 14 أيلول 2006 وضمت فـي أبهـى اوقاتها ما يقارب الـ (100000) مقاتل مجـرد تشـكيل عسـكري للوقـوف بوجـه القاعدة والمجاميـع الارهابيـة الأخـرى، بـل كانـت محاولة لاسـتعادة زمـام الامور فـي المحافظـة من قبل شـيوخ العشـائر اولاً ولاحقـاً تحوّلـت الـى لاعـب سياسي قوي أخذ يسيطر على المشهد السياسي بالمحافظـة. امـا الحكومـة العراقية/المالكـي فظلـت تعتقـد بـأن تجربة الصحـوات هـذه يمكن ان تتحوّل الى قوة سـنية مسـلحة قـد تكون خارج حـدود وصلاحيـات الحكومـة، وهـذا التخـوّف بدا واضحـاً من اجـراءات الحكومة بحقهـم لاحقاً، فقد تركوا عرضة لانتقـام القاعدة والجماعات الارهابية الاخرى لاحقاً بعد أن ضعفت قوتهم واعتبروا إن ما يجري هو اعلان الحكومة التخلي عنهم.

السـنة أنفسـهم كانت لديهم أكثر مـن وجهة نظر ودافع حول تجربة الصحوات، فشيوخ العشائر مثلاً كان لدورهـم فـي الحيـاة الاجتماعية فـي الانبار[11] حضـوراً بـارزاً تـكاد تكـون القاعدة قـد قضت عليه أضـف الـى ذلـك النشـاط التجـاري الكبيـر لهؤلاء الشـيوخ الذيـن تضـرروا مـن القاعدة مباشـرة عبر الابتـزاز أو فـرض الاتـاوات او نتيجـة تحويـل هـذه المنطقـة الى منطقة حرب شـبه يومية، ففي آذار من العام 2006 اشـتكى عبد السـتار ابو ريشة الى الحـرس الوطني من ان تنظيم القاعدة في العراق كان يختطـف شـاحناته ويبيـع بضائعـه خاصة بعد سـيطرة القاعدة على الطريق السريع المؤدي الى سـوريا و الاردن[12]. السـبب الآخـر الـذي من المهم أن يكـون حاضـراً عنـد مناقشـة هـذه التجربـة هو المراجعـات والاختلافـات بين المقاتليـن المحليين مـن تلـك المناطق ومقاتلـي القاعـدة الأجانب او فكرة القاعدة بالمجمل حيث تقاتل الأخيرة من أجل شعار غير نهائي لا يريد ان يتوقف عند نقطة معينة بينما يبحث العراقي – خاصة ضباط الجيش السابق والاجهـزة الامنيـة- بكل الأحوال عن ربح سـريع او عـن تحقيق مصلحة تعود له بالنفع واهمها اعادته الـى مكانتـه الاجتماعيـة وواجهـة المشـهد التي خسرها هناك، بالمختصر وصل الامر مفترقاً للطرق أصبح بموجبه من الصعب الاستمرار معاً.

دفع الثأر باعتباره سـمةً من سمات النظام القبلي وعمليـات الانتقـام باتجـاه ترتيـب الجهـود ايضـاً لمقاتلـة القاعدة، فكثير من قادة/شـيوخ الصحوة الاوائـل كانـوا قد فقـدوا عـدد كبير مـن اقاربهم ورجالهـم على يد القاعـدة، مثلاً كانت القاعدة قد اغتالت قبل مدة من تأسـيس الصحوة والد الشيخ عبد الستار ابو ريشة واثنين من اشقائه، كما اغتالت شـقيق الشـيخ حميد الهايس وهـو واحد من اهم الاصوات التي برزت ونادت بضرورة مقاتلة القاعدة آنـذاك. عـلاوة علـى ان قتال القاعدة كان وسـيلة فعالـة علـى ما يبـدو لكسـب الاهتمـام ومحاولة للحصول على رأسمال سياسي سيمكنها لاحقاً من ان تكون/تنفرد ولو لفترة معينة بالمجال السياسي فـي المحافظة خاصة عبر سـيطرتهم على منصب المحافـظ بعـد تخلصهـم مـن غريمهـم المرتبـط بالحزب الاسلامي مأمون العلواني متهمين ادارته بأنها لم تفعل شيئاً طوال فترته.

مـا ان اعلنت الصحوة فـي ايلول 2006 في مؤتمر تأسيسـها عن انطلاق مؤتمر صحـوة الانبار واعلن عـن تشـكيل مؤتمـر شـيوخ الانبـار الـذي تضمـن برنامجه 11 نقطة منها: ان المؤتمر سـيبقي ابوابه مفتوحـة لباقـي شـيوخ المحافظة شـريطة ان لا يكون العضـو الجديد داعماً للإرهابييـن او متعاوناً معهـم، وادانـة جميـع الاجـراءات التـي يتخذهـا الافـراد والقبائـل والتـي من شـأنها ان توفر ملاذاً آمنـاً للإرهابييـن والمقاتليـن الاجانـب، والوقـوف بوجه الارهاب وادانة الهجمات ضد قوات التحالف، وتمثل قسم من النقاط فرض واقع سياسي جديد في الانبـار عبر مطالبته بانتخـاب مجلس محافظة جديد غير ذلك الذي يسيطر عليه الحزب الاسلامي ويمكّـن المحافـظ المرتبـط بالحـزب المذكـور من الاسـتمرار فـي منصبـه، واعطـاء سـلطات اقوى واوسـع للشـيوخ ومسـاعدتهم على التكييف مع التغييـرات الديمقراطيـة في السـلوك الاجتماعي والحفاظ على مكانتهم مالياً وايديولوجياً. واشـروا الـى اهمية بدء حوار مفتوح مع اعضاء حزب البعث باستثناء المتورطين في اعمال اجرامية وارهابية من اجل اخماد انشطة المتمردين –وهذه نقطة مهمة فـي تقليـص مسـاحة المتعاطفين مـع الارهابيين وكانـت نقطة ذكية ان يركـز مؤتمر الصحوة عليها- ومراجعة تشـكيل قـوات الامـن العراقية والجيش العراقي مع شـيوخ العشـائر الذين يزكـون العناصر التي سيتم تجنيدها.

شـهدت الانبار تلك الفترة نوع من الهدوء النسبي وعودة الزعامة في المحافظة الى شـيوخ العشائر –ممن انتظموا في عمل الصحوات- نوعاً ما خاصةً بعـد كانت المشـاريع تحـوّل عن طريقهم لكسـب ولاء رجالهـم[13] هناك بعد ان تمكنت الصحوات من الانتشـار فـي عمـوم المحافظـة وتأميـن الطريق السريع الدولي، وسـاعد على ذلك انتشار الشرطة المحلية من جديد واقامة علاقات شـبة مسـتقرة مع المركز/بغداد.

دفع الثأر باعتباره سمةً من سمات النظام القبلي وعمليات الانتقام باتجاه ترتيب الجهود ايضاً لمقاتلة القاعدة، فكثير من قادة/شيوخ الصحوة الاوائل كانوا قد فقدوا عدد كبير من اقاربهم ورجالهم على يد القاعدة

لعب دخول المالكي على الخط في التدخل بما كان يحدث في الانبار خاصة بعد الانسحاب الأمريكي من العراق ومحاولاته المستمرة في خلق ضد نوعي هناك يقف الى جانبه وطموحاته دوراً في زعزعة الاستقرار الذي كان هشاً في الاصل يغذي توجهه هذا تحفظاته على فكرة وعمل الصحوات وخشيته بأن تخرج عن سيطرته وتُستغل ضد سلطته التي بدت وقتذاك انها لا تريد ان تتوقف عند حد معين. ولعب على وتر اقامة علاقات/تحالفات يكون اساسها التعامل مع عشيرة او رمز عشائري يقف بوجه الآخرين، ونجح عام 2009 في كسب تأييد علي حاتم السلمان وخاض الاخير وبدفع من المالكي ودعمه انتخابات مجالس المحافظات الا ان قائمته لم تحقق نتائج تمكنها من التغيير المرجو منه. خاصة وانها اول انتخابات تشهدها الانبار بعد الخلاص من القاعدة وهذا هو الوقت الذهبي الذي كان لصالح الصحوات التي خاضت الانتخابات هي الاخرى وفازت لاحقاً بتسعة مقاعد من اصل 29 مقعد بعد ان اطلقت سلسلة من تحذيرات التلاعب بنتائجها ومنها ما اطلقه احمد ابو ريشة رئيس مجالس الصحوة وتهديده بحمل السلاح مرة اخرى اذا ما أعلن عن فوز الحزب الاسلامي مجدداً[14]. لاحقاً زادت حدة محاولات المالكي التخلص من خصومه "السنة" فأقدم على خطوات غير مدروسة، بل انها أدت الى نتائج كارثية لاحقاً، اجراءات ساهمت في ازدياد نسبة تعاطف المجتمع الانباري مع طروحات القاعدة والبعث باعتبار ان الحكومة تحاول اجتثاث السنة من المواقع المهمة في الدولة. هذه الخطوات بدأت في كانون الاول من العام 2011 عندما وجهت الحكومة العراقية اتهامات طالت نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي الشخصية السنية البارزة والمنشق عن الحزب الاسلامي العراقي، وأصدرت أمر بالاعتقال بحقه. تبعها بعد عام تقريباً اعتقال حراس وزير المالية رافع العيساوي القيادي السني والذي ساهم بانفجار اعتصامات الانبار وتطورها

فاز السيد الحلبوسي بمنصب رئاسة البرلمان وكان في وقتها مرشح كتلة المحور التي يتزعمها رجل الاعمال العراقي خميس الخنجر وقيادي في حزب الحل الذي يقوده جمال الكربولي

لاحقاً لتشمل اكثر من محافظة، لنصل الى كانون الاول من العام 2013 حيث اعتقال النائب عن القائمة العراقية احمد العلواني وهو احد أهم شخصيات ساحات الاعتصام ومقتل شقيقه في اشتباكات مسلحة مع القوات المداهمة. ولزيادة ضرب "رموز" السنة ذهب المالكي باتجاه ان يعين وسام الحردان[15] قائداً لصحوات العراق بعد تقربه من المالكي بدلاً من أحمد ابو ريشة احد ابرز وجوه ساحات الاعتصام آنذاك، كل هذا ساعد في الوصول الى مرحلة القطيعة مع بغداد/الحكومة المركزية.

المشهد بعد الخلاص من داعش:

في السادس من شهر آب 2013 تولى احمد خلف الدليمي منصب محافظ الانبار[16] خلفاً لقاسم الفهداوي، وكثر الحديث عن انتمائه الى "حماس العراق"[17] وصرح النائب السابق عن ائتلاف متحدون احمد العلواني ومن على منصة الاحتجاجات

المركزيـة فـي الرمـادي ان "المحافـظ الجديد هو ابن الحراك ولم نأت بأحد مسـتورد"[18]، لاحقاً اصيب بجـروح اثر سـقوط قذيفة هـاون بالقرب منه خلال اشـرافه على هجوم للقـوات العراقية على تنظيم داعش الارهابي في ناحية بروانة في ايلول 2014، وصـوّت مجلـس المحافظـة في 13 كانـون الاول 2014 على اقالتـه من منصبه واحالته الى التقاعد بسبب وضعه الصحي، وانتخب صهيب الراوي[19] عن قائمة متحدون التي يتزعمها رئيس مجلس النواب الاسـبق اسـامة النجيفـي خلفاً له بعـد طلب كتل السياسـية واطـراف دولية دعمـت توليه المنصب واهمهم الولايـات المتحدة الأمريكية[20] وبهذا عاد منصـب المحافظ الـى الحزب الاسـلامي العراقي الذي كان قد عاد الى الواجهة بقوة بعد اعتصامات الانبـار وصعـود خطـاب الاسـلام السياسـي مـن جديـد. وبقي الـراوي في منصبه لغايـة اقالته من قبل مجلس المحافظة في 2017.

مـا ان اعلن عـن تحرير محافظة الانبار من سـيطرة تنظيمـات داعش الارهابية اواخر العام 2017 حتى دخلـت المحافظـة مـن جديـد فـي اتـون صراعات جديدة على السـلطة ومراكز القـرار هناك. وذهب منصـب المحافـظ بعـد اقالـة الـراوي الـى عضـو البرلمـان عـن قائمـة متحـدون للإصـلاح محمـد الحلبوسـي[21]. المنصب هذا وفي محافظة وصلت نسـبة الدمـار فيهـا الـى 80 % مـن بناهـا التحتية منهـا 50 جسـراً حيوياً ومـدارس ومستشـفيات[22] وبأمـوال طائلة وصلت الى أكثر من 25 مليار دولار وهي كلف المشـاريع التي يجري تنفيذها الآن في الانبار بمشـاركة شـيوخ قبائل وعشـائر وسياسيين كبـار وتجار حسـب تصريح عضو مجلـس المحافظة السـابق احمـد العلوانـي قبـل ايـام [23] تمكـن أي شخص طامح للعب دور سياسي كبير من ان يجعل من منصبٍ كهذا بوابةً نحو طموحه الكبير.

بعـد التجاذبـات السياسـية ومـا افرزتـه نتائـج الانتخابـات البرلمانيـة للعام 2018 من معسـكرين (البناء) الذي يقوده هادي العامري ونوري المالكي مقابـل (الاصلاح) بزعامة مقتـدى الصدر والعبادي والـذي كان للعامـل الخارجي دوراً فـي ضبط ايقاع الصـراع والتفاهـم بينهمـا، تمخـض وبعـد طـول انتظـار التفاهم/التقاسـم الـى ان يكـون منصـب رئاسـة البرلمان من نصيب "سـنة البناء" كما اطلق عليهم وقتذاك وفاز مرشـحهم السيد الحلبوسي- كان فـي وقتها مرشـح كتلة المحـور التي يتزعمها رجل الاعمال العراقـي خميس الخنجر وقيادي في حـزب الحـل الذي يقـوده جمال الكربولـي - مقابل وزيـر الدفاع الاسـبق خالد العبيدي مرشـح "سـنة الاصلاح".

يومهـا اعلـن قيـس الخزعلـي زعيـم عصائـب اهل الحق وحليف المالكـي والعامري في تحالف البناء عبر تغريدة له على حسـابه في تويتر في 15 ايلول 2018 "نجاح تحالف البناء في فوز مرشحه بمنصب رئيـس مجلس النـواب العراقـي وبالجولـة الاولى وسـحب مرشـحه لمنصب النائـب الاول وتصويته لصالح مرشـح سائرون هي رسالة بليغة معناها اننا نسـتطيع ان نتفاهـم ونتنـازل بعضنـا للبعض الآخر وتعنـي (انا وأخوي على الغريب) بداية موفقة وان شاء الله القادم افضل"[24].

مـا حصل منذ ذلك الحيـن ولغاية الآن، منذ انتخاب الحلبوسـي رئيسـاً لمجلـس النـواب مـروراً بتجديد الثقـة لـه فـي دورة ثانية في ظاهـرة تحصل لأول مرة في تاريخ العملية السياسية بعد 2003 ولاحقاً منحـه الثقـة 222- صوت- مـن جديد بعـد تقديم اسـتقالته فـي ايلـول 2022 تؤكد حقيقـة ان هذا المنصب لن يذهب لمرشح سني مهما بلغت قوته او تأثيره باعتباره صوت يمثل السنة وله ثقله اذا لم توافق على ذلك الكتل الشـيعية الكبيرة وبالأخص تلك التي تحسـب باعتبارها قريبة من ايران. ملخص القـول ان المنصب يذهب بالعـادة لـــ "زعيم" يتم صناعته بعناية تامة.

يبـدو ان الصراعـات ومنهـا السياسـية علـى وجـه التحديـد سـوف لن تنتهـي قريبـاً في الانبـار، فما كان مسـكوت عنه لسنوات قبل الآن بدأ يثار اليوم

ويكثـر الحديث عن اسـتفراد فصيل سياسـي واحد –حـزب الحلبوسـي- فـي المحافظة فـي محاولة للسـيطرة علـى كل شـيء هنـاك، سـيطرة علـى الرأي السياسـي سـبقتها سـيطرة علـى المناصب والادارات والمفاصـل الحيويـة فـي المحافظـة، ترافقـت كل هـذه الاحاديث مع محاولات تسـوية اوضاع علي حاتم السـلمان الصادرة بحقه مذكرات سبقها قدوم وزير المالية الاسبق رافع العيساوي وتبرئتـه مـن قبـل القضـاء العراقي لاحقـاً. نعم لا يمتلك العيسـاوي ولا السـلمان اي ثقـل برلماني الآن ولكـن يبقى لوجودهم احتمالية ان يكون لهم تأثيـر قادم في حـال ارادت بعض الاطراف القوية/ المتنفذة بالقرار السياسي ان تتعاون معهم مجدداً او تعيدهم الى المشـهد السياسي عموماً او على ساحة الانبار على وجه الدقة.

كثر الاحاديث الآن عن رفض الدليمي حضور الاجتماعات الرسمية مع الحلبوسي وطلب من عشائر الانبار مساندته لإيقاف الضغوطات التي يتعرض لها.

فـي آب الماضـي مـن العـام 2022 عقـد اجتمـاع فـي منطقـة الصوفية في الرمادي فـي بيت وزير الكهرباء الاسبق قاسم الفهداوي، والاجتماع ضم اضافـة الـى الفهـداوي وزراء التخطيط السـابقين نـور الدليمـي وسـلمان الجميلي وصهيـب الراوي محافـظ الانبـار السـابق وجمـال الكربولـي –هـو الذي قدم اسـم الحلبوسـي لتولـي منصب رئيس البرلمان[25]- الامين العام لحزب الحل وجمال الضاري وعواد الجغيفي وفيصل الشوكة وحكمت سليمان معـاون المحافـظ سـابقاً واركان خلـف الطرمـوز. واعلـن لاحقـاً عن تأسـيس تحالـف الانبـار الموحد بقيادة جمال الكربولي. ولاحقاً انضم شمس الدين نهرو محمد الكسـنزاني زعيم الطريقة الكسـنزانية الصوفيـة ورئيـس تجمع الوحـد الوطنيـة الى هذا التحالف بعد انسـحابه من التحالف مع تقدم وأكد في بيانه ان (الدافع من وراء قرارنا بالتحالف معكم "تقدم" هو لغرض تعزيز الشـراكة الوطنية والعمل المشـترك خدمة لبلدنـا الحبيب، ولكننـا لم نلمس مـن هـذا التحالـف اي خطـوة او بـادرة تؤكد هذه الشراكة).

الآن يجري الحديث عن خلاف كبير بين محافظ الانبار الحالـي علي فرحـان الدليمي ومحمد الحلبوسـي، والدليمـي كان قـد رشـح للانتخابـات المبكرة في 2021 ضمن تحالف تقدم الذي يتزعمه الحلبوسي ولاحقـاً تنـازل عـن مقعـده واحتفـظ بمنصـب المحافظ. وتكثـر الاحاديث الآن عن رفض الدليمي حضور الاجتماعات الرسـمية مع الحلبوسي وطلب من عشـائر الانبـار مسـاندته لإيقـاف الضغوطات التي يتعرض لها.

الصراعـات فـي الانبار كثيرة ومتشـعبة و لا تقتصر علـى الفاعليـن الاجتماعييـن فـي المحافظـة باعتبارها صراعات داخل المحافظة، بل تقف جهات سياسـية داخلية/عراقيـة وحتـى دولية فـي اذكاء وتوجيـه هـذا الصـراع عن طريـق اسـتمالة اطراف محليـة تقف في مواجهة أخـرى. ولهذه الصراعات والتدخـلات مـا يبررهـا، فنحن نتحدث عن ما يشـير اليه البعض من سـعي ايراني للسـيطرة على نقاط تواصل اسـتراتيجية ومهمة في المدن السـنية مع البلدان العربية[26]، ناهيك عن صراعات ليست بعيدة عـن التجـار والمسـتثمرين حين يتم ذكـر حقل عكاز مثـلاً وهـو اكبر حقل غاز في العراق، غير مسـتثمر وحسـب التقديـرات فانه يحتـوي على اكثـر من 5 ترليـون قـدم مكعـب مـن الغـاز الطبيعـي وتقدر الكميـات الاجمالية للغـاز في صحراء الانبار نحو 53 ترليـون قـدم مكعب مـن الغاز الحـر، وأهمية هذه الارقـام الاخيرة تكمن في انها تمثل قرابة 15 الف ضعف ما يستورده العراق من الغاز الايراني والبالغ 1700 مقمق يومياً[27].

الهوامش

1. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الموجز الاحصائي لمحافظة الانبار 2018، متاح على الرابط: https://cosit.gov.iq/ar/?option=com_content&view=article&layout=edit&id=1203
2. عبد الستار بزيع فتيخان ابو ريشة من قبيلة البو ريشة من قبيلة الدليم اغتيل في ايلول 2007 وقبل اغتياله بعام واحد فقط كان تنظيم القاعدة قد اختطف والده ونجليه عبد الله وعلي من الرمادي ليتم قتلهم لاحقاً وتم العثور على جثثهم في مدينة الفلوجة في ايلول 2006 قبل عام واحد من اغتيال الشيخ عبد الستار مؤسس الصحوات.
3. العراق.. من الحرب الى السلطوية الجديدة، توبي دودج، دار الرواق للطباعة والنشر، مركز رواق بغداد للسياسات العامة
4. العمامة والافندي.. سوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الديني، فالح عبد الجبار، منشورات الجمل 2010
5. علم اجتماع السياسة، موريس دوفرجيه، المؤسسة الجامعية للدارسات والنشر، 1991
6. العشيرة والدولة في بلاد المسلمين، تحرير واشراف هشام داوود، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت 2019
7. يمكن تقسيم التنظيمات المسلحة هذه الى قسمين، الاول محلي قوامه اسلاميين سلفيين وبعثين ومقاتلين رفعوا السلاح بدافع مقاومة احتلال اجنبي تعرض له البلاد، والقسم الآخر قوامه المقاتلين العرب، وهؤلاء كثرت الاحاديث حولهم ابان سقوط النظام الديكتاتوري وفي مقابلة مع محافظ الانبار الاسبق صهيب الراوي بثته قناة العراقية قبل اشهر اكد ان هؤلاء دخلوا الى العراق برعاية الدولة قبل الاحتلال وكان يتم استقبالهم رسمياً في منفذ القائم الحدودي ويتم نقلهم في باصات واضحة.
8. عبد الكريم برجس عز الدين الراوي: وهو لواء عمل في قيادة شرطة الانبار وتم اختياره اول محافظاً للأنبار الى ان قدم استقالته في 2004 بعد ان اختطفت جماعة التوحيد والجهاد اولاده الثلاث واشترطت استقالته مقابل اطلاق سراحهم توفي في حزيران 2022.
9. الشيخ فصال ريكان الكعود النمراوي: ثاني محافظ للأنبار للفترة من تموز 2004 ولغاية كانون الثاني 2005 واغتيل في تفجير فندق المنصور في عام 2007.
10. مأمون سامي رشيد العلواني: من عشيرة البو علوان من قبيلة الدليم، وهو رابع محافظ للانبار بعد مقتل رجا المحلاوي المحافظ الثالث للمحافظة، ومأمون عضو في الحزب الاسلامي العراقي استمر في منصبه محافظاً منذ تعيينه من قبل مجلس محافظة الانبار ولغاية 2009، توفى في 2021
11. تشير الباحثة مريام بن رعد والتي عملت مستشارة للحكومة العراقية بشأن الاصلاحات الاقتصادية الى ان واحدة من أسباب انهيار تجربة الصحوات ان الامريكان كانوا قد غفلوا عن السبب وراء تأسيس الصحوات حسب اعتقادها وهو فكرة المصلحة الذاتية، للمزيد مراجعة كتاب (الانبار.. من حروب المراعي الى طريق الحرير، حسين جمو، كتاب صادر عن مؤسسة المدى).
12. اوهام النصر.. صحوة الانبار وصعود الدولة الاسلامية، كارتر ملكيزيان، ترجمة د. قاسم شعيب عباس السلطاني، مركز الرافدين للحوار، ط1 2021
13. اوهام النصر.. صحوة الانبار وصعود الدولة الاسلامية، المصدر السابق
14. بان يشيد بانتخابات العراق وصحوة الأنبار تلوح بالسلاح، متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/arabic/2009/2/3/%D9%A8%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D9%88%D8%A9%D8%B5%D8%AD%D9%88%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D8%B4%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D8%A7%D8%B4%D9%8A%D8%AF%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%B8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%A3%D9%86%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%82/reportsandinterviews/2014/12/25/%D8%AE%D8%A7%D8%B5
15. وسام عبد ابراهيم الحردان العيثاوي: من مواليد 1954 ف مدينة الفلوجة، من قبيلة الدليم، بدأ دراسته الجامعية عام 1974 طالباً في معهد المهن الطبية ولكنه فصل منه لاحقاً بسبب انتمائه الى حركة القوميين العرب. وكان الحردان قد انتخب في شباط 2013 رئيساً لمؤتمر صحوة العراق خلفاً لأحمد ابو ريشة، وتم تكليف نائبه الاول الشيخ محمد علي سليمان خلف لتسيير امور الصحوة في ايلول 2021 على خلفية مشاركة الحردان في مؤتمر تطبيع العلاقات مع اسرائيل.
16. احمد خلف الدليمي: من مواليد الرمادي 1970، بكالوريوس علم عسكرية وأمنية وهندسة حاسبات، عمل مديراً لشؤون الداخلية والأمنية في محافظة الانبار 2007-2009 واستقال من وزارة الداخلية عام 2010 وعمل سابقاً معلماً في الكلية العسكرية العراقية.
17. حماس العراق هو اختصار لـ (حركة المقاومة الإسلامية في العراق) وهي حركة إسلامية سياسية مسلحة تنتمي لجماعة الإخوان المسلمون في العراق وتعتبر جناحها العسكري تم تأسيسها عام 2003
18. التصريح متاح على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=1CrZ13Knemo
19. صهيب الراوي: مواليد 1966 عضو المكتب السياسي للحزب الاسلامي العراقي قدم استقالته من الحزب في 2019/10/24 وهو عضو مجلس محافظة الانبار لثلاث دورات انتخابية.
20. حسب تصريح لرئيس مجلس محافظة الانبار صباح كرحوت متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2014/12/25/%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%A3%D9%86%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%A8%D8%B4%D8%A3%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D9%86%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%84%D8%B8-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%A3%D9%86%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%82
21. محمد ريكان حديد الحلبوسي: مواليد محافظة الانبار 1981 ولديه بكالوريوس في الهندسة المدنية، انتخب في آب 2017 محافظاً للأنبار، ورئيس مجلس النواب العراقي منذ 15 ايلول 2018 ولغاية الآن. وهو بذلك اول رئيس برلمان لدورتين متتاليتين.
22. تصريح لعضو مجلس المحافظة ورئيس لجنة الاعمار فيها اركان خلف الطرموز لصحيفة الشرق الاوسط بتاريخ 2016/3/10
23. المحافظات المحررة تشهد مشاريع ضخمة بمبالغ تصل لـ 100 مليار دولار، صحيفة المدى، تاريخ النشر 2023/1/22
24. حساب الشيخ الخزعلي على منصة تويتر والتغريدة بتاريخ 2018/9/15
25. حسب ما ذكره محمد سلمان الطائي كبير مستشاري رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي قبل ايام في برنامج اوراق مطوية والذي يبث من على قناة التغيير.
26. النخيب.. منطقة استراتيجية في مسار الأهداف الإيرانية، مجاهد الطائي، متاح على الرابط: https://www.noonpost.com/content/17801
27. للمزيد يمكن مطالعة (غاز صحراء الأنبار.. يغطي الحاجة عن إيران لـ40 عامًا ويعادل موازنات 8 أعوام) متاحة على موقع الترا عراق، والمادة منشورة بتاريخ 2021/11/5

تركيـــــا .. والأمن القوميّ العراقيّ

تحديات الواقع والاستجابات المأمولة

د. عبد الجبار عيسى عبد العال السعيدي
أستاذ العلوم السِّياسيَّة في الجامعة المستنصرية

لا شـكَّ إنَّ نظريَّـة الأمـن القومـيّ هي الخلاصـة أو الغطـاء الذي يؤطِّر السِّياسـة الخارجية لأي بلد ذو سيادة. وقد شهد فهم هذا المصطلح (الأمن القوميّ) تطورًا فرضـه تشـابك المصالـح القوميّة بين الـدِّول ، فقد انتقل مصطلـح الأمن القوميّ مـن الفهم العسـكري التقليدي إلـى الفهم الحداثي الذي يتضمن أبعـادًا اجتماعيَّة واقتصادية ودبلوماسيَّة إضافة إلى العسكرية. فكلٌّ هذه الأبعاد، التي تشكِّل قيمًا، تجتمـع لتؤطِّـر مفهوم الأمن القومـيّ لدَّولة ما وفق تعريـف أرنولد ولفرز: (يقيس الأمن بمعناه الموضوعيّ مدى غياب التهديدات الموجّهة للقيم المكتسبة، ويشير بمعناه الذاتي إلى غياب الخوف من أنْ تتعرض تلك القيم إلى هجوم)[1]

المؤسسات المنوط بها الإشراف على الأمن القوميّ في العراق بعد 2003 هي مؤسسات حديثة عهد وتجربة تعاني معظمها من المحاصصة والفساد وقلّة الخبرة

تركيا دولة مؤسسات قديمة ذات نمط إمبراطوري لم تتعرض فيها تلك المؤسسات إلى عمليات انهيار كالتي حصلت في العراق

وفـي إطار بحثنا عن التحدي التركيّ للأمن القوميّ العراقيّ، لا بدَّ لنا أنْ نستعرض أوّلًا نظريّتي الأمن القومـيّ لـكلٍّ مـن العـراق وتركيا حتى يتسـنى لنا فهـم تلك التحديـات وطبيعة الاسـتجابة العراقيَّة لهـا. فإذا مـا نظرنا إلـى الأمـن القومـيّ العراقيّ وكذلـك مثيلـه التركـيّ فإنَّنـا نجـد لهمـا نفـس الأهـداف القيميـة، ولكـن تحقيق تلـك الأهداف يأتي عن طريق سياسـات واسـتراتيجيات مختلفة. غيـر إنَّ الملاحظ هـو أنَّ إدراك الأمـن لكليهما قد طرأت عليـه متغيِّرات محيطية أثَّـرت بفاعليته إلى حدٍّ كبير.

مدركات الأمن القوميّ في العراق

لعـلَّ مـن الطبيعي القول بـأنَّ اسـتراتيجيَّة الأمن القوميّ العراقيّ بعد عامّ 2003 لم تعدّ كما كانت بعـد ذلك التَّأريِّخ سـواء مـن الناحية المؤسسـاتية أم مـن ناحيـة إدراك الأهـداف. فالأمـن القومـيّ العراقـيّ كان مشـبعًا بالمحمـول الأيديولوجـيّ الـذي يرتكز إلى القوميَّة العربيَّـة التي كان يحملها حـزب البعـث الحاكم وفق مبـدأ إنَّ الأمن القوميّ العراقيّ هو جزء لا يتجزأ من الأمن القوميّ العربيّ. هذا فضلًا عن العقلية السلطوية التي كانت تصبغ عمليَّـة صنع القرار في السِّياسـة الخارجية العراقيَّة والتي كانت تتشـدَّد في نمط تعاملها الخارجي مع جيـران العـراق. وعلى الرغم من دخـول العراق في عـدّة أزمات وحروب منذ ثمانينيـات القرن الماضي وحتى سقوط النظام في عامّ 2003 لم يتغير نمط تلـك السِّياسـة ذات الطابـع الأيديولوجـيّ المعزِّز بالنمط الشـمولي في صنع القـرار الخارجي والذي أدَّى بالنهايـة إلـى إنهيـار ذلـك المفهـوم الأمنيّ بجميع أبعاده، لتأتي بعدها حالة من غياب للإدراك الأمنيّ الحقيقي وذلك لأسباب عديدة منها:

1 - تغيِّـر المنظومـة الحاكمـة وما تبعهـا من تغير المنظومـة الأيديولوجيَّة ، وأنَّ المنظومة الحاكمة الجديـدة لـم تكـن موحَّـدة وإنَّمـا موزعـة طبقًـا لأيديولوجيّاتها ومرجعياتها المكوناتية الموزعة بين العرب الشِّيعة السُّنَّة والأكراد فضلًا عن الأقليات.

2 - انهيـار المنظومـة المؤسسـاتية للدَّولـة العراقيَّـة بعد الغزو الأمريكيّ الـذي لم يكن مجرد إسـقاط لنظام حاكم بل إسـقاط لمنظومة الدَّولة بمؤسسـاتها الأمنيَّـة مـن جيش وشـرطة وأجهزة أمـن ومخابرات عهـد إليها سـابقًا بمهمات الأمن القوميّ.

3 - أدَّت هـذه التغييـرات والإنهيـارات وتشـرذم منظومـة الحكـم وصـبَّ اهتمامهـا علـى مغانـم السـلطة وتقاسـمها إلـى أنْ لا يكـون الاهتمـام بالأمن القوميّ العراقيّ في مقدِّمة الأولويات.

وبالتالـي، كانت عمليَّـة الاهتمام بالأمـن القومي العراقـيّ هي عمليَّة مصطنعة اهتمَّت بها سـلطة الائتـلاف التـي حكمـت العـراق أبـان الغـزو، أي بمعنـى لـم يكن هنـاك تأسـيس عراقـيّ بالمعنى الوطنيّ لهذا الأمن ومؤسسـاته بل إنَّ الأمريكيين هم الذين قاموا بذلك عندما أنشـأوا (مستشـارية للأمـن القوميّ) وانتدبوا لهـا عراقيين من الطبقة السِّياسـيَّة الجديـدة. علـى إنَّ هذه المؤسسـة لم يكـن لها ذلـك الـدور المؤثِّر. ومع ذلك تـمَّ العمل مـن جديد علـى إعادة بعـض الدوائـر الأمنيَّة مثل جهـاز المخابـرات بالإضافة إلى تأسـيس مؤسسـة أمنيَّة تعنى بالشؤون الداخلية هي (الأمن الوطنيّ) فضـلًا عن (مجلس الأمن الوطنيّ) الذي يلتئم في الأحوال الطارئة ويتكون من رئيس الوزراء ومستشار الأمن الوطنـيّ ووزراء الداخلية والدفـاع والماليَّة. كلٌّ من هذه المؤسسـات تعاملت بالدرجة الأوّلى مع موجات الإرهاب التي اجتاحت العراق منذ عامّ 2003. كمـا أنَّ معظم هذه المؤسسـات خضعت لـذات المحاصصة بين الفئات الحاكمة ممَّا أفقدها الكثيـر مـن الزخـم المطلوب فـي عملهـا الأمنيّ. ولم تتعزَّز هذه المؤسسـات نسبيًا إلَّا بعد أنْ تمَّت إعادة تشـكيل الجيش العراقيّ بصنوفه المتعددة وتأسـيس أجهزة مكافحة الإرهاب وقوات التدخل السـريع وقـوات الشـرطة الوطنيَّـة التابعـة لوزارة الداخليـة. ورغـم ذلـك فـإنَّ عمليـات الفسـاد قد

شكَّل موقع تركيا عاملًا مهمّاً في صياغة سياستها الخارجية، فتركيا (الأناضول) كانت قبل تأسيس الجمهوريَّة قاعدة للإمبراطورية العثمانية

شـابت الكثير مـن مفاصل تلك الأجهـزة ممَّا أثَّرت بصـورة كبيرة علـى زخـم المفاهيم الجديـدة التي بدأت تظهر للأمن القوميّ العراقيّ.

وبالنتيجة، فإنَّ المؤسسـات المنوط بها الإشـراف علـى الأمـن القوميّ فـي العراق بعـد 2003 هي مؤسسات حديثة عهد وتجربة تعاني معظمها من المحاصصة والفساد وقلَّة الخبرة. فلا توجد عقيدة أمـن قومـيّ واضحة. مع ذلك بدى في السـنوات الأخيرة نوعٌ من الإدراك لنظريَّة أمن قوميّ عراقيّ فرضتهـا الظروف السِّياسـيَّة والأزمـات الإقليمية فضـلًا عن الضغوط التي مارسـتها النخب الثَّقافيَّة والأكاديميـة في ضـرورة أنْ يكون هنـاك مفهوم واضـح للسـيادة وضرورة أنْ يسـتتبع ذلـك بنظريَّة أمن قوميّ محدَّدة.

مدركات الأمن القوميّ التركيّ

تركيـا دولـة مؤسسـات قديمـة ذات نمـط إمبراطـوري لم تتعرض فيها تلك المؤسسـات إلى عمليات انهيار كالتي حصلت في العراق، فضلًا عن أنَّهـا تحمل مفهومًا أوسـع للأمن بفضل أنَّها عضو فـي حلف الناتو. ولعلَّ مـن ثوابت نظريَّتها الأمنيَّة تعريف العلاقة مع دول الجوار ومنها العراق. وقد كان العراق في صلب التفكير التركيّ دومًا لأهمِّيَّته الاستراتيجيَّة بالنسبة لها.

شـكَّل موقـع تركيـا عامـلًا مهمًّـا فـي صياغـة سياسـتها الخارجيـة، فتركيا (الأناضـول) كانت قبل تأسيس الجمهوريَّة قاعدة للإمبراطورية العثمانية، وبعد خسـارتها في الحرب العالميـة الأوّلى عادت هذه القاعدة لتكسـب نفسـها أدوارًا جيوسياسيَّة مهمَّـة فضلًا عـن ميزاتهـا الجيوبوليتيكيَّـة، فهي صلـة وصل بين آسـيا وأوروبا وتتشـارك حدودًا مع دول مثـل بلغاريـا واليونان وإيران وأرمينيا وسـوريا والعـراق، وتطـلُّ علـى بحار مثـل بحر إيجـه والبحر المتوسـط والبحـر الأسـود فضـلًا عـن سـيطرتها على مضائق مهمَّة مثل البوسـفور والدردنيل. كلُّ هـذه الحـدود تؤثِّر علـى الناحية الأمنيَّة وشـكَّلت

محـدِّدات أمنيَّـة لعبـت دورًا فـي تشـكيل نظريَّـة الأمـن القوميّ التركـيّ وبالتالي صياغة السِّياسـة الخارجية التركيَّـة. بالإضافة إلى هذا هنالك عوامل اجتماعيَّـة واقتصاديـة وثقافيَّـة تلعـب أدوارًا مـن جانبهـا فـي صياغـة نظريَّـة الأمـن التركـيّ، فمـن الناحيـة الاجتماعيَّـة الاقتصاديـة يتجـاوز سـكان تركيـا ثمانين مليونًا في حيـن يعاني اقتصادها من مشـاكل هيكليـة جمَّة. أمـا مـن الناحيـة الثَّقافيَّة فتركيـا تحـاول الحفاظ علـى الكيان التركـيّ وعلى الهويَّة التركيَّة التي بقيت لها من الدَّولة العثمانية. وتزداد مشـكلة الهويَّة الثَّقافيَّة في تركيا حدة مع وجود اتجاهـات متعارضة بين العلمانيَّة الأتاتوركية والإسلامويَّة الجديدة رغم حرص الأخيرة على عدّم اختـراق الأوّلـى؛ لأنَّها مـن مبادئ الدَّولـة التركيَّة. كما إنَّ أزمة الهويَّة تبرز في سيّاق الحركة الكردية ذات الطابع الإنفصالي في شرق الأناضول.

لقـد مرَّت نظريَّة الأمن القومـيّ التركيَّة بمرحلتين، الأوّلـى هـي المرحلـة التقليديـة، والثانيـة هـي المرحلـة المعاصـرة. ففـي حيـن تقـوم الأوّلـى المبـادئ الجيوبوليتيكية التقليديـة وفق الظروف التي فرضتها فترة حروب الاسـتقلال التي خاضتها تركيـا بعد الحرب العالمية الأوّلى ثمّ مبادئ الحرب البـاردة لاحقًا والتي قامت علـى تأمين الجمهوريَّة من خلال سياسة الأحلاف مثل حلف بغداد وحلف الناتـو بعد الحرب العالميـة الثانية، تبنت بعد انتهاء الحـرب البـاردة نمطًـا أمنيًّـا جديـدًا، وفـق مبادئ اسـتراتيجيَّة، فرضتـه ظـروف المرحلـة المعاصـرة وبنيت على أسسه السِّياسة الخارجية التركيَّة.

لـم تنشـأ نظريَّـة الأمن القومـيّ التركـيّ بصيغتها المعاصرة مرَّة واحدة وإنَّما تشكَّلت أيضًا عبر مراحل فرضتهـا ظـروف إقليميـة ودوليَّـة ، فبعـد انهيـار الاتحـاد السـوفيتي وحلف وارسـو لـم تعـدْ تركيا تملـك ذات الزخـم الـذي كانت تملكـه كعضو في حلف الناتو قبل ذلك الوقت، كما إنَّ جارين لها هما العـراق وإيران أنهمكا مع بعضهم في حرب طاحنة اسـتمرت ثمان سـنوات، ثمَّ أنَّ الحـرب في العراق وهـو الجار الجنوبي اسـتمرَّت بين حـروب وغزوات دوليَّـة وحـروب أهليَّة انتهت بسـقوط النظام في 2003 ممَّـا جعـل تركيـا أمـام تحديـات جديدة لم تعهدها من قبل لا سـيَّما أنَّها إقليم شمال العراق المحـاذي لها والذي تسـكنه غالبية كردية متناحرة يمكـن أنْ يشـكِّل لها قلقًا أمنيًّـا خصوصًا من جانب حـزب العمـال المعارض (بـي كا كا) الذي يتخذ من مناطق شمال العراق قواعد ينطلق منها لمهاجمة المؤسسات والقوات التركيَّة.

تزداد مشكلة الهويَّة الثَّقافيَّة في تركيا حدة مع وجود اتجاهات متعارضة بين العلمانيَّة الأتاتوركية والإسلامويَّة الجديدة

ولعـلَّ واحـدًا مـن أهـم مرتكـزات الأمـن القوميّ التركـيّ هو عدّم السـماح بإقامـة دولة كردية في شـمال العراق لما له من انعكاس سـلبي يؤثِّر في إدامة زخم الطابع الإنفصالي لأكراد تركيا. وربَّما كان هذا الأمر واحدًا من أسـباب عدّم سـماح الحكومة التركيَّـة بقيادة حزب العدالـة والتنمية ، فيما بعد، للقـوات الأمريكيَّـة باسـتخدام الأراضـي التركيَّـة لغـزو العراق. كمـا إنَّ الأتراك، وفي سـبيل محاربة حـزب العمـال عقـدوا فـي عـامّ 1983 تفاهمـات مـع الحكومـة العراقيَّة آنذاك علـى إمكانيَّة دخول قواتهـم داخـل الأراضـي العراقيَّـة بعمـق 10 كم لملاحقة مسلّحي الحزب.

وحتى فترة تسعينيات القرن الماضي كانت عقيدة الأمن في تركيا عقيدة جيوبوليتيكية دفاعية حيث كان الأتراك يتبنون (اسـتراتيجيَّة حربين ونصف) أي أمكانيَّـة انهماكهـا فـي حربين واحدة في الشـرق والأخـرى فـي الغـرب بالإضافـة إلى حـرب داخلية (نصـف حرب) مع الأكـراد[2]. يمكن القول أنَّ نظريَّة

الأمـن القوميّ قد اتخـذت طابعًا جديـدًا بالتزامن مـع الأحـداث الآنفـة الذكـر بالإضافة إلـى صعود حـزب التنميـة والعدالـة إلـى الحكـم 2002. وهنا تأخـذ النظريَّة منحى إدراكيًـا تصاعديًا يبتدأ بالتوازن والحفاظ على الأوضاع القائمة إلى استخدام القوّة الناعمة في العلاقات ونظريَّة (صفر مشاكل) التي أسـس لها رئيس الوزراء التركيّ الأسبق أحمد داود أوغلو والمشتقة من نظريَّة العمق الاستراتيجيّ.

تقـوم النظريَّـة علـى أنَّ دور تركيـا لا يكمـن فـي علاقتها مع القـوى الغربية وحلف الناتو فقط، بل يمتـدُّ بشـكل وثيق إلى الدِّول التـي كانت تعدُّ جزءً مـن الدَّولـة العثمانية حتى وقت قريـب. وإنَّ ذلك لا يأتـي إلَّا مـن خـلال خلـق سياسـة صحيحـة بين الثَّقافة الداخلية ومساحات تأثيرها الخارجي[3] على إنَّ هذه النظريَّة قد تمَّ تجاوزها لاحقًا لا سيَّما بعد أحداث ما يسـمَّى بالربيع العربـيّ في 2011، حيث تـمَّ تحوير العمـق الاسـتراتيجيّ وطريقـة التعامل معه من خلال ما يسـمَّى بالعمق المتعدد الأبعاد وإمكانيَّات اسـتخدام القـوّة الخشـنة، وصولًا إلى نظريَّة الوطن الأزرق لاحقًا والتي تعتمد هذه المرَّة على التوسع البحري.

الأمن القوميّ:
التحدي التركيّ والاستجابة العراقيَّة

مـع هذا التصاعد فـي إدراكات صانع القرار التركيّ للأمن القوميّ، اسـتغلت تركيا الفراغ الأمنيّ الذي حصـل علـى مراحل فـي شـمال العراق ابتـداءً من تسـعينيات القرن الماضي والفراغ الحكومي ونزاع القـوى الكرديـة' مـرورًا بسـقوط النظـام وتكوين إقليم كردستان، ثمَّ ما حصل في 2014 الذي تمثَّل بدخـول تنظيم داعـش إلى الموصـل وتمدده في مناطـق مـن إقليم كردسـتان، وصولًا إلـى الوقت الراهـن. ولكـن مـا هـي عوامـل التحـدي التركـيّ للأمن القوميّ العراقيّ؟ وكيف كانت الاستجابات العراقيَّة لهذه التحديات؟

تماشـيًا مـع أنَّ الأمـن القومـيّ لأي بلـد لا يرتكـز فقـط علـى القضايـا العسـكرية والأمنيَّـة البحتة، وإنَّمـا يتعلق أيضًا بقضايا أخـرى مثل الأمن المائي والغذائي وطـرق المواصلات والأمـن المجتمعي الـذي يأتي كمحصلة لهـذه العوامل، يمكن إجمال هـذه التحديات: تحدي مشـكلة الميـاه ، وتحديات الأمن الحدودي، وتحديات الملف الاقتصادي.

أوّلًا: مشكلة المياه

تشـكّل الميـاه المتدفقة من نهـري دجلة والفرات أهمّيّـة بالغـة بالنسـبة للعـراق؛ بسـبب الاعتمـاد شـبه الكامـل للعراق على مياه النهرين سـواء في ري المسـاحات الزراعيـة أم في اسـتخدامه كمياه للشـرب ممّا يشـكّل دعامة مهمّة للأمن الغذائي والمجتمعي على حدٍّ سـواء. ومع موجات الجفاف التـي تضـرب المنطقـة بسـبب التغيّـرات المناخية قامـت تركيـا بتقليل الحصص المائيـة القادمة إلى العراق وذلك بسـبب إنشـاء السـدود في مناطق مرور نهري دجلة والفرات دون التنسيق مع الجانب العراقـيّ. فبالنسـبة لنهر دجلة تتأثـر كميات المياه الـواردة إلى العراق في هذا النهر بشـكل كبير عند إكمال مخطط إنشـاء السدود التخزينية والمشاريع الإروائيـة فـي تركيـا وخاصّة بعـد إصـرار تركيا على تنفيـذ مشـروع سـدّ أليسـو وسـدّ جـزرة اللذيـن سـيتحكمان فـي تحديد كميـات الميـاه المطلقة إلـى العراق. أما بالنسـبة لنهر الفـرات فقد قامت تركيا باستكمال إنشـاء العديد من السدود الكبيرة والصغيـرة وأهمُّهـا (كيبـان, قـره قايـا, اتاتـورك, بيرجيـك, قرقامـش) علـى مجـرى نهر الفـرات مع البدء بتنفيذ مشـاريع إروائية ضمن مشـروع الكاب في جنوب شرق الأناضول.

إنَّ تقليـل الحصـص المائيـة لنهـر الفـرات لوحـده يتسـبب إلـى خـروج نحـو(260) ألـف دونـم مـن الأراضي المزروعة، وبذلك يتوقع أنْ تؤدي سياسة تركيا المائية إلى خروج (40 %) من الأراضي الزراعية من حوض نهر الفرات في العراق[4].

هـذا الأمـر خلـق بـدوره مصاعـب جمَّـة للعـراق سـواء من ناحية ضعف الإنتاج الزراعي؛ بسـب قلّة المسـاحات المزروعـة وجفـاف المسـاحات الأكبر فقـد انخفضت تدفقات المياه القادمة إلى العراق مـن النهريـن إلى ما يقـرب مـن 80 % [5]. كما أدّى ذلك إلى هجرة داخليـة وتغيير ديمغرافي ونزاعات عشـائرية مسلّحة، وهذه أمثلة على تحديات الأمن الاجتماعيّ الذي هو أحد عناصر الأمن القوميّ.

إنَّ تركيـا بالأصـل لا تعتـرف بدوليَّـة نهـري دجلـة والفـرات وإنَّهمـا ينبعـان مـن مصب واحـد، وهما رافـدان لنهر واحد هو شـطّ العرب ، ومن باب ثاني أيضًـا لا تعتـرف بهمـا كنهرين دوليين وإنَّما نهران عابـران لحـدود أكثـر من دولـة وهو مـا لا ينطبق برأيها، على نهري دجلة والفرات[6].

والأكثر من ذلك هو إنّ تركيا تعتبر قضيّة المياه هي قضيّة أمن قوميّ ، فقد هدّد الرئيس التركيّ أردوغان خلال حفل افتتاح مجلس المياه البرلماني الجديد، بأنّه "لا فرق بين حماية مياهنا وحماية وطننا»، ووعد أثناء هذا الحدث بالاستثمار في قطّاع المياه بقيمة 5.2 مليار ليرة (645 مليون دولار) بما في ذلك بناء سدود جديدة[7]

القضيّة الأخرى هي أنّه لم تعقد حتى الآن معاهدة دوليّة بشأن تقاسم المياه بين العراق وتركيا. وكلُّ ما موجود هو بروتوكولات قديمة لم تلتزم بها تركيا ومذكرات تفاهم كان آخرها مذكرة التفاهم عامّ 2014 وعامّ 2021. والملاحظ على تلك المذكرات إنّها كانت عبارة عن تثبيت للرأي التركيّ فيما يجب أنْ يتصرف به العراق في حصّته المائية. وانطلاقًا من النقطة السابقة، تركيا تريد أنْ تتحكم بالحصص المائية وفقًا لمفهومها الخاصّ بـ (ترشيد استخدام المياه في العراق وضرورة اختيار المحاصيل التي تتناسب مع هذا الترشيد)، وهذا ما صرّح به سفير تركيا في العراق مؤخرًا[8]

زيادة على ذلك، تركيا تريد من خلال مبدأ (التكامل الاقتصادي) الذي تطرحه، تريد أنْ تطرح في الواقع مبدأ (النفط مقابل المياه) أو بأسلوب لاحق (النفط مقابل الغذاء). وهذا ما حاولت التأسيس والترويج له في مذكرة التفاهم الأخيرة عامّ 2021 التي وقّع عليها الرئيس أردوغان وهو (إنشاء مركز بحثي خاصّ بالمياه يكون مقره في بغداد وله فرع آخر في البصرة)[9]. وهذا الأمر يشكّل بعدين أساسيين، فتركيا تسعى إلى تحويل ملف المياه من أدراج الحكومة المركزية إلى الفضاء البحثي (العقلانيّ والترشيدي) الذي يتلاءم والمبررات التركية في السيطرة على المياه والتدخل غير المباشر في السياسات الداخلية في العراق. بالتالي، يشكّل ملف المياه للأتراك واحدًا من أوراق الضغط التي يستخدمونها مع العراق.

ثانيًا: المشكلة الأمنيَّة مع تركيا

تتلخص المشكلة الأمنيَّة لتركيا مع العراق بالدرجة الأوّلى بمشكلتها مع تنظيم (بي كا كا) الذي يستخدم الأراضي العراقيَّة منذ 40 عامًّا. ويزداد نشاط هذا التنظيم في جبال قنديل عند المثلث العراقيّ التركيّ السوريّ، لكن هناك جوانب أخرى للمشكلة تتمثّل في أنّ التدخل الأمنيّ التركيّ في هذه المنطقة له بعدان، الأوّل هو البعد التوافقي والثاني هو البعد الاستراتيجيّ. أما البعد الأوّل فهو يعود إلى تفاهمات تركيا مع الحكومة العراقيَّة عامّ 1983 التي سمح فيها العراق للقوات التركيَّة بالدخول إلى عمق 20 كم داخل الحدود العراقيَّة لملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني.

تلخص المشكلة الأمنيَّة لتركيا مع العراق بالدرجة الأوّلى بمشكلتها مع تنظيم (بي كا كا) الذي يستخدم الأراضي العراقيَّة منذ 40 عامّاً

والبعد الثاني يتمثّل في أنّ الحملة الأمنيَّة التركيَّة في شمال العراق تأتي ضمن خطّة ما يسمّى بـ (العمق الاستراتيجيّ لتركيا) أي محاولة تركيا مدّ نفوذها القوي في عمقها الجواري الاستراتيجيّ المرتكز على التَّأريِّخ بريًا وبحريًا (العراق، سوري، ليبيا، الجزر اليونانية، أذربيجان). وارتبط هذا العمق كثيرًا بالعراق فهو يحاكي السيّاق التَّأريخيّ المتعلق بولاية الموصل من جهة، ومن جهة أخرى يعزِّز الوجود التركيّ الاستراتيجيّ في إقليم كردستان وبقية العراق بما يحتويه من أوجه استثمارية تجارية. فترى الأتراك قد مدّوا وجودهم العسكري على تخوم محافظة نينوى ليتمثّل بإقامة معسكرات كبيرة تضمُّ آلاف الجنود والمعدات كما هو الحال في معسكر زليكان في قضاء بعشيقة

التابع لمحافظة نينوى. وطبقًا لرئيس أركان الجيش العراقـيّ فإنَّ هناك 5 قواعد رئيسـة موجودة في شـمال العراق للقوات التركيَّـة»، مبينًا أنَّ القواعد تضمُّ أكثر من 4 آلاف مقاتل تركيّ. كما أنَّ توسـعًا حصـل فـي عـدد النقـاط العسـكرية التـي أقامها الجيـش التركيّ. ففي عـامّ 2021 كانت 40 نقطة، وفـي بداية 2022 بلغت 90 نقطـة، واليوم هناك 100 نقطـة داخـل أراضـي العراق، تبعد مسـافات قليلة عن مناطق زاخو والعمادية ودهوك[10].

مدّ الاتراك وجودهم العسكري على تخوم محافظة نينوى ليتمثّل بإقامة معسكرات كبيرة تضمُّ آلاف الجنود والمعدات.

لقـد ازداد الاندفاع التركيّ في مد نفوذه لا سـيَّما بعـد محاولة انقـلاب 2016 الفاشـلة وتحالفه مع القوميّيـن. ولهذا فإنَّ تركيـا حتى لو غادر (بي كاكا) العـراق فإنَّهـم سـيجدون ذريعـة أخـرى لوجودهم العسـكري الذي يمتـدُّ من العراق إلى سـوريا حتى ليبيـا. وبقدر تعلق الأمر بالعراق فإنَّ حجج الحكومة التركيَّـة جاهزة فـي التدخل، فالسياسـيون الأتراك لا يتحرجـون من التحدث بصراحة عـن دعم المكوّن التركماني في العراق لا سـيَّما في كركوك. وتزداد أهمِّيَّـة الموضـوع أيضًـا مـن تداخل أكثـر من عامل (تركيـا، البـي كي كـي، الحكومة العراقيَّـة، خطوط إمـداد الطاقـة، طـرق التجارة) كمـا إنَّ لإيـران دور فاعل في هذا الخصوص، فقد تمَّ عقد سلسلة من تفاهمات بيـن تركيا وإيران على التعاون المشـترك لمحاربـة منظمـة بـي كاكا وحـزب الحيـاة الحـرَّة المنـاوئ لإيـران والذي ينشـط فـي المنطقة في حيـن لم تدعـى الحكومة العراقيَّة الاشـتراك بمثل هذه التفاهمات.

والواقع أنَّ اسـتجابة الحكومـة العراقيَّة حول هذه القضيَّة لم تكن بمسـتوى ذلك التحدي، فالحكومة من الناحية الرسـميَّة لا يتعدى ردَّة فعلها في هذه القضيَّـة على المطالبات الشـفوية للأتـراك بإجلاء قواتهـم مـن الأراضـي العراقيَّـة ، كمـا لا يتعـدى ردّة فعلهـا تجاه حـوادث القصف التركـيّ التي راح ضحيتهـا المئات من العراقيّين غير الإدانة ورسـائل الاحتجـاج رغـم مـا يشـكِّله هـذا من تهديـد للأمن القومـيّ العراقـيّ، ربَّمـا باسـتثناء الحادثـة الأخيرة التـي وقعـت في منتجع بـرخ التـي راح ضحيتها ما يقرب من ثمان مواطنين عراقيين مدنيين حيث رفع

العراق شكوى إلى مجلس الأمن. والواقع أنّ لهذا الموقف أسبابًا عديدة منها إنّ تركيا تستغل عدّم وجود قوات عراقيّة في تلك المناطق بسبب الحالة الخاصّة لإقليم كردستان والتي يتصرف الإقليم وفقها بصورة شبه مستقلّة إنْ لم تكن مستقلّة تمامًا في بعض المناطق لا سيّما المناطق التي يسيطر عليها الحزب الديمقراطيّ الكردستاني الذي يتبع لمسعود بارزاني. ويعترف رئيس أركان الجيش العراقيّ بهذا الواقع في جلسة استماع له في البرلمان العراقيّ بتّأريّخ 4 تموز 2022 يقرُّ بصعوبة نشر قوات عراقيّة فرب الحدود التركيّة قائلًا: «376 كيلو متر تقل أو تكثر تفصل بيننا وبين تركيا ضمن حدود إقليم كردستان، ما معناه نحن كوزارة دفاع ليس لنا السلطة ولا يتواجد أي جندي من جنودنا في هذه المنطقة»، مضيفًا: «حتى إذا أردنا أنْ نذهب فيجب أنْ نأخذ موافقات رسميّة حتى نصل»[11].

ثالثًا: الملف الاقتصادي

واقعًا هنالك بعدان يتحكمان في هذا الملف. البعد الأوّل يتعلق بالعلاقات الاقتصادية مع العراق بصورة عامّة ، والبعد الثاني يتعلق بالعلاقة الكردية – التركيّة بما يشتمل عليه من علاقات ثنائية، وبما يتعلق أيضًا بالاستثمارات العربيّة لا سيّما الخليجية منها في الإقليم وانعكاسها بالتالي على العلاقة بين العراق وتركيا بصورة عامّة.

1 -العلاقات الاقتصادية التركيّة مع العراق

لا شكّ إنّ العراق ، وبسبب سوء إدارة الدّولة، اتجه إلى الاستيراد السلعي المفرط مع تعطيل معظم القطّاعات الزراعية والصناعية في البلد، فكانت للسلع التركيّة الصدارة في هذا المجال. حيث يأتي العراق في المراتب الأوّلى في الاستيراد من تركيا. لقد تزايد حجم التبادل التجاري بين البلدين في السنوات الخمس الأخيرة إلى 73 مليار دولار، وهذا ما يعني اعتمادية مفرطة على الجانب التركيّ في قضايا الأمن الغذائي فضلًا عن الأمن الاقتصادي.

وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 21 مليار دولار عامّ 2020 ارتفاعًا من 15.8 مليار دولار عامّ 2019[12]. فيما حلّ العراق في أعلى قائمة بلدان الجوار الأكثر استيرادًا من تركيا. وأكّد السيّد خالد أكار، رئيس مجلس الأعمال التركيّ العراقيّ في لقاء صحفي في شهر نيسان 2022، أنّ التوقعات التصديرية لنهاية عامّ 2022 من المتوقع أنْ تصل إلى 25 مليار دولار أمريكيّ. ومن الملاحظ على الصادرات التركيّة للعراق أنّها تشمل جميع المواد الحيوية ابتداءً من المواد والمنتجات الكيمياوية التي حلّت بالمرتبة الأوّلى مرورًا بالمنتجات الزراعية والغذائية وصولًا إلى المفروشات وقطاع الإنشاءات والأدوية [13]

يأتي العراق في المراتب الأوّلى في الاستيراد من تركيا

في الجانب الآخر تشكّل قضيّة الطاقة هاجسًا رئيسًا لدى البلدين في مجال الأمن القوميّ لا سيّما إنّ خطّ الأنبوب النفطيّ (كركوك – جيهان) هو شريان رئيسي لصادرات النفط العراقيّة. وفي الوقت الذي يشكّل فيه النفط العراقيّ جزء مهمًّا من واردات الطاقة التركيّة، ويشكّل الغاز العراقيّ أيضًا أهمّيّة استثنائية لتركيا في خضم حاجّة تركيا المتزايدة للغاز، وفي خضم أزمة الطاقة التي اجتاحت العالم بعد الحرب الأوكرانية، لا سيّما إذا ما أخذنا في الاعتبار التجربة المريرة السابقة لتركيا مع روسيا أبان أزمة اسقاط الطائرة الروسية عامّ 2016 وما جرى بعدها من توتر كاد أنْ يودي بصادرات الغاز الروسية إلى تركيا والتي تشكّل نسبًا عالية من واردات الغاز التركيّة. ولهذا الأمر، وبعد تجربة الحرب الأوكرانية وأزمة توريد الغاز الروسي، توجهت الحكومة التركيّة للتفكير بالغاز العراقيّ، فقد صرّح الرئيس التركي أردوغان إنّ تركيا تفكّر جديًّا باستيراد الغاز الطبيعي من العراق[14].

تشكّل قضيَّة الطاقة هاجساً رئيساً لدى البلدين في مجال الأمن القوميّ لا سيَّما إنَّ خطَّ الأنبوب النفطيّ (كركوك – جيهان) هو شريان رئيسي لصادرات النفط العراقيَّة

2 - تركيا وإقليم كردستان

منذ تسعينيات القرن الماضي وجدت تركيا نفسها أمام متغيِّرات حادّة وقعت في مجالها الجيوسياسيّ من جهة العراق. فشمال العراق ذو الأغلبية الكردية عاش خلال التسعينات، كما نوهنا آنفًا، حالة شبه انفصال عن الدَّولة العراقيَّة يضاف إلى ذلك حالة اللايقين التي سببتها الحرب الأهليَّة بين الحزبين الكرديين الديمقراطيّ واليكتي. مع ذلك كيَّفت تركيا نفسها مع تلك الحالة بما يناسب مصالحها الاقتصادية والسِّياسيَّة من خلال مدِّ شبكة علاقات الأطراف الكردية.

أما المتغيِّر الآخر فهو الحالة الجديدة التي برزت إلى الواقع بعد سقوط النظام السِّياسيّ في عامّ 2003 والتي تتمثَّل بنظام سياسيّ جديد يقوم على أساس فدرالي أصبح فيه إقليم كردستان هو الصيغة الفدرالية الوحيدة في هذا النظام. لكن فدرالية الإقليم لم تكن فدرالية من الناحية الواقعية بقدر ما كانت أشبه بكونفدرالية شبه مستقلّة. هذا الأمر قاد تركيا إلى استئناف علاقاتها مع الأكراد في الإقليم في ظلِّ غياب شبه تام للدَّولة المركزيَّة. هذا ما قاد تركيا أيضًا إلى التراجع عن تشددها تجاه قضيَّة كركوك ومصالح المكوّن التركماني فيها في الوقت الذي لا يخفي فيه الأكراد عن اعتبار كركوك قدس الأقداس. مع ذلك فإنَّ الأتراك لا يسمحون بأيَّة محاولة لإنفصال الإقليم عن الدَّولة العراقيَّة.

يوجد في إقليم كردستان أكثر من 1500 شركة تركيَّة كما أنَّ تركيا تستثمر ما يربو على 20 مليار دولار في الإقليم، فضلًا عن التبادل التجاري الواسع النطاق ، علمًا بأنَّ هناك شركات متمرسة صغيرة ومتوسطة الحجم لدى الجانبين يعود إنشاؤها إلى أيَّام تهريب النفط والعقوبات الاقتصادية خلال نظام حكم صدام.

بل أنَّ الشركات التركيَّة العاملة في حقول النفط تستحوذ على حصص تصل إلى 42 %[15]. إضافة إلى كلِّ ذلك برزت أهمِّيَّة جديدة لإقليم كردستان في الحسابات التركيَّة وهي قضيَّة الغاز الطبيعي والذي يحاول الإقليم تصديره عن طريق تركيا. هذا بدوره سينعكس على العلاقة بين الحكومة المركزيَّة في بغداد وإقليم كردستان، فالحكومة التركيَّة وبهذه الاستثمارات الهائلة في الإقليم فضلًا عن تمددها الأمني والعسكري، وليس من صالحها أنْ تتعزز سلطة الحكومة المركزية هناك. لذا حاولت أنقرة دعم أربيل بكلِّ الوسائل من أجلِّ أنْ لا تقع الأمور تحت سيطرة بغداد.

3 - تركيا والاستثمارات الخليجية في اقليم كردستان

يشكّل الاهتمام العربيّ أو الخليجي بالأحرى، عامل ضغط على الموقف الاقتصادي والسياسيّ للحكومة المركزيَّة سواء في علاقتها مع الإقليم أم مع تركيا، وهو ما سينعكس بالنهاية على الأمن القوميّ العراقيّ.

هنالك دخول مطرد للاستثمارات الخليجية من الإمارات والسعودية وقطر والكويت، فضلًا عن اتفاقات كردية - قطرية حول التنقيب عن الغاز. وتأتي الإمارات على رأس القائمة لوجود شركتين إماراتيتين تستثمران في حقول الغاز الطبيعي.

بدأ الدخول الإماراتي إلى إقليم كردستان في مجال الطاقة، إذ وقّعت شركة «دانة غاز» الإماراتية في عامّ 2007 اتفاقًا مع أربيل، منحت فيه حقوقًا حصرية لتقييم وتطوير وإنتاج وتسويق وبيع البترول والغاز الطبيعي. ويمتلك «كونسورتيوم اللؤلؤة» وشركة الطاقة الإماراتية «دانة غاز» ووحدتها التابعة «نفط الهلال»، حقوق استغلال حقلي كورمور وجمجمال، بمحافظة السليمانية وهما من أكبر حقول الغاز في عموم العراق، أما على المستوى التجاري ، فحتى عامّ 2014 يوجد أكثر من 166 شركة إماراتية مسجّلة في إقليم كردستان[16]

ويشكّل الاهتمام بالغاز في كردستان أهمِّيَّة كبرى منذ بدأ الأزمة الأوكرانية حيث بدأ الأكراد الحديث عن طرح أنفسهم بدلاء عن روسيا لتزويد كلٍّ من أوروبا وتركيا بالغاز الطبيعي وهذا ما صرَّح به رئيس الإقليم مسرور بارزاني[17]

وفي هذا السيّاق تمارس الإمارات دورًا مزدوجًا في مدِّ نفوذها الاقتصادي والسِّياسيّ معًا في العراق ورغم أنَّ الإمارات، فضلًا عن السعودية، تعدّان خصمان سياسيان راهنان لتركيا إلَّا أنَّ المصالح الاقتصادية قد تجعل بينهما تخادمًا اقتصاديًا قد يتحول إلى سياسيّ.

فكلاهما مستفيدان من ضعف المركز في بغداد. أما بالنسبة إلى (قطر) حليفة تركيا، فإنَّ الأمر يكون أكثر مرونة، فقطر التي عقدت مع الأكراد تفاهمات عديدة في حقل الطاقة تتناغم مع الوجود التركيّ في الإقليم. فكلاهما يدعمان نفس التوجه السِّياسيّ في العراق، وهنا ستكون وحدة استراتيجيَّة للأهداف والوسائل في كردستان، إذ أنَّ الاستثمار القطري إذا ما توسع سيجعل من قطر دعامة تعزِّز المجال الجيوستراتيجيّ لتركيا.

الخاتمة –

تركيـا بالنسـبة للعـراق دولـة جـارة ومؤثّـرة لكـن العلاقة معها تشـتمل على إشـكاليَّة كبيرة تتمثَّل أنَّهـا تحمل إرثًا توسـعيًا إمبراطوريًا يسـتغلُّ ضعف العـراق بعد 2003، فضلًا عن إنَّ عقلية صانع القرار التركـيّ تواجـه بضغـوط داخليـة وخارجيـة تتمثَّـل بأزماتهـا الاقتصادية والأمنيَّـة وعلاقاتها المتوترة مع معظم جيرانها.

فـي واقـع الحـال ، ومنـذ 2003 لـم تكـن هنالك اسـتجابات حكوميـة فاعلـة تجـاه الملفـات آنفـة الذكر من جانب الحكومة العراقيَّة باعتبارها ملفات تشـكِّل حجـر زاويـة للأمن القومـيّ العراقـيّ. لعلَّ أسـباب ذلـك واضحـة تتعلق بعـدَّم بسـط الدَّولة سـيطرتها علـى الحدود مـع تركيا، وانعـدام قدرة المناورة لدى الحكومة المركزية مع الجانب التركيّ بسـبب فقدانها أوراق الضغط فهـي تتعامل ، من الناحيـة الفعليـة، مـع الجانـب التركـيّ فقـط في بغـداد فـي حين لا تملـك أيَّة تفاهمـات معه في إقليـم كردسـتان لأمـن الناحية العسـكرية ولا من الناحيـة التجاريـة أو الاقتصادية، فضلًا عن الضعف المؤسسـي الـذي يكتنـف جميـع المؤسسـات العراقيَّة التي تتعامل مع الجانب التركيّ إما بسبب الفسـاد وغيـاب الكفـاءة وقلَّـة الخبرة. أو بسـبب نظـام المحاصصـة العرّقيـة والطائفيَّـة. ومن أجلِّ إعـادة إحياء جوهـر الأمـن القوميّ العراقـيّ لا بدَّ من التخلي عن أدلجة الأمن والاقتصار على عقيدة وطنيَّـة واحدة تضع مصلحة العراق الكلية قبل كلِّ شيء، وإبعاده عن نظام المحاصصة وتطوير كفاءة منتسبي تشكيلاته.

ومع تصاعد نوع من الإدراك المؤسسـي والفكري للأمـن القوميّ كيف يمكـن أنْ يتعامل صانع القرار العراقـيّ مـع ذلـك التوجـه؟ ومـا هـي الأدوات والآليـات التي ينبغي أنْ تتاح للدَّولـة العراقيَّة من أجلِّ حفظ الأمن القوميّ؟

فيما يتعلق بأزمة المياه:

1 - عـدّم الإنجرار إلى المبـادرات التركيَّة التي تبدو ناعمـة و(عقلانيَّـة)، ففـي الواقـع كلُّ مبادراتهـا تنطلـق مـن حقيقة فـرض الأمر الواقـع وتغطيته بوعود الفائدة المستقبلية للعراق.

2 - العمل على تحشيد جهد دوليّ في هذا الإطار مـن أجـلِّ الحصـول علـى معاهـدة دوليَّـة عادلة. ويمكن بهذا الخصوص اسـتثمار الموقف الفرنسي لا سـيَّما أنَّ فرنسا منذ معاهدة لوزان 1923 رعت العديد من بروتوكولات المياه بين سوريا وتركيا.

3 - تفعيـل دور مجلـس السِّياسـات المائيـة فـي العـراق والعمل على تشـكيل وفد تفاوضي يجمع بيـن المشـتغلين بالعمـل الميدانـي والباحثيـن المتخصصيـن، وتشـكيل مركـز أبحـاث مائيـة فـي الجامعات مع إيجاد مركز مثيل تابع لمجلس الوزراء.

إنَّ بقاء الصيغة (الكونفدرالية) الحاليَّة وليس الفدرالية الدستورية مع إقليم كردستان لا يمكن معه ممارسة تلك السيادة ومن ضمنها التعامل مع قضيَّة الاجتياحات الأمنيَّة التركيَّة.

ويتركّـز عمـل هـذه المراكز علـى (كيف يتـمُّ تعزيز موقف العراق؟).

فيما يتعلق بالملف الأمنيّ

1 -التعويـل علـى قـوّة الحكومـة المركزيَّـة فـي العراق قبل كلِّ شـيء كجزء من اسـتعادة السيادة الفعليَّـة، ومغادرة حالة العجـز والتنديد، إذ أنَّ بقاء الصيغـة (الكونفدراليـة) الحاليَّـة وليـس الفدراليـة الدسـتورية مـع إقليـم كردسـتان لا يمكـن معـه ممارسـة تلك السـيادة ومـن ضمنهـا التعامل مع قضيَّة الاجتياحات الأمنيَّة التركيَّة.

2 - العمـل على ايجـاد حلٍّ مسـتدام بالتفاهم مع تركيا وإشـراك أطراف دوليَّة ضامنة لمشكلة حزب العمال الكردستاني (بي كا كا).

3 - اسـتثمار العامـل الدولـيّ والإقليمـي العربـيّ فـي الضغط على تركيا في هـذا المجال مع الأخذ بالاعتبار أنَّ ايران ربَّما لا تشارك بهذا الشأن؛ بسبب توافقهـا مـع تركيـا بخصـوص حـزب الحيـاة الحرَّة المعـارض، تمامًا مثلما لا يمكن التعويل عليها في ملف المياه؛ لأنَّها تملك نفس أسباب تركيا.

4 - التصريح بإلغاء التفاهمات السابقة الموقّعة بين الحكومة العراقيَّة (سـابقًا) والتركيَّة بشـأن شرعيَّة دخول القوات التركيَّة داخل الحدود العراقيَّة.

فيما يتعلق بالملف الاقتصادي

العـراق بحاجَّة إلى الاسـتثمارات التركيَّة في الكثير مـن المجـالات لكـن من المهـم أنْ لا يجـري ذلك وفقًـا لمـا هو جـار فـي الوقـت الراهن وهـو تركز الاسـتثمارات التركيَّـة فـي إقليم كردسـتان وفق مصالح جيوسياسيَّة. ومن أجلِّ ذلك على الحكومة

العراقيَّة:

1 -إعـادة تعريـف العلاقـة بيـن المركـز والإقليم وفقًا للدستور الفدرالي بما يتضمنه ذلك من إدارة مشـتركة للحقـول والمعابـر والمطـارات ومـا إلى ذلك.

2 - العمـل علـى توزيـع الاسـتثمارات التركيَّـة إلى وسـط وجنـوب العـراق وتوفيـر بيئة آمنـة لها مع تقديـم تفضيـلات، فالبيئـة الآمنـة ضـرورة مهمَّة لجلـب الاسـتثمار التركـي الـذي كانـت لـه بعـض التجـارب السـلبية بهذا الخصوص فـي بغداد وفي مناطق أخرى.

3 - والعمـل علـى اسـتكمال المعبـر البديل لمعبر الخابـور الـذي يتمثَّل بمعبـر (أوفاكوي) الـذي يمرُّ عبـر تلعفر ثـمّ إلى الموصل، لكي يكـون معبرًا ثانيًا يتّجـه إلى بغداد مباشـرة دون الدخـول إلى أراضي كردسـتان. هـذا الأمر يمكـن أنْ يسـتثمر أيضًا في الموقف التفاوضي للحكومة المركزيَّة مع أربيل.

4 - تشـريع قانـون النفـط والغـاز وفقًـا للدسـتور العراقيّ.

5 - عمـل جهد دولـيّ للبدء بتفعيـل القناة الجافَّة وامتـدادات طريـق الحزام الصيني الرابـط مع أوربا بما في ذلك تفعيل ميناء الفاو.

6 - تسـهيل عمـل الاسـتثمار، علمـا بـأنَّ قانـون الاستثمار في كردستان يمنح ملكية الأرض 100% للمستثمر مع إعفاء ضريبي لمدّة 10 سنوات..

الهوامش

1- Arnold Wolfers, Discord and collaboration, Essays on International Politics (Baltimore: John Hopkins University Press, 1962), P.150

2 - الوطـن الأزرق.. هكـذا تغيَّرت الاسـتراتيجيَّة العسـكرية التركيَّة في شـرق المتوسـط، صحيفة الخليج الجديد، الأحد 30 أغسـطس 2020

https://thenewkhalij.news/index.php/article/203185

3 - أحمـد داود أوغلـو، العمق الاسـتراتيجيّ (موقـع تركيا ودورها في السـاحة الدوليَّة)، ترجمة، محمَّـد جابر وطارق عبد الجليل ، الدار العربيَّة للعلوم ناشرون، بيروت،2010م، ص 77.

4 - جمـال داوود سـلمان، أزمـة الميـاه وانعكاسـاتها علـى الأمن العربيّ، المجلة العراقيَّة للعلوم الاقتصادية، كليَّة الأدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، المجلد الأول، العدد الأول، 2002.ص11

5 - نرميـن علـيّ، تركيـا تتحكم بميـاه الفرات ودجلة ببناء السـدود، إندبندنت عربيَّة، لاثنين 25 أكتوبر 2021

https://www.independentarabia.com/node/1

6 - أزمـة الميـاه العراقيَّـة التركيَّـة.. صـراع طويـل بيـن «السـيادة المطلقة» و«النهر الدوليّ»، موقع الحرَّة، 15 يوليو 2022

https://www.alhurra.com/arabic-and-international/2022/

7 - تركيـا تعانـي من أزمة مياه خاصَّة بها، صحيفة العرب، الخميس 20/05/2021 https://alarab.co.uk/

8 - سـفير أنقـرة في بغداد يتهـم العراق بسـوء إدارة ملف المياه، صحيفة الشرق الأوسط، 13يوليو 2022

https://aawsat.com/home/article/3756231/

9 - عـادل فاخر، اتفـاق جديد بين العراق وتركيا حول المياه، شـبكة SciDev.Net، 13/09/21

https://www.scidev.net/mena/news/new-agreement-between-iraq-turkey-water/

10 - رئيـس أركان الجيـش العراقـيّ يعلن عن حشـودات تركيَّة على الحدود العراقيَّة، RT. Online ، في 24 تموز 2022.

https://arabic.rt.com/middle_east/1375541

11 - رئيـس أركان الجيـش العراقـيّ يعلن عن حشـودات تركيَّة على الحدود العراقيَّة. رقم الصفحة؟

12 - تركيـا والعراق يبحثان زيـادة حجم التبادل التجاري، وكالة أنباء الأناضول، في 31.03.2022 https://www.aa.com.tr/ar/

13 - Trade Relations Between Turkey and Iraq: Its History and Current Status,Tebadul, 01 Aug 2022.

https://www.tebadul.com/blog/trade-relations-between-iraq-and-turkey

14) أردوغـان: قد نتزود بالغاز الطبيعـي من العراق، صحيفة ديلي صباح التركيَّة، 04.02.2022

https://www.dailysabah.com/arabic/energy/2022/02/04/

15) Soner Cagaptay and others,Turkey and the KRG: An Undeclared Economic Commonwealth, The Washington institute for Near East Policy, Mar 16, 2015

https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/turkey-and-krg-undeclared-economic-commonwealth

16) قصـف متكرر لمشـروعاتها.. مـا عمق نفوذ الإمـارات بإقليم كردستان العراق؟ 2022 /07 / 04

https://www.alestiklal.net/ar/print/14129/C7

17 - كامـل جميـل، مـاذا وراء اسـتهداف اسـتثمارات إماراتية في العراق؟، صحيفة الخليج أونلاين، 25-06 - 2022.

http://khaleej.online/7nNkw8

أزمـــة الفـوات في التجربـــة القوميَّة العربيَّة

د. باسل ف. صالح
أستاذ الفلسفة في الجامعة اللبنانية

انقضت أكثر من اثنتي عشر سنة على انطلاق انتفاضات وثورات الربيع العربيّ، والبلاد التي شهدتها لا تزال في حالة من المراوحة في كنف نظام مترنح تارة، أو في قلب سيرورات ثورية تهب حينًا وتخمد أحيانًا. لكن الدرس المستفاد من كلِّ ما حدث هو إدراك مدى عمق الأزمة التي كانت تضرب بنية مجموعات وأحزاب هذه التحركات، إنْ كان لناحية افتقارها إلى منظومات أيديولوجيَّة تجمعها، أو لناحية عدّم وجود تنظيم يضبط عملها وحركتها، وصولًا إلى عدّم وجود موقف طبقي يشكّل مرجعيَّة لها، وفوق هذه وتلك أزمة القراءة التّأريخيَّة. وهو ما فتح الباب أمام هيمنة المنظمات غير الحكومية بطابعها النيوليبرالي الفرداني والشللي المتخطي لكافة آليات العمل السِّياسيّ الجذري، وما أعطى للثورات المضادة، بسهولة أحيانًا، القدرة على إعادة الكرة إلى ملعب الأنظمة والدِّول العميقة.

إنَّ هـذا التأزيـم علـى مسـتوى بنيـة المجموعات والأحزاب التغييرية يعود إلى أزمة البنية الاجتماعيَّة والأيديولوجيَّـة التـي نشـأت فيهـا، وإلـى أزمـة الممارسـة السِّياسيَّة التي شهدتها. لذلك، يتوجب تحليـل نشـوء هـذه الأنظمـة للبحـث فـي أصول هذه المشـكلات، وليـس تحليلها على المسـتوى السِّياسـيّ المباشـر فحسـب، بـل البحـث فـي الإشـكاليَّة الطبقيـة والأيديولوجيَّة التي مارسـت السِّياسة فيها.

أزمة الحركات السِّياسيَّة
من أزمة المجتمع السِّياسيّ

يمكـن القول إنَّ أيَّـة معارضة أو حركة تغييرية، تتأثر وتتشـرب أزمـات النظام الـذي تمارس نشـاطيتها فيـه. لذلك، فـإنَّ أزمة الحـركات التغييريـة العربيَّة تعـود أساسًـا إلـى عقـم المجتمعـات السِّياسـيَّة التـي ترعرعت فيهـا، وإلى الانسـداد التَّأريخيّ في أفـق التغيير والمعارضة نظـرًا لتقويض كلِّ الثَّقافة والقيم والممارسـة السِّياسيَّة الديموقراطيَّة. هذا يعيدنـا إلى انسـداد على مسـتوى تشـكّل الدَّولة بوصفهـا تكثيفًا للمجتمع السِّياسـيّ الذي تنشـط الممارسة السِّياسيَّة الحديثة فيه، سواء أكانت من خلال مجموعة موالية أم معارضة أو تغييرية. ولأنَّ الكلام على الدَّولة يستدعي الكلام على المجتمع الـذي أنتـج هـذه الدَّولة فـي سـيرورة تأريخيَّة ما، وهنـاك حاجَّة إلى الكلام على الأزمة الأيديولوجيَّة والثَّقافيَّـة التي هي انعكاس لأزمات تطور الطبقة التي تقود المجتمع وتنظمه وفق مصالحها.

على هذا المسـتوى يلفت عبد اللـه العروي انتباه القـارئ، في كتابه "مفهـوم الدَّولة"، إلى مسـألة غايـة فـي الأهمِّيَّة تشـكّل امتـدادًا وتكثيفًا لأزمة البرجوازيـات العربيَّـة وأيديولوجيّاتهـا، ويمكـن اعتبارهـا الفاصل الفعلي والتأسيسـي لكلِّ الكلام، أي لحظـة الانتقـال إلى الدَّولة. يقـول العروي "لا دولة حقيقيـة بدون أدلوجة دولويَّة"[2]، على اعتبار أنَّها ذهنية قبل أنْ تكون مؤسسة، هي تربية أيضًا،

ولا يمكـن تقييـم قوّتهـا أو ضعفهـا «بالنظـر إلى جهازها، بل إلى أدلوجتها. بعبارة أخرى، إنّنا نتساءل: هـل الدّولـة القائمـة حاليـا تعبّر عن نشـأة مجتمع سياسيّ أم لا؟»[3].

بهذا الشكل يتكثّف سؤال العروي، وتتكثّف محاولة قراءة المجتمع السّياسيّ العربيّ معه. حيث يضرب العطـب عميقًا في التّأريخ لتتكشـف جذور معظم الأزمات السّياسيّة التي نعيشها. فالكلام عن أزمة الدّولـة، بالعـودة إلـى أزمـة المجتمع السّياسـيّ، يصـب تلقائيًا فـي الكلام عن أزمة نقطة التشـكّل التّأريخـيّ الجوهريـة لمنظومـة الطبقـة البرجوازية التي كانت الدّولة في حاجّة ماسـة بالنسـبة إليها. فالدّولـة لن تكون مؤسسـة قبل أنْ تكـون فكرة، والفكـرة لا تتجـذر دون أنْ تحملهـا ذات/ طبقـة في سـيّاق تأريخيّ ما، ولا تكون مؤسسـة قبل أنْ تحوّلها هذه الذات\الطبقة إلى قوّة مادية.

على هـذا النحو تبدأ فكرة الدّولـة بتلمس طريقها لتتحـول إلى قوّة مادية وحقيقة واضحة لا تحجبها أيّـة أوهام أو يوتوبيـات. إنّ إحدى أبرز وجوه الأزمة فـي العالـم العربيّ، هـي أنّ الطبقـة التي كان من المفتـرض أنْ تحمـل فكـرة الدّولـة وأدلوجتهـا، وتعمل على بلورتها ومأسسـتها، وتنظّم المجتمع السّياسيّ وفقًا لها، لم تأخذ مدى السيّاق التّأريخيّ "الطبيعي" والصراعي الكافي في التطور والتشكّل. السـيّاق الذي تبلـورت على أساسـه الطبقة ذاتها فـي المجتمعات الرأسـمالية. لقد ظهـر هذا الأمر بمثابـة إجهاض تأريخيّ لعمليّة تكوّنها طبقة أصيلة بفضـل حراك وديناميّة داخليـة، فانعكس أزمة في الوعي التّأريخيّ البرجوازي، وأزمة في مأسسة هذا الوعي.

إنّ أزمـة هـذا الانتقـال والتحـوّل علـى المسـتوى الطبقـي لـم يكـن قطعيًا مع مـا سـبق، كما يرى مهـدي عامـل، حيـث أنّ البرجوازيـة لم تقـم بثورة تقطـع مع علاقـات الإنتاج السـابقة التي تتناقض معهـا والتـي تعيـق تطورهـا، ولـم تقطـع معهـا أيديولوجيًّـا بالتالـي، ولـم يكـن باسـتطاعتها ذلك "لسـبب بسـيط وهو أنّ التغلغل الاستعماري كان قـد ابتـدأ ولما يبتدئ بعد تكونهـا الطبقي، أو قلّ إنّـه كان فـي مهـده. فجّـرت عمليّـة هـذا التكوّن الطبقي واكتملت بالشـكل الذي حدّدها فيه ذاك التغلغـل الاسـتعماري، وبفعـل منه، وفـي الإطار البنيوي الذي ولّده وجوده نفسه، بمختلف أشكال هذا الوجود"[4].

أزمة الحركات التغييرية العربيَّة تعود أساساً إلى عقم المجتمعات السِّياسيَّة التي ترعرعت فيها

لقد قامت عمليّة التغلغل الاستعماري في لحظتها التّأريخيّـة بتحويـل جـزء مـن الإقطاعييـن القدماء إلـى برجوازييـن من نـوع خـاصّ، وتمّ القضـاء على إمكانيّـة نشـوء برجوازيـة وطنيّة مسـتقلّة، بل لقد سـدّت البرجوازية الكولونيالية الناشـئة والملتحقة بالاستعمار آفاق التطور في وجه الحرفيين والتجار المرتبطيـن بالإنتاج المحليّ. هذا يوضّح أنّ المنشـأ الفعلـي للحـركات الوطنيّة المناهضة للاسـتعمار، والمناهضة لسيطرة البرجوازية الكولونيالية التابعة، هـو في ممثلي هـذه البرجوازيـة الوطنيّة التي لم تتطـور أبدًا. وعليه، لقد حاولت هـذه البرجوازية أنْ تحمل أفكارًا جذرية معادية للاسـتعمار وللبرجوازية الكولونيالية على السواء، حيث كانت تطمح في أنْ تكون هي المسيطرة، لكن الانسداد الذي واجهته هـو الـذي فسّـر ظهـور أفكارهـا الراديكاليـة التي بقيت ملتبسـة وقائمة على وهـم طبقي "بإمكان الوصـول إلـى تطور رأسـمالي يسـمح بتكون هذه الطبقـة الوسـطى كطبقة مسـيطرة، عـن طريق القضاء على بنية علاقات الإنتاج الكولونيالية"[5].

أزمة الدَّولة الأمَّة
في أزمة البرجوازيات الصغيرة

إنَّ هـذه الأزمـة التـي تتبـدى فيهـا التناقضـات التي تحكـم علاقـة البرجوازية الوطنيَّة مع الاسـتعمار من ناحية، ومع البرجوازيات الكولونيالية التابعة من ناحية ثانيـة، في تلك اللحظـة التَّأريخيَّة بالذات، لا تُحلّ على هذا النحو من البساطة، بل تمتدّ لتشمل كلَّ مساعي البرجوازيات الصغيرة في عمليَّة تشكّلها حركة تغييرية ثوريَّـة تهـدف إلى الإطاحـة بالاسـتعمار وبالعلاقات الكولونيالية التـي تحكم علاقتها به. فالتناقض الذي يحكم طبيعة العلاقة البنيوية بين البرجوازية الصغيرة المسـيطرة فـي دولـة الاسـتقلال مـن جهـة، وبين الإمبرياليـة مـن جهة ثانيـة، لا "ينفي وجـود العلاقة الكولونيالية ولا يقود إلى قطعها، لسـبب بسيط هو أنَّ تحركه قائم أصلًا على أسـاس وجود هذه العلاقة مـن التبعيـة البنيويـة في إطارهـا، أي في إطـار بنية علاقـات الإنتـاج الكولونيالية وعلى أسـاس وجودها وبقائها..."[6].

لـم يكـن متاحًا للحـراك السِّياسـيّ الاسـتقلالي، وما تلاه، تأسـيس أنظمة عربيَّة تحمل شـعارات التحرر من الاسـتعمار، أي القيام بهذا القطـع الذي يزعمه، كما لـم يكـن بإمكانه المحافظـة على هـذه التبعية التي تعيـق سـيطرته الطبقية. وهنا يتبدى أسـاس الطابع المـأزوم للأيديولوجيـا التي هيمنـت، وتظهّرت لاحقًا بحـركات تغلب عليهـا الطبقة الوسـطى والبرجوازية الصغيرة ذات الطروحات القوميَّة فوق تأريخيَّة، والتي لـم تسـتطع تأسـيس أي من الشـعارات التـي كانت تطمـح إليهـا. فلم تحقِّق الشـعارات الأساسـية التي سوّغت وجودها، أي:

- الوحـدة العربيَّـة (إلَّا دولـة الوحـدة المصريـة السوريَّة والتي لم تصمد)
- الاشـتراكية إلَّا علـى مسـتوى الشـعار، بـل بنت أنظمة ودول بيروقراطية تسلطية كاريزمية
- الحرية ومضامينها

فالطابـع المـأزوم لهـذا النـوع مـن التشـظي ومـن الإنفصـام في وعـي العلاقة مـع الاسـتعمار، وفي بلـورة الشـعارات الاسـتقلالية والوحدويـة التحرريـة الاشـتراكية العروبيـة الداخليـة، وفـي بنـاء الأوطان القابلة للحياة، كما وعدّم إمكانيَّة القطع مع علاقات الإنتـاج الإقطاعيـة العشـائرية السـابقة السـائدة، بالإضافـة إلـى طابـع التحديثـي لا الحداثـي الـذي اسـتقدمه الاسـتعمار معه، زاد الطين بلّة، فانعكس فـي طبيعة الانفصام الأيديولوجيّ القائم على قراءة تأريخيَّـة مأزومـة حملتهـا الطبقات الوسـطى ذاتها، وهي سـتكون الإطار المهيمـن في كافَّة التفصيلات المؤسساتية والسِّياسيَّة التي ستنتجها لاحقًا.

وبسـبب أفكارهـا الوسـطوية (أيديولوجيًّـا الطبقـة الوسـطى) غيـر القادرة على الحسـم؛ بسـبب طبيعة وسطيتها من ناحية، وبسبب الواقع التسووي (الذي يفـرض أنْ تكـون الحلـول بالتسـوية وليـس باحتـدام الصراع والحسـم) الـذي فُرض عليها دوليًّـا من ناحية ثانيـة، حافظـت هذه الطبقة على الواقع السِّياسـيّ. وهـو مـا انعكـس فـي أيديولوجيـات تحمل الشـيء ونقيضـه، تتعايـش مـع نمطين مـن التفكيـر وتحاول التوفيق بينهما، ولا تبلور أيديولوجيَّة تتخطى تناقض السـائد باتجـاه أيديولوجيَّـة جديـدة. بل لقـد انعكس كل ذلـك فـي ثقافة توفيقيـة تربط بين الرومانسـية والعقلانيَّـة التحرريـة والتبعيـة، الماديـة والروحيـة، المعاصرة والماضوية، المواطنية والعشائرية...

لذلك، لم تسـتطع هذه الطبقات تخطي واقع الأزمة الذي نشـأت فيه، ولم تسـتطع إدارته أيضًا، فتحوّلت هـي ذاتهـا إلى واقـع مـأزوم. والأزمة لـم تقف عند هـذا الحـدِّ، بل لقد هيمن الاسـتعمار ليـس من خلال فـرض نمط من التعايـش الأيديولوجـيّ بين الإقطاع والبرجوازيـة الكولونياليـة التابعـة فحسـب، بـل فـي تبعيتهـا الأيديولوجيَّـة للاسـتعمار مـن خـلال تطوير عقل غير تأريخيّ، ومسـتلب، وتماثلي، تظهر بأشـكال متفاوتـة خـلال القرنيـن الماضييـن أيضًـا. فمنذ عصر النهضة والسؤال المهيمن يتمحور حول كيفية القيام بمـا قام الغـرب بـه، ومحاولـة اسـتقدامه وتطبيقه في عالمنا العربيّ، بشـكل ومنهج قياسي بدائي من ناحية. ومن ناحيـة ثانية، بهيمنة هيمنة لا يفقه حركة

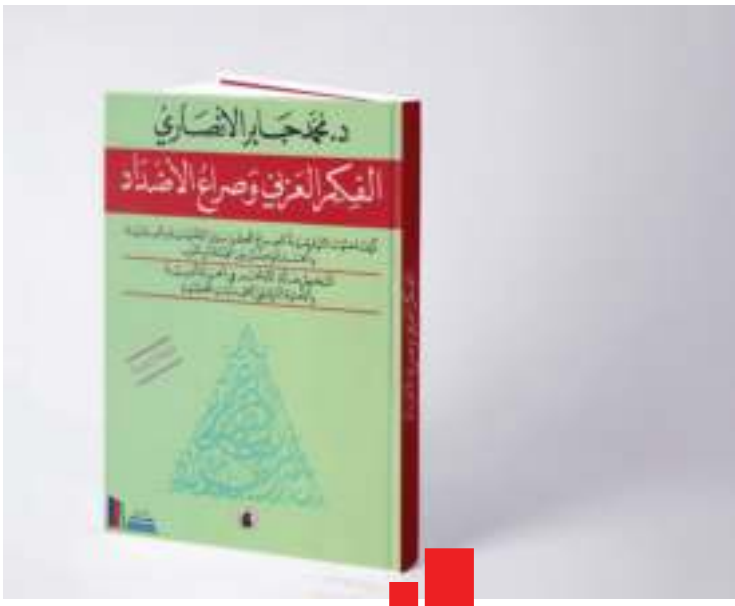

الاتجاهات القوميَّة العربيَّة، وعلى مختلف مستوياتها السِّياسيَّة والاجتماعيَّة، تهيمن عليها مركبات تجمع بين الحديث والقديم، الثوريَّة والعلمانيَّة والتقليدية

التَّأريِّخ، بل يهيم في عقل وضعي لا ينطلق من الواقع بل يفرض على البلاد واقعًا يماثل واقع البرجوازيات الغربية الرأسمالية، دون أيَّة قراءة تأريخيَّة، ولا تأصيل للسؤال، ودون إدراك وملاحظة التفاوت التَّأريخيّ بين المسارين، لا بل التناقض البنيوي بينهما. ففي نمط الإنتاج الكولونيالي، لا تكون آلية الانتقال على هذا النحو، ليس لحاق هذه بتلك؛ لأنَّنا نتحدث عن بنى متفاوتة، بنى اجتماعيَّة لا تهيمن عليها البرجوازيات كبيرة، بل يهيمن عليها برجوازيات كولونيالية تابعة، ولاحقًا برجوازيات صغيرة تابعة بتبعية البرجوازيات الكولونيالية أيضًا، مع الفارق الشاسع بين الاثنين.

تقوم هذه النظرة إذًا، وبمجملها، على منطق تماثلي فوق تأريخيّ، منطق يقيس هذا النمط من الإنتاج على ذاك بعد أنْ يتقصّد إغفال واقع أنَّ أحدهما تابع والآخر مهيمن. الأوّل برجوازي ثوري قلب مجتمعه ويعيش في لحظة تأريخيَّة مختلفة تمامًا، والثاني برجوازي كولونيالي سار في شروط اجتماعيَّة وسياسيَّة تسووية مختلفة تمامًا فرضها الأوّل عليه, وهو قطع مع المرحلة السابقة، والثاني فُرض عليه المحافظة على أنماط إنتاج سابقة وظَّفها داخل بنيته بطريقة تخدمه في معاركه المستقبلية، لأنَّ الفئة المهيمنة فيه "تسمح بتعدد هذه التيارات الأيديولوجيَّة في أيديولوجيّتها المسيطرة، طالما هي ترى في هذا التعدّد مصلحة طبقية لها، لا سيَّما في ممارسة صراعها الأيديولوجيّ الطبقي ضدَّ الطبقة المهيمنة النقيض، أي ضدّ الطبقة العاملة"[7].

برجوازيات صغيرة بأيدلولوجيّات تسووية

انعكس هذا التعايش بين التيارات الفكريَّة المتعددة والمتناقضة في نمط أيديولوجيّات وأفكار هجينة، تيارات بقيت معطوبة؛ لأنَّها انعكست في موقف وسطي تمّ التعبير عنه بأيديولوجيّات توفيقية مأزومة ضربت عميقًا في كافَّة الحركات التي ظهرت على الساحة السِّياسيَّة مع تبلور دولة الاستقلال. من هنا يعتبر محمَّد جابر الأنصاري في دراسته بعنوان «الفكر العربيّ وصراع الأضداد» أنَّ الاتجاهات القوميَّة العربيَّة، وعلى مختلف مستوياتها السِّياسيَّة والاجتماعيَّة، تهيمن عليها مركبات تجمع بين الحديث والقديم، الثوريَّة والعلمانيَّة والتقليدية. وأبرز هذه الخصائص التوفيقية هي[8]:

«1 – عدّم الحسم الفلسفي بين الروحية والمادية، أو بين المثالية والواقعية، أو بين الليبرالية الرأسمالية والاشتراكية الماركسية. مع محاولة الإبقاء على عناصر من الفكرتين معًا في النظر إلى الوجود والمجتمع.

2 – محاولة إقامة صيغ فكريَّة توازن بين هذه المتعارضات دون التضحية بجانب في سبيل الجانب الآخر (مبدأ التكافؤ)؛ وذلك بإيجاد حلول وسطى بين الموقفين بإخفاء جوانب الاختلاف، وإبراز أوجه الاتفاق.

3 – التأرجح مع مرور الزمن، وتوالي المؤثرات المتباينة،

بين عنصري المعادلة، بالميل إلى هذا الجانب أو ذاك، والتعرض للانشطار بينهما في أوقات الأزمات؛ ثمّ العودة إلى مستوى آخر من التوازن...».

لا تقف التوفيقية وفق الأنصاري عند هذا الحدّ، بل إنّ «الاتجاه القومي – الروحي المعاصر، يجري إجمالًا، في تياره الغالب، مجرى التوفيقية الإسلاميّة الإصلاحيّة»، ذلك لأنّ التوفيقية القوميّة كانت تصبو نحو الجمع بين الإسلام وبين الأفكار الغربية العقلانيّة الحديثة. وقد «جاءت المدرسة القوميّة الروحية لتأخذ بهذا المبدأ العامّ وتطبقه تحديدًا في مسألة العلاقة بين الهويّة والجماعيّة القديمة في مفهومها الإسلاميّ والهويّة القوميّة الجديدة (التي جاء مفهومها من الغرب)»[9]، حتى إنّ هذه الحركات القوميّة بأكملها، نهلت من طروحات عبد الرحمن الكواكبي التوفيقية بين التراث والحداثة، خصوصًا شعارات الوحدة والحرية والاشتراكية، وهي التي رفعتها حركة البعث والحركة الناصرية مجتمعتين[10].

لقد تظهّرت التوفيقية عند ميشال عفلق، منظّر البعث، بأطروحات تحمل العنصر الإيماني الروحي المثالي المطلق الشعوري، وعنصر عقلانيّ مادي واقعي نسبي تحليلي[11]. كما وظهرت في التجربة الناصرية في عنصرين متقابلين متباينين ومتناقضين، وطني قوميّ مثالي يميني يصل حدّ الفاشية تارة، ويساري ثوري ملقح بالمادية الماركسية تارة أخرى[12]. إلّا أنّه امتدّ، في النسخة الناصرية ليشمل:

«1 – عنصرًا بطوليًا - رومانسيًا (إيمانيًّا) ذي محتوى تأريخيّ تراثي، قوميّ ودينيّ، يؤكّد دور البطل الفرد في التّأريخ وتقمّصه إرادة القدر والأمّة لتحقيق معجزة الإنبعاث.

2 – منظومة منتقاة من المؤثرات العصرية الواقعية – المادية، تتراوح بين الذرائعية (البرغماتية) والعلمانيّة والماركسية، وتنتهي إلى الإقرار بدور العوامل الموضوعيّة في التّأريخ والتسليم بالصراع الطبقي وحتمية الثورة الاشتراكية وأولية العامل الاقتصادي في تقرير طبيعة النظام السّياسيّ».

وجد ياسين الحافظ، أنّ الأزمة الفعلية عند الأيديولوجيّات العروبيّة تمحورت حول المحاولة الدائمة للقفز فوق التّأريخ

لقد تجلّت هذه الأيديولوجيات التوفيقية التسووية في أنظمة ديكتاتورية من ناحية، وشخصانية من نواحٍ أخرى. فالتسووية انعكست بنوع من التنظيم السّياسيّ الدولتي المشوّه؛ لأنّه لم يؤسّس رؤيّته على قراءة دقيقة للحظة التّأريخيّة، فحافظ بالتالي على تنظيمات وأنماط علاقات عشائرية من قبل مواطنيه؛ لأنّها لم تعمل على تكريس مبدأ الحقوق والواجبات أمام القانون، كما وأنّها لم تسمح بالممارسة الديموقراطيّة التي تجعل المواطن شريكًا في اتخاذ القرار وإعادة إنتاج الحياة السّياسيّة. بل كانت ديكتاتوريات وأنظمة ودول تقلصت لتناسب أشخاصًا يطمحون إلى تحقيق مصالهم. فغلبت على الدّول التي سيطروا عليها الطابع الكاريزمي الشخصاني وفق توصيفات ماكس فيبر، وحافظت على تمحورها حول أشخاص تحولوا لاحقًا إلى ملّاكين لديهم رعيّة، أكثر ممّا عملت على بناء دول تقوم على ثنائية السلطة والشعب الذين يتساوون أمام القانون، شعب له حقوق وعليه واجبات، وينتظم وفق مؤسسات تحكمها القوانين.

أيديولوجيا الهزيمة

تماهت هذه الأيديولوجيات التوفيقية مع إيمانيَّة مقلوبة غير تأريِّخه، فالمجتمع الشرقي الذي ترعرعت هذه التوجهات القوميَّة فيه لم يحكمه تيار عقلانيّ أصيل. بل لطالما هيمنت أيديولوجيّات إيمانيَّة محافظة عليه، وإنْ كانت أيديولوجيّات تزعم طابعًا زمنيًا قوميًّا أو شيوعيًا. لقد تبدّت هذه الإيمانيَّة بكثير من التوجهات والأفكار، حتى عندما نتكلم عن أيديولوجيا كالماركسية، وهو ما أدَّى إلى تحولها دوغمائيات فارغة من كلِّ منهجيَّة نقديَّة[13].

وعلى خلفية هزيمة 1967، قام ياسين الحافظ بقراءة نقديَّة عنيفة لمجمل الحدث، فوصل إلى القول بأنَّ أسباب الهزيمة فكريَّة أيديولوجيَّة وليس تقنية ولا علميَّة. ولكي تقلب هذا الواقع «ينبغي، بادئ ذي بدء، أنْ تقلب فكر هذا الوضع أو أيديولوجياه»[14]. فالأيديولوجيّات التي تحكم هذا الواقع المأزوم، هي بدورها أيديولوجيّات مأزومة استقدمت، وهي تفكّر في بناء الدَّول الحديثة، وفق قراءات سلفية دينيَّة إسلاميَّة للقوميَّة، قراءات استخدمت مفاهيم الجماعة والملّة وليست الأمَّة بالمعنى الحديث، فكان التيار القوميّ يحاول تهريب أفكاره تهريبًا «يقول كلٌّ شيء ولا يقول أي شيء. ويستحضر العنصر الدِّينيّ من الماضي، ويستجلب المذهب القوميّ أو الأيديولوجيا القوميَّة من الغرب، ويخلط شعبان برمضان، ولكن شعبان يبقى شعبان ورمضان يبقى رمضان». دون أنْ يخطر في بال هذه التيارات أنَّ المنهجيَّة والعمل السِّياسيّ الحديث يقومان على استيعاب الماضي والعصر في حركتهما التَّأريخيَّة، أي أنْ يسعى التيار القومي إلى التخلّص، أوّلًا وأخيرًا، من التقليد والتفكير بذهنية جديدة[15] .

فبالنسبة للحافظ، وعلى الرغم من أنَّه أقرب إلى الفكر الماركسي، إلَّا أنَّه لم يرَ في اللحظة التَّأريخيَّة العربيَّة أي تعارض بين الاشتراكية والليبرالية، خصوصًا وأنَّ الأوّلى تحمل «الحداثة والعصرنة، فضلًا عن الديموقراطيَّة والمساواة، إلى المجتمع»، دون أنْ تتناقض مع البرجوازية، بل تنطلق من قاعدتها الأيديولوجيَّة وعلاقاتها الإنتاجيَّة. ولأنَّ المجتمعات العربيَّة تفتقد القاعدة الصلبة لعدّم وجود برجوازيات ثوريَّة فيها، تحولت الاشتراكية لمجرد قشرة تستر واقعًا وسطويًا (واقع شبيه بالعصور الوسطى)، هرمًا، مفوتًا، ما جعلها متأخرة أمام تفوق الرأسمالية. فالتأخر، ما لم يتمّ نقضه بوعي عصري، لا بدَّ أنْ يفرز اشتراكية متأخرة أو «تأخراكية» (اشتراكية رجعيَّة، تحكمها أفكار مجتمعية ليست تقدميَّة؛ لأنَّها لم تقم على ثورة ديموقراطيَّة وقيمها البرجوازية التي تشكّل قاعدة المجتمع الحديث. فالاشتراكية التي تقوم على أرضية القرون الوسطى ليست اشتراكية أصيلة). والتأخرالية العربيَّة، كما التأخرالية (رأسمالية رجعيَّة، وهي أيضًا لم تحمل أفكارًا ومنظومات قيمية تقدميَّة بل أبقت على أفكار المجتمع القديمة، ولم تقم على الثورة في التصنيع) العربيَّة... لم تحلّ أيَّة معضلة يطرحها العصر على الشعوب المتأخرة: الديموقراطيَّة، التنمية، توحيد وتحديث وعقلنة المجتمع»[16]

وفي السيِّاق، وفي معرض القراءة النقديَّة لمجمل الحدث، قام الحافظ بنقد المنظومة القوميَّة التي كان ينتمي إليها، فوصل إلى ما يمكن اعتباره صلبًا في فكر كلِّ من يحاول أن يكون حداثيًا. وهنا نتكلم عن الوعي التَّأريخيّ. لقد وجد الحافظ، كما غيره من المفكّرين أنَّ الأزمة الفعلية عند الأيديولوجيّات العروبيَّة تمحورت حول المحاولة الدائمة للقفز فوق التَّأريِّخ، كأنْ يقول عفلق «لا يحتاج العرب إلى تعلم شيء جديد ليصبحوا قوميين، بل إلى إهمال كثير ممَّا تعلموه حتى تعود إليهم صلتهم المباشرة بطبعهم الصافي الأصيل. القوميَّة ليست علمًا، بل هي تذكّر، تذكّر حي»[17]

إنَّ هذا النزوع إلى الجوهرانية الميتافيزيقية اللاتاريخانيَّة للعروبة، والتي كانت تحاول التماهي مع الأطروحات القوميَّة الأوروبية كما أتت في كتابات المثالية الألمانية مع هيدغر وفيخته وشلنغ وهيغل التي سبقتها بأكثر من مئة عامّ، كانت من الأسباب المباشرة إلى حالة التردي هذه. وللتصدي

لهـذه المسـألة، أشـار الحافظ إلى أنَّ أحـد أبرز حالات الإنهزام التي تعيشـها الأيديولوجيّات العربيَّة تتلخص فـي مفهـوم الفـوات Anachronisme أي العيـش علـى هامـش تأريِّخ الأحـداث لا في قلبهـا، تلقيها لا المشـاركة في صنعها. فالشـعوب التـي تعيش هذه الحالـة، ليـس وجودهـا فـي عصـر معيـن إلَّا غلطـة ومفارقـة تأريخيَّـة؛ لأنَّها "مـا تزال تعيـش في مرحلة تخطتها شـعوب أخرى صاغت العصر وفرضت نفسها عليـه. الشـعوب المفوّتـة هـي الماضـي ملقى على هامـش الراهـن أو الحاضـر، هي التي تعيـش في غير عصرها"[18]

الفوات التَّأريخيّ

يتكثّـف المـأزق القومـيّ عنـد هـذه المقولـة التـي تتقاطـع فيها الكثيـر من المعطيات المنعكسـة في حالـة التدهـور التي تحياهـا هذه المجتمعـات وهذه الـدّول. ولأنَّـه لا يختلـف اثنان علـى أنَّ ولادة الدَّولة الأمَّـة كان نتيجـة ضروريـة للسـوق الوطنيَّـة، وأنَّ المحـرِّك الأسـاس لخلـق القوميّـات الأوروبيـة كان الحيـاة الاقتصاديـة المشـتركة التـي نشـأت بفضـل تقسـيم العمـل، وتطور التبادل، وخلق سـوق وطنيَّة واحـدة[19] ، أكثر ممَّا ارتبطت فعليًا بهذه الفلسـفات المثالية. كان لا بدَّ من إعادة طرح السؤال حول إمكان بنـاء دولة قوميَّـة عربيَّة، من دون مثل هذه السـوق المشـتركة فـي العالم العربـيّ، وفي لحظـة تأريخيَّة مختلفة تمامًا.

إنَّ تطـور أيَّـة بنيـة اجتماعيَّـة بعيـدًا عـن المؤثِّـرات الخارجيـة، وبعيـدًا عـن شـبكة واسـعة ومعقّدة من العلاقـات التـي تربطهـا بالعالم الخارجـي، بات بحكم المسـتحيل، خصوصًـا فـي الحقبة الرأسـمالية، وعلى رأسـها المرحلـة الإمبرياليـة الاسـتعمارية ومفرداتها ومؤسسـاتها ومعاييرها، والدِّول التي انشأتها. طبعًا دون إغفال، أو إنـكار دور قوّة المنطق الداخلي الذي يضبط هذه البنى[20]. وفي هذا النوع من علاقة التأثر والتأثير، يفترض أنْ يكون هناك من هو مسـيطر ومن هـو تابع، من يقود ومن يتبع، من يهيمن ومن يطيع. وهـذا المنطـق هـو بالتحديـد مـا يمكن اسـتخدامه لوصـف الحـالات السِّياسـيَّة التـي نعيش فـي ظلِّها، واللحظة التَّأريخيَّة التي نمرُّ فيها، والتي تكشف ليس فقط هشاشة مجتمعاتنا ودولنا، بل هشاشة معظم

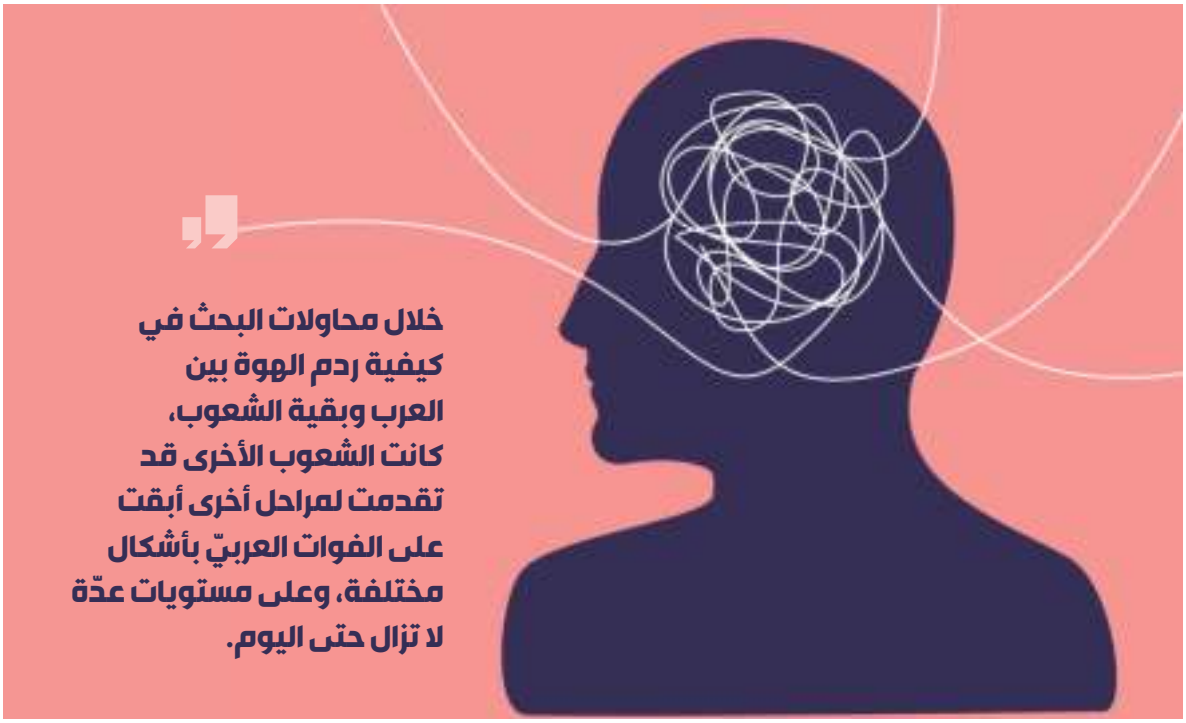

خلال محاولات البحث في كيفية ردم الهوة بين العرب وبقية الشعوب، كانت الشعوب الأخرى قد تقدمت لمراحل أخرى أبقت على الفوات العربيّ بأشكال مختلفة، وعلى مستويات عدّة لا تزال حتى اليوم.

القراءات التغييرية التي هيمنت على المشهد العربيّ. لم تنظر هذه المحاولات التغييرية إلى العالم بوصفه سيّاقًا وشبكة من العلاقات تتمُّ فيها عمليَّة الهيمنة والتبعية بمنطق ديالكتيكي يضبط الكون والعلاقات السائدة فيه. إنَّ هذا النوع من العلاقات والمنطق والمنهجيَّة التَّأريخيَّة في قراءة الحدث، وكان السبب خلف الوعي المفوّت الذي تمَّ تقويضه من خلال تقويض مقاربات العقل التماثلي العربيّ الذي حاول بناء الدَّولة القوميَّة بعد أنْ أكل الدهر عليها وشرب، وبعد أنْ تخطتها شروط التأسيس ذاتها.

لقد طرحت هذه الإشكاليَّة العديد من الأسئلة التي هيمنت على مختلف القراءات السِّياسيَّة في حينها. فكيف يمكن بناء الدَّولة القوميَّة في زمن تخطّته المجتمعات التي نشأت فيها الحاجَّة إلى هذا النوع من الدِّول، بل في زمن باتت فيه الدِّول تبحث عن كيانات أكبر تجمعها، لا بل في زمن باتت علامة الاستفهام تطال مؤسسة الدَّولة نفسها؟ أو بالأحرى، هل كان من الممكن العودة أكثر من قرن في التَّأريخ لبناء مثل هذه الدِّول، في حين أنَّ منشأ هذه الدِّول تقدم أكثر من قرن؟

فخلال محاولات البحث في كيفية ردم الهوة بين العرب وبقية الشعوب، كانت الشعوب الأخرى قد تقدمت لمراحل أخرى أبقت على الفوات العربيّ بأشكال مختلفة، وعلى مستويات عدّة لا تزال حتى اليوم. ولم تكن ملاحظة الحافظ مجرد تفصيل يمرُّ مرور الكرام حين يعتبر أنَّ «أمَّة تريد أنَّ تتعصرن لا بدَّ أنْ تكوِّن وعيها، لأنَّ التناقض في ظلّ حالة التبعية التي تعيشها، لم يعدّ محصورًا داخل الإطار القوميّ، بل بين وعيها وممارسة أمم أخرى عصرية»[21]، وإنَّ علاقة الأمَّة ببقية الأمم، هي لدى الحافظ «Internationalisme»، التي ترجمت بدون دقة إلى العربيَّة بكلمة "أممية"، لا تعني اللاقوميَّة، بل تعني "ما بين القوميات"، وتعني ما هو متداخل، متوازن، عادل ومشترك في المصالح القومية لمختلف الشعوب... لذا فهذه "الأممية" ليست سوى قوميَّة مقلوبة. الأممية تتطلب التخلي عن الأنانية القوميَّة لا التخلي عن المصلحة القوميَّة العادلة والمشروعة"[22].

كيف كان من الممكن تحقيق هذا النزوع؟ هو السؤال الأبرز، والذي يحتاج إلى إجابات نظريَّة لا تعمل على وضع تصور عامّ للواقع فحسب، بل من الضروري أنْ تعيد البحث في اللحظة التَّأريخيَّة للعمل على وضع إطار نظريّ نقديّ يوضِّح شروط القول، ويعمل على بلورة شروط السِّياسة والحركة السِّياسيَّة، وصولًا إلى شروط طرح السؤال نفسه.

تبدّل كلُّ شيء في عصرنا هذا، عصر ما بعد الحداثة وما بعد الدَّولة القوميَّة وما بعد الامبريالية، وأصبح النظام العالمي الجديد محكوماً من قبل الإمبراطورية

إنَّ أي مدى لحركة سياسيَّة تنشأ تحت احتلال أو وصاية، لا بدَّ أنْ تطمح، بادئ ذي بدء، في الدِّول الحديثة إلى التخلص من الاستعمار بكافَّة الطرق الممكنة. هذا ما كان له الوقع المباشر على الحركات القوميَّة العربيَّة وعلى أي طموح ثوري آخر في منتصف القرن العشرين. إلَّا أنَّ الكونيَّة في ظلّ هذا النمط من العلاقات لا بدَّ أنْ تتبلور بمشاريع سياسيَّة جديدة، على غرار حركة التحرر العربيَّة التي فرضت عليها طبيعة اللحظة التَّأريخيَّة مهمّتين في وقت واحد: مهمة التحرير من الاستعمار، ومهمَّة التحرر من البرجوازيات الوطنيَّة العربيَّة التي لعبت وتلعب «دورًا تخريبيًا على الصعيد القوميّ»؛ لأنَّها «تخلق التناقض وتؤزمه بين قطر وآخر، دافعة بجماهير الشعب في كلّ قطر، إلى دوامة مصالحها المباشرة الخاصّة، عندما تدافع كلُّ برجوازية قطرية عن مصالحها الطبقية تجاه برجوازيات الأقطار الأخرى»[23].

أما الآن، في هذه اللحظة التَّأريخيَّة، لقد أخذت الأزمة أبعادًا وإشكالات أعمق وأخطر وأشد وطأة

من علاقات الاستعمار. فبعد أنْ كانت سيادة الدَّولة القوميَّة أساس المرحلة الإمبريالية، وبعد أنْ كانت الحدود التي فرضتها هذه الدِّول أساسيَّة بالنسبة للاستعمار والكولونيالية والتوسع الاقتصادي، خصوصًا وأنْ الامبريالية كانت تعني توسعًا للدِّول القوميَّة خارج حدودها[24]. تبدّل كلُّ شيء في عصرنا هذا، عصر ما بعد الحداثة وما بعد الدَّولة القوميَّة وما بعد الامبريالية، وأصبح النظام العالمي الجديد محكومًا من قبل الإمبراطورية التي لا تقوم ولا تعتمد على حدود وحواجز كما في السابق؛ لأنَّها لا تقيم أي مركز إقليمي للسلطة. فالإمبراطورية أداة حكم لا مركزية ولا إقليمية، تعمل على «احتضان المجال العالمي كلِّه في إطار تخومها المفتوحة المتسعة»، بحيث تتولى «إدارة الهويّات الهجينة، والمنظومات التراتبية المرنة، والمبادلات المتعددة عبر شبكات طبقات متباينة من الحكم والقيادة. باتت الألوان القومية المتمايزة لخريطة العالم الإمبريالية متداخلة ومندمجة في قوس قزح العالم الإمبراطوري (قوس قزح العولمة)»[25]

لقد طرحت الإمبراطورية الكثير من الأسئلة الإشكاليَّة الجديدة التي تراكمت فوق الأسئلة الإشكاليَّة التي كانت عالقة أساسًا. فالحركات التغييرية والثوريَّة اليوم أمام نوع جديد من توزيع السلطة، نوع يتخطى السيادة التقليدية ويتخطى حدود الدول المتعارف عليها، بحيث أصبحنا أمام معادلات جديدة تعيد طرح كافَّة المفاهيم التي لطالما كانت ملامحها غير واضحة في هذا الجزء من العالم. فماذا تعني الدَّولة في ظلِّ الإمبراطورية، وفي ظلِّ تلاشي الحدود المتعارف عليها للدَّولة، أو أنَّنا أمام صراع عالمي يعيد رسم الخريطة وينشئ كيانات إدارية فوق أو تحت دولاتية؟ وما هي مصاديق السيادة في هذه الحالة؟ وبالتالي، ما هو التعريف للجديد للأمن القوميّ، بعد أنْ أصبحت وظيفة الجيوش في لحظة الإمبراطورية التي تتخطى مفاهيم السيادة التقليدية، مجرد حرس داخلي؟ هل هناك من إمكانيَّة لكيفية حماية الشعب؟ وفوق هذه وتلك، ما هي أنواع الاقتصاديات البديلة؟

فهل نبقى على فواتنا ونحن نفكِّر في مشاكل اليوم باستخدام أدوات التفكير السابقة، أم نتخطى مرحلة الوعي المفوّت وندخل إلى التَّأريِّخ انطلاقًا من أحدث أسئلته؟

الهوامش

2 - عبد الله العروي، مفهوم الدِّولة، ط9، المركز الثَّقافيّ العربيّ، بيروت، 2011، ص 197

3 - نفس المصدر: ص 199

4 - مهدي عامل، مقدِّمات نظريَّة لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطنيّ، ط6، دار الفارابي، بيروت، 1990، ص 264

5 - مهدي عامل، مقدِّمات نظريَّة، ص 273

6 - نفس المصدر: ص 268

7 - مهدي عامل، أزمة الحضارة أم أزمة البرجوازيات العربيَّة؟، ط6، دار الفارابي، بيروت، 1989، ص 63

8 - محمَّد جابر الأنصاري، الفكر العربيّ وصراع الأضداد، ط2، المؤسسة العربيَّة للدّراسات والنشر، بيروت، 1999، ص 370

9 - نفس المصدر: ص38

10 - نفس المصدر: ص396.

11 - نفس المصدر: ص 399

12 - نفس المصدر: ص 509

13 - ياسين الحافظ، الهزيمة والأيديولوجيا المهزومة، ط2، دار الحصاد للنشر والتوزيع، سوريا، 1997، ص17

14 - نفس المصدر: ص 298

15 - نفس المصدر: ص202

16 - ياسين الحافظ، اللاعقلانيَّة في السِّياسة العربيَّة، ط2، دار الحصاد للنشر والتوزيع، سوريا، 1997، ص 100

17 - محمَّد جابر الأنصاري، الفكر العربيّ وصراع الأضداد، ص 404

18 - ياسين الحافظ، التجربة التَّأريخيَّة الفيتنامية، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1976، ص 24 - 25

19 - ياسين الحافظ، حول بعض قضايا الثورة العربيَّة، ط2، دار الحصاد للنشر والتوزيع، سوريا، 1997، ص13

20 - مهدي عامل، مقدِّمات نظريَّة، ص 250

21 - ياسين الحافظ، التجربة التَّاريخيَّة الفيتنامية، ص28

22 - ياسين الحافظ، اللاعقلانيَّة في السِّياسة العربيَّة، ص124

23 - ياسين الحافظ، حول بعض قضايا الثورة العربيَّة، ص23

24 - مايكل هاردت وانطونيو نيغري، الإمبراطورية: إمبراطورية العولمة الجديدة، ط1، تعريب فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، 2002، ص 12 - 13

25 - نفس المصدر: ص 13

مقالات

التغيِّرات في أولويات الأمن القوميّ العراقيّ - قراءة تحليليَّة.
د. محمود عزو حمدو

الأمن القوميّ: بين الدَّولة والشبكة
عقيل سعيد محفوض

مدى تأثير نظريَّة العمق الإستراتيجيّ على الأمن القوميّ التركيّ
عادل زين العابدين

الأمن القوميّ وحروب الجيل الرابع
عقيل حبيب

الأمن القوميّ العراقيّ في ظلِّ التهديدات والمخاطر والتحديات
عباس عبود سالم

الأمن القوميّ في العراق رؤيَّة مفقودة وتوافقية مهيمنة
د. عليّ فارس حميد

التغيِّرات في أولويات الأمن القوميّ العراقيّ

قراءة تحليليَّة.

د. محمود عزو حمدو
كليَّة العلوم السِّياسيَّة / جامعة الموصل

يحتـلُّ العـراق موقعًا ضمـن بيئة إقليميـة متخمة ومكتنـزة بالأزمات العابـرة والدائمـة، لذلـك منذ تأسـيس الدَّولة العراقيَّـة قبل قرن من الزمـان فإنَّ صانـع القرار العراقيّ يتحرك ضمن هذه البيئة مع توقعات أنَّ هذه البيئة الإقليمية والدوليَّة غير مستقرَّة. ونتيجة لذلك بدت كلُّ محاولات صياغة نظريَّة للأمن القوميّ العراقيَّة تكون على شـكل ردة فعل أكثر من أنَّها حسـاب لمتطلبات العراق وحاجاته الأساسـيَّة التي يتمُّ تنفيذها وفق هذه النظريَّة أو الاستراتيجيَّة .

ممَّا لا شـكَّ فيه، أنَّ مدى إسـهام العراق في كلِّ محيطه الإقليمي أثَّـرت علـى مسـتوى المخاطـر التـي يتلقاها العـراق ، على مسـتوى السياسـات الداخليـة ، والتجارب تشـير إلـى أنَّ العراق دفـع ثمنًا كبيرًا نتيجة انضمامه أو إيمانه العقائدي بفكرة ما حاول تنفيذها وصياغتها عبر القرارات والمواقف وقتذاك .

مثّلت لحظة سقوط النظام في 2003 ، مرحلة جديدة في الأمن القوميّ العراقيّ ، وذلك لأنَّ العراق أضحى تحت السيطرة الأمريكيَّة بالكامل وتعاملت معه القوى الإقليمية كطريقة للتعامل مع خصمها الأمريكيّ من دون حساب إذا كان العراق سابقًا جزء من تحالفاتها أو خصوصها أو امتدادها الحيوي . وهو ما جعل من العراق هذه المرَّة ضحية مركبة أوّلًا بسبب وقوعه تحت السيطرة الأمريكيَّة والثانية نتيجة السِّياسات التي كانت يتبعها النظام قبل 2003 من مشاكل وتوترات وأهداف عقائدية تحت يافطات قوميَّة. وهو ما نتج عنه أنْ يصبح العراق ضمن المجال الحيوي الاستراتيجيّ للدِّول الإقليمية، مع عدّم وجود صانع قرار عراقيّ حتى عامّ 2005 وقتذاك حدَّد الدستور العراقيّ هويَّة العراق وسياساته الخارجية بشكلها العامّ . ومنذ ذاك وبعد مرور 17 عام فإنَّ العراق لم يتمكن من صياغة أولويات للأمن القوميّ العراقيّ تتمثّل بمراعاة احتياجاته الأساسيَّة وهي مكافحة الإرهاب وملف المياه وإدارة المناطق الهشَّة بعيدًا عن أي تاثير إقليمي . تذهب هذه الورقة البحثية إلى افتراض أساس مفاده : إنَّ التغيير في أولويات الأمن القوميّ العراقيّ يقود إلى صياغة استرايجيَّة للأمن القوميّ تعمل على تلبية حاجات العراق وتعمل على أنْ تكون صناعة قرارات الأمن القوميّ العراقيّ أكثر اتساقًا .

وعليه ستحاول الورقة بيان هذا عبر مجموعة من النقاط الأساسيَّة ، تتمثَّل أوّلها بالأمن القوميّ العراقيّ نظرة تأريخيَّة ، أما الثانية فتعرض الأمن القوميّ العراقيّ والتغييرات الفكريَّة العقائدية ، أما الثالثة فتناقش قضايا مستجدة للأمن القوميّ العراقيّ بعد عامّ 2003 ، بينما تركّز الأخيرة على مقترحات وأولويات الأمن القوميّ في العراق .

أوّلًا : الأمن القوميّ العراقيّ نظرة تأريخيَّة :

عاش العراق ومنذ بدايات التأسيس مجموعة من التحديات سواء تلك الداخلية وهي كيفية التعامل مع التنوع الداخلي الموجود في العراق وعدّم جعله ثغرة يمكن للأطراف الدوليَّة أنْ تتعكز عليه في التأثير على العراق وهذا ما عمل عليه العراق على تبديد المخاوف التي كانت موجودة آنذاك والتي كانت من شروط انضمام العراق إلى عصبة الأمم وهو ما يعني حصول العراق على الاعتراف بأنَّه دولة مستقلَّة وذات سيادة ، وهو ما تمَّ فعلًا في تشرين الأوّل عامّ 1932[1]. لكن تأثر العراق بمجريات الأوضاع الدوليَّة فيما بعد أثّرت عليه كثيرًا ، فمنذ إعلان الحرب العالمية الثانية ، أضحى العراق واحدة من الأهداف التي يهدف الوصول إليها من قبل خصوم بريطانيا وهم ألمانيا وحلفاؤها ، وهو ما عمل عليه وكان انقلاب مايس / آيار 1941 واحدة من إفرازات هذا والتي أعادت احتلال القوات البريطانية إلى العراق نتيجة إعلان الحكومية الإنقلابيَّة الحرب على بريطانيا ، استمرت هذه الحال حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية بالانتصار على ألمانيا وإيطاليا واليابان[2]. تلى ذلك ظهور صراع جديد هذه المرّة مغلف بالكامل بالطبيعة الفكريَّة العقائدية بين الدِّول الغربية الكبرى التي تتبنى النهج الليبرالي والاتحاد السوفيتي، وأنَّ حلفاءه أعلنوا أنَّ أهدافهم هو الوصول إلى الاشتراكية ومن ثمَّ الأممية الشيوعية أدَّت إلى انقسام العالم إلى معسكرين المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتّحدة ودول غرب أوروبا والمعسكر الشرقي بقيادة السوفيت ودول أوروبا الشرقية. وكان على العراق أنْ يدفع فاتورة موقعه الاستراتيجيّ في أوج ذلك الصراع المحتدم بين المعسكرين في خمسينات القرن الماضي ، وكان العراق يعتبر بمثابة حاجز استراتيجي حيوي أمام تمدد النفوذ السوفيتي نحو الجنوب مع تركيا وإيران وباكستان، وما نتج عنه الإعلان عن حلف

بغداد في أواسط الخمسينات من القرن الماضي. وانتهى إلى حدوث إنقلاب في نهاية الخمسينات والإعلان عن تغيير نظام الحكم من ملكي إلى جمهوري شعبوي لتكون مرحلة الستينات مرحلة الإنقلابات بامتياز انتهت إلى استحواذ واحتكار حزب البعث لكلّ مقاليد الحكم والسلطة ومطاردة المعارضين ومنع الحريات العامّة، وكلُّ هذا وغيره تحت عنوان حماية الأمن الداخلي من مؤامرات الخارج ، أفرزت تلك السّياسات بسهولة اتهام كلّ المعارضين لنظام حزب البعث بأنّهم خونة وعملاء. واضطر فيها النظام من أجلّ محاربة خصومه الداخليين إلى توقيع اتفاقيّة الجزائر التي تضمنت تنازلًا عن نصف شطّ العرب.

اعتمد العراق طوال ثلاث عقود ونيف من سيطرة حزب البعث على الحكم، تبرير كلّ قضايا الأمن القوميّ ضمن عناوين الوحدة العربيَّة

واعتمد العراق طوال ثلاث عقود ونيف من سيطرة حزب البعث على الحكم، تبرير كلّ قضايا الأمن القوميّ ضمن عناوين الوحدة العربيَّة ودعم القضايا المركزيَّة العربيَّة، وبررت كلُّ محاولات التهور السّياسيّ للنظام آنذاك ضمن هذا العنوان حتى غزو الكويت كانت تحت هذا المبرر الذي أعلنه للداخل العراقيّ وللشعوب العربيَّة بأنّه من أجلّ تحقيق حلم الوحدة العربيَّة الذي طال انتظاره، ولمحاربة الكيان الصهيوني. قبل ذلك حاول العراق ومن أجلّ مواجهة تشكيل مجلس التعاون الخليجي ، تشكيل مجلس التعاون العربي بين العراق والأردن ومصر واليمن ولكن لم تفلح تلك المحاولة في إيجاد أرضية استراتيجيَّة للعمل المشترك بين هذه الدّول الأربعة . وجاءت تسعينات القرن الماضي لتدحض كلَّ تلك الأطروحات التي كان حزب البعث يبشّر بها تحت هذا العنوان وكان الشعب العراقيّ يرزح تحت وطأة حصار اقتصادي وانتهاك كبير لسيادته سواء من حيث دخول المفتشين أو الهجمات التركيَّة على المناطق الشمالية من العراق وضمن اتفاقيَّة وقّعها العراق مع تركيا آبان الحرب العراقيّة الإيرانيَّة تضمن لتركيا الدخول بمسافة 20 كم لمطاردة حزب العمال الكردستاني مع الموافقة على مدّ أنبوب النفط العراقيّ إلى ميناء جيهان التركيّ[3].

أكّدت لحظة عامّ 2003 انهيار منظومة وأطروحات الأمن القوميّ العراقيّ تحت عناوين العروبة والوحدة والدفاع عن القضايا العربيَّة المركزية وذلك لأنَّ دخول القوات الأمريكيَّة وحلفائها تمَّ من قواعد عسكرية في دول عربيَّة .

وعليه فإنَّ النظرة السريعة للأمن القوميّ في العراق لم تكن وليدة الحاجّات الداخلية العراقيَّة وإمكانيَّة توظيف إمكانيَّات العراق من أجلّ أنْ يكون أكثر استقرار بقدر ما كانت حاجّات استراتيجيَّة لقوى كبرى تحاول توظيف الإمكانيَّات الإقليمية لصالحها. ومرّة كانت تحت عناوين الوحدة والتكامل القوميّ حتى جعلت من العراق هدفًا كبيرًا من أجل إخضاعه وإرغامه على قبول كلّ الاشتراطات والقرارات.

ثانياً : الأمن القوميّ العراقيّ والمتغيِّرات الفكريَّة :

ساد العراقَ عدد من المتغيِّرات الفكريَّة ، والتي كان بموجبها يتعامل مع قضايا الأمن القوميّ فيه على أساسها، فقد شكَّل العراق الليبرالي خلال العهد الملكي مسارًا لتحديد طبيعة علاقاته حتى على مستوى محيطه الإقليمي ، ومن ثمَّ انتقل الحال إلى تحوّل العراق خلال الجمهوريَّة الأوّلى نحو الانفتاح على الكتلة الشرقية، ومن ثمَّ خلال الجمهوريَّة الثانية انصبت لصالح تحقيق الجهود الوحدوية مع مصر وسوريا .

خلال ثلاثة عقود ونيف انصبت اهتمامات الأمن

القوميّ في العراق على المحيط العربيّ ودفع العراق جزء كبيرًا من موارده الماليَّة من أجلِّ إقناع أطراف عربيَّة على أنْ يكون العراق جزء فاعلًا ومؤثِّرًا ضمن محيطه العربيّ، وعمل على تصدير هذا الخطاب القوميّ إلى الداخل ليس بوصفه خيارًا استراتيجيًّا فحسب يحقِّق المنافع للعراق وإنَّما هو جزء من تضامن وتعاضد عربيّ على العراقيّ أنْ يدفع جزء من فاتورة ذلك حتى تتحقّق الأحلام الوحدوية التي جاءت بها الثورات العربيَّة كما أطلق عليها آنذاك[4]

تغيِّرت الحالة العراقيّة بعد عامّ 2003 أضحى العراق وفق التعدديَّة السِّياسيَّة والحزبيَّة والتي بدأت بتعزيز الانقسام العراقيّ الداخلي وفق متغيِّرات فكريَّة تذهب مرّة باتجاه طائفة أو مذهبة الأمن القوميّ في العراق ومرّة أخرى اقتلاع العراق من أي جذور امتداد له في السابق، أو أخرى تحاول إعادة إنتاج الرؤيَّة السابقة ولكن بصيغة التضامن القوميّ المذهبيّ وكجزء من مواجهة مشاريع الامتداد المذهبيّ الجديدة التي بدأ الترويج لها في الإعلام بضرورة الوقوف ضدّها عبر الأراضي العراقيَّة ومنها على سبيل المثال مواجهة الهلال الشِّيعيّ بتقوية الهلال والوجود السُّنِّيّ في مقابل هذا بدأت نتائج ذلك تتضّح على مستوى الإعلام والخطاب الدِّينيّ العربيّ وغير العربيّ بضرورة المواجهة ، وكان يعني ذلك ترجمة حرفية بتكوين عش الدبابير للجماعات التي تنوي مناهضة أي مشروع يكون عبر الأراضي العراقيَّة. لذلك عدَّ العراق المجال الحيوي اللازم لتغطية العجز في المجال الحيوي لكلِّ الأطراف المتصارعة على مستوى الساحة الإقليمية .

لم يكن يتحقّق ما سبق لولا وجود أدوات التنفيذ الداخلية والتي وجدت ضالتها في كلِّ تجربة انتخابيَّة، لذلك كان يلحظ بعد كلِّ تجربة انتخابيَّة كان هناك جولات مكوكية للأطراف الفائزة على المستوى الإقليمي لإقامة التحالفات بين الأطراف السِّياسيَّة المحليَّة الفائزة أو القبول باقتسام الحكومة وفق ما تتوافق عليه الأطراف الإقليمية ويجد موضعه للتطبيق عبر الساحة الداخلية العراقيَّة .

بعد عامّ 2003 أضحى العراق وفق التعدديَّة السِّياسيَّة والحزبيَّة والتي بدأت بتعزيز الانقسام العراقيّ الداخلي

ثالثاً : قضايا مستجدة للأمن القوميّ العراقيّ بعد عامّ 2003 :

برزت في العراق بعد عامّ 2003 جملة من القضايا والمستجدات على الساحة الداخلية والتي بدأت تتلقى تأثيراتها من الدِّول الأخرى ، لا سيَّما تلك الدِّول التي اعتبرت العراق المجال الحيوي الاستراتيجيّ لها ومن ثمَّ بدأت بالتعامل معه بوصفه ساحة لتصفية حساباتها مع القوى

الكبرى ، وقسم آخر من الدّول الإقليمية عدَّت العراق بوصفه مجالًا حيويًا وساحة أيضًا لتصفيات حساباتها مع القوى الإقليمية الأخرى ، وكان لحضور واحتلال القوات الأمريكيَّة والبريطانية وغيرها من القوات المتعددة الجنسيات كما أطلق عليها آنذاك الأثر الكبير في فتح الساحة العراقيَّة كمجال للتنافس الحيوي الاستراتيجيّ بين القوى الإقليمية وكذلك بين القوى الكبرى وخصومها على مستوى المنطقة الإقليمية للعراق .

كما أضحى العراق بموجب المعادلات الجديدة لا يبحث عن مجال حيوي للأمن القوميّ بقدر ما أصبح يتلقى التأثيرات وأحيانًا اللكمات من الأطراف المحيطة به ومن الأطراف الكبرى التي تدير ملف الأمن فيه وأبرزها الولايات المتّحدة الأمريكيَّة ، وكما أطلق عليه الرئيس الأمريكيّ آنذاك بوش الابن على جميع الإرهابيين أنْ يأتوا إلى العراق ويقاتلوننا هناك، وهو ما عمل على أنْ يكون العراق بالنسبة للجماعات الإرهابيَّة وخاصَّة تنظيم القاعدة الإرهابيّ إلى تأسيس فرع جديد لهفي العراق أطلق عليه تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين بقيادة الإرهابيّ أبي مصعب الزرقاوي (أردني الجنسية) . وعملت الجماعات الإرهابيَّة وأبرزها تنظيم القاعدة ليس إلى إعلان الحرب على القوات الأمريكيَّة بل حتى الأطراف العراقيَّة التي تختلف عنها مذهبيًّا ممَّا قاد إلى تأجيج الطائفيَّة بشكل كبير خاصَّة أنَّ الدافع السِّياسيّ كان حاضرًا فيها عبر التقسيمات الجديدة للمناصب والمكاسب في العراق لتكون الأعوام من 2006 حتى عامّ 2009 هي الأصعب في العراق نتيجة أحداث العنف الطائفيّ[5].

وأدَّى ظهور تنظيم داعش الإرهابيّ منذ عامّ 2011 بمثابة تهديد حقيقي للأمن القوميّ في العراق ، وهو نتيجة لسوء إدارة الملف الأمنيّ انتهت في عامّ 2014 إلى أنْ يفقد العراق السيطرة على ثلاث محافظات عراقيَّة قادت إلى موجة نزوح كبيرة فضلًا عن الإنهيارات الأمنيَّة تمتّ استعادة

لحضور واحتلال القوات الأمريكيَّة والبريطانية الأثر الكبير في فتح الساحة العراقيَّة كمجال للتنافس الحيوي الاستراتيجيّ بين القوى الإقليمية وكذلك بين القوى الكبرى وخصومها

السيطرة وتحرير تلك المحافظات بدماء غالية من العراقيّين ، وتضحيات كبيرة أظهرت حجم الهشاشة على مستوى بناء وتحصين الأمن القوميّ في العراق .

كان من نتائج احتلال تنظيم داعش الإرهابيّ وخاصَّة لمنطقة سنجار وما ارتكبه من إبادة جماعيَّة بحث الأيزيدية الأثر الأكبر في تعقيد هذا الملف بشكل كبير جدًّا ، بين عدّة أطراف تسعى إلى إيجاد موطء

قـدم لهـا داخـل الأرض العراقيَّـة سـواء بالتواجـد والسـيطرة المباشـرة أم تحـت ذريعـة محاربـة الجماعـات المصنفـة إرهابيَّـة وفـق مـا تـرى تلك الـدِّول ومن أبـرز تلك الجماعات هـي حزب العمال الكردستاني وكذلك القصف التركيّ المستمرِّ على سـنجار فضـلًا عن وجود تدخـلات إيرانيَّـة في هذا الملف ، بالسعي إلى إيجاد ممر يؤمِّن مرورها الدور الإيرانـيّ إلى سـوريا عبر هـذه المنطقة الرخوة من الناحية الاسـتراتيجيَّة بسـبب عدّم قـدرة الحكومة العراقيَّة على تفكيك هذه الملف في سنجار فضلًا عـن تشـابك وتعقيـد الأدوار في سـنجار بين عدّة أطراف محليَّة داخلية وإقليمية[6].

يضاف إلى قضيَّة سـنجار قضيَّة الميـاه التي بدأت تتضِّـح آثارهـا خاصَّـة بعـد سـنوات الجفـاف وقلَّة الأمطار ، وعمليات بناء السـدود على روافد الأنهر المغذيـة لنهـري دجلـة والفرات فـي كلٍّ من تركيا وإيـران ، لذلـك فإنَّ التعامل مع قضيَّـة المياه بعد عـامّ 2003 لـم يقـود صانعي الأمـن القوميّ في العـراق إلـى اعتبارهـا قضيَّـة حيوية؛ بسـبب حجم الانشـغال الكبيـر في معالجة الجماعـات الإرهابيَّة ولكنَّه يعدّ الملف الأكثر تاثيرًا خاصَّة على المناطق الوسطى والجنوبية والتي تعتمد اعتمادًا كليًا على مياه الأنهار في إدامة الحياة الزراعية والاقتصادية والبشرية . وجزء كبير من المشكلة المائية العراقيَّة إلـى غيـاب السـعي العراقـيّ إلـى تنظيـم هـذا الموضـوع وفق القانـون الدوليّ وبوضـع اتفاقيَّة واضحـة المعالـم ، لذلـك كان مـن نتائجهـا هـي التقليل المسـتمرّ لحصَّة العـراق المائية فضلًا عن اسـتخدام هذا الملف ورقة ضغط من دول المنبع على العراق.

أدَّى ظهور تنظيم داعش الإرهابيّ منذ عامّ 2011 بمثابة تهديد حقيقي للأمن القوميّ في العراق ، وهو نتيجة لسوء إدارة الملف الأمنيّ

رابعاً : مقترحات وأولويات

الأمن القوميّ في العراق:

تحظى عدد من المستجدات أولويات في الأمن القوميّ في العراق وضرورة إيلائها اهتمامًا أكبر يؤدي إلى خلق مساحة من العمل في المحيط الإقليمي فضلًا عن المساهمة في دفع المخاطر عن الداخل العراقيّ، وقد تأتي في مقدّمة هذه القضايا هي العمل على مدّ شبكات تواصل اقتصادية إقليمية مع كلّ الأطراف الإقليمية سواء تلك التي تتعلق بمدّ خطّ أنابيب النفط، أم تلك التي تتعلق بتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، خاصّة أنّ الأمن القوميّ يقوم على مسلمة أساسيّة وهي عمليّة توظيف القدرات المتاحة باتجاه تحسين استخدامها بما يضمن إبعاد الأذرع الخارجية عن التدخل في الشأن العراقيّ وما سبّبه ذلك من انقسام سياسيّ واضح.

ويمكن بيان جملة من الأولويات للأمن القوميّ العراقيّ في المرحلة الراهنة كما يلي :

- ملف الاستثمار النفطيّ وطريقة تصدير النفط عبر استخدام شبكة تصدير إقليمية تؤمّن وصول النفط إلى المستخدمين في أوروبا وغيرها من المناطق بسرعة ممّا يجعل من هذا الموضوع يحتلّ أولوية لعلاقات العراق مع تركيا والأردن والسعودية أهمّيّة هذا الموضوع كبيرة ليس للعراق فقط وإنّما لهذه الدّول التي تسعى وفق هذا إلى المحافظة وإبعاد كلّ المؤثرات على الاستقرار في العراق.

- تنظيم موضوع المياه بوصفها تحتلّ أولوية ليس فقط كمصدر لمياه الشرب وإنّما لإدامة الحياة الاقتصادية والاجتماعيّة في العراق خاصّة أنّ العراق من الدّول المتأثرة بشكل كبير بالتغييرات المناخية والتي ظهرت ملامحها بهجرة من الريف إلى المدينة وغياب الغطاء الأخضر فضلًا عن زيادة في نسبة العاطلين عن العمل وترك كثير من المناطق الشاسعة مكانًا لجماعات التهريب والجماعات الإرهابيّة كمواقع لاختبائهم وكذلك لتجمعهم وهجماتهم المستمرة على هذه المناطق وخاصّة في جزيرة غرب نينوى المحاذية لسوريا.

- فتح المجال للتعاون الاقتصادي وخاصّة الاستثماري مع المحيط الإقليمي عبر شراكات اقتصادية إقليمية تؤمّن احتياجات العراق فضلًا عن استخدامها وذلك بتحسين المجال الحيوي للتاثير العراقيّ في المحيط الإقليمي واستخدام ملف العلقات الاقتصادية من أجل تعزيز الأمن الداخلي للعراق عبر إبقاء مصالح تلك الدّول رهن بتحقيق الأمن في العراق ولا سيّما أنّ قسمًا من تلك الدّول كانت تحرّض بشكل علني تجاه الحالة السّياسيّة في العراق ووفّرت دعمًا لعبور الإرهابيين من مناطق مختلفة من العالم لوصولهم إلى العراق وانضمامهم للجماعات الإرهابيّة .

أضحى العراق بموجب المعادلات الجديدة لا يبحث عن مجال حيوي للأمن القوميّ بقدر ما أصبح يتلقى التأثيرات وأحياناً اللكمات من الأطراف المحيطة به

- إنشاء صندوق سيادي عراقيّ للاستثمار وهو واحد من أبرز الوسائل التي استخدمها قسم من الدّول النفطيّة للإبقاء على تأثيراتها في القرارات في الدّول الكبرى، تكون الغاية الأساسيّة منه تعزيز الموارد الماليّة للعراق ولكنّه في الوقت ذاته يوظّف باتجاه حماية الأمن القوميّ في العراق وتعزيز مكانة العراق عبر إيجاد مجال حيوي للتاثير العراقيّ في المنطقة الإقليمية وكذلك على مستوى العالم، وللإشارة يمكن إلى ما تمارسه الصناديق السيادية لكلّ من قطر والكويت في هذا الشأن على الرغم من عدّم امتلاك كلتي الدولتين مقوّمات التأثير الأخرى بيد أنّهما استخدما موارد الصندوق السيادي بشكل فاعل ومؤثّر .

الخاتمة :

لا تعدُّ قضيَّة التغييرات التي تطرأ على الأمن القوميّ العراقـيّ حالـة طارئة أو عرضية ، ولكنَّها تسـاهم في الوقـت ذاتـه في أنْ يكـون للعـراق أدوار فـي التأثير والتكامـل مـع محيطـه الاسـتراتيجيّ الحيـوي وهو العنصر اللازم للحفاظ على الاسـتقرار الداخلي بشكل كبيـر ، لذلك فإنَّ عدَّم وجود قدرة عراقيَّة تعمل على توظيف تلك التغييرات لصالح العراق جعل منه بتلقي تأثيرات سـلبية عالية المخاطر مـن المحيط الإقليمي والدولـيّ وهو ما يمكن تشـخيصه فـي الأعوام التي تلت سـقوط النظام عندما أصبح العراق ساحة تبادل للرسـائل بيـن الأطـراف الإقليمية والتـي قادت في لحظـة ما إلى انهيار الوضـع الأمنيّ في العراق نتيجة عدّم اسـتخدام ملـف التبادل الاقتصـادي والتجاري، وكذلـك الاعتماد السـلبي للعـراق علـى المنتوجات الخاصَّـة بتلك الدَّول، وعدّم تحسـين اسـتخدام ملف النفـط وخطـوط التصديـر كوسـيلة ملائمة مـن أجلّ الإبقاء على حالة من الاستقرار العراقيّ ، كذلك توالي الأخطاء في طبيعة صياغة نظريَّة للأمن القوميّ في العراق تمثِّل خارطة طريق يعمل وفقها العراق لمدّة قد تمتدُّ إلى ما يزيد عن عشـرة سـنوات يوضِّح فيها العـراق ما الذي يريـده؟ وما هي عوامـل التأثير التي فرضت وجودها على الساحة العراقيَّة؟ .

الهوامش

(1) للمزيد ينظر : وليد خالد أحمد ، استقلال العراق ودور الملك فيصـل الأوّل في بناء الدَّولة العراقيَّـة ، موقع كتابات، 4نوفمبر 2021 ، على الرابط : https://kitabat.com/2021/04/11/

(2) ابراهيم خليل العلاف، ثورة مايس 1941 ، منشور على الرابط:

http://wwwallafblogspotcom.blogspot.com/20141941/06/.html

(3) هنـري ج.باركـي ، تركيـا والعـراق أخطار (وإمكانـات) الجوار، معهد السلام الأمريكيّ ، واشنطن ، تقرير خاصّ رقم 141، تموز 2005 ، .

(4) يمكـن النظـر إلـى مـا كان يعلنه النظام السـابق عبـر الجهاز الحزبيّ والإعلامي وأدبياته ومنشوراته حول هذه الموضوعات ، وللمزيد ينظر : محمود عزو حمدو، إشكاليَّة الاستبداد في الفكر القوميّ العربيّ المعاصر، رسـالة ماجسـتير (غير منشورة) ، كليَّة العلوم السِّياسيَّة، جامعة بغداد، 2007.

(5) للمزيـد حـول تلـك المرحلـة مـن عـامّ 2006 2009- ينظر : فالـح عبـد الجبـار ، دولة الخلافـة التقدم إلى الماضـي (داعش والمجتمع المحليّ في العراق) ، المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسـيات، بيـروت ، 2017 . وينظر أيضًـا : بن كونابال وآخرون ، التغلب على تنظيم الدَّولة الإسـلاميَّة اختيار اسـتراتيجيَّة جديدة للعراق وسوريا ، مؤسسة راند ، كاليفورنيا ، 2017 .

(6) ينظر : ميريام بوتيك ، مصيرنا في أيديهم : نهوض الجماعات شبه العسكرية وأمن الأقليات في مناطق العراق المتنازع عليها ، مركز سيسفاير لحقوق المدنيين ، لندن ، 2022 .

REWAQ_BAGHDAD CENTER

إصدارات دار رواق للنشر والتوزيع

عقلنة السياسة وترشيد الساسة

مقتربات في هندسة بناء دولة العراق المعاصر

تأليف: أ.د. عامر حسن فياض

للتواصل عبر
Info@rewaqbaghdad.org
Sarah@rewaqbaghdad.org
0783 577 4081
07835774086

مركز رواق بغداد للسياسات العامة
REWAQ_BAGHDAD

مقال

الأمن القوميّ: بين الدَّولة والشبكة

عقيل سعيد محفوض

يشـهد العالـمُ مصادر تهديـد كثيرة، مثـل: المواجهات والحـروب والنزاعـات، والفقر، والتمـزق الاجتماعـيّ، والعنـف، والاسـتبداد، والهجـرة، والكـوارث البيئيـة والأوبئة والأمـراض ... إلـخ[1]. وأمـا الفرص فهـي كثيرة أيضًـا، وخاصَّـة أنَّ العالم مفتـوحٌ على المبادرات، وثورة التقنيات، والابتكار، ونظم الاستجابة للأزمات والمخاطر.

يشـكِّل الأمـن الهاجس الرئيـس لدى المجتمعات والـدُّول، ولا أدل على هـذا أكثر من شـيوع مقولاته ومسـمّياته، وأنَّه لازمة لكلِّ جوانب الحياة تقريبًا. وإذا كان ثمّة حديث دائم عن الأمن الغذائي، الصناعي، البيئي، الاقتصادي، السِّياسيّ، العسكري، الثَّقافيّ، الصحّيّ، الاجتماعيّ، الصناعي، فإنَّ تكرار الحديث في أمر ما لا يدل على «حضوره» بقدر ما يحيل إلى «غيابه»!

وطالما أنَّ «العالم انتهى كما كنا نعرفه»[2]، فقد انتهت معه، أو تغيَّرت بشكل كبير، مدارك الأمن ونظرياته ومقولاته، وحتى سياساته ومتطلباته، ومن ذلك تغيِّر «بؤرة» أو «مِحرق» الأمن من الدَّولة إلى المجتمع، ومن المجتمع إلى الجماعة، ومن الجماعة إلى الفرد، أو من الدَّولة إلى الشبكة[3]. ولكنَّه تغيِّر بـ«الاتساع والانتشار» و«الإضافة» وليس «الانتقال» أو «القطع».

يتطلب الأمن القوميّ الحفاظ على مصادر القوّة اللازمة لتحقيق المصالح العليا، في الداخل والخارج

وهذا يعني أنَّ التغيِّر أو توسيع النطاق والمعنى هو من التمركز على البعد العسكري إلى البعد السِّياسيّ، والسِّياسيّ إلى المدني أو الأهلي وحتى الفردي، ومن الدفاع والحرب والتسلح إلى التنمية وأمن الإنسان، ومن الاستعداد للحرب إلى الاحتواء المسبق والمديد لمصادر التهديد، ومن مواجهة الخطر إلى سياسات المنعة ودرء المخاطر[4]، وهي تحوّلات تجعل من تحديد ما يمثِّل أمنًا-فرصة، مسألة بالغة الصعوبة أمام فواعل سياسات الأمن القوميّ. وثمَّة صعوبة متزايدة في خلق «توافق صلب» أو «مستقرّ» داخل الدَّولة حول ما يمثِّل تهديدًا-فرصة، وبالتالي صعوبة خلق «مواقف وطنيَّة جامعة» حول الحرب مثلًا، أو حتى مجرد تخصيص المزيد من الموارد لصالح قطّاع الأمن: المؤسسة العسكرية والجيش والتسلح والاستخبارات وهو ما لم يكن ممكنًا قبل عدّة عقود أو حتى عدّة سنوات.

تنطلق القراءة من أنَّ مفهوم الأمن القوميّ شهد تحولًا من التمركز حول الدَّولة، إلى تمركزات متعددة أو مركبة، أو بالأحرى تشتت أو انتشار مسألة الأمن، بين فواعل كثيرة، في داخل الدَّولة وخارجها ثمَّ إنَّ الصراع على النظام العالمي اليوم، يمثِّل في جانب منه «إعادة إنتاج» للتمركز إياه حول الدَّولة. والواقع أنَّ الديناميتين (التمركز-التشتت أو الانتشار) تعملان بقوّة، بالتوازي، والتقاطع، وأحيانًا التعارض.

ويبرز السؤال اليوم عن أي «أمن قوميّ» يمكن الحديث، فيما ظاهرة الدَّولة في تراجع، وتتّسع قائمة «الدِّول الفاشلة» أو «الهشَّة» أو «المهددة بالفشل» حول العالم. وثمَّة إلى ذلك دول تشهد فسادًا معممًا ومجتمعات مخترقة ومختلفة على كلِّ شيء تقريبًا، وما يحدث في عدد من الدِّول العربيَّة والمشرقية خير مثال على ذلك؟

إنَّ قراءة الموضوع من هذا المنظور، تحيل إلى ضرورة إنتاج مشروع وطنيّ واستعادة فكرة المجتمع والدَّولة، أو بناء فكرة مجتمع وفكرة دولة، طالما أنهما تمَّ تهشميهما بفعل الأبناء قبل الأعداء. وهذه أهم الاشتراطات المؤسسة لـ سياسات «الأمن القوميّ».

أوّلًا: في الأمن القوميّ

الأمن -بتعبير شديد الكثافة والتعميم- هو: احتواء مصادر التهديد وتعظيم الفرص الممكنة أو المحتملة. وإذا أمكن عدّ كل فعل أو حدث أو ظاهرة، مصدر تهديد-فرصة في ان، يكون الأمن عندئذ، نتيجة مدارك واستجابات، وحصيلة تفاعلات ورهانات، وليس أمرًا مقررًا أو هدفًا يقينيًا. وهكذا يمكن أنْ يتحول التهديد إلى فرصة، والعكس أيضًا، في سيرورة مستمرَّة.

ويتطلب الأمن القوميّ، بهذا المعنى- الحفاظ على مصادر القوّة اللازمة لتحقيق المصالح العليا، في الداخل والخارج، والاستقرار، والمكانة، بكلِّ ما يتطلبه ذلك من تخصيص للموارد المادية والمعنوية، وتهيئة الظروف في الداخل لخلق توافق عامٍّ حول ما يمثِّل تهديدًا أو فرصة, وتدبير الاستجابات اللازمة حياله، في الداخل والخارج.

وجها جانوس

إنَّ الدَّولة بوصفها محور السِّياسة والأمن العالمي، وصاحبة السيادة على الجغرافيا والسكان، لا تقبل بما هو أعلى منها في موضوع الأمن في الخارج، ولا مساويًا لها في هذا الموضوع في الداخل. وهكذا، فإنَّ للأمن القومي وجهين أو بُعدين رئيسين: داخلي وخارجي، على غرار «الإله جانوس»[5]:

البعد الداخلي ويتمثَّل في الحفاظ على استقرار المجتمع والدَّولة وقوّتهما وتماسكهما, واحتواء مصادر التهديد الداخلية المحتملة, وضبط التطورات واتجاهات القوى الاجتماعيَّة والسِّياسيَّة وغيرها, والقيام بكلِّ ما من شأنه الحفاظ على الأمن الداخلي.

أما البعد الخارجي، فيتمثَّل في حماية الدَّولة من التهديدات الخارجية، والحفاظ على مصالحها في الخارج، وتأمين متطلبات واشتراطات تلك المصالح، واحتواء أيَّة سياسات تهدف للتأثير على حضورها ومكانتها في العالم، أو حتى تطويقها أو التغلغل فيها أو التقليل من تأثيرها، واتباع سياسات ومواقف تعزِّز سياستها وتفاعلاتها الخارجية وتحالفاتها.

لا تقبل الدَّولة بما هو أعلى منها في موضوع الأمن في الخارج، ولا مساوياً لها في هذا الموضوع في الداخل على غرار الإله جانوس

السمات

يمكن الإشارة إلى عدد من (وليس كلُّ) السمات الرئيسة لمنظور أو مفهوم الأمن القوميّ، وذلك على النحو الاتي:

- **كلّي أو شامل**

ذلك أنَّ الحاجَّة للأمن تطال كلَّ ما يتّصل بالدَّولة نفسها، الأمر الذي يفسِّر قوامة منظور الأمن على السِّياسة في كلِّ الدِّول تقريبًا، والاستعداد لتخصيص الموارد المادية والمعنوية لتلبية الاحتياجات الأمنيَّة.

- **صلب**

وذلك نظراً لأنَّ موضوعه يتعلق بالمصالح العليا للدَّولة، وصعوبة التراجع عنها أو التراخي بخصوصها، ولكن المفهوم أو المنظور مرن أيضًا، بمعنى أنَّه قابل للتحريك والتغيير والتبديل في الأجندات، وفي تخصيص الموارد، ورسم الخطط والسياسات، والدخول في تحالفات وتحالفات مضادة، انسجامًا مع مدارك وموازين القوّة، قل مدارك وموازين التهديد-الفرصة.

- **معرفيّ، إدراكي**

هذا يعني أنَّ مفهوم أو منظور الأمن القوميّ، هو معرفـيّ وإدراكي في مقام رئيس، وأنَّ الأمر يرتبط بشـكل كبير في مدارك فواعل السِّياسة، والثَّقافة السِّياسـيَّة وروح المجتمـع، واتجاهـات القيـم ومـدارك القـوّة في المجتمـع والدَّولـة، وبالطبع الرهانات والتطلعات حيال "الأنا" و"الآخر".

الدَّولة، «ملتزمة» الأمن من خلال «احتكارها» لـ «العنف الشرعيّ» و«العنف الرمزي»

Max Weber

- **سَيَّال**

وباعتبار أنَّ العالم يشـهد تدفقـات لا حصر لها من المخاطـر والنزاعـات والأزمـات، فهـذا يمثِّـل بيئة تهديـد وفرصة، ومن الصعب الإمسـاك بتحوّلاتها ومؤشِّـراتها، الأمـر الـذي يجعـل مهمَّـة التفكيـر فيهـا، من منظـور الأمن والأمن القوميّ، مسـألة بالغة الصعوبة، قُل: مسـألة تقديـر وتقييم دائمة، مـا يجعل مـدارك ومفاهيـم الأمن "سَـيَّآلة" أيضًا، و"خلاسـية"، لجهـة التحسـب لمصـادر تهديـد أو فرصة "لا متوقعة".

- **افتراضي، ميداني**

وهـذا يفتح الباب على أنمـاط من التفكير والتقدير تأخـذ بالاعتبـار الجوانـب المعرفيَّـة والإدراكيَّـة، والواقعية-الافتراضيـة فـي العالـم اليـوم، وتأثير الصـور وتدفـق المعلومات، والجوانـب الميديانية في التفاعلات على مسـتوى العالم، وهي ليست حصرية بالدِّول، لكنَّها من أوّل المتأثرين بها، وخاصَّة إذا ما أخذنا بالاعتبار التهديدات السيبرانية والحروب الجديدة أو الحروب الهجينة، والثورات الملونة.

ثانيًا: أزمة الدَّولة

أثَّـرت التطـورات العولمية على الدَّولـة، من خلال التأثير على وظائفها ومهامها، لدرجة ظهرت معها الدَّولـة كما لو أنَّها «هَرِمَـت» وأصبحت عاجزة عن مباشـرة جانب من وظائفها التي قامت أو نهضت مـن أجلِّهـا[6]. وهـذا يعنـي أنَّ فواعـل إدارة الأمن (الدَّولة) تتآكل قدرتهم على القيام بمهامهم، كما أنَّ مهامهم نفسها تتغير أو تتقلص بصورة متزايدة، وأنَّ تطورات وليدة تدفع ببدائل أخرى، قد لا تكون مُدرَكَة أو مضمونة بالتمام.

والدَّولـة، التـي كانـت «ملتزمة» الأمـن من خلال «احتكارها» لـ «العنف الشـرعيّ»، بحسـب ماكس فيبـر، و«العنـف الرمـزي»[7]، تواجـه –كمـا تتكـرر الإشـارة- واقعًا مختلفًا، وتبدو مضطرة للتنازل عن جوانـب مـن معنى السـيادة، كمـا أنَّ ولايتها على الناس، أصبحت أقلَّ حصرية، بل إنَّ مواطنين كثيرين منتسـبين إليها إسـميًا ولكنهم يعيشون في دول أخـرى، وبما يشـبه الانتمـاء والولاء العابـر للدَّولة، وربَّما «اللا دولة».

- **تآكل الدَّولة؟**

مثَّلت الدَّولة «مصدرًا للخطر»، من خلال إمساكها بـ «حقل السـلطة»، و«إنتاج» و«إعادة إنتاج» نظم أو ديناميـات الهيمنة نفسـها. وهي أيضًا مصدر أو محـل أو موضوع خطر، من خلال الصراع عليها هي

نفسها. وهكذا، تحولت الدَّولة إلى «قيد» و«بنية احتواء ضدَّ التغيير»، وفي الوقت نفسه أدَّت «تدفقات السلطة إلى تآكل أسسها»[8]. وثمَّة مخاطر أو تحديات كبرى أمام الدَّولة، مصدرها تزايد التدفقات[9]، وتحولات القيم[10]، حول السِّياسة والدَّولة.

هذا لا يعني أنَّ الدِّول (أو بعضها) لا تستطيع التأثير، إلَّا أنَّ نمط التفاعلات والتدفقات والتكاليف وغيرها يدفعها للتخلي عن محاولة التأثير أو لـ تَخَيُّر أساليب تفاعل وتأثير من خلال التفاعلات عبر الحدود وفي المجال الرمزي والافتراضي، ومن خلال الفواعل غير الحكومية أو غير الدولتية[11].

ثالثًا: نقد التمركز أو تفكك الأمن

- **تفكك مركزيَّة الدَّولة**

يبدو أنَّ معنى الأمن تَشَظَّى ولم تَعُدّ الدَّولة صاحبة القول الفصل فيه، وأصبح هناك فواعل عديدة داخل الدَّولة وخارجها، ودوائر متعددة ومتقاطعة النشاط والتأثير، لديها ما تقوله أو تباشره بهذا الخصوص. ومن ثَمَّ فإنَّ للفواعل من غير الدَّولة، مثل الجماعات والمؤسسات وحتى الأفراد! أنْ تدقِّق في ما تعدُّه سياسات ومصادر تهديد فرصة.

وتجد تفاعلات الشركات والجماعات والأفراد، وبالطبع رجال المال والأعمال والخبراء مع أطراف أو فواعل في بلدان أخرى، بمعزل عن طبيعة العلاقات والمواقف التي تتخذها تلك الدِّول، وحتى لو كانت "الدَّولة الأم" في حالة حرب معها. وهكذا فإنَّ من الصعب الحديث عن إدارة أو مركزيَّة دولتية (من دولة) لما يتّصل بالأمن، وكلُّ دولة مضطرة لأنْ تأخذ بالاعتبار وجود قراءات وأولويات واستعدادات مختلفة لما يُعَدُّ تهديدًا فرصة. وإذا كانت الدَّولة لا يزال لديها قوامة نسبية في هذا الباب، إلَّا أنَّها لا تلعب وحدها، وهي أقلُّ هيمنة، بهذا الخصوص كما تتكرر الإشارة.

إنَّ ثمة تحولات نشطة ولكنها ليست نهائية في التمركز النسبي للأمن، وهي –ويبدو أنَّنا نكرِّر هنا- تحوّلات من "أمن السياسة" (بالمفرد) إلى "أمن السياسات" (بالجمع)، ومن "أمن الدَّولة" إلى "أمن المجتمع"، ومن "المجتمع" إلى "الجماعة"، ومن "الجماعة" إلى "الفرد". مرَّة أخرى، فإنَّ هذا التحوّل

لم يعدّ من السهل الدخول في تحالفات أو سياسات أمن بمعزل عن اتجاهات الرأي العامّ وفواعل السِّياسة الداخلية وتوافقاتها

هو أقرب لتوسيع النطاق منه للانتقال أو القطع. وينسحب ذلك، أو جانب منه، على عمليَّة رسم سياسات الأمن، التي تشهد توسيعًا متزايدًا لفواعلها. ولم يعدّ من السهل الدخول في تحالفات أو سياسات أمن بمعزل عن اتجاهات الرأي العامّ وفواعل السِّياسة الداخلية وتوافقاتها، وكذلك مواقف الفواعل الخارجيين، إذا كان لا يزال للتمييز بين "الداخل" و"الخارج" من معنى، وخاصَّة في دول مثل دول المنطقة العربيَّة والشرق الأوسط، وأكثرها دول "لا داخل لها" تقريبًا، باعتبار حجم التأثيرات والتدفقات والتغلغل والاختراق الحاصل عليها.

يلاحظ آلان تورين أنَّ المجتمع في فرنسا مثلًا، وهي بلد ذو تقاليد جمهوريَّة وإدماجية مبكرة نسبيًا، "يتفتت إلى جماعات، مع أنَّ الانتقال من الجماعات إلى المجتمع، ومن الهويّات الجماعية إلى حكم القانون، وكان يبدو في أواخر القرن التاسع عشر الأوربي وكأنَّه تطور عظيم"، ويتساءل تورين "أفترانا نعيش اليوم حركة في اتجاه معاكس؟"[12]. ولكن ماذا لو أمكنت المقارنة مع المجتمع والدَّولة في بلد عربيّ أو مشرقي؟

يجري الحديث عن تحوّلات مهمَّة وخطيرة، ولكنَّها لا تمثِّل قطيعة، وهي لا تنفي أنْ ثمَّة عودة لـ«التمركز» حول الدَّولة ومقولة الدَّولة و«أمن الدَّولة»، مع بروز التحديات المتزايدة للعنف والإرهاب وتزايد مخاطر «فشل» الدِّول والمجتمعات.

- **أولوية السياسي**

عندما تتمركز السلطات حول النظام السِّياسيّ، كما في النظم الشمولية، يحدث أنْ تكون الأولوية للنظام على الدَّولة، وللدَّولة على المجتمع، وهذا يعني أنَّ مدارك الأمن وسياساته تكون محكومة بإرادة النظام والقائمين عليه، وعادة ما يتمركز الأمر حول صانع القرار الرئيس متمثلًا بفرد أو عصبة من المحيطين به.

وفي الوقت الذي يمثِّل هذا، بحدِّ ذاته، فرصة للقائمين على الأمن؛ نظرًا لسهولة حصر فواعله وصنع سياساته وتنفيذها، وخاصَّة في المجتمعات والدَّولة غير المستقرَّة أو المخترقة أو القابلة للاختراق، إلَّا أنَّه يمثِّل مصدر تهديد أيضًا؛ لأنَّ طريقة تحديد ما يمثِّل أمنًا، أي تهديد فرصة، تتمركز حول فرد أو عصبة قليلة العدد، وقد تكون محل إجماع أو توافق اجتماعيّ، وقد لا تكون لدى الفرد أو العصبة المعرفة والدراية والاستعداد الكافي للتعاطي مع مصادر تهديد واسعة ومتزايدة.

وقد يكون معنى الأمن، ما يمثِّل تهديدًا فرصة، متمحورًا حول بقاء نظام الحكم أو عصبة الحكم

نفسها، ولو كان ذلك على حساب أمن المجتمع والدَّولة. وهذا ما يحدث في كثير من الدِّول حول العالم، ومنها المنطقة العربيَّة والشرق الأوسط.

هنا يلتهم الأمنُ السياسة، أو يحتويها، ويعيد إنتاجها على شاكلته، بحيث تنتفي عمليًا أيَّة فسحة للسِّياسة والتداول، بل تصبح أيَّة دعوة للسِّياسة أو الاختلاف هي مصدر تهديد! من منظور فواعل الحكم.

إنَّ ثمَّة خطأ شائع، بأنَّ قطّاع الأمن الوطنيّ في الدَّولة الديمقراطيَّة هو أقلُّ عددًا وأنَّ الدَّولة أقلُّ اهتمامًا أو انخراطًا بالشأن الخاصّ للمواطنين، وإنَّما الصحيح هو العكس، ذلك أنَّ الديمقراطيات تهتمُّ بالمزيد من الرقابة على كلِّ شيء تقريبًا، بأكثر وأكفأ ممَّا تفعل النظم الشمولية والتسلطية، لكن ما يحدث في الديمقراطيات هو أنَّ ثمَّة فصلًا بيِّنًا أكثر بين الأمن وبين السلطة، وأنَّ تداول السلطة ممكن، وتغيِّر البرامج والأفراد ممكن أيضًا، لكن عن طريق صناديق الاقتراع، على الرغم ممَّا يعتري ذلك من تدخلات وتأثير للمال والشبكات وفواعل القوّة المختلفة.

وعادةً ما تبرز مشكلات "الضبط المدني" و"الرقابة الديمقراطيَّة" على سياسات الأمن والأمن الوطنيّ، مع التركيز على قطّاعات الإنفاق العسكري، وتنظيم الجيوش، والمؤسسات الأمنيَّة، والصناعات العسكرية، وتصدير واستيراد السلاح، والرقابة الأمنيَّة، وتدخل المؤسسات الأمنيَّة في حياة الناس، والعلاقات المدنية العسكرية، ونظم الخدمة العسكرية والتجنيد الإلزامي، وتميل الدِّول والسلطات بطبيعتها إلى التجاوز على الصلاحيات تحت عناوين ومبرِّرات الأمن القوميّ، ما يتطلب وجود رقابة مدنية وسياسيَّة مستمرَّة، وخاصَّة في فترات التوتر والاضطراب الداخلي والخارجي.

إنَّ الدَّولة بالأساس "كيان عسكري"[13]، وهذا يفسِّر إلى حدٍّ ما كيف حدث أنَّ تَمَرْكَزَ مفهومْ وسلوك الأمن في الدَّولة والنظام السِّياسيّ حول العسكر؟ ويتضِّح التَمَركُز حول الجيش والمؤسسة العسكرية، في حالة الأزمة، ولكنَّه يُمثِّل سمة رئيسة في دول عديدة حول العالم، وخاصَّة في المنطقة العربيَّة والشرق الأوسط، حيث الكلمة العليا للعسكر!

وثمَّة إلى ذلك أنماط من التمركز على صعيد التهديد، مثل التمركز على «المدارك النمطية» عن الأنا والآخر؛ وفي المدارك النمطية على الماضي والخبرات السابقة والموروث أكثر من الناشيء أو المحدَّث، وعلى القريب أكثر من البعيد، وعلى الانتظار أكثر من الكشف والاستشراف. وهذا باب فيه كلام كثير.

> **قد يكون معنى الأمن، ما يمثِّل تهديداً فرصة، متمحوراً حول بقاء نظام الحكم**

- **اللايقين**

إنَّ تمركز الأمن حول الشبكة، يغيِّر من الرؤيَّة العميقة لما يعدّ أمنًا أي مصدر تهديد فرصة، إلَّا أنَّه «لا يَجُبُّ» المقاربات والتمركزات السابقة، و«لا ينسخها»، وإنَّما «يعيد موضعتها» و«تكييفها» بشكل مختلف. وإذا كان ثمَّة فواعل تهديد فرصة بدء من الأفراد إلى المجموعات إلى الجماعات وصولًا إلى الدِّول، فإنَّ حجم التدفقات المتعددة المصادر والاتجاهات يجعل من الصعب تعيين الوزن النسبي لفواعل الأمن، وإنْ أمكن هذا، في زمان ومكان معينين، أو لفعل بعينه أو لمصدر تهديد فرصة بعينه، فإنَّه يكون عارضًا أو مؤقتًا، ومن الصعب تعيين ذلك في زمان ومكان آخر، أو في زمان آخر للموضوع نفسه. وهذا يعني أنَّ مدارك الأمن، التهديد –الفرصة، أمام صعوبات كبيرة على صعيد التوقع أو الاستشراف، ومن ثمَّ فإنَّ موقف الأمن يكون أمام تحدي اللايقين تجاه اللحظة التالية أو المستقبل.

رابعًا: عودة الدَّولة؟

مثَّلت تطورات دولنة الأمن من جهة، وعولمته من جهة أُخرى، نكوصًا في أولويات الأمن العالمي أو الأمن البشري، وكان ذلك مناسبة لبروز ظاهرة إحيائية الأمن المتمركز حول الدَّولة. وفي الوقت الذي كان فيه العالم أكثر اهتمامًا بصياغة مفهوم «الأمن البشري»، فقد كان العديد من الدَّول تعيد مراجعة مدارك وسياسات الأمن، ليعيد وضع معاني الأمن القوميّ التقليدية أو الحداثية في مقام الأولوية، ومن ثَمَّ فقد أخذت الدَّولة تستعيد زمام المبادرة، وأصبحت أكثر إقدامًا في سن قوانين تقيِّد الحريات الإعلامية والسِّياسيَّة، وتمارس رقابة مشددة ومتعددة الأشكال على الناس، بذريعة الحفاظ على الأمن. وظهر ذلك بقوّة في اعقاب أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2011 في الولايات المتّحدة، وتعزَّز في أعقاب جائحة فايروس كورونا، الأمر الذي أثار مخاوف متزايدة من عودة فكرة «الأمن القومي» في معانيها الأكثر تمركزاً وتسلطاً [14] .

> في عالم اليوم، يمكن أن تقوم حرب وتنتهي من دون إطلاق طلقة واحدة

إن التحولات العولمية، والتدفقات والسيولة في المشهد العالمي، إذ تغير من الرؤية العميقة لما يعد أمناً أي مصدر تهديد – فرصة، إلا أنها لا تَجُبُّ المقاربات والتمركزات السابقة، وإنما «يعيد موضعتها» و«تكييفها» بشكل مختلف، إذ إن الشبكة والمجتمع الشبكي العالمي بفواعل التهديد – الفرصة، ويبدو أننا نكرر هنا، لا ينسخ أو يَجُبُّ الفواعل الأُخرى التي أصبحت تقليدية مثل الدولة والحرب والعسكر والقومية الخ.

خاتمة

إن منظور الأمن القومي في عالم اليوم، أمام تحديات غير مسبوقة، وسيولة فائقة في مصادر التهديد-الفرصة، وخاصة مع التطور الكبير في التقانات والادوات، وأنماط العملو الانتاج، والنقل، والاتصال، والثورة في التقانات الحيوية، وتقانات السلاح والتنظيم والإعداد والتدريب الخ وهذا ما يضع سياسات الأمن القومي أمام حاجة مستمرة للمراجعة والتعديل.

وفي عالم اليوم، يمكن أن تقوم حرب وتنتهي من دون إطلاق طلقة واحدة، كما يمكن أن يُشرع جيش أو نظام في حرب معقدة ضد خصومه، من دون أن يُعلن الحرب أو يكون طرفاً مباشراً فيها، وخاصةً إذا كانت تتم من خلال ديناميات تغلغل إلى داخل الوحدة أو الكيان الاجتماعي أو السياسي.. إلخ بحيث يتم اللعب على التناقضات والفجوات الداخلية وإنهاكه من الداخل. وهذا ما يُعرف بديناميات «الحرب الهجينة».

وبالنسبة للأمن في مجتمعات ودول مثل المنطقة العربية والمشرقية، فإن المزيد من التقنية والحداثة في خطط وتقديرات وتكتيات الأمن، عادة ما يعني المزيد من التعبية والاختراق،

والفسـاد والهـدر فـي المـوارد. ذلـك أن الأمن إذ يتمركز حول الدولة –بالمعن الذي تعرفه مجتمعات الشـرق الأوسط، عادة ما يصبح "ترياقاً مسموماً"، ويكـون أكثـر خطـورة عندمـا تكـون تمركزاته حول الدوائـر الأضيـق، وعندما يفقد النظام السياسـي ونظـام الأمـن القومـي في دولـة ما شـرعيته أو قبوله لدى الذين يفترض أنه أقيم من أجلهم.

وعلـى الرغـم مـن أن الدولة توجد فـي "نظام من الـدول"، وأمنهـا جـزء مـن أمـن وتجاذبـات دول عديـدة، وعلى الرغم مـن التغيّرات التي تشـهدها ظاهرة الدَّولة نفسـها، إلَّا أنَّ علّـة وجودها لا تزال هي نفسها علّة تهديد الفرص، في الداخل والخارج، أي الصـراع على الموارد الماديـة والمعنوية. الأمر الذي يعزِّز عودة نشـطة لـ أولويـة الأمن وتمركزها حول الدَّولة.

مـا يبرِّر الحديث عن الحاجَّة لسِّياسـات أمن قوميّ، أكثـر توافقًـا ومرونـة وقـدرة على قراءة مـا يمثِّل تهديـدً فرصة في العالم اليوم، وتدبير السِّياسـات اللازمة حياله.

ومـن أمل أنْ تقـوم في هذا المشـرق دول تقوم سياسـات وتقديـرات الأمـن القومـيّ فيهـا علـى أولوية أمن المجتمع والإنسان.

الهوامش

1 - أولريش بك، مجتمع المخاطر العالمي: بحثًا عن الأمان المفقود، ترجمة: علا عادل وآخرون، ط1، (القاهرة: المشروع القوميّ للترجمة، 2013)، مواضع مختلفة.

2 - انظر بكيفية عامَّة: إيمانويل والرشتين، نهاية العالم كما نعرفه: نحو علـم اجتماعيّ للقرن الحادي والعشـرين، ترجمـة: فواز الصياغ، (المنامة: هيئة البحرين للثَّقافة والتراث، 2017).

3 - انظـر: عقيـل سـعيد محفـوض، مزاولة المسـتحيل؟ أمن الفرد والدَّولة والعالم، المفاهيم، الأبعاد، التحوّلات، (دمشق: دار الفرقد للنشر، 2021)، ص64 وما بعد.

4 - المصدر نفسه: ص335.

5 - الإله جانوس (Janus) هو إله البوابات عند الرومان، وله وجهان مختلفـان، وكلّمـا دخل شـخص إلـى الصـرح الأولمبي فـي الصباح، شـاهد وجـه جانـوس الضاحـك والمشـرق، وإذا خـرج عصرًا شـاهد وجهـه المكفهـر والغاضب. والمقاربة أو التشـبيه هو بالأسـاس لـ ثيدا سـكوكبول، انظر: نزيه نصيف الأيوبي، العرب ومشكلة الدَّولة، (بيروت: دار الساقي، 1992)، ص 14.

6 - آلان تورين، براديغمـا جديـدة لفهم عالم اليـوم، ترجمة: جورج سـليمان، مراجعـة: سـميرة ريشـا، ط1، (بيـروت: المنظمـة العربيَّة للترجمة، 2011)، ص 67.

7 - التعبيـر أو المفهـوم هو لعالـم الاجتماع الفرنسـي بيير بورديو، انظر: بيير بورديو، العنف الرمزي، ترجمة: نظير جاهل، (بيروت: المركز الثَّقافيّ العربيّ، 1995).

8 - مايـك فيذرسـتون (وآخـرون)، محدثـات العولمـة، ترجمة: عبد الوهـاب علـوب، (القاهـرة: المجلـس الأعلـى للثَّقافـة، المشـروع القوميّ للترجمة، 2000)، ص 129.

9 - انظـر مثـلًا: تيموثي لـوك، «النظام العالمـي الجديد أو النظم العالمية الجديدة: السلطة والسِّياسة والآيديولوجيا في معلوماتية محليـات العولمـة»، فـي مايـك فيذرسـتون (وآخـرون)، محدثـات العولمة، ، ص 121-142.

10 - جـان بودريـار، المصطنـع والاصطنـاع، ترجمـة: جوزيـف عبـد اللـه، (بيـروت: المنظمـة العربيَّـة للترجمـة، 2008)، ص 147-157. وزيجمونـت باومان، الثَّقافة السـائلة، ترجمة: حجاج أبو خير، (بيروت: شبكة الأبحاث العربيَّة، 2018).

11 - كريـس بـراون، فهم العلاقـات الدوليَّة، ترجمـة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 48 .

12 - آلان تورين، براديغما جديدة لفهم عالم اليوم، ص 29.

13 - كريس براون، فهم العلاقات الدوليَّة, ص 80.

14 - انظر مثلًا، تحذيرات الفيلسوف الإيطالي جورجيو أغامبن في: Giorgio Agamben, The Invention of an Epidemic, European Journal of Psychoanalysis, 262020-2-, http://www.journal-psychoanalysis.eu/coronavirus-and-philosophers/ Published in Italian on Quodlibet, https://www.quodlibet.it/giorgio-agamben-l-invenzione-di-un-epidemia).

مدى تأثير نظريَّة العمق الإستراتيجيّ على الأمن القوميّ التركيّ

عادل زين العابدين

بعد انتهاء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتّحدة وانتهاء النظام العالمي الذي كان قائمًا على أساس القطبين، وظهور نظام القطب الواحد بقيادة الولايات المتّحدة الأمريكيَّة ومحاولتها لإدامة نظام القطب الواحد، إلَّا النظام العالمي الجديد لم يبقى ثابتًا حيث بدأت الدِّول مثل روسيا وتركيا التي تعتبر نفسها وارثة لإمبراطوريات بالسعي أنْ تكون ذات تأثير في النظام العالمي الجديد.

تركيا في فترة الحرب الباردة كانت في الجبهة الغربية وكانت للغرب بمثابة سدٍّ لوقف الزحف الشيوعية باتجاه الغرب. مع هذا التغيير في النظام الدوليّ الذي يعمل كمحفّز لتغييرات في سياسات الخارجية لبعض الدّول، فمن الواضح أنّ هناك تغييرات حصلت في السِّياسة الخارجية التركيّة بناء على معطيات جديدة في النظام العالمي، إلّا إنّ الأرضية النظرية التي ستكون محرّك هذا التغيير، أي التي ستعطي زخمًا للتطبيقات العمليّة، لم يتمّ إنشاؤها إلّا في فترة حكومة حزب العدالة والتنمية وبعد وضع عقيدة العمق الاستراتيجيّ للمنظّر أحمد داوود أوغلو، والتطورات التي حصلت في المنطقة خاصّة تلك الثورات العربيّة والتي أصبحت تعرف بالربيع العربيّ.

الفرضية الأساسيَّة التي تقوم عليها هذه النظريَّة هي أنّ:

قوّة دولة ما في السِّياسة الإقليمية والدوليَّة تعتمد على الموقع الجغرافي الاستراتيجيّ والعمق التَّأريخيّ لتلك الدَّولة

نظريَّة العمق الاستراتجيّ للمنظِّر أحمد داوود أوغلو

طرح أوغلو نظريَّته في كتابه «العمق الاستراتيجيّ: موقع تركيا ودورها في الساحة الدوليَّة» الذي نشر في 2001، الفرضية الأساسيَّة التي تقوم عليها هذه النظريَّة هي أنّ قوّة دولة ما في السِّياسة الإقليمية والدوليَّة تعتمد على الموقع الجغرافي الاستراتيجيّ والعمق التَّأريخيّ لتلك الدَّولة. أوغلو تعبِّر من خلال هذه الرؤيَّة عن المكانة المؤثِّرة التي ينبغي أنْ تضطلع بها تركيا على الساحة الإقليمية والدوليَّة. نظريَّة العمق الاستراتيجيّ تعبِّر عن تميِّز الجغرافيا التركيَّة وكيفية توظيف تركيا لموروثها التَّأريخيّ لبلوغ مكانة إقليمية ودوليَّة فاعلة، وبالنظر إلى هذين المعيارين، تتمتع تركيا بمكانة فريدة، ينبع تفردها في هذه المناطق من حقيقة أنّ لديها مضيقًا جيوستراتيجيًّا ولديها أكثر من منفذ بحري والتراث العثماني تأريخيًّا. كما يركِّز أوغلو على المناطق البرية القريبة لتركيا وكيف يمكن لتركيا أنْ تكون فاعلًا فيها والتي تشمل الشرق الأوسط، والقوقاز والبلقان، بالإضافة إلى المناطق القارية القريبة والتي تشمل دول أواسط آسيا الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فإنّ نظريَّة العمق الاستراتيجيّ حسب أوغلو تعبِّر عن أفضل السبل لتأمين الأمن القوميّ التركيّ.

السِّياسة الخارجية التركيَّة في فترة أوغلو

التغييرات التي طرأت على السِّياسة الخارجية التركيَّة بمقتضى المتغيِّرات التي حصلت في النظام العالمي بعد الحرب الباردة، خاصّة تلك التي تخصُّ السِّياسة العثمانية الجديدة، والتي يعتقد إنّها سياسة خاصّة بفترة حزب العدالة والتنمية غير أنّها تعود إلى فترة رئيس الجمهوريَّة الثامن لتركيا تورغوت أوزال (٩ تشرين الثاني ١٩٨٩ – ١٧ نيسان ١٩٩٣)، على الرغم من أنّ البحث عن التغيير والتحوّل

في السّياسة الخارجية التركيّة بدأ في التسعينيات، غير أنَّ الحكومات التوافقية والإضطرابات الاقتصادية في تركيا كانت عائقًا أمام السّياسة الخارجية طموحة ومتسقة، والأساس النظريّ للسّياسة الخارجية التركيّة لم يكن معروفًا بشكل جيد حتى تأسيس نظريّة العمق الاستراتيجيّ ووصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم.

حاولت تركيا أنْ تقدِّم نفسها في فترة داوود أوغلو على أنَّها مركز قوّة في الشرق الأوسط، وهذا ما ولَّد مخاوفَ لدى دول عربيَّة خاصّة الخليجية

عادة المنظرين والأكاديميين في مجال العلاقات الدوليَّة يتعمقون في التحليلات وينتجون التحليلات بينما رجال الدَّولة والدبلوماسيين بسبب مواقعهم يركزون على النتائج العمليَّة، ولذلك نرى مساهمة أشخاص مختلفين في تكوين سياسة خارجية لدَّولة ما، في حين تركيا بعد ٢٠٠٠ عاشت تجربة عكس ما هو الشائع، داوود أوغلو بعد نشرة لكتابة في 2001، أصبح مستشارًا لرئيس الوزراء في 2002 عبد الله كول ومن ثـمَّ رجب طيب أردوغان ووزيرًا للخارجية (2009 - 2014) حتى قبل توليه الوزارة كان يعرف على أنَّه وزير للخارجية بالفعل، ثمّ رئيسًا للوزراء (2014 - 2016). أوغلو في أكثر من مناسبة ادعى في توليه لوزارة الخارجية كان قد أكَّد على أنَّه ملتزم بتطبيق عقيدة السِّياسة الخارجية المنصوص عليها في كتابه الخاص بالعقيدة الاستراتيجيَّة، وتوليه المناصب الحكومية خاصَّة الخارجية يدعم هذا الرأي.

وحاولت تركيا أنْ تقدِّم نفسها في فترة داوود أوغلو على أنَّها مركز قوّة في الشرق الأوسط، وهذا ما ولَّد مخاوفًا لدى دول عربيَّة خاصّة الخليجية، بالإضافة خلال فترة تولي أوغلو وزراة الخارجية تأكيده على العمق الإسلاميّ، وتسبب بزيادة حملات التي تدعي سعي تركيا إلى السِّياسة العثمانية الجديدة. وتزامن محاولات تطبيق نظريَّة العمق الاستراتيجيّ الذي يعطي فيها أوغلو أهمِّيَّة خاصَّة للعمق الإسلاميّ تحت مسميات ثقافيَّة، بإنطلاق الثورات العربيَّة التي أطاحت بالحكومات في تونس، ومصر وليبيا واليمن والتي تسببت بظهور تنظيمات الإرهابيَّة في شمال العراق وسوريا، ما تسبب ببرود في العلاقات التركيَّة الخليجية والعراقيَّة، حيث رأت بعض الدَّول العربيَّة خاصَّة تلك المناهضة للإخوان على أنَّ تركيا منافس قوي لها في المنطقة ما أدَّى إلى تدهور العلاقات التركيَّة مع بعض الدِّول العربيَّة خاصَّة الخليجية.

كثير من الأكاديميين والباحثيين قيَّموا نظريَّة العمق الاستراتيجيّ لأوغلو على أنَّها قائمة على أساس الهيمنة وقسم منها اعتبرها مثالية؛ لأنَّها تقوم على أساس العلاقات الجيدة لتركيا مع جيرانها والتوازن في علاقاتها مع الغرب، وذلك لأنَّ كثيرًا من القوى الدوليَّة خاصَّة الولايات المتّحدة الأمريكيَّة وروسيا الاتحادية كانا ولا زالتا منخرطتين في الشرق الأوسط والقوقاز بسياسة خارجية تتعارض مع المصالح التركيَّة.

أفكار أوغلو فسِّرت من قبل المحلِّلين وبعض الأطراف الإقليمية على أنَّها قائمة على أساس الهيمنة.

يرفض أوغلو وجهة النظر القائلة بأنَّ تركيا هي جسر بين الإسلام والغرب، ويدعو في نظريَّته هذه إلى ضرورة أنْ تكون تركيا متوازنة في علاقاتها مع الغرب وأنْ تبني علاقات قوية مع الجغرافية الإسلاميَّة لوجود روابط تأريخيَّة ودينيَّة بين الشعوب الإسلاميَّة، وأوغلو يرى أنَّ انتهاج سياسة خارجية قائمة على أساس أنَّ تركيا مجرد جسر بين الشرق والغرب يتماشى مع المصالح الإقليمية والعالمية للدِّول الأخرى. بمعنى آخر، يفضِّل أوغلو التمركز النشط والفعَّال بدلًا من الموقف المتفرج غير الفعّال لموقف تركيا في الساحة الدوليَّة.

أوغلو في نظريِّتها انتهجت نهجًا براغماتيًا حيث تدعو فيها إلى إبراز الهويَّة الإسلاميَّة-التركيَّة في القوقاز خاصَّة مع دولة أذربيجان ذات توجه ليبرالي، واستخدام الرابط الإسلاميّ مع دول الشرق الأوسط ودول البلقان، وهذا يعني مراعاة حساسية الداخلية للدِّول الأخرى.

أوغلو عزَّز حجّجه القائلة على أنَّ تركيا يمكن أنْ تكون دولة محورية وفعَّالة في النظام العالمي من خلال انتقاد نهج السِّياسة الخارجية التقليدية لتركيا، ولا يمكن لتركيا أنْ تتبنى وجودًا انطوائيًا في النظام الدوليّ الحاليّ. وفي هذه المرحلة، هناك خياران لتركيا: إما أنْ تقبل تركيا مسار إنشاء محور حضاري ديناميكي خاصَّة بها مع المخاطر التي ستجلبها، أو ستبقى دولة سلبية (متفرجة) في محاور حضارة الآخرين وتفقد كلَّ إعتبارها وشخصيّتها. هذه الأفكار تمَّ تفسيرها من قبل الأطراف الإقليمية على أنَّها عودة تركيا إلى العمل على إقامة دولة عثمانية جديدة، حيث أنَّ أوغلو في أكثر من مناسبة كانت تعتبر الدَّولة العثمانية آخر معقل للمسلمين وبالتالي يمكن للدِّول الإسلاميَّة خاصَّة دول الشرق الأوسط والبلقان أنْ تجتمع حول المفاهيم الإسلاميَّة، وهذا ما أوقع الخارجية التركيَّة في مشاكل مع بعض البلدان العربيَّة خاصَّة الخليجية مثل السعودية التي كانت تعمل على قيادة العالم السُّنّيّ من جهة وإيران وسوريا والعراق من جهة أخرى. وظهور الثورات العربيَّة بالتزامن مع سياسة خارجية تركيَّة قائمة على أساس أفكار داوود أوغلو، جعلت بعص البلدان الإقليمية والدوليَّة أنْ تقدِّم مساعدات إلى جماعات مناهضة لتركيا والتي تشكِّل تهديدًا مباشرًا للأمن القوميّ التركيّ، مثل منظمة بي كي كي في شمال العراق وقوات سوريا الديمقراطيَّة في شمال سوريا التي تراها تركيا على أنَّها تهديد مباشر للأمن القوميّ التركيّ.

بسـبب سـعي الولايـات المتّحـدة الأمريكيَّـة في الشـرق الأوسـط وروسـيا فـي دول القوقـاز ركَّـز أوغلـو في نظريّته على دول البلقان، ووفقًا لرؤيّته يـرى أنَّ دول البلقـان تتمتـع بأهمِّيَّة جيوسياسـيَّة؛ لأنَّها تمثِّل مفترق طرق رئيسـي ينحدر من أوراسيا إلـى البحر الأبيض المتوسـط، وأنَّها منطقة تقاطع الثَّقافـات ويُنظـر إلـى هـذه البلـدان خاصَّـة ألبانيا وبوسنة وهرسك على أنَّها نقطة فصل بين الشرق والغـرب. ويذكر أوغلو إنَّ سـيادة الدَّولة العثمانية على المنطقة من حيث القانون الدوليّ قد انتهت، وأكَّـد أنَّـه بعد الفجـوة الجيوسياسـيَّة والجغرافية الثَّقافيَّـة التي ظهرت مع انسـحاب العثمانيين من المنطقـة ، يجـب أنْ تملأ من قبل تركيا، لهذا أفكار أوغلو فسِّـرت من قبل المحلِّلين وبعض الأطراف الإقليمية على أنَّها قائمة على أساس الهيمنة.

خروج أوغلو من رئاسة الوزراء وتركه لحزب العدالة والتنمية التركيَّة تؤكِّد على أنَّ نظريته لم تنجح ولربَّما أنَّ تطبيقها أصبح يشكِّل تهديداً للأمن القوميّ التركيّ

النتيجة

لا يمكن القول أنَّ أفكار أوغلو المعبَّر عنها بالعقيدة الاسـتراتيجيَّة لتركيـا قـد نجحت فـي التطبيق وفي حين يمكننا القول على أنَّها جعلت تركيا في مشاكل كبيرة مع الدِّول الإقليمية والدوليَّة، وذلك بسـبب التغيِّرات التي حصلت في الدِّول العربيَّة نتيجة الربيع العربيّ، الذي ولَّد فرصًا ومعوقات كبيرة لتركيا في فتـرة لم تكن مسـتعدة لها. ولم تسـتطع تركيا أنْ تبنـي علاقـات قويَّة فـي المنطقة وفقًـا لعقيدة العمـق الاسـتراتيجيّ، والتـي تدعي علـى إمكانيَّة تركيـا أنْ تلعـب دورًا إقليميًـا وعالميًـا محوريًـا مع الحفاظ على العلاقات مع الأطراف المختلفة وعلى مسـتويات مختلفة، ففي فترة تولـي أحمد داوود أوغلو لوزارة الخارجية حصلت مجزرة أسطول الحرية فـي 2010، راح ضحيتهـا 10 نشـطاء وجرح أكثر من 56 باعتداء قوات الاحتلال الإسـرائيلي علـى القـوارب التي كانـت متّجهة إلى غـزة، وفـي فترة توليـه لرئاسـة الوزراء حصلت أزمة إسـقاط لطائرة روسيا في 2015، والولايـات المتّحـدة الأمريكيَّة بـدأت تقلق من ابتعـاد تركيا من محور الغـرب علـى حسـاب اسـتقلالها فـي السِّياسة الخارجية.

إلـى جانـب كلِّ ما تقـدم نظريَّة العمق الاسـتراتيجيّ لـم تقـدِّم أيَّة رؤيَّـة لحلِّ المسألة الكردية سواء كانت في العراق أم تلك الموجودة في داخل تركيا، التي تعتبـر إحدى أهم التهديدات المباشـرة للأمن القوميّ التركيّ، وأنَّ خروج أوغلو من رئاسـة الـوزراء وتركه لحزب العدالة والتنميـة التركيَّة تؤكِّد علـى أنَّ نظرية العمق الاسـتراتيجيّ لداوود أوغلو لـم تنجـح ولربَّمـا أنَّ تطبيقها أصبح يشـكِّل تهديدًا للأمـن القوميّ التركيّ، وبالتالي لا تزال تركيا تعمل على تلافي آثار السِّياسـة الخارجية المتبعة في أيَّام أوغلو، بمزيد من الانفتاح وبناء علاقات قائمة على أساس الطمئنة للحلفاء ولدِّول المنطقة.

الأمن القوميّ وحروب الجيل الرابع

مدخل في السيكوبوليتيك Psychologistic

عقيل حبيب

هل يمكن إعادة تعريف «الأمن القوميّ» عربيًّا؟

يبيِّـن تأريِّـخ مفهوم «الأمـن القوميّ» ارتباطـه (جنيالوجيًـا) بمفاهيم ذات طبيعة جماعيَّة وبالأخص سياسـيَّة، حيث ارتبط بالمجال الجماعيّ الذي هو عكس الفردي كحقيقة أو حدث.

فجميـع نظريـات الأمـن القومـيّ قامت على افتـراض مفـاده أنَّ مفهوم «الأمـن القومـيّ» يحيل بالضـرورة إلى «الجماعي»، والـذي يلازم ملازمة وجوديـة مفهـوم «الدَّولـة»، وتحديدًا معاهدة ويسـتفاليا عـامّ 1648م، حيـث تمَّ الاعتراف بالدَّولة وحدة ذات كيـان فاعل ومؤثِّر في مجتمع أكبر، مكـوّن هـو الآخر مـن كيانـات/ دول (المجتمـع الدوليّ)، هي دولـة الأمَّة Nation State وأنَّ مـا ينظِّـم العلاقة بين دولة مـا والمجتمع الدوليّ هو القانـون الدوليّ. ثمَّ ما أعقـب هذا الاعتراف الوجودي التَّأريخيّ من حقوق كالسيادة، وامتلاك القوّة، وحرمة الاعتداء على الدَّولة...

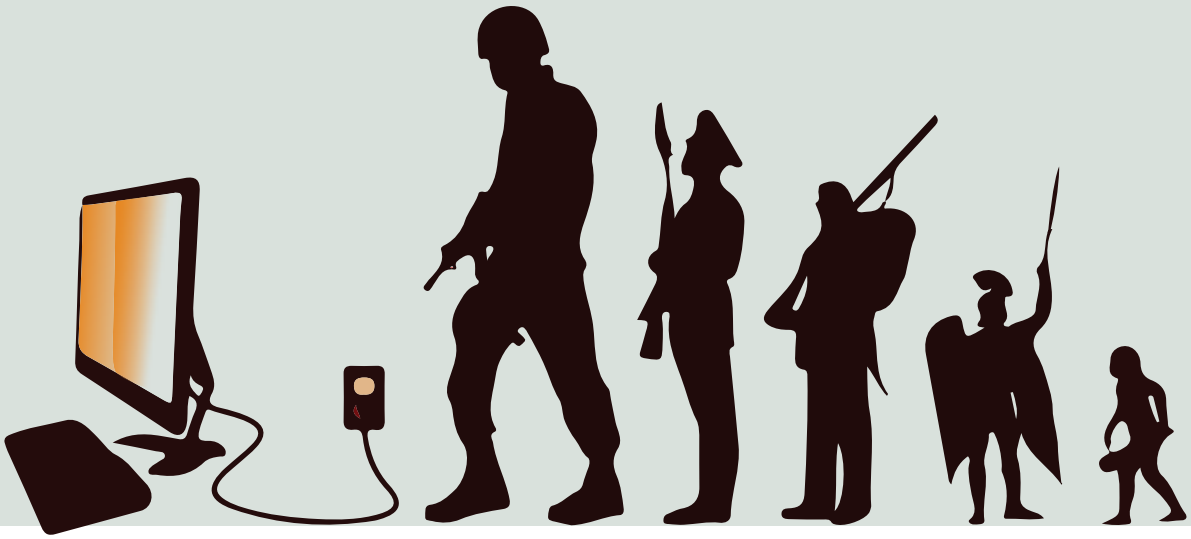

التنظيـر العربـيّ مثـل غيـره اسـتقبل وتقبـل هذه الفرضيـة كبديهيـة مـن بديهيـات التفكيـر الأمـن القوميّ. "لقد قامـت فكرة الأمن القوميّ العربيّ بمختلف أبعادها السِّياسيَّة والاقتصادية والثّقافيَّة والعسـكرية على أسـاس العمل العربيّ المشترك، والـذي ينطلـق أساسًـا مـن مبـدأ الاعتمـاد على الجماعـة" (اسـماعيل، 2009: 31). ويمكن العودة إلى (ميثاق الجامعة العربيَّة) عامّ 1945 م وما نصَّ عليـه من مفاهيـم ك(الضمـان الجماعـيّ العربيّ) و(التدابيـر اللازمـة لدفـع الاعتـداء) كمـا جـاء في المادة(6).

والذي يتمعن في فكـرة مفهوم الأمن القوميّ - عالميًا أو عربيًّا- سـيرى تركيـزًا على البعد الجماعي في فهم الأمن القوميّ - على الرغم من أنَّ مفهوم (الأمـن) هـو مفهوم نفسـي يتعلق بشـعور الفرد بغيـاب الخـوف والتهديـد، قبل أنْ يكـون مفهومًا جماعيًّـا-، وأنَّ هـذا التـرادف المفاهيمي وصل حدَّ التـرادف اللُّغويّ والاصطلاحي، فأصبح اسـتخدام اصطـلاح الأمن الجماعيّ بـدلًا من الأمن القوميّ، ممَّـا نتـج عنـه اسـتبعاد تـام لمكوّنـات كان مـن المفترض لوجودها أنْ يمنح مفهوم الأمن القوميّ اتساعًا نظريًّا وقوّة تطبيقيَّة. وتفترض هذه الورقة أنَّ واحـدًا مـن أهـم تلـك المكوّنـات هـو المكوّن السيكولوجي، والسيكولوجيا هنا ليس فقط تعني الحقيقة الفردية، بل وأيضًا السـيكولوجية كعلم أو نظريَّة، وبالخصوص السيكوبوليتيكا -Psychopoli tik أو السِّياسـة النفسية. لذا تحاول هذه الورقة - بكلِّ ما أوتيت من قوّة على الاختصار- أنْ تبحث في أحد جذور مفهوم الأمن القوميّ المهمَّة، ألا وهو الجذر السـيكولوجي، لربَّما يسـاهم ذلك في تنبيه المعنيين بصياغة مفهوم عربيّ للأمن القوميّ إلى الاهتمـام بالجوانب النفسـية وتجنـب الوقوع في الصياغـات التي قامت علـى رؤى وثوابت تقليدية لم تعدّ تلائم التطور في النظام العالمي، وسنتخذ من مفهوم حروب الجيل الرابع مدخلًا مفاهيميًا.

حروب الجيل الرابع... العمق النفسي

مع تقدم البشـرية تغيـر نوع التهديـدات الموجّهة للأمن القوميّ من تهديدات عسكرية إلى تهديدات لوجستية، ودخول العالم مرحلة حروب الجيل الرابع Generation Warfare 4 التي اسـتحدثت وسائل وأسـاليب جديـدة، خاصَّـة فـي مجـال الاتصـالات والمعلومات، أضيفت هذه الأسـاليب المستحدثة إلى القديمة (السِّياسيَّة والعسكرية والاقتصادية)، فقـد ورثت حـروب الجيل الرابع تركـة مرحلة الحرب البـاردة التـي أثقلت البشـرية قسـوة وديكتاتورية وعنـف، وكلّ مـا جعـل فكـرة الحـرب فـي العصـر الحديث أكثر اتسـاعًا من السـلم، مع فـارق أنَّها لم تعـدّ حربًـا مباشـرة بل حربا ناعمة بأسـاليب خفيفة، حربًـا تشـمل قطّاعـات واسـعة مـن الحيـاة ظلَّت طوال القرون السـابقة بمنأى عـن الحرب. أما الآن وقـد حطَّمـت الحداثة وما بعد الحداثة السـرديات الكبـرى (ومنها سـردية الحرب، وسـردية السـلام، وسردية العقل، وسردية الأنوار ...) فقد صغر حجم أدوات السلطة ولم تعدّ الهجمات مرئية، وتداخلت الحـدود بين السـرديات المفتتة حتى سـالت فكرة

استحدثت حروب الجيل الرابع Generation 4 Warfare **وسائل وأساليب جديدة خاصَّة في مجال الاتصالات والمعلومات**

مع حروب الجيل الرابع تغيَّر شكل استخدام القوّة وفهمها، وانتقلت عدّة الحرب من الاستخدام المباشر للقوّة العسكرية إلى الجيوش الإلكترونية

الحرب على فكرة السلام، وامتزجت بها.

لقد كشفت لنا الدّراسات السيكوبوليتيكا التغيُّر الذي طال فكرة الحرب في المرحلة النيوليبرالية، بحيث صارت الحرب جزء من الحياة اليوميَّة للبشر وأخذت طابعًا نفسيًا ورمزيًا وثقافيًا وأحيانًا لا شعوري، لهذا لم يعدّ الإنسان يميُّزها، ولا يميِّز بينها وبين مفهوم السلم أو السلام (بالاعتماد على أطروحة فوكو في تقنيات السلطة الجديدة طور جيل من النقاد والفلاسفة أساليب علميَّة وثقافويَّة اعتنت بتحليل الأساليب الحديثة، ويعدّ بيونغ- شول هان من أبرز هؤلاء الفلاسفة). اعتماد الدُّول الكبرى على فلسفة الحرب الجديدة هذه في بناء استراتيجياتها الخارجية وحماية أمنها القوميّ، وهي الحرب التي ظلَّت مجهولة بالنسبة لأنظمة سياسيَّة وحكومات دول عديدة في العالم الثالث، كذلك هي بالنسبة لفئات اجتماعيَّة وشعبيَّة وتنظيمات الإسلام السِّياسيّ في هذه الدُّول المتأخرة، جعل هذه الأخيرة حكومات وتنظيمات وثقافات شعبيَّة إلى محاولة قراءتها في عيون تراثها الثّقافيّ فكانت النتيجة أشبه بنوبات هذيان نظريَّة المؤامرة. إنَّ هذه الحرب مؤامرة غربية، صليبية... ، ممَّا زاد هذه الحرب قوّة مقابل زيادة في ضعف وارتباك خصمها من هذه الحكومات والفئات. أصبحت - وبتأثير حروب الجيل الرابع- أغلب دول العالم الثالث بحكم الدَّولة الفاشلة Failed State التي تسببت حروبها وأزماتها الداخلية المزمنة من ارتفاع معدلات الجريمة السِّياسيَّة والجنائيَّة والإرهابيَّة والمليشياوية، ولم تعدّ قادرة على تأمين حدودها ولا مواطنيها خاصَّة الأقليات، بفعل الفساد والعداء الطائفيّ والسِّياسيّ والإثني، وبالتالي فشلت الدَّولة القيام بواجباتها، وانهيار القانون والنظام وفقدان مؤسسات الدَّولة سلطتها (للمزيد حول الدَّولة الفاشلة، يمكن العودة إلى واضعي هذا المفهوم ستيفن راتن وجيرالد هيلمان عامّ 1993. كذلك توسع نعوم تشومسكي في المفهوم، انظر، تشومسكي: الدَّولة الفاشلة).

مع حروب الجيل الرابع تغيَّر شكل استخدام القوّة وفهمها، وانتقلت عدّة الحرب من الاستخدام المباشر للقوّة العسكرية والتي عادة ما تقودها الجيوش الجرارة الخارجية أو المنظمة ذات الفئات المحدَّدة والأسلحة الصلبة إلى الجيوش الإلكترونية التي لا تشترط فئة عمرية، ولا يتمّ التمييز ما إذا كانت تلك الجيوش خارجية أو داخلية، منظمة أو غير منظمة، وهي تملك قوّة ناعمة وأسلحة مادية ومعنوية ونفسية، أسلحة حقيقية أو افتراضية، وهذا ما يجعلها لا مركزية ولا تعتمد الاشتباك بل تكتفي بإدارة الصراع من مسافات

مجهولة، فأصبحت ساحتها مفتوحة لا تحدّها حدود ساحات القتال، وشخوصها أشباح، وبدل أنْ تديرها (الكيانات الدوليّة) أصبحت إدارتها منوطة بكيانات تنظيمية (كالجماعات المتطرفة والمنظمات الإرهابيَّة)، وبدلًا من العساكر كمقاتلين وضحايا، أصبح لدينا المدنيون كمقاتلين وضحايا، فماذا بقي لها من صلات مع الحروب التقليدية؟. يخبرنا للمتخصّص في الاستراتيجيَّة العسكرية Man-waring - 2012 أنَّ زمن الحرب التقليدية أو المركزيَّة قد مضى وحلَّ محله زمن الحروب التي تهدف إلى إرباك الدُّول داخليًا من خلق الأزمات وافتعال المشاكل والاضطرابات، حتى تصبح هذه الدَّولة، دولة فاشلة أو دولة هشَّة Fragile State (الحلبي، 2020).

لقد تجاوزت حروب الجيل الرابع المعنى التقليدي للحرب منذ نشأتها في الزمن الغابر، وهو حرب السِّياسات والكيانات الدوليَّة والدُّول القوميَّة إلى حرب الثَّقافات والكيانات الرمزيَّة والافتراضية.

زمن الحرب التقليدية قد مضى وحلَّ محله زمن الحروب التي تهدف إلى إرباك الدِّول داخلياً من خلق الأزمات وافتعال المشاكل والاضطرابات، حتى تصبح هذه الدَّولة، دولة فاشلة أو دولة هشَّة

وتستمدّ حروب الجيل الرابع معناها من هامش ما تعنيه الحرب التقليدية، فاستبدلت الهامش بالمركز، فبدل أنْ تستمدّ معناها ممَّا يدلُّ عليه مفهوم الحرب نفسه، تستمدّ حروب الجيل الرابع معناها من المفاهيم التي ظلَّت طوال قرون مرتبطة بمفهوم الحرب، كمفهوم الأزمة، والصراع، والتوتر، والاضطرابات... ، حتى الوصول إلى مفاهيم أبعد مسافة عن مركز الدلالة في الحرب التقليدية، مثل الغزو الثَّقافيّ والشائعات ونظريات المؤامرة... وغير ذلك من الأنشطة التي تقوم على تحطيم الروح المعنوية، والحرب النفسية. لهذا فإنَّ وضع أيَّة استراتيجيَّة لمواجهة هذا النوع من الحروب عليه أنْ يأخذ كلَّ تلك التطورات الجوهرية في الحسبان، حيث لم يبق من مفهوم الحرب سوى معنى الاعتداء (تطلق عليه الدّراسات العسكرية والاستراتيجيَّة الاهداف غير المشروعة)، عدا ذلك فإنَّ كلَّ شيء قد تغير إلى الأبد.

ظهور هذا النوع من الحروب (حرب الجيل الرابع) غيَّر من تعريف الأمن القوميّ؛ بسبب تغيُّر نوع التهديد ومصادره سواء كان التهديد الداخلي أم الخارجي فإنَّ دور الفرد غير المقاتل أصبح أكثر فاعلية وزاد الفضاء السبراني من فرصة مشاركته في خوض الهجمات وحجم التهديدات. التغيير لم يتوقف على تغيير نظري في تعريف الأمن القوميّ فقبله قد ظلَّل المسافة الفاصلة بين المجال السِّياسيّ ومجال الحرب، بين المدني والعسكري.

بعد أحداث 11 أيَّلول/ سبتمبر 2001 ركَّزت الدّراسات على حروب الجيل الرابع، وفي دراسة قام بها (مركز البحوث الاستراتيجيَّة في كليَّة الحرب الأميركيَّة) أشار إلى أنَّ هذه الحروب امتازت بعدّة مميِّزات منها: إنَّ الإرهاب حلّ محل الحرب التقليدية، وأنَّ القائمين به من الفاعلين من غير الدِّول، وبعض هؤلاء الفاعلين أمميون أو عابرو الحدود، ولا يستهدفوا بالضرورة المنشئات العسكرية أو الاقتصادية، بل ثقافة المجتمع وقيمه، وهدفهم هو إضعاف الحكومات

ومؤسسات الدَّولة بالاعتماد على الحرب النفسية. وليس بعيدًا عن هذا ما أشار إليه الباحث هشام الحلبي في كتابه (حروب الجيل الرابع والأمن القوميّ) أنَّ تكتيكات حروب الجيل الرابع تعتمد "على العمليات النفسية بشكل كبير- وتمَّ تنفيذها عبر أفراد وجماعات مدربين لإحداث قلاقل واضطرابات- والغزو الثّقافيّ، ونشر الشائعات، وغير ذلك من أنشطة تقوم على تدمير الروح المعنوية للخصم، والتأثير نفسيًا فيه، بالإضافة إلى العمليات الإرهابيَّة والتفجيرات"، ومن هذا التعريف يتبيَّن العمق السيكولوجي لهذا النوع من الحروب. كذلك يشير التعريف الذي وضعته (وزارة الدفاع الأميركيَّة) إلى نفس هذه الحمولة النفسية، حيث يعرِّف حروب الجيل الرابع "أنَّها صراع عنيف ومعقَّد بين حكومات وفاعلين من غير الدُّول، بهدف استيلاء هذه القوى على الشَّرعيَّة...وتسعى هذه الجماعات إلى تعزيز شرعيّتها لممارسة السلطة على عدد من السكان في الدَّولة المستهدفة، وذلك في محاولة لتغيير سلوكهم من خلال أفكارهم ومعتقداتهم باستخدام العمليات النفسية". وهو تقريبًا نفس ما يذهب اليه تعريف دراسة أصدرها (منتدى تعليم الدفاع Defense Education Forum الأميركيّ، وأيضًا تعريف دراسة أصدرها (المعهد الكندي للدفاع والشؤون الخارجية) والتي ركَّزت على "الاعتماد الكبير على التكنلوجيا في العمليات النفسية". ودراسة في (كليَّة القيادة والأركان البريطانية) وصفت حروب الجيل الرابع "الاستخدام الموسَّع للعمليات النفسية". ويذهب الخبير ومستشار (أكاديمية ناصر العسكرية- مصر) هشام الحلبي (2016) خلال مقارنته بين العمليات النفسية والعمليات العسكرية إلى أنَّ الصراع العسكري أصبح عنصرًا من عناصر العمليات النفسية، وأنَّ العمليات النفسية مستقلّة عن الصراع العسكري، حيث تشير العمليات النفسية إلى التخطيط المسبق لعمليات نشر معلومات معينة ومؤشِّرات مختارة تستهدف منها مجتمعات للتأثير في عواطفها ودوافعها ومنطقها الموضوعيّ، وبالتالي تغيير سلوك تلك المجتمعات، ومعها المنظمات والحكومات.

المصادر:

1. هشام الحلبي: العمليات النفسية والتطرف. دورية أحوال مصرية، مركز الأهرام للدّراسات السِّياسيَّة والاستراتيجيَّة، العدد 60 (مارس 2016).
2. نعوم تشومسكي: الدَّولة الفاشلة- إساءة استعمال القوّة والتعدي على الديموقراطيَّة، ترجمة سامي الكعكي، دار الكتاب العربيّ (2007).
3. هشام الحلبي: حروب الجيل الرابع والأمن القوميّ، مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الاستراتيجيَّة (2020).
4. بيونغ شول هان: السيكوبوليتيكا (النيوليبرالية الجديدة وتقنيات السلطة الجديدة)، ترجمة كريم صياد، مؤمنون بلا حدود للدّراسات والأبحاث (2021).

مقال

الأمن القوميّ العراقيّ في ظلّ التهديدات والمخاطر والتحديات

عباس عبود سالم

تقـوم الرؤيَّة الأمنيَّـة العراقيَّة في أيَّـة دولة على رسم ملامح بيئتها التي تنبع من المعرفة العميقة بالإمكانـات الذاتيـة وبمصـادر التهديـد القائمـة والمتوقعـة التي تحيط بالدَّولة العراقيَّة[1]، فالبيئة الاسـتراتيجيَّة تتكـون مـن حقائق وسـيّاق أحداث وظروف وعلاقـات وتهديدات وفـرص وتفاعلات تؤثِّـر في نجـاح الدَّولة في علاقتها مـع العالم[2] .

ولا يمكـن التفكيـر باسـتراتيجيَّة للأمـن القومـيّ بـدون تحديد مصـادر التهديد، والبـدء في إجراءات أمنيَّـة متوافقة مع المخاطر أو التهديدات الأمنيَّة الفعليـة أو المحتملـة، فقـد ارتبـط الأمـن بالبقاء حسـب رأي هنري كيسنجر، وبالتنمية حسب روبرت ماكنمـارا وزيـر الدفـاع الأمريكـيّ الأسـبق[3]، لكن الأهـم هـو ارتباطه بتحديـد مصـادر التهديد، وقد حدَّد بـاري بوزان هذه الملامـح عندما عرَّف الأمن أنَّه "العمل على التحرر من التهديد"[4].

وبعـد نهايـة الحـرب البـاردة ومـا رافقهـا مـن تطـورات تحـت سـقف العولمة، حصـل تطور في مفهـوم الأمـن القومـيّ، فالقـوّة لم تعـدّ ترتبط بالعامـل العسـكري بل تجاوزته إلى مديات أوسـع باتجـاه السِّياسـة والتكنولوجيـا والتعليـم، والنمو الاقتصادي واعتماد المعلومات[5]، لكن التهديدات تعاظمت واختلفت وتنوعت، وسـنتناول في هذه الدراسـة الأنـواع الثلاثـة من مصـادر التهديد التي تواجه الدَّولـة العراقيَّة وهي التهديدات والمخاطر والتحديات.

أوّلًا: التهديدات

التهديـد مـن مفهومه الاسـتراتيجيّ، هـو وصول تعارض المصالح والغايات القوميَّة إلى مرحلة يتعذر معهـا إيجاد حلٍّ سـلميّ يوفِّر للدَّولـة الحدَّ الأدنى مـن أمنهـا السِّياسـيّ والاقتصـادي والاجتماعـيّ والعسـكري مـع عـدّم قـدرة الدَّولة علـى موازنة الضغوط الخارجية[6] ويمكن تحديد التهديدات التي تواجّه العراق في الآتي:

تهديـد الجماعـات الإرهابيَّـة: يعدُّ العـراق اليوم أكثـر الدِّول تضرّرًا من الإرهاب حسـب تقرير مؤشِّـر الإرهـاب العالمي لعـامّ 2022 Global Terror-ism Index الصادر عـن معهد العلوم الاقتصادية والسـلم السـويدي IEP بتسـجيل 833 هجومًـا إرهابيًّـا تعـرض له العـراق عـامّ 2021 وهو الأعلى من أي بلد آخر[7].

ولا يـزال تنظيـم داعـش الإرهابـي يهـدِّد الأمـن القومـيّ العراقـيّ بما يشـكِّله من خطـر كبير ومن المتوقـع أنْ يقـوم التنظيم رغم مـا يتعرض له من ضربات بتجديد أسـاليب عملـه، ويلجأ الى تكتيكات مختلفـة، فالمعـروف عـن التنظيمـات الإرهابيَّـة تجدِّد أساليبها واستراتيجيّتها لذا يستوجب الانتباه واليقظـة وتجديـد الخطـط ومضاعفـة العمـل الاستخباري لإجهاض محاولات إعادة التواصل بين العصابات الإرهابيَّة وحواضنها.

التهديدات السـيبرانية: وهي التهديدات الناتجة عن وجود هشاشة داخل الفضاء الإلكتروني للعراق تمسُّ هياكل البنى التحتية المعلوماتية الأساسيَّة، وعـلاوة علـى هـذا، فـإنَّ التهديـدات يمكـن أنْ تسـتغل الثغـرات الحاليَّـة الموجودة وبشـكل يؤثِّر على سـلامة وأمن نظـام المعلومات أو شـبكات المعلومـات أو البنـى التحتية للشـبكات[8]، كما أنَّ شيوع إفشاء أسـرار الدَّولة ووثائقها الرسميَّة يعدُّ من المخاطر التي تتحول الى تهديدات لأمن الدَّولة خلال المستقبل القريب.

تهديـد دول الجوار: يشـكّل سـباق التسـلح لدى دول جـوار العراق والصراع بين القـوى الكبرى في المنطقة أهم المخاطـر التي تواجّه الأمن القوميّ العراقـيّ، إضافة الـى الأوضاع الأمنيَّة في سـوريا والتوغل التركيّ في شمال العراق، والصراع الإيرانيّ السـعودي، والتطبيـع مـع إسـرائيل، وكما ظهرت مشـكلة الميـاه بيـن العـراق وتركيا وسـوريا، هذه التهديـدات تسـتوجب مـن العراق حسـم الملفات العالقـة مـع دول الجـوار وضبـط حـدوده معهـا والتنسـيق بين الخارجية والمخابرات والمؤسسات الأمنيَّة الأخرى في إدارة أكثر الملفات حساسية.

الوجـود الأجنبـي: وهـو تهديـد يتعلـق بالتواجد أو الوجـود الأجنبـي فـي العـراق سـواء وجـود القواعـد الأمريكيَّة أم الشـركات الأمنيَّـة الأجنبية أم المنظمـات الأجنبيـة أم المستشـارين الأمنيين أم العمـال الآسـيويين والأفارقـة أم الصحفييـن الأجانـب، المقيمين في إقليم كردسـتان أم بغداد وسائر مناطق العراق.

ثانيًا: المخاطر أو المخاوف:

هي الاحتمـالات للعدائيـات المسـتقبليَّة التي لم تتبلـور بعد إلى تهديد أي مـع مضي الوقت يمكن أنْ تتحـول إلى تهديد[9]، وأنَّ الخطر معلوم المصدر ويمكن التنبؤ بتوقيت وقوعه، بينما يكون التهديد مجهـول المصـدر وتوقيـت الوقـوع[10]، وتنقسـم المخاطر التي تهدِّد الأمن القوميّ العراقيّ الى:

مخاطر تغيِّر المناخ

يشـكّل تغييـر المناخ خطرًا محتملًا يهـدِّد بالجفاف والتصحـر وتقلـص رقعة المناطـق الصالحة للزراعة ومـن المتوقع أنَّ العراق سـيكون مـن أكثر الدول تأثـرًا بالتغيِّـرات المناخية في المسـتقبل، وتأثيراته سـتطال قطّـاع الميـاه والاسـتقرار السِّياسـيّ والأوضـاع الاقتصاديـة، الأمـر الـذي يتطلـب من الحكومـة وقطّاعاتها المهنيـة بالعمل الجاد لخلق فرص جديدة في مجال التصنيع المستدام وتجديد بنـاء البنـى التحتية وتوجيـه الاسـتثمار الخاصّ نحو البيئـة، بهـدف المضـي قدمًـا ومواكبـة الجهـود الدوليَّة في هذا المضمار[11].

مخاطر النازحين

نـزحَ أكثـر من 6 ملايـين عراقيّ مـن ديارهم نتيجة العمليـات الإرهابيَّـة والحـرب التـي رافقـت ظهور تنظيـم داعـش الإرهابيّ، وبعد سـنوات من انتهاء الحرب على داعش، عادت مئات الآلاف من الأسـر الى ديارها، وحسب حسب منظمة الهجرة الدوليَّة، لا يـزال ما يقـدَّر بنحو 1.2 مليون شـخص في حالة نـزوح، ويعيـش حوالـي 103،000 نـازح فـي 477 موقعًا غير رسـميّ ، وهي مواقـع خارج المخيمات الرسـميَّة التـي لـم يتـمّ دمجهـا فـي المجتمعات المحيطة[12]، لذلك تشكّل قضيَّة النازحين جملة من المخاطر المحتملة على الامن القوميّ العراقيّ ما لم يتمّ العمل على إيجاد الحلول السريعة لها.

عوائل الدواعش

تشـير الإحصـاءات الى أكثـر من 100 ألف شـخص محتجزيـن في العـراق كونهم ينتمـون الى "عوائل الدواعـش"[13] داخـل مخيـم الجدعـة ناهيـك عـن ويوجـد نحـو 30 ألـف عراقـيّ فـي مخيـم الهـول السوريّ، وتقول تقارير دوليّة أنّ وضع أُسر التنظيم مـع عـدد كبير من اللاجئيـن العراقيين والسـوريين معًـا في مخيـم "الهول" في مدينة الحسـكة في شـمال شرق سـوريا هو أكبر الأخطاء الفادحة التي ارتكبت بعد هزيمة التنظيم[14].

الإنحرافات والأباطيل والأفكار الهدامة

مـع انتشـار وسـائل التواصـل الاجتماعـيّ أخـذت الأباطيـل الدِّينيَّـة والأفـكار المنحرفـة بالانتشـار لتحقيق أكثر من هـدف، في مقدِّمتها خلق فجوة بيـن الدِّيـن والمجتمـع واسـتغلال الدِّيـن لتحقيق أهـداف ومـآرب غيـر دينيَّـة، ومـا انتشـار الأفـكار التكفيريـة والداعشـية والإلحاديَّـة والإنحرافـات الأخـرى بـدون معـادل موضوعـيّ، إلَّا عناصـر متكاملـة ناتجة من تراجع القيم الأخلاقيَّة والدِّينيَّة نتيجـة التشـويه المتعمـد وضعف التأثيـر من قبل مؤسسات التنشـئة الاجتماعيَّة، كما يعاني العراق من اختراقـات إعلامية وثقافيَّـة وفكريَّة من خلال الفوضـى الإعلامية والثّقافيَّة وانتشـار الفضائيات الموجّهـة والممولـة مـن دول مجـاورة وأجنبيـة، الخطيـر فـي الأمـر هـو تمكنهـا مـن كسـب ثقـة الجمهور العراقيّ.

الشعبوية وقوى الشارع:

نتيجة إحباط الشارع من أداء القوى السِّياسيَّة وضعف الحكومـات وانتشـار الأفكار السـلبية تبلـور نمط من التفكيـر المعـادي للنخبة والسـاعي للقضاء على كلِّ الأحـزاب والقوى السِّياسـيَّة وعدّم احترام الدسـتور والقوانيـن، وهنـاك دعـوات صريحـة للثـورة العارمة والقضاء على السياسيين أو الخلاص منهم بشكل أو بآخر وتحميلهم مسـؤولية كلّ ما يحصل للبلاد، وهذا توجه خطير في التفكير هناك من يروج له ويستثمره ويشجِّع الجيل الجديد على انتهاجه ممَّا يثير الفوضى ويضعف الدَّولة ويعقِّد المشهد الأمنيّ.

يعيش معظم اللاجئين العراقيين اليوم في ظروف أقلّ ما يقال عنها إنَّها قاسية

المهاجرون واللاجئون العراقيّون في الخارج:

لا توجد إحصائيات دقيقة بأعداد اللاجئين العراقيين فـي الخارج، لكنهـم قبل 2003 كانـوا لا يتجاوزون مليونيـن، ويضـاف إليهم نحـو 3 ملاييـن منذ عامّ 2014، وكلُّهـا أعـداد تقريبيـة، ويعيـش معظـم اللاجئيـن العراقيين اليـوم في ظروف أقلّ ما يقال عنها إنَّها قاسية؛ لأنَّ الحرمان والجوع والحاجَّة هي أبرز صفات هذه الظروف التي يعيشونها في بلدان مختلفـة[15] مـع غيـاب قاعـدة بيانـات دقيقة عن أوضـاع ملايين العراقيين المنتشـرين في عشـرات دول العالـم، وضعـف أدوات التواصـل معهم في دول الشـتات، سيشـجِّع على أنْ يتحولوا الى قنبلة موقوتـة أو أداة سياسـيَّة بيـد دول أخـرى خـلال السنوات المقبلة.

ارتفاع نسبة الفقر

بلغت نسبة الفقر في العراق مستويات غير مسبوقة حيث تقول تقارير وزارة التخطيط أنّ نسبة الفقر بلغت 25 % أي ربع الشعب العراقيّ، حيث قدّرت الوزارة عدد الذين تحت خطّ الفقر في العراق بلغ 11 مليونًا و400 ألف فرد[16]، وهذه المؤشّرات تدلّ على خطر حقيقي يستوجب المعالجة حيث أنّ انخفاض المستوى المعيشي يتسبب بآثار اقتصادية واجتماعيّة ونفسية يستوجب تداركها.

ثالثًا: التحديات

هي المصاعب التي تواجه الدّولة وتحدّ من معدل نموها وتشكّل حجر عثرة أمام تقدمها وتحاول كلّ دولة جاهدة أنْ تضع السّياسات وتستخدم الأساليب المناسبة للتغلب على هذه المصاعب والتي قد تختلف بالطبع من دولة لأخرى[17]، ويمكن تقسيم التحديات التي تواجه الأمن القوميّ العراقيّ الى:

التحدي الجيوبولتيكي

كلّما زاد عدد الدول المجاورة لدّولة ما زادت الأعباء الملقاة على عاتقها، لقاء تحملها مسؤولية إدارة شؤون الجوار مع هذه الدّول المتباينة سياسيّة واقتصادية واجتماعيّة، لذا فإنّ العراق يتحمل أعباء كبيرة في إدارة علاقته مع الدّول المجاورة له إذ يبلغ عدد دول الجوار للعراق ستة دول[18]، وعاش العراق منذ تأسيس دولته الحديثة في وضع جيوسياسيّ غير مستقرٍّ؛ بسبب افتقاره الى العمق الاستراتيجيّ والجغرافي، ولذلك تسبب محيط العراق على الدوام بإدخال العلاقات العراقيّة مع دول الجوار في ميدان التنافس الدائم، والصراع شبه المستمرّ، والحروب العسكرية[19]، ومن الضروري أنْ تأخذ استراتيجيّة الأمن القوميّ العراقيّة قضيّة الردع عبر التحالفات الاستراتيجيّة مع الدّول الكبرى أو العمل على بناء القوات المسلّحة بالشكل الذي يعادل غبن الجغرافية السّياسيّة الذي لازم العراق.

التحدي الفكريّ والثّقافيّ

لم ينتج العراق أسس فكريّة لهويّة وطنيّة جامعة تمتلك عوامل الديمومة والاستمرار، خلال الحقب التي تعاقبت على قيادته، بل تميّز العراق أنّه ساحة صراع بين الفكر القوميّ والماركسي قبل ظهور وصعود التيارات الإسلاميّة بمدارسها المختلفة، والتي تصدرت المشهد الفكريّ منذ عقد السبعينات، واليوم تتصارع مع نفسها دون أنْ نخرج بمشروع نهضوي يعزّز هويتنا الوطنيّة، الأمر الذي فسح المجال لأشخاص طامحين وقوى خارجية ومشاهير لإيهام الناس بأنّهم من يمثّل المشروع النهضوي الوطنيّ.

التحدي السّياسيّ والأمنيّ

لم تسفر العمليّة السّياسيّة في العراق على إنتاج دولة قويّة، ولم تتحول الديموقراطيّة العراقيّة إلى عامل قوّة يمكن العراق من استعادة دوره الريادي الذي مارسه أيّام الحقبة الملكية وفي فترات متفرقة من الحقب الجمهوريّة، ففي الوقت الذي أكسبت الديموقراطيّة شيئًا من المرونة للنظام السّياسيّ، أسهمت في إضعاف الدّولة، وتمكين دول الجوار من التغلغل في مفاصلها والتأثير على قرارها السّياسيّ من خلال بعض التنظيمات السّياسيّة ومنظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والمؤسسات والجمعيات الخيرية، وفي نفس الوقت تعاظم نفوذ جماعات الضغط والرأي العامّ على القرار السّياسيّ، مع غياب تسور مشترك لتحديد الغدو والصديق في السّياسة الخارجية.

التحدي الاجتماعيّ

أخفقت الدّولة العراقيّة في أن تتبنى مشروعًا للاندماج المجتمعي يزيل الحواجز النفسية في التركيبة الإثنية للعراق، وخلال الحقبة الديموقراطيّة بعد 2003 أسهم الدستور وتقاليد العمل السّياسيّ في ترسيخ مفهوم المكوّن الأمر الذي تسبب في تفتيت المجتمع وتكريس

الطائفيَّـة والقوميَّـة بـل وأحيانًا ترسـيخ الصراعات الإثنية بين المكوّنات.

التحدي الاقتصادي والماليّ

تحـول العـراق مـن الاقتصـاد الرأسـمالي إلـى الاشـتراكي بعد قيـام الجمهوريَّة عـامّ 1958 وتمَّ سـن قوانيـن الإصـلاح الزراعـي وإعـادة النظر في قوانين ملكية الأراضي الزراعية، ومحاولة تأسـيس قاعدة صناعية تموّلهـا وتديرها الدَّولة، ولم يكتب النجـاح لهـذه المشـاريع التـي انتهـت بعـد دخول العـراق ثلاث حروب متتاليـة، منذ عامّ 1980 لغاية 2003، وبعـد ذلـك عجـز العـراق عـن الخـروج من الاقتصـاد الريعـي ومـن رأسـمالية الدَّولـة مثلمـا عجـز عن بنـاء رأسـمالية وطنيَّة ناجحـة، ناهيك عن هـروب رأس المال الوطنيّ إلى دول أخرى وتعاظم أخطـار الفسـاد وجرائـم غسـيل الأمـوال والجرائم الاقتصادية الأخرى.

الخاتمة

إنَّ نجـاح أيَّـة اسـتراتيجيَّة للأمن القومـيّ العراقيّ لا يمكـن أنْ يتـمّ إلَّا إذا وقفت على حقيقة مصادر التهديد داخليًا وخارجيًا، ولا يمكن الاكتفاء بالإشارة إليهـا فقط، إنَّمـا العمل لإيجاد معـادل موضوعي للحدِّ من خطـورة التهديدات والمخاطر والتحديات فـي بلـد يعانـي مـن غبـن الجغرافيـة السِّياسـيَّة ووهن الجيوبوليتيك وضعف الدَّولة وعزلة الطبقة السِّياسـيَّة وفوضـى الفضـاء الإعلامـي وإنهيـار منظومـة القيـم وضعـف القانـون وتنامـي قـوّة جماعات الضغط على حساب الدَّولة.

إذن لا بـدَّ من إيجاد اسـتراتيجيَّة تبحث عن مواطن القـوّة لتعزيزهـا وعـن نقـاط الضعـف لتجاوزهـا ومعالجتهـا، فالأمـن فـي مجمله مفهـوم وقائي يشـمل جميـع مرافق الحياة، ويقوم على اسـتباق الأخطـار قبل وقوعهـا لا انتظارها ثـمّ التحرك كرد فعل يكون فيه زمام المبادرة بيد الخصوم والأعداء والمنافسين.

الهوامش

1) دينـا محمَّـد جبر، ابتسـام حاتم علوان، الاسـتراتيجيَّة الشـاملة للأمن القومـيّ العراقيّ بعـد عامّ 2003 (رؤيـة لمبادئ العمـل اللازمة وآليات التفعيل)، المجلة السِّياسـيَّة والدوليَّة الجامعة المستنصرية، كليَّة العلوم السِّياسيَّة، بغداد ص 89

2) هـاري آر. ياغر، الاسـتراتيجيَّة ومحترفو الأمـن القوميّ، مركز الإمارات للدّراسات والبحوث الاستراتيجيَّة، الطبعة الأوّلى 2011، ص 204

3) عـلاء عبـد الحفيـظ، الأمـن القومـيّ.. المفهـوم والأبعـاد، المعهـد المصري للدّراسات، 11 مارس آذار، 2020، https://bit.ly/3Ot8L2G

4) شاكري محمَّد، مفاهيم أمنيَّة: الأمن الموسع باري بوزان، الموسوعة الجزائرية للدّراسات السِّياسيَّة والاستراتيجيَّة، 2019-09-20، https://2u.pw/wbPTw

5) جاسـم محمَّد، ركائز الأمن القوميّ في زمن العولمة، المركز الأوروبي لدراسـات مكافحة الإرهاب والاسـتخبارات، مـارس 28, 2019، https://bit.ly/3u46DGf

6) خالد بن سـلطان بن عبد العزيز، موسـوعة مقاتل في الصحراء، أسـس ومبادىء الأمن الوطنيّ، https://2u.pw/QxqYZ

7) تقريـر دولـيّ: العراق أكثر الدِّول تضرّرًا مـن الإرهاب منذ 2011، جريدة المـدى، العـدد : 5138 11 آذار 2022، https://bit.ly/3nYHAkB

8) استراتيجيَّة الأمن السيبراني العراقيَّة، مستشارية الأمن القوميّ،

9) محمَّد بشـير الجوجري، تعاريف التهديـدات والمخاطر والتحديات في نطـاق الأمـن القومـيّ، جريـدة الجمهوريَّة المصريـة، مـارس 31, 2017، https://2u.pw/G2Sy3

10) رينـاس بنافـي، المفهـوم المعاصـر للأمن القوميّ، مؤسسـة وعي للدّراسات والأبحاث، https://2u.pw/hXO6a

11) نـدى شـوكت، مخاطر تغيّر المناخ تدهـم العراق وتنذر بتوترات تهدّد الأمن القوميّ، جريدة الزمان أبريل 24, 2022، https://bit.ly/3Ot8L2G

12) المنظمة الدوليَّة للهجرة في العراق: توجيه الدعم نحو النازحين في المواقع غير رسميَّة، بيان صحفي الأمم المتّحدة، العراق 10 تشرين الثاني 2021، https://bit.ly/3OEVJyZ

13) بلقيـس والـي، «عوائل الدواعـش» المزعومة في العـراق: محتجزة ومذمومة ومنسية، Human Rights Watch، نوفمبر/تشرين الثاني 14, 2018 https://bit.ly/3R5BxrU

14) جـون صالـح، نسـاء «داعـش» ومخيم «الهـول»، معهد واشـنطن لسِّياسة الشرق الأدنى، ٢٩ يوليو ٢٠٢١، https://bit.ly/3RbOtN4

15) طـه العانـي، فـي اليـوم العالمـي للآجئيـن.. مـا هي أسـباب هجرة ملاييـن العراقيّين مـن بلدهم؟، الجزيرة نـت، 2021/6/20، https://bit.ly/3yn9MCo

16) زيـد سـالم، ارتفـاع نسـبة الفقر في العـراق إلى 25% خـلال 2022، العربـيّ الجديـد، 11أبريـل2022، https://bit.ly/3yX45gk

17) محمَّد بشير الجوجري:

18) قاسـم محمَّد عبد، جيوبولتيك الأمن الوطنيّ العراقيّ، دراسـة في التحديات، مجلة قضايا سياسيَّة، جامعة النهرين، ص 209

19) بيـداء محمـود أحمـد، الحـدود العراقيَّـة الإيرانيَّـة : دراسـة تأريخيَّـة سياسـيَّة، مجلة دراسـات وبحوث الوطن العربيّ، الجامعة المسـتمصرية، العدد 20 21- سنة 2006، ص 114

مقال

الأمن القوميّ في العراق
رؤيَّة مفقودة وتوافقية مهيمنة

د. عليّ فارس حميد
عميد كليَّة العلوم السِّياسيَّة - جامعة النهرين

مدخل

ترتبط التعقيدات التي تتَّصل بمفهوم الأمن القوميّ من حيث الرؤيَّة والدلالة السِّياسيَّة بطبيعة التقييم الذي يرافق مؤسسات صنع القرار فضلاً عن تشخيص القادة للتهديدات والتحديات التي تمسُّ وجود الدَّولة وديمومة استمرارها. ومن ثمَّ فإنَّ الأمن القوميّ هو محصلة تشخيص لمصالح الدَّولة وتحليل للتهديدات التي تحيط بها وتفكير بالضرورات التي يفترض حمايتها. فمن غير الممكن أنْ يقاس الأمن القوميّ من دون وجود رؤيَّة سياسيَّة واضحة للتهديدات والمخاطر التي تتَّصل بالأمن القوميّ.

إنَّ التعامـل مع الأمـن القوميّ من حيث المفهوم يرادفـه وعـي القـادة بالمصالح التي تمـسُّ وجود الدَّولة عبر سلسـلة من الغايات التي ترتبط بالقيم، فالمنظومـة القيمية للدَّولة هي التي تحدِّد نطاق التهديـدات والتحديـات وتؤطر حسـابات المصالح وفق معيـار المصالح الرئيسـة والمصالـح الحيوية حسـب فرضيـات المدرسـة الواقعيـة التـي تفهم الأمن القوميّ بأنَّه الغاية الأسمى للدَّولة.

وفقـاً لهذه المعطيات فإنَّ دراسـة الأمن القوميّ العراقيّ من حيث اعتباره كمجال للدراسة التطبيقيَّة يفتـرض أنَّ الرؤيَّة السِّياسـيَّة لمجال الأمن القوميّ هي القاعدة الأساسـية في وجود الأمن القوميّ، فالمعضلة التي تنشـأ بسـبب غياب الرؤيَّة تضعِّف من مستوى أداء الدَّولة تجاه التهديدات والمخاطر التـي تحيـط بهـا، ومن ثـمَّ عـدّم وجـود منظومة قيميـة واضحة حيال فهم البيئة الاسـتراتيجيَّة ممَّا يضعِّـف مـن قابلية الأمـن القوميّ في إسـتيعاب التهديدات.

إنَّ طبيعة الإشـكاليَّات التي تتَّصل بموضوع الأمن القومـيّ ترتبـط بتداخـل معيـار المصلحـة بالقيـم الذاتيـة ممَّـا يجعل منظور مؤسسـات صنـع القرار ذات تبايـن ملحـوظ في فهم المحيـط الذي تتَّصل به وتضعِّف من قدرتها على الإسـتجابة الأمر الذي يمكن تفسيره بغياب الأمن القوميّ.

أوّلاً: الرؤيَّة السِّياسيَّة في مجال الأمن القوميّ

إنَّ إداك صانـع القـرار للعوامـل التـي تحيط بالأمن القومـيّ للدَّولة له تأثير مهم في تحقيق المصلحة الوطنيَّـة والحفـاظ على سـيادة الدَّولـة من حركة المصالح، التي قد تكون في تناقض مستدام بحكم تأثيـر التوجّهـات والمصالـح الدوليَّة. فأيُّ مسـعى يحاول عن طريقه صانع القرار التعامل مع التحديات والتهديدات قد يشـكِّل من وجهـة نظر جيرانه من الدِّول هاجسـاً على أمنهـا الوطنيّ، وهذا ما يجعل صانع القرار مضطراً إلى قياس الفعل الاسـتراتيجيّ الموجَّه نحو الداخل أو الخارج خاضعاً إلى الحسابات المنطقية التي تفرضها معادلة الأمن القوميّ من حيث أولوية المصالح وعلويتها.

يعتبـر مفهـوم الأمـن القومـيّ مـن حيث تـداول المصطلح في أدبيات العلوم السِّياسيَّة والدِّراسات الاسـتراتيجيَّة حديـث النشـأة حيث تمَّ اسـتخدامه بهـذا المعنـى مـن قبـل الباحـث الأمريكـيّ (والتر ليبمـان) عـامّ 1943 وهـو أوّل مـن أطلق تسـمية الأمـن القومـيّ في هـذا الجانب[1]. ويشـير إلى إنَّ الأمَّـة تكون فـي وضع آمن إلى حدٍّ مـا إذا لم تكن فـي حالة خطر أو مهدَّدة بقيمها الأساسـية إذا ما رغبـت في تجنـب الحـرب وبمقدورهـا إذا واجهت التحدي أنْ تحافظ على قيمها[2]. فالأطر الأساسية في تقييم الأمـن القوميّ تخضع إلى المقدرة في حمايـة قيـم الدَّولة والحفـاظ على هيبتهـا وعدّم السـماح بـأي وضع سياسـيّ يهدِّد إنسـجام القيم واستمرارها.

تكون الأمَّة في وضع آمن إلى حدٍّ ما إذا لم تكن في حالة خطر أو مهدَّدة بقيمها الأساسية

Walter Lippmann

إلَّا أنَّ تعارض الرؤى التي يحملها القادة تؤثِّر بشكل كبيـر فـي هـذا المجـال خاصَّـةً إذا مـا كان النظام السِّياسيّ يسمح بها، فالتوافقية السِّياسيَّة تسهم فـي إضعاف مقـدرة مؤسسـات صنع القـرار على إيجـاد منهجيَّة واضحة للأمن القومـيّ قادرة على تشـخيص المخاطر والتهديدات وأسـس الردِّ عليها أو مواجهتهـا في نطـاق الأمن القومـيّ، فالأمور التـي يـراد منهـا التكامـل تضعـف بسـبب علويـة التوافقية السِّياسيَّة عليها.

وفـي نطاق الرؤيَّة فـإنَّ من الـدلالات التي تتَّصل بالأداء السِّياسيّ بشأن الحوار مع الولايات المتَّحدة الأمريكيَّـة يعتبـر واحـداً مـن أهـم التطبيقات في هـذا المجـال، فلم يأتـي الحوار الذي أجـراه العراق مـع الولايـات المتَّحدة مـن محل الصدفـة رغم أنَّ العديد من المؤشِّرات والمعطيات كانت تستوجب التعامل معـه من منطق الضرورة منذ عامّ 2017، مع مراجعة وتقييم للأطر التي تحكم هذه العلاقة من جهـة، وفهم مكانـة العراق في الاسـتراتيجيَّة الأمريكيَّـة تجاه منطقـة لا تزال تعـجُّ بالتناقضات؛ بسبب إرتدادات الحركة العشوائية وغير المنضبطة للقوى التي تنتمي إليه. فالاستراتيجيّات الإقليمية نحو العراق لا تزال في تبدل مستمرٍّ؛ بسبب موقع العراق من كلِّ قوّة إقليمية فضلاً عن أنَّ حسـابات القـوّة لا تـزال بحالة تنافس وصراع مسـتحكم نحو زيـادة القـوّة وتأميـن المصالـح الحيويـة[3]. إلَّا أنَّ طبيعـة التناقضـات التي ترافـق الرؤيَّة السِّياسـيَّة كان لها تأثيرات كبيرة على أداء الحكومة سواء من حيث التوجّه أو الإلتزامات في هذا الجانب.

طبيعة التوافقية السِّياسيَّة أسهمت بشكل كبير في إضعاف الأولويات لصالح الرؤيَّة السِّياسيَّة وهو ما ينعكس بشكل مستمرٍّ في الأمن القوميّ،

ثانياً: جدلية الأمن القوميّ والتوافقية السِّياسيَّة

إنَّ واحـدة مـن التسـاؤلات التي ترافـق المختصين في مجال الدّراسات الأمنيَّة هو مدى إمكانيَّة إيجاد تلازم وإنسـجام بين ما تفرضه التوافقية السِّياسـيَّة مـن قيـم وضـرورات الأمـن القومـيّ، فالفرضيـة المنطقية في هذا المجال هو أنَّ التوافقية تنعكس بشكل سلبي على تشخيص أولوية الأمن القوميّ. وأنَّ تأثيراتهـا التي تعتبر المظهـر الحقيقي للعملية السِّياسـيَّة العراقيَّـة علـى الأداء الحكومـي يتمثَّـل في إضعاف هذا الأداء في القضايا والمسـائل التي تتَّصل بالأمن القوميّ سـواء في مجالات السـيادة أم المصالح الحيويـة لوجود تباين ما بين المقدِّمات السِّياسيَّة وحركة المتغيِّرات في البيئة الاستراتيجيَّة. إنَّ المنظومة القيمية في هذا الشأن وإعتماداً على منطق التوافقية السِّياسـيَّة تضعِّف من الإعتبارات التي تتَّصل بالأمن القوميّ أو الرؤيَّة التحليليَّة لوحدة صنع القرار سواء في تعارض ذلك من حيث الرؤيَّة أم الإدارة وتودي في أحيان إلى فقدان الأمن القوميّ للدَّولة. وتشـكِّل مثل هذه السـمة حالة في الوضع العراقـيّ؛ بسـبب الوضع السِّياسـيّ وخيارات النخب السِّياسـيَّة التي تتراجـع لصالح القيـم والإنطباعات السِّياسيَّة في هذا المجال.

إنَّ طبيعـة التوافقيـة السِّياسـيَّة أسـهمت بشـكل كبير في إضعاف الأولويات لصالح الرؤيَّة السِّياسـيَّة وهو ما ينعكس بشـكل مستمرٍّ في الأمن القوميّ، فالرؤيَّة السِّياسـيَّة المسـتندة إلـى التوافقية عادةً ما تكـون ذات مضمون واضح في السِّياسـات التي يتبناهـا العراق تجاه الخارج وتجاه بعض القضايا ذات الصلة المباشـرة بعمليـة الحكم، الأمر الذي يضعِّف نظام التكامل بين المؤسسات ويعمل على تحويلها إلـى مؤسسـات ذات وظائف قاصرة علـى التنظيم الداخلـي. فالمعايير التـي تتحكم بالأداء السِّياسـيّ برمتـه تخضـع إلى حالـة التوافق والإنسـجام معها دون أنْ تكـون هنالـك أولوية لأيِّ معطى آخر يتَّصل بالمصالح أو الأمن القوميّ.

ثالثاً: تكامل المؤسسات وتنسيق المصالح

إنَّ مـن أهـم الصعوبات التي تتّصـل بفقدان الأمن القوميّ هو غياب التكامل بين المؤسسـات خاصةً عندما يتعلق الأمر بالجانب العسـكري والسِّياسـة الخارجية، أو تداخل سـاحة العمل لضعف المنهجيَّة الوظيفيـة لمجال العمليات، فالـدِّول التي تتعامل مـع الأمـن القومـيّ لديهـا مقـدرة فـي تطويـع المؤسسـات باتجاه الأمن القومـيّ وفقاً لوظائف تعـزِّز مـن عناصر المواجهـة وعدّم التأثـر بمنظومة القيـم السِّياسـيَّة التـي تتعـارض؛ بسـبب المصالح الذاتيـة لهـا. ويتمثَّـل دور المصلحـة الوطنيَّـة في المنطق الاسـتراتيجيّ تسـويغ عمل رجل السِياسة كمـا يشـير (تيـري ديبـل) وتقديـم معيـار للحكـم تقاس على أساسـه الأهداف, وبالتالي فهي تمثِّل الجهد الذي يبذل في سـبيل توصيف المسـوغات الضمنيـة لسـلوك الدَّولـة فـي البيئـة الدوليَّـة[4]. ومـن ثمَّ فـإنَّ منطـق المصالح القوميَّـة وتلازمها مـع الأمن القوميّ هو الذي يحـدِّد التوجّه والرؤيَّة التـي يعتمدها صانـع القرار فـي التعامل مع حركة المتغيِّرات في البيئة المحيطة به.

تتطلـب اسـتراتيجيَّة الأمـن القومـيّ العراقـيّ التفكيـر بالخيـارات التـي يمكن عـن طريقهـا إدارة المخاطـر والتهديـدات، حيـث تتطلـب أنْ تشـتمل مجـالات واسـعة لاسـتراتيجيَّة الدفـاع مـن أجـلّ تأميـن متطلبات تحقيق الأهداف في مجال الأمن القومـيّ وأنَّ العـراق يفتـرض أنْ ينتقل في مبادئ الاسـتراتيجيَّة إلى إحتواء التهديدات. فالتكامل بين معطيات الأمن القوميّ والسِّياسات التنموية على سبيل المثال معطى أساسي في إيجاد رؤيَّة تتّصل بالأمـن القوميّ، من حيث يسـود بعـض المناطق فـي العـراق خاصَّـةً المناطـق المحـررة محـاولات لغـرض تصعيـد الحـروب والمواجهـات المسـلَّحة وهـي تكاد تتطابق مـع وضع السِّياسـات المحليَّة في هذه المناطق، ولعلَّ من الواضح أنَّ التطرف والعنف يتراجعان في المناطق التي شهدت تنمية داخليـة خاصَّة في المجـال الاقتصادي والبشـري،

يتمثَّل دور المصلحة الوطنيَّة في المنطق الاستراتيجيّ تسويغ عمل رجل السِياسة كما يشير (تيري ديبل) وتقديم معيار للحكم تقاس على أساسه الأهداف,

وبمسـاعدة كبيرة من مؤسسات المجتمع المدني التي تحاول معالجة التأثيرات السـلبية التي نشـأت على إثرها حالات العنف في المجتمع وبمسـاعدة الحكومـات المحليَّـة والمؤسسـات الإتحاديـة[5]. والعكـس يكاد يكـون صحيحـاً في حالـة المناطق التي لم تشهد سياسات تنموية.

إلـى جانب هذا فـإنَّ التفكير بتقنيـات جديدة لمنع تجـدد الأعمـال الإرهابيَّة في العـراق وفق منطق جديـد للتفكير الاسـتراتيجيّ يتطلـب التمييز ما بين الإنتمـاءات والتنظيمـات الإرهابيَّـة، أي بين العمل الجماعي والفردي، فالتقنيات الخاصَّة بالمنع يجب أنْ تكـون في نطاق الإنتماءات والعمل على المنع فـي حين أنَّ تقنيات مواجهة التنظيم تتطلب جهداً عسكرياً مباشراً وردعاً [6].

إنَّ تكامل المؤسسـات من حيـث الأداء يعني تنازل وإلتـزام عبر دعم مبدأ إسـتيعاب المصالح وتخويل الأدوار وفقـاً لما تقضيه القدرات، فلا توجد أولوية بين المؤسسات على حساب المصالح، فعلى سبيل

المثال لا توجد أولوية لوزارة الموارد المائية أو وزارة الخارجية في المفاوضات بخصوص المياه بقدر ما هناك حاجّة لفهم كيفية إدارة وتنسيق المصالح وفق مقتضيات الأمن القوميّ وحركة المتغيِّرات التي تحيط بالدَّولة وتقدير المطالب والتكيف معها كبديل عن التنافس بين المؤسسات.

كذلك لا يقتصر غياب التكامل على إضعاف الموقف الوطنيّ خارجياً إنَّما يشمل القضايا الداخلية أيضاً وهذا الأمر يتزايد في حالات تتعلق بضبط الأمن كالحالة بين مسؤولية قيادة العمليات ووزارة الداخلية أو القضايا التي تتَّصل بالمخدرات، فجميع هذه القضايا لها تأثير سلبي على الأمن القوميّ؛ بسبب تزاحم ساحة العمليات وتقاطع بعض الوظائف مع المؤسسات المعنية في هذا الشأن.

لا توجد أولوية لوزارة الموارد المائية أو وزارة الخارجية في المفاوضات بخصوص المياه بقدر ما هناك حاجّة لفهم كيفية إدارة وتنسيق المصالح وفق مقتضيات الأمن القوميّ

من بين الأمثلة التي يمكن أنْ توضِّح علاقة تنسيق المصالح وتكامل المؤسسات بالأمن القوميّ هو ما يتَّصل في تنسيق المصالح والتي يمكن أنْ تتزايد تأثيراتها في حالة زيادة القوّة ويكون أكثر ضماناً إلَّا أنَّه في الوقت ذاته يمكن أنْ يكون مبدأ مناسباً في حال فقدان عنصر القوّة الكافية. كالحالة مع المياه مقابل الاستثمارات في الأراضي الزراعية في مناطق الفرات الأوسط والجنوب العراقيّ.

رابعاً: الأمن القوميّ وتقييم التهديدات

إنَّ غياب الرؤيَّة الواضحة تجاه التهديدات الأمنيَّة على مستوى الخارج بشكل خاصّ سيَّما فيما يتعلق بالتعامل مع القوى الرئيسة سواء بالنسبة للولايات المتَّحدة أم الجمهوريَّة الإيرانيَّة فضلاً عن المملكة العربيَّة السعودية يزيد من تهديدات الأمن القوميّ ويجعل الدَّولة أمام غياب القيمة الواضحة لمكانة القوى في استراتيجيَّة الأمن القوميّ، فالحشد الشعبيّ لديه موقف سلبي قد يرتقي إلى مستوى العداء بالنسبة إلى الولايات المتَّحدة على نقيض رؤيَّته إلى الجمهوريَّة الإيرانيَّة في حين موقف الحكومة مختلف إلى حدٍّ كبير لا سيَّما فيما يتعلق في الرؤيَّة تجاه الولايات المتَّحدة سواء لمؤسسات أمنيَّة مهمَّة كجهاز مكافحة الإرهاب أم وزارة الدفاع، الأمر الذي يؤدي إلى تناقضات كبيرة في منظور الأداء الاستراتيجيّ وتراجع القيم الضرورية التي تحكم نطاق الأمن القوميّ.

ومن الممكن أنْ يؤثِّر عدّم التوافق بشأن القضايا التي تمسُّ الأمن القوميّ في التأثير على رؤيَّة الدَّولة للتهديدات وتكامل الأداء الداخلي خاصَّةً إذا ما انتقلت الهواجس إلى المؤسسات ذات الصلة بالأمن القوميّ أو قد يؤدي إلى أزمات داخلية تتَّصل تأثيراتها بالأمن القوميّ.

إلى جانب هذا، لم يكن قرار مجلس النواب العراقيّ بسحب القوات الأجنبية من العراق بعد طلب قدَّمته حكومة السيِّد عادل عبد المهدي مسألة سهلة فقوات التحالف الدوليّ المتواجدة في العراق بالإضافة إلى المستشارين الإيرانيّين والروس بموجب التنسيق الرباعي له مصالح تتعلق بالتوازنات التي تشهدها المنطقة، ومن ثمَّ فإنَّ عملية سحب هذه القوات بحاجّة إلى ترتيبات وضمانات من الصعب على الحكومة العراقيَّة والتعامل معها أو الإلتزام بها في ظلِّ حركة الإحتجاجات وإستهداف البعثات الدبلوماسية الذي شكَّل هو الآخر مصدر لزعزعة الثقة بالإجراءات التي تقع على عاتق القوات الأمنيَّة العراقيَّة.

المشاكل بين السلطتين التنفيذية والتَّشريعيَّة

-مشـاكل داخل كلّ فرع منهما بحدّ ذاته- مشـاكل تعـود بدرجة كبيرة إلى مشـكلة الإجمـاع الوطنيّ غير المتحقق، والديموقراطيّة التوافقية التي تقيّد آليات صنع السّياسـة العامّـة والرقابة بدرجة كبيرة وقـد لوحظـت إمكانيّة تمدّد سـلطة رئيس الوزراء وقدرتـه على الذهاب بعيداً في صلاحياته في ظلّ الخلافـات السّياسـيّة العميقـة وهو ما أشـارت له عدد من القوى السّياسيّة[7].

المنظور القيمي الفردي هو الذي يحكم انطباعات القادة، الأمر الذي يقلّل من فرص تنفيذ الاستراتيجيات الأمنيّة على مستوى الدّولة

ينطبق الحال على مسـتوى القادة في هذا الشأن، فـلا توجـد رؤيّـة واضحـة يمكـن التعامـل معهـا باعتبارهـا منظـوراً سياسـيّاً فـي ما يتّصـل بالأمن القومـيّ، فالمنظـور القيمـي الفـردي هـو الـذي يحكم انطباعات القادة، الأمر الذي يقلّل من فرص تنفيذ الاسـتراتيجيات الأمنيّة على مستوى الدّولة خاصّـةً وأنّ هنالك معاضل تحكـم الأداء الحكومي باتجاه المحافظات وإقليم كردسـتان والتي تؤدي بشـكل واضح إلى سـوء التقدير؛ بسـبب محاولات التوفيـق بيـن التناقضات السّياسـيّة وعـدّم وجود مرجعيـة سياسـيّة يمكن الإحتـكام إليهـا في حال الإختلاف السّياسيّ.

مـن الصعـب التعامـل مـع الحـوار وحركـة العراق الإقليمية بعيداً عن الإشكاليّات الداخلية التي تتّصل بالتفاعلات السّياسيّة وتوجهات القوى السّياسيّة، وأنّ ضعـف التوافق الداخلي له تأثيرات كبيرة على مصداقية الفعل الموجّه نحو الخارج خاصّةً في حالة التعامـل مع الولايات المتّحدة الأمريكيّة وحلفائها الإقليميين مقابل من يعتبروها خصماً.

كمـا يشـكّل ضعـف التوافـق الداخلـي أو غيـاب السّياسـيّ بشأن أداء الحكومة وسياستها الخارجية إلـى ضعـف مصداقيـة الأداء السّياسـيّ الخارجـي والحـوارات التـي تجريهـا الحكومـة مـع الخـارج، فالإتفاقيـات والسّياسـات التـي تنتج عنهـا بحاجّة إلـى غطـاء برلمانـيّ وسياسـيّ مسـتمرّ. فغيـاب الثقة والتعاون بين البرلمان والحكومة له تداعيات سلبية على الأداء في الخارج فضلاً عن أنّه يؤسّس إلـى تناقضات في مجال الأداء السّياسـيّ الخارجي سواء أكان متعدد الأطراف أم ثنائي.

خامساً: فرضيات تراجع التوافقية وتمدُّدها

إنّ طبيعـة التوافقيـة السّياسـيّة قـد تتراجـع في بعـض الأحيان ليبـرز الأمن القوميّ باعتبـاره مرتكزاً للسّياسـة وهذا الأمر ينطبق من حيث الاسـتدلال بالحـرب على تنظيم داعش الإرهابيّ، حيث تلازمت خيـارات القوى السّياسـيّة من حيـث الأداء والرؤيّة مع الحكومة وضرورة التعامل مع الإرهاب باعتباره تهديـداً يمـسُّ الأمـن القومـيّ للدّولـة، وبالرغـم مـن التعقيـدات التـي رافقـت الحرب علـى تنظيم داعـش الإرهابـيّ خاصّـةً مـا يتّصـل بالتعامـل مع التحالف الدوليّ ومعاضل قيادة العمليات بالنسبة للقطعـات المشـاركة فـي عمليـة التحريـر إلّا أنّ الإنسـجام في هـذا الجانب كان فـي غاية التكامل من حيث الجهد والأداء.

لـم تكتمل هذه النمطيـة في الأداء بعـد الإنتصار على تنظيم داعش، فالإرادات السّياسيّة المتناقضة والمتعددة في الوقت ذاته افتقرت إلى المرجعيّة السّياسـيّة التـي يمكـن أنْ تحكم الأداء سـواء من حيث القوى السّياسيّة ذاتها أم الجانب المؤسسي الـذي يتّصـل بالدسـتور، الأمر الـذي من شـأنه أنْ يضعِـفَ من خيـارات الإحتكام إلى الأمـن القوميّ كالأحـداث التي تزامنت مع الإتفاقيّات التي أبرمها العـراق مـع الصيـن أو العلاقـة مـع الجمهوريّـة

الإرادات السِّياسيَّة المتناقضة والمتعددة في الوقت ذاته افتقرت إلى المرجعيَّة السِّياسيَّة التي يمكن أنْ تحكم الأداء سواء من حيث القوى السِّياسيَّة ذاتها أم الجانب المؤسسي الذي يتّصل بالدستور،

الإيرانيَّة مقابل القضايا التي تتَّصل في التحالف الدوليّ وسحب القوات الأجنبية من العراق.

إنَّ أنماط الإستجابة التي تتَّصل بالأداء السِّياسيّ العراقيّ والرؤيَّة التي تقوم على أساسها لا تعكس زيادة في مستويات التعامل مع قضايا الأمن القوميّ رغم محاولات الحكومة والأطراف المؤثِّرة في صنع القرار من اعتماد المصالح كخيار منطقي للتعامل مع الأحداث.

الخاتمة

إنَّ طبيعة الرؤيَّة السِّياسيَّة تجاه القضايا والتهديدات التي تتَّصل بالأمن القوميّ تعتبر معياراً أساسياً للأداء الحكومي فمن دون هذه الرؤيَّة الواضحة لا يمكن تشخيص المخاطر والتهديدات والتعامل معها دون وضوح القيم التي يمكن من خلالها استنباط الإجراءات التي تتكامل فيه المؤسسات بغرض مواجهة المخاطر وإدارتها. إنَّ فقدان الأمن القوميّ كمنطق لتحديد المصالح والقضايا الأخرى التي تتَّصل بها يرتهن في وجود الرؤيَّة السِّياسيَّة التي تعزل التوافقية في تقاسم السلطة عن إدارة الأمن القوميّ وهي ما تتمثَّل بحلٍّ منطقي وعقلانيّ للوضع في العراق.

الهوامش

1 - Walter lipman: US. Foreign Policy, shield of the Republic Boston,u.s, 1943.p. 5

(2) جون بيلس وستيف سميث، عولمة السِّياسة العالمية ، مركز الخليج للأبحاث، أبو ظبي، 2004 ، ص421

(3) عليّ فارس حميد، العراق والولايات المتَّحدة الأمريكيَّة: حوار متجدد وضمانات مركبة، دراسة منشورة، مركز البيدر للدّراسات، بغداد، 2021م.

(4)تيري ل.ديبل، استراتيجيَّة الشؤون الخارجية، منطق الحكم الأمريكيّ، ترجمة، (وليد شحادة)، دار الكتاب العربيّ، بيروت،2009م، ص 227

(5) كول بانزل، داعش في عامّ 2021، مركز البيان للدّراسات والتخطيط، بغداد، 2014، ص3

(6) مداخلة مستشار الأمن القوميّ السيِّد قاسم الأعرجي في ورشة قسم الاستراتيجيَّة مجالات الدفاع الاستراتيجيّ المنهجيّات والتقنيات، كليَّة العلوم السِّياسيَّة/ جامعة النهرين، بتّأريِّخ 14 آذار 2022

(7) التقرير الاستراتيجيّ للمعهد العراقيّ 2020، بغداد، المعهد العراقيّ للحوار، 2021، ص160

مقاربة للأمن القوميّ العراقيّ ما بعد عامّ 2003

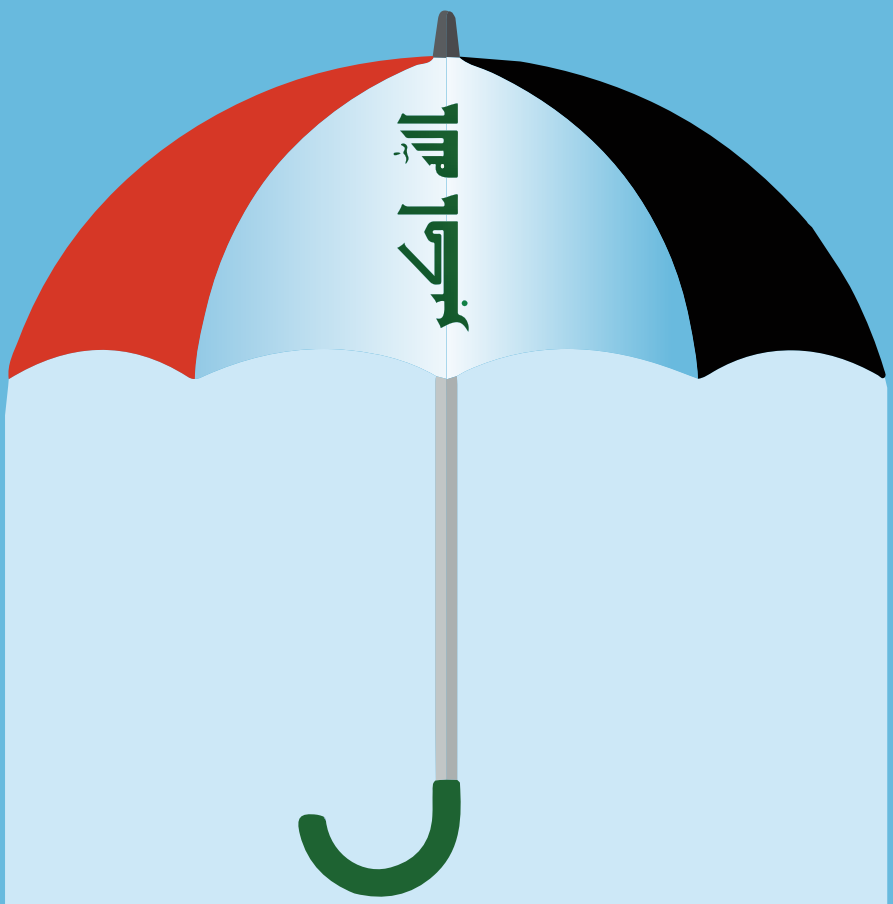

د. خالد هاشم
باحث في مجال العلاقات الدوليَّة

ارتبـط قيـام الـدّول - منذ نشـأتها - فـي الحفـاظ على الأمن وتوفيـر الحماية، ورغم تنوع التجارب لكل دولة، إلَّا أنَّ المفهوم العام للأمن ارتبط نظرياً وعملياً "بالسلام والطمأنينة وديمومة مظاهر الحياة واسـتمرار مقوماتها وشروطها، بعيداً عن عوامل التهديد ومصادر الخطر"[1].

وبقدر تعلق الأمر بالأمن القوميّ العراقيّ، فإنّنا نقصد به أمن دولة العراق الداخلي والخارجي، وطالما أنّ مقومات الدّولة هي الإقليم والشعب والسيادة، فالأمن القوميّ هنا وحسب تلك المحدّدات يرتبط بالدّولة القوميّة ذات النظام السّياسيّ الواحد والسيادة التامّة، من جانب آخر يمتلك الأمن القوميّ العراقي عناصر أساسية لبناء مرتكزات استراتيجيّة ذاتية تعكس الجوهر الأصيل للأمن القوميّ، فهناك الإمكانيّات الاقتصادية والقوّة الحضارية والحجم الديموغرافي والعمق الجغرافي والقيم الأصيلة والمصير الواحد. وبهذا التحديد لمعنى الأمن القوميّ العراقيّ يمكن النظر إليه من محورين أساسيين[2]:

1 - محور تقليدي. ينظر للأمن القوميّ العراقيّ من زاوية قدرة الدّولة العراقيّة على دحر أي هجوم عسكري عليها، ويعتبر هذا المفهوم أنّ الأمن العسكري هو كلّ شيء بالنسبة لمفهوم الأمن.

2 - محور معاصر يعتبر الأمن هو حصيلة التطور المعاصر لخصائص النظام الدوليّ وانتقال مفهوم السوق من معناه الضيّق إلى مفهوم أكثر اتساعاً حيث يوضع الأمن العسكري العراقيّ ضمن إطار مجتمعي يشمل كلّ الجوانب المختلفة للحياة في العراق.

ارتبط مفهوم الأمن القوميّ في العراق ما قبل عامّ 2003، بالأمن القوميّ العربيّ ككلٍّ، وأنّ النظام السابق كان يستند إلى القوميّة العربيّة في بنيته الأيديولوجيّة، وفي طريقة تعامله مع المشاكل والأزمات التي تواجه، وظلّ ذلك الارتباط قائماً إلى عامّ 2003.

بعد احتلال العراق 2003، تمّ حل الجيش العراقيّ وجميع مؤسسات الدّولة وتدمير شبه كامل لهياكل الدّولة العراقيّة، الأمر الذي نتج عنه إنهيار منظومة الأمن القوميّ في العراق، ورغم تأليف حكومات عراقيّة متعاقبة وتشكيل جيش ومؤسسات أمن وطنيّ عراقيّة، ومحاولة إيجاد استراتيجيّة للأمن القوميّ العراقيّ، لكنّها لم تتبلور بشكل نهائي وفق رؤيّة وطنيّة شاملة للأمن القوميّ العراقيّ، ومن هنا يعاني العراق اليوم شكلين من أشكال التحديات الأمنيّة[3]:

بعد احتلال العراق 2003، تمّ حل الجيش العراقيّ وجميع مؤسسات الدّولة وتدمير شبه كامل لهياكل الدّولة العراقيّة، الأمر الذي نتج عنه إنهيار منظومة الأمن القوميّ في العراق

- تحديات داخلية: وتكمن في الإرهاب الداخلي والخارجي العابر للحدود، والفصائل المسلّحة خارج إطار القانون، وأزمة بناء الدّولة العراقيّة والهويّة الوطنيّة، ناهيك عن بعض الجهات السّياسيّة التي لها ارتباط خارجي، زد على ذلك انتشار ثقافة الفساد الإداري والماليّ وانعكاساته الخطيرة على الموارد الاقتصادية العراقيّة والبنى التحتية، وازدياد نسبة البطالة التي تتجاوز 40 %، ناهيك عن وجود عجز مخيف في الميزانية الماليّة العامّة.

- تحديات خارجية: بلا شك، فإنّ التحديات التي يفرضها الخارج تجسّد واحدة من أخطر التحديات التي تواجه الأمن القوميّ العراقيّ. فالعامل الخارجي(الدوليّ والاقليمي) يعمل على إبقاء العراق في حالة من عدّم الاستقرار، بل يسعى على إدامتها، لضمان مصلحة دول الخارج، سواء أكانت مصالح اقتصادية أم سياسيّة أم أمنيّة، ممّا يجعل العراق يعيش في دوامة من عدّم الاستقرار ينعكس بالضرورة على أمنه القوميّ.

ولمواجهة هذه التحديات الداخلية والخارجية، تسعى كلّ دولة إلى تبني نظريّة للأمن القوميّ تلائم ظروفها وخصائص بنائها الداخلي لمواجهة تلك التحديات، فلدى تركيا الدّولة الجوار الشمالي

للعـراق علـى سـبيل المثـال، نظريَّـة خاصَّـة بهـا لأمنهـا القوميّ وهي نظريَّة العمق الاسـتراتيجيّ، وبموجـب تلـك النظريَّـة شـهدت تركيـا تغيُّـرات جوهريـة، وتطـورات إيجابيَّـة ملموسـة، ذات أبعاد مهمَّـة على الصعيدين الداخلي والخارجي منذ عامّ 2002 ووصـول حزب العدالـة والتنمية إلى الحكم، وتتَّضح هذه التغيُّرات والتطورات في ملامح الصور العامَّة للمجتمع والدَّولة.

ويبـدو ذلـك جلياً في رسـوخ التوافق الاجتماعيّ بيـن الطوائـف والمجموعـات العرّقيـة المختلفة، والزيـادة الكبيرة في معدلات التنمية الاقتصادية، وترتيبات الاسـتقرار السِّياسـيّ، التـي كان لها الأثر المهـم فـي تحديـد ملامـح السِّياسـات الخارجية، فكسـبت بها أنقرة مواقع جديدة مكَّنتها من لعب أدوار فعَّالة في المحافل الإقليمية والدوليَّة[4].

وقد قسَّم أحمد داوود أوغلو، عناصر قوّة الدَّولة إلـى عناصـر ثابتة: وهـي الجغرافيـة والتَّأريِّخ وعدد السـكان والثَّقافة، وعناصر أخـرى غير ثابتة متغيِّرة: وهي الاقتصاد والتكنلوجيا والقدرة العسكرية، إلَّا أنَّ عناصـر قوّة الدَّولة تلك الثابتة والمتغيِّرة، تصبح غيـر فعَّالة وعاجزة عـن القيام بدورهـا إذا افتقرت الدَّولـة إلى وجودهـا القانونيّ الفاعـل والمؤثِّر، أو عندمـا تواجه تلك الدَّولة تحديات مثل ظهور قوى اللادولـة وتحكمهـا بمصيرهـا وإرادتهـا، فضلاً عن افتقارها إلى مؤسسات دستورية قويَّة ومتماسكة في إتخاذ القـرارات وتنفيذهـا ومراجعتها، وهو ما يعاني منه العراق كدَّولة منذ 2003 وإلى اليوم.

وإذا مـا أجرينا من المقارنة والمقاربة في تطبيق نظريَّـة العمـق الاسـتراتيجيّ التركيَّة علـى العراق، سنجد الكثير من الفرص الضائعة التي كان بالإمكان اسـغلالها لتحويل العراق إلى قـوّة فاعلة ومؤثِّرة على الساحة الإقليمية والدوليَّة، فضلاً عن الأخطاء

التـي تـمَّ ارتكابها على مدار عقـود كاملة والتي لا يزال العراق يعاني منها كدَّولة وشعب وإمكانيَّات.

وبالتالي، فإنَّ تشخيص التحديات التي يعاني منها العراق وفق النظرية التي جاء بها أوغلو، من الأمور المهمَّة لإعادة العراق إلى مكانته السابقة إقليمياً ودوليَّاً، إذا ما توافرت إرادة سياسـيَّة قادرة وبعزم على مواجهة هذه التحديات والتغلب عليها، وأهم تلك التحديات وفق تلك النظريَّة:

1_ عـدّم الإدراك لمكانـة العـراق: وفـق نظريَّـة أوغلـو، فـإنَّ تركيا كانـت دائماً نزاعة باسـتمرار إلى دور القيـادة، ولهـا من الكسـب التَّأريخـيّ والرؤيَّة الحضاريـة ما يطمئنها على مقدرتها تلك. وبالتالي، تدرك تركيا كدَّولة إقليمية جيداً للمزايا الكثيرة التي تتمتـع بهـا والتي وفَّرت لها حريـة في الحركة على السـاحة الدوليَّة، كما تدرك الدور الذي يجعل منها قوّة كبرى في الشـرق الأوسـط وشـمال أفريقيا، حتـى أنَّ الرئيس أردوغـان وصف هذه القـوّة بأنَّها "يتعذر وقفها"، فقد سعت تركيا ومنذ مدّة طويلة حتـى قبل أنْ تتحـول للنظام الرئاسـي، إلى تحويل البلاد إلى قوّة إقليمية مهيمنة في محيطها ولها امتداد عالميّ[5].

تكلـم أوغلـو فـي كتابـه العمـق الاسـتراتيجيّ علـى ثـلاث دول حصـل بهـا تدخلات فـي العقود الأخيـرة، وهي العراق ويوغسـلافيا وأفغانسـتان، ويـرى أوغلـو أنَّ تلـك التدخلات لم تتمّ عبثـاً وإنَّما وفق حسـابات القوى الكبـرى، فكلُّ دولة من تلك الدول لها قيمتها الاسـتراتيجيَّة، وبقدر تعلق الأمر بالعراق، فهو يقع ضمن مسار المرور الجيوسياسيّ العالمي ويقع على خطوط تماس اقتصادية مهمَّة لنقـل الطاقـة، وفـي نفس الوقـت يعتبـر نموذجاً مصغـراً للشـرق الأوسـط؛ لإحتوائه علـى مختلف الأجنـاس والمذاهـب المتواجـدة فـي الشـرق الأوسـط من عرب وكرد وتركمان وسنَّة وشيعة...، ولا يتعلق الأمر بتلك الأهمِّيَّة الاسـتراتيجيَّة فقط، وإنَّما للعراق أهمِّيَّته ووزنه السِّياسـيّ والعسكري في منطقة الشرق الأوسط.

وبالتالي، تكمن المشـكلة هنـا، بأنَّ تلك الأهمِّيَّة الاستراتيجيَّة مادياً وبشرياً وثقافيَّاً وتأريخيَّاً وغيرها من تلك العناصر الحيوية لقوّة الدِّولة، تواجه اليوم وخاصَّـة ما بعـد عـامّ 2003، عدّم إدراكهـا بصورة واضحـة من قبـل صانـع القرار فـي العـراق، وهذا ينـمُّ عـن تخبـط وفشـل فـي التفكيـر والتخطيـط الاستراتيجيّ على مستوى الأمن القوميّ العراقيّ ككلٍّ.

إنَّ عـدّم الإدراك لمكانة العراق، ينعكس بالتأكيد في اتخـاذ وتنفيـذ القـرارات، وبالتالي فـي تحديد

الأولويـات والمصالـح العليـا للبلاد وعلـى قدرتها فـي الحفـاظ على مكانتهـا وتأثيرها فـي محيطها الإقليمـي، وتـرك الأمر لجهات محـدودة القدرات وضيِّقة المصالح والولاءات، والتي أصبحت متنفذة وتدير دفة نظام الحكم وتتحكم بقراراته.

2 - عـدّم الوضوح والإرتباك: هناك وضوح وتعريف واضـح للعـدو فـي تركيـا، سـواء على المسـتوى الداخلـي كتهديد حـزب العمال الكردسـتاني الذي يعتبـر التهديـد الأبـرز داخليـاً، أم علـى مسـتوى التهديـد الخارجـي كحالة الصـراع والتنافس ما بين تركيا واليونان على قبرص على سبيل المثال.

مـن جهة ثانيـة، تنظر تركيا بوضـوح إلى وقوعها في مركز الصراع بين أعداء وقوى دوليَّة كبرى على مصالـح حيوية، مثـل صراع أمريكا في أفغانسـتان، وأمريكا فـي العراق، وأمريكا على سـوريا، وأمريكا وروسيا في القوقاز، وأمريكا وإيران، وغير ذلك من الصراعـات المحتدمـة في المنطقـة، وتفهم تركيا جيداً أنَّه لا يمكن لأيَّة قوّة أنْ تتجاهل الدور التركيّ فـي أي ترتيب تريده للمنطقة، فمثلاً لم تنسـحب أمريـكا من العـراق دون ترتيب وافقـت عليه تركيا في حينه، ولا يمكن لروسـيا أنْ تتحرك في القوقاز دون تفاهـم مـع تركيا، ولا يمكـن لأوروبا أنْ تؤمِّن ظهرها من الشرق وتحصل على تدفق الطاقة إلى أسواقها وبيوتها دون تركيا. وباختصار هناك وضوح وعدّم إرتباك على مسـتوى تعريف العدو بالنسبة للدَّولة التركيَّة[6].

بالنسـبة للعراق، يعاني الأمـن القوميّ العراقيّ مـن تشـويش وإرباك فـي تحديد وتعريـف العدو،

إنَّ تحكم قوى اللادولة بالسلطة والنفوذ والثروة والقرار السِّياسيّ في العراق، هو تهديد ليس فقط للعراق ومكانته الدوليَّة فحسب، بل تهديد مباشر لسلمه وأمنه المجتمعي

العراق منذ عامّ 2003 ولحدِّ اللحظة لم يعثر بكلِّ مؤسساته على مقتربات لبناء نظريَّة خاصَّة بأمنه القوميّ على غرار الدِّول الأخرى كتركيا وإيران

فلـم يتمكن العراق بعد 2003، من تحديد وتعريف مـن هو العدو في ضوء المتغيِّرات والمسـتجدات، وهو لا يزال إلى الآن يعيش حالة من تلك والفوضى والإرتباك وما يزيد المشكلة تعقيداً هو أنَّ تصورات أغلـب القـوى السِّياسـيَّة العراقيَّـة متقاطعـة ومتضاربـة فيما بينها فـي تعريف ذلك العدو، فما يعتبره عدواً يعتبره الطرف الآخر صديقاً ومسـانداً، وما يعتبره مصلحة عراقيَّة عليا يعتبره غيره مؤامرة وخيانة، وهكذا على جميع المستويات.

أصبح العراق ساحة مفضَّلة لتصفية الحسابات بين كثير من القوى الإقليمية والدوليَّة، وقد انعكس كلُّ ذلك سلباً على أمنه القوميّ،

وبالتالي، فإنَّ إزالة هذا التشـويش والإرتباك في تحديد من هو العدو ومن هو الصديق؟، هو أولوية كبرى للأمن القوميّ العراقيّ يتمُّ وفق رؤيا شاملة تضـع مصالح البلاد العليا في المقدِّمة لإسـتعادة دور الدَّولة وتقويتها.

3 - ضعـف سـلطة الدَّولة أمام قـوى اللادولة: لا يمكـن الحديث بل ولا يمكـن التفكير في تركيا عن جماعات خارج سـلطة الدَّولة، لهذا نرى تركيا تولي ملـف حـزب العمـال الكردسـتاني أهمِّيَّـة قصوى وتسـعى لمحاربة هذه الجماعات وتعتبرها تهديداً مباشـراً لأمنها القوميّ؛ لأنَّها تسـعى إلى تقويض سـلطة الدَّولة وإضعافها، فمكانة الدَّولة وتأثيرها فـي محيطهـا الإقليمي هـي في النهايـة خلاصة تفكير وتخطيط وأداء حكوماتها.

إنَّ قـوى اللادولة في العراق، هي عنوان واسـع من القوى المتباينة المصالح والنفوذ والانتماءات، وما يقويها هو شعورها بأنَّ قدرة السلطة المركزيَّة في العراق على تفعيل دور المؤسسـات الرسـميَّة وتطبيـق قوانينهـا النافـذة بحـزم يشـكِّل تهديداً لهـا، لـذا هـي تعمل علـى إضعـاف وتقليـل هيبة الدَّولة، سـواء كانت تلك القوى اجتماعيَّة(عشـائر، مؤسسـات تقليديـة أخـرى)، أم كانـت جماعـات مسـلَّحة خـارج سـيطرة الدَّولة(طائفيَّـة، قوميَّـة، حزبيَّـة)، أم كانـت أيضـاً قـوى مرتبطـة بمافيـات الفساد والجريمة المنظمة.

إنَّ تحكم قوى اللادولة بالسلطة والنفوذ والثروة والقـرار السِّياسـيّ فـي العـراق، هـو تهديـد ليس فقـط للعراق ومكانته الدوليَّة فحسـب، بل تهديد

مباشـر لسـلمه وأمنه المجتمعي ويخلق الظروف المناسـبة للتدخـل فـي شـؤونه الداخليـة، وهـذا ما بـدا واضحاً عندمـا أصبح العراق سـاحة مفضّلة لتصفيـة الحسـابات بين كثير من القـوى الإقليمية والدوليّـة، وقد انعكـس كلُّ ذلك سـلباً على أمنه القوميّ، وبالتالي، لا مفر من اسـتعادة دور الدّولة العراقيّـة وإنهـاء تأثير قوى اللادولة السـلبي على أمن المواطن وأمن الدّولة ككلٍّ[7].

خلاصة الأمر، هذه بعض التهديدات التي يتعرض لهـا الأمن القومـيّ في العراق، والتـي من العبث البحـث من خلالهـا عن قـوّة الدّولـة العراقيّة في محيطهـا الإقليمي والدوليّ ما لم يسـتعد العراق عمقـه وعافيتـه مـن الداخـل، وهـذه مهمّـة تقع مسـؤوليتها بشـكل مباشـر على عاتـق العراقيّين أنفسـهم كقـوى سياسـيّة ونخـب ومجتمـع ومؤسسات، فمن غير المتصور ولا المعقول ونحن فـي العقد الثاني من القرن الحادي والعشـرين، أنْ نـرى دولة تمتلـك إرثاً غابراً فـي التّأريخ، وإمكانيّات تفوق التصور، أنْ تسـتجدي رؤى ومواقف لحصانة وجودهـا، بل وصيانـة أمنها من الآخر، فالعراق منذ عـامّ 2003 ولحدّ اللحظة لم يعثر بكلّ مؤسسـاته على مقتربات لبناء نظريّة خاصّة بأمنه القوميّ على غرار الدّول الأخرى كتركيا وإيران على سبيل المثال، تعينـه فـي التفكيـر بالـذات الوطنيّـة التـي يمكن اعتمادهـا كنامـوس قيـاس للمصالـح والأهـداف معـاً. وفـي كلّ مـا تعرض لـه الأمـن القوميّ في العراق من استباحة من الداخل والخارج.

ومـع كلّ مـا تـمّ فعلـه بهـذا الاتجـاه، إلّا أنّ الحصيلـة لـم تزل غير مقنعة، ليـس لأنّ الإرهاب لا يـزال حاضـراً، والإقليم لا يـزال متخمـاً بالمتغيّرات الهائلـة التي تنعكس بآثارها سـلباً على العراق، بل لأنّ أبنـاءه لا يزالـون دون عتبة بنـاء نظريّة لأمنهم القوميّ، بل دون العثور على نموذج لإدارة ملفاته المتعددة والمعقدة.

المراجع:

1 - خالـد عليوي العرداوي، التحديات الداخلية لعمق العراق الاستراتيجيّ، موقع شبكة النبأ.

-2 دينا محمّد جبر، ابتسام حاتم علوان، الاستراتيجيَّة الشاملة للأمن القوميّ العراقيّ بعد عامّ 2003، مجلة أبحاث العلوم السّياسـيَّة ، العـدد23، كليَّـة العلـوم السّياسـيَّة / الجامعة المستنصرية، 2013.

3 - عليّ عباس مراد، الأمن والأمن القوميّ: مقاربات نظريَّة، دار الروافد الثّقافيَّة، بيروت، 2017.

4 - قراءتـان في كتاب "العمق الاسـتراتيجيّ" لأحمد داوود أوغلو، مركز الجزيرة للدّراسات، 2010.

5 - مايـكل يونغ، إغراء الهيمنة الإقليمية، مركز مالكوم كير-كارنيغـي للشـرق الأوسـط، 2020، متاح علـى موقع المركز نفسه.

6 - مـروان سـالم العلـي، التحديـات الاسـتراتيجيَّة للأمـن الوطنـيّ العراقيّ في ظلّ المتغيّـرات الدوليَّة، مجلة تكريت للعلـوم السّياسـيَّة ، العـدد20، كليَّـة العلـوم السّياسـيَّة / جامعة تكريت، 2020، ص3.

ملحوظة:

بحـث وصفي فاقـد لمنطق التحليل واستشـراف مسـتقبل المسـألة والخـروج بحلول ناجعة للمشـكلة القديمة الحديثة المستقبلية.

الهوامش

1. علـيّ عبـاس مـراد، الأمن والأمـن القومـيّ: مقاربات نظريَّة، دار الروافد الثّقافيَّة، بيروت، 2017، ص15.
2. دينـا محمّـد جبر،ابتسـام حاتـم علـوان، الاسـتراتيجيَّة الشـاملة للأمـن القومـيّ العراقـيّ بعـد عـامّ 2003، مجلة أبحاث العلوم السّياسـيَّة، العـدد23، كليَّة العلوم السّياسيَّة/ الجامعة المستنصرية، 2013، ص4
3. مـروان سـالم العلـي، التحديـات الاسـتراتيجيَّة للأمـن الوطنـيّ العراقـيّ في ظـلّ المتغيِّـرات الدوليَّـة، مجلة تكريـت للعلـوم السّياسـيَّة ، العـدد20، كليَّـة العلـوم السّياسيَّة / جامعة تكريت، 2020، ص3.
4. قراءتان في كتاب «العمق الاستراتيجيّ» لأحمد داوود أوغلو، مركز الجزيرة للدّراسـات، 2010، متاح على موقع مركز الجزيرة.
5. مايـكل يونـغ، إغـراء الهيمنـة الإقليمية، مركـز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسـط، 2020، متاح على موقع المركز نفسه.
6. قراءتان في كتاب «العمق الاسـتراتيجيّ» لأحمد داوود أوغلو.
7. خالد عليوي العرداوي، التحديات الداخلية لعمق العراق الاستراتيجيّ، موقع شبكة النبأ.

تقدير موقف

حقوق الإنسان في العالم العربي

أزمة مواثيق أم أزمة شرعية السلطة؟

جواد علي كسار

في بادرة لإلفات النظر إلى مستوى حقوق الإنسان في المنطقة والعالم العربي يسجّل محسن عوض مساعد الأمين العام الأسبق للمنظمة العربية لحقوق الإنسان، بأنها تتردّى: «في الممارسة من سيء إلى أسوأ»، وأن: «التقارير السنوية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان تعكس واقعاً مؤلماً لحقوق الإنسان في الوطن العربي، وللانتهاك النمطي لهذه الحقوق في معظم بلداننا العربية».

في المجلدين الضخمين اللذين كرّستهما مجلة «الوحدة» المغربية عبر أعدادها (المزدوج: 46ـ 47، 48) لأزمة الفكر السياسي العربي، انتهى القيّمون عليها في واحدة من أبرز معطيات الأزمة إلى أن: «كلّ الدساتير العربية تعدُ بدولة القانون والمؤسّسات، وتنضح بروح المواطنة وتشيد بحقوق الإنسان، لكن الواقع المعاش يشهد كلّ يوم على مزيد من الإحباط والتردّي، والتنكّر لكلّ هذه الشعارات والنصوص».

أما الباحث التونسي عياض بن عاشور (معاصر، ولد: 1945م) فيصل به الأمر عندما يستعرض الأوضاع الرديئة والمحزنة لحالة الحقوق في العالم العربي، إلى لون من النزوع نحو القدرية، حين يسأل: «هل كُتِب علينا الاستبداد كأنه قضاء وقدر؟!» وذلك قبل أن يتجه إلى تعليل الظاهرة في مقاله: «العالم العربي: الدولة وحقوق الإنسان».

السؤال الأساسي الذي يُثار على صعيد الموضوع: أين تكمن أسباب تخلّف العالم العربي وأغلبية مهمّة من بلاد العالم الإسلامي، في الالتزام العملي بحقوق الإنسان في شقّيه؛ أيّ ما يتّصل بالحقوق القانونية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟

لقد انطلقت في العالم العربي مجموعة واسعة من البحوث والدراسات التي أولت اهتمامها الأقصى لتفحّص الأسباب الكامنة وراء تردّي الحقوق، ويمكن أن نشير إجمالاً إلى نتائج هذه الدراسات، إذ انتهى البعض إلى كون الأزمة في المواثيق والبُنى الدستورية والقانونية التي لم تحوِ عناصر كافية لضمان حقوق الإنسان في هذه البلاد، ومن الباحثين من «اكتشف» الأسباب في طبيعة الثقافة السائدة في المجتمعات العربية. هناك من يعزي أسباب الظاهرة إلى البنْية الأبوية (البطريكية) للمجتمع العربي الذي يدفع في الأسرة إلى سطوة الأب وربّ العائلة، وفي مجتمع السياسة إلى سطوة رئيس الدولة وفردانية النظام السياسي الحاكم.

هل كُتِب علينا الاستبداد كأنه قضاء وقدر؟

الباحث التونسي عياض بن عاشور

ثمة فئة أخرى من الباحثين عادت بالأسباب إلى عدم تحمّل النخب المثقفة لمسؤولياتها إذ اختارت هذه النخب، أن يكون لها: «دور الموظف لدى الحاكم أو الداعية له» كما يسجّل الباحث الفلسطيني الراحل ناجي علوش (1935ـ 2012م).

أما القلة القليلة من الباحثين الآخرين، فهي التي لمست الجرح، ووضعت أصبعها على الأسباب الحقيقية لأزمة الحقوق والحريات والمجتمع المدني في العالم العربي.

أزمة مواثيق الحقوق!

هل الأزمة فعلاً هي أزمة مواثيق الحقوق؟ في الواقع بين يدينا ذخيرة واسعة من المواثيق والصياغات الدستورية لحقوق الإنسان، منها ما هو عالمي وما هو إقليمي وما هو وطني. وبذلك فإن هذه الوفرة تشكل الرصيد القانوني الكافي لحقوق الأفراد والشعوب، لو توفرت فعلاً الضمانة لتنفيذها وإنجازها عملياً.

على سبيل المثال، هناك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اشتغلت على صياغته لجنة خاصة من الأمم المتحدة، انتهت من عملها بعد ثلاث سنوات من تكليفها، ليقوم المجتمع الدولي بإقرار الوثيقة والتوقيع على بنودها الثلاثين في 10 كانون الأول 1948م. على الصعيد الدولي أيضاً هناك وثيقة حرمة إبادة الجنس البشري لأسباب

سـلالية أو دينيـة وقد وقّعت فـي 9 كانون الأول 1948م، ثُـمّ المواثيـق الثلاثـة لحريـة الأنبـاء التي وقّعت في جنيف 1948م، وثمة مواثيق أُخر تُنظّم صيـغ التعامـل مع ضحايـا الحـرب واللاجئين. وفي تشـرين الثانـي 1959م تـمّ إقرار الإعـلان العالمي لحقوق الطفل من قبل الأمم المتحدة.

صحيـح أن 40 % مـن الدول العربيـة لم توقّع حتى الآن على الميثاق العالمي لحقوق الإنسـان، فمن مجموع عشـرين دولة، لم تزل ثمـانٍ منها ممتنعة حتى اللحظة عن التوقيع، هي دول مجلس التعاون الخليجي وجيبوتي وموريتانيا، بل إن السـعودية لم تخـفِ تحفّظهـا الرسـمي علـى الإعـلان العالمي، فيمـا لم يمضِ الصومال واليمن عليه إلا في العام 1990م. هذا كلّه صحيح، لكن الصحيح أيضاً أن ثمة مواثيـق أو ضمانات دسـتورية أو شـرعية كما في السـعودية وسـلطنة عمان، كفلت الحقوق نظرياً وتشـريعياً، وبالتالي فلا يمكن الاسـتناد إلى نظرية الخـلأ القانونـي أو أزمـة المواثيق في تبريـر الحالة السيئة للحقوق.

فـي المنوال نفسـه، نذكّـر بالمؤتمـر الدولي الذي عُقـد فـي الجزائـر في الفتـرة 1 ـ 4 تمـوز 1976م، وانتهـى إلـى إصـدار: «الإعـلان العالمـي لحقـوق الشـعوب» ليكـون بمـوازاة: «الإعـلان العالمـي لحقوق الإنسـان». على الصعيد نفسه أعلنت أكثر دول الشـمال الأفريقي العربية عـن انضمامها إلى ميثـاق: «حقوق الإنسـان والشـعوب» الصادر عن منظمة الوحدة الأفريقية.

فـي سـياق الإشـارة إلـى وفـرة المواثيـق، هناك «الإعـلان الإسـلامي العالمي لحقوق الإنسـان» الـذي أُعلـن عنه فـي اليونسـكو بتاريـخ 19 أيلول 1981م. وقـد حظـي الإعـلان بموافقـة المجلس الإسـلامي وسـكرتيره العـام يومهـا سـالم عـزام (ت: 2008م)، إذ نصّـت ديباجتـه: «إن هذا الإعلان قد بُلـور من قبل كبار علماء المسـلمين وأسـاتذة القانـون وممثّلـي مختلف حـركات وتيـارات الفكر الإسلامي».

وإذ ننتقل إلـى الإعلانات والصياغات على الصعيد القومـي العربي، تصدمنا أولاً حقيقة عجز الجامعة العربية عن إعلان موحّد لحقّ الإنسـان والشـعوب العربيـة، إذ لـم يُشـر ميثـاق الجامعـة ولا بكلمـة واحـدة إلـى حقـوق الإنسـان العربي، فـي الوقت الذي فشلت جهود الإعلان عن ميثاق موحّد، التي شـهدتها الجامعة في الأعـوام 1968م، 1970م، 1971م. وكذلك في العامين 1982م و1985م.

لكـن فـي مقابل هـذا العجز الـذي يسـتبطن عجز الجامعة العربية نفسـها كتنظيم سياسي إقليمي موحّد للعرب، انتعشـت مواثيق وجمعيات الدفاع عن الحقوق خارج إطار الجامعة، خاصة في سنوات العقـد الأخيـر، فبعـد المعاهـدة العربيـة لحقوق الإنسـان التي أعدّها اتحاد الحقوقيين العرب سـنة 1979م، أعلـن معهـد العلـوم الجنائية بسـيراكوزا سـنة 1985م: «الميثـاق العربي لحقوق الإنسـان والشعوب في الوطن العربي»، وفي عام 1983م تمّ النجاح بعد جهود دؤوبة في الإعلان عن ولادة المنظمة العربية لحقوق الإنسان، لكن في قبرص. وفي تونس أعلن عام 1989م عن تأسيس المعهد العربي لحقوق الإنسان.

المواثيق التي تُنظّم الحقوق متكاثرة في العالم العربي، وفي العالم الإسلامي بشكل عام

الوزير التونسي السابق الصادق شعبان

حيـن نصـل بمطافنـا عـن المواثيـق المنظّمـة للحقـوق إلـى الدسـاتير العربيـة، نجد أنهـا تحتفي جميعاً بالحقوق المدنية والسياسـية والاجتماعية والثقافيـة والاقتصاديـة، بـل هـي تكـرّس أبوابـاً واسـعة لتقنين حقّ الإنسـان والشعب العربي في كلّ بلد، باستثناء دولتين لا يوجد فيهما دستور لحدّ الآن هما السعودية وسلطنة عمان، قبل أن تلتحق بهمـا ليبيـا التي ألغت العمل بدسـتور 1969م، ثمّ تحوّلـت إلى الإعـلان بأن القرآن الكريم هو دسـتور البلد، لتستوي في الشعار مع الدولتين السابقتين.

لا نريـد أن نتفحّـص المحتـوى القانونـي للحقـوق في دسـاتير البلـدان العربيـة، وإنما نحيـل المهمة إلى الدراسـتين المهمتين اللتين أنجزهما الحقوقي والوزير التونسـي السابق الصادق شعبان (معاصر، ولـد: 1950م) عـن: «حقوق الإنسـان المدنية في الدسـاتير العربية» (بحث منشور على قسمين في العددين 49، 51 من مجلة شـؤون عربية، 1987م) و«الحقـوق السياسـية للإنسـان فـي الدسـاتير العربية» الذي نشره في العدد (106) 1987م، من مجلة: «المستقبل العربي».

أنظمة الأحكام العرفية طوال السنوات المديدة السابقة، غدت في بعض الدول بمثابة دستور ثانٍ

محسن عوض

المواثيق والدساتير في بلادنا أقرب إلى المزاد الكلامي والتسبيح اللفظي منه إلى الإيمان والإنجاز

عياض بن عاشور

ما يعنينا اسـتخلاصه من هـذا العرض، أن المواثيق التـي تُنظّـم الحقوق متكاثـرة في العالـم العربي، وفي العالم الإسلامي بشكل عام، وبذلك لا يمكن أن تكون حالة التخلّف والانتهاك المنهجي المنظّم لحقوق الإنسان والشعوب في أغلب هذه البلدان، عائدة إلى افتقادها للمواثيق واللوائح الدسـتورية والقانونيـة، بـل سـيحلّ الخير بإنسـان هـذه البلاد وشـعوبها، لـو قُـدِر الالتـزام بجزء يسـير مـن بنود المواثيق والدساتير!

صحيح أن ثلاثة بلدان عربية لا تملك دستوراً مكتوباً (السـعودية، سـلطنة عمـان، ليبيـا) وأنهـا تكتفي بإعلان القرآن أو الشريعة الإسلامية دستوراً للبلد؛ وصحيح أيضاً أن ثلاثة أخرى عطّلت دسـاتيرها جزئياً أو كلّياً، وهي السودان والكويت والبحرين؛ وصحيح أخيراً أن ثمانية بلدان عربية فرضت قوانين الطوارئ، وأنظمة الأحكام العرفية طوال السـنوات المديدة السـابقة، حتـى: «غدت في بعضها بمثابة دسـتور ثـانٍ» كمـا يقـول محسـن عـوض، وهـذه الأقطار هـي سـوريا والأردن والعـراق والكويـت والبحرين والصومـال وموريتانيا؛ لكن الصحيـح أيضاً أن نؤكد مـرّة أخرى أن الأزمة الفعلية لحقوق الإنسـان في منطقتنـا لا تكمن فـي قلّة المواثيـق ونقص في التشريع، لأن الحالة المتردّية للحقوق تكاد تتساوى بين البلد الذي يملك دستوراً والآخر الذي يفتقده، وهـي نفسـها بيـن النظـام الـذي جمّـد الدسـتور لمصلحة قانون الطوارئ والأحكام العرفية، والآخر

الذي لا يزال يعلن الالتزام بالدستور العادي. والسرّ أن المواثيق والدساتير في بلادنا هي: «أقرب إلى المزاد الكلامي والتسبيح اللفظي منه إلى الإيمان والإنجاز» كما يسجّل ذلك عياض بن عاشور في دراسته عن الدولة وحقوق الإنسان في العالم العربي.

أزمة الثقافة والعقلية السائدة!

من الباحثين العرب من يعلّل الأزمة الخانقة التي تعاني منها أغلب الشعوب العربية على صعيد الحقوق، من خلال وصفه الحالة بنوع الثقافة السائدة والفكر الاجتماعي القائم. ومن ثَمّ فهؤلاء يبحثون عن أسباب القهر السلطوي اليومي الذي يتعرّض له الإنسان العربي، في بُنية الوعي الحاضر، ويعتبرون أن العقل العربي بمكوّناته «التراثية والعتيقة» هي التي تبرّر استمرار القمع السلطوي، وتحول دون الشعوب العربية ودون نهضتها وتحرّرها لكسب المزيد من الرهانات على صعيد الحقوق السياسية والمدنية، وأنواع الحقوق الأخرى.

المفكر الفلسطيني هشام شرابي (1927-2005م) يعيد كلّ أسباب تخلفنا ومنها واقعنا الحزين على صعيد الحقوق، إلى: «الطابع البطريكي» للمجتمع العربي، التي تتيح بُنيته ترسيخ الاستبداد وإعلاء روح القمع بدءاً من الأسرة وانتهاءً بالسلطات القائمة. فأسباب كلّ شيء لدى شرابي تكمن في: «النظام الأبوي» الراسخ في ثقافتنا، كما يشرح ذلك مفصلاً في كتابه: «البُنية البطريكية للمجتمع العربي».

وبذلك فلا سبيل لنا لتجاوز واقعنا السلبي على صعيد حقوق الإنسان، إلا بممارسة نقد عقلاني جذري لكلّ شيء في هويتنا وثقافتنا وتقاليدنا، شرط أن تبدأ انطلاقة المجتمع العربي نحو مسارات التقدّم في كلّ شيء من تحرير المرأة، كما يقرّر هشام شرابي ذلك مراراً في كتابه المذكور!

الباحث التونسي عياض بن عاشور يضعنا هو الآخر

كلّ أسباب تخلفنا ومنها واقعنا الحزين على صعيد الحقوق، إلى: «الطابع البطريكي» للمجتمع العربي، التي تتيح بُنيته ترسيخ الاستبداد وإعلاء روح القمع بدءاً من الأسرة وانتهاءً بالسلطات القائمة

المفكر الفلسطيني هشام شرابي

في دائرة الاتّهام، ويعود بأسباب الاستبداد اليومي الذي تتعرّض له الشعوب العربية، إلى ذهنيتها القائمة على التقاليد الموروثة والبالية! فالعربي بنظره لا يستطيع أن يعيش متحرّراً عن الطبيعة، فهو إما أن يحاكيها أو ينافرها، وفي الحالتين فإن وعيه يتأسّس على التسليم لها، أو توهّم التسليم لها. وفي العلاقة الاجتماعية بين الفرد والجماعة لا يعرف العربي، كما يقول بن عاشور، سوى الارتباط بقوّة العصبية الروحية والعاطفية أو العرقية وربما الدينية، ومن ثَمّ فلا مجال للعلاقة المدنية التي تؤهله للارتقاء إلى مستوى ما عليه حقوق الإنسان!

أما فيما يتعلق بمسألة السلطة السياسية، فإن ابن عاشور يتفق مع هشام شرابي في القول أن العربي متطبّع وربما مجبول بحكم الموروث والتراكم التأريخي في الوعي والزمان، للإذعان إلى فهم السلطة فهماً أبوياً، إذ لا يستطيع النظام العربي إلا أن يمارس السلطة أبوياً، وبالتالي فالسلطة تبقى محكومة للعلو والقمع

وفرض الإرادة! وأخيراً يستكمل ابن عاشور تعليله للاستبداد والانتهاك القائم لحقوق الإنسان والشعوب، بالحدّ الرابع الذي يلتقطه أيضاً من المنظومة الثقافية للعربي المسلم، فهذا العربي وبحكم إسلامه يؤمن بأن الدنيا زائلة والآخرة هي الباقية، وبذلك فلا مجال للخير والعدل في هذه الدنيا، إذاً فليذعن، وليشبع بؤساً بانتظار الحلم الآخروي!

خلاصة الكلام، إن كلّ الطغيان والاستبداد المهول الذي تشهده الأغلبية الغالبة من البلاد العربية، لا يعود إلى: «إرادة الطغاة الاستبدادية» كما يقول ابن عاشور، وإنما هي تكمن في «المركّب الثقافي. فثقافتنا هي التي تمهّد لهؤلاء أو أولئك، لأنها ثقافة استبدادية على جميع درجاتها من ثقافة الأسرة، إلى الثقافة الماورائية، مروراً بالثقافة السياسية».

إلى جانب ما تتحمّله «ثقافتنا المسكينة»(!) من مسؤولية عن الاضطهاد والاستبداد والانتهاك الفظيع لحقوق الإنسان، فإن ابن عاشور شأنه شأن أقرانه الآخرين من مثقفي النخبة، لا ينسى أن يوجّه شتائمه إلى العقل العربي، وهو لا يُمانع أن يفعل ذلك لمصلحة نشرات وصحف تأخذ معلوماتها عنّا مجاناً، مثل: «لوموند دبلوماتيك» حيث يكتب ابن عاشور، فيها وفي غيرها. على سبيل المثال يستنتج ابن عاشور في مقاله آنف الذكر عن حقوق الإنسان في العالم العربي، بأن العلّة في عقلنا وذهننا لأن الأخير «ذهن يقيني ينبذ النسبية، كلّي لا يقبل الفردية، تفضيلي لا يقرّ بالمساواة كمبدأ جوهري، سلطوي لا تحرّري، طباعي لا تعاهدي، إيماني لا عقلي، فوقي لا أفقي»!

أحسب إننا أمام هذه الشتائم بحاجة للترحّم على عتاة رموز الاستشراق الكلاسيكي، أمثال المستشرق الفرنسي ارنست رينان (1823ـ1892م) الذي لم تصل شتائمه رغم حقده الحادّ ضدّ العرب والمسلمين إلى مستوى شتائم ابن عاشور، وهو يعتبر أيّ تحميل لرجال الحكم في العالم العربي لمسؤولية ما يجري في بلادهم، هو من نوع: «المواقف الاتهامية والتجريحية» التي ينبغي أن نبتعد عنها، لنبحث عن أسباب الأزمة في الثقافة والعقل العربيين وحسب!

يحيل محمد آركون جزء من مشكلة الإنسان العربي مع قضية حقوق الإنسان، إلى حداثة عهده بمواثيق الحقوق، وكأن الإنسان العربي والمسلم لا يمكن أن يفكّر بحقوقه إلا عبر المواثيق الغربية ومن خلالها

حين نصل في الاستعراض إلى الأنموذج الثالث الذي يعكسه محمد آركون (1928ـ 2010م) فلا يبدو أن الصورة تختلف كثيراً. فهذا المفتون بالنزعات، بل قل بـ«الموضات» الحديثة للعلوم الإنسانية، خاصّة في اتجاهاتها الفرنسية، يحيل جزء من مشكلة الإنسان العربي مع قضية حقوق الإنسان، إلى حداثة عهدنا بمواثيق الحقوق، وكأن الإنسان العربي والمسلم لا يمكن أن يفكّر بحقوقه إلا عبر المواثيق الغربية ومن خلالها، متغافلاً أن المسألة هي من البداهة والحضور، بحيث لا تحتاج إلى كلّ هذه المزاعم والتنظيرات، إذ كلّ إنسان خلقه الله حراً، وهو يحسّ فطرياً بذاته وكرامته وشخصيته، ويشعر فطرياً أيضاً، بأن له حقوق ينبغي أن توفّر له، وإلا سيفقد، بفقدان الحقوق، معنى وجوده!

الغريب إننا نجد أن الهجوم المكثّف على الثقافة والعقل الإسلاميين، يستبطن كجزء من أهدافه، تبرير عجز وتقاعس النخب المثقفة في العالم العربي، عن المساهمة في المعركة التي يخوضها الإنسان العربي منفرداً، والشعوب العربية من دون أن تجد سنداً لها أو حماية، من جهود هؤلاء المثقفين النخبويين! في حين كشف الواقع «خنوع» السواد الأعظم من هؤلاء النخبويين واحتماءهم بالسلطان، في ظلّ الوثبات الشعبية الكثيرة التي شهدها العالم العربي. بل أثبتت حركة الواقع في مساره الشعبي أن المثقفين النخبويين لم يكونوا طوال الحقبة الماضية، سوى: «قشرة سطحية تحيط بالمجتمع» على حدّ اعتراف المثقف الماركسي المصري الراحل لطف الله سليمان (1918ـ 1994م)!

من يرغب بمتابعة التاريخ المرّ وغير المشرّف للنخب العربية، فبإمكانه أن يعود إلى العمل النظري ـ التقويمي الثمين الذي أنجزه المفكر السوري برهان غليون في كتابه القيّم: «مجتمع النخبة»

أما من يرغب بمتابعة التاريخ المرّ وغير المشرّف للنخب العربية، فبإمكانه أن يعود إلى العمل النظري ـ التقويمي الثمين الذي أنجزه المفكر السوري برهان غليون (معاصر، ولد: 1945م) في كتابه القيّم: «مجتمع النخبة»، كذا بعض أجزاء كتابه الآخر: «اغتيال العقل» رغم أن هذه الإشارة لا تنم عن تبنّي كامل لكلّ آراء الأستاذ غليون.

أزمة شرعية السلطة

لو سلمنا بصحة المضامين التي عرضنا لها آنفاً كأسباب موجبة لانتهاك حقوق الإنسان في العالم العربي، لاستوجب ذلك أن نسأل أولئك الباحثين عن أنجح السبل الكفيلة بتجاوز الأزمة. حينها سيأتي جوابهم ماثلاً في مهام إعادة تأسيس الثقافة السائدة، من خلال قطعها مع موروثها (إسلامها، تقاليدها، أعرافها، تأريخها) وإعادة بناء مكوّنات البُنية العقلية وملئها بالمضامين التي يقترحونها؛ تلك المضامين النابعة أساساً من قيم الغرب ومعارفه وأفكاره. لكن ألا تصطدم مهمّة هؤلاء بالسلطة السياسية القائمة فعلاً، التي ستحول دون تغيير البُنى القائمة، لأن في زوالها زوال لملكها وسلطانها ومواقعها؟

إذا كانت صيغة هذا التساؤل تدلنا بوضوح على استحالة ممارسة أي حلّ جذري لأزمة حقوق الإنسان، بما فيها الحلول التي يقترحها مثقفو النخبة المتغرّبة، طالما ظلّت هذه الأنظمة متمسّكة بمواقعها ونهجها؛ فأنها أيضاً، وفي السياق نفسه تضع في أيدينا ما نعتقد أنه المفتاح الأساس لأزمة الحقوق، دون أن نغفل دور العوامل والأسباب الأخرى، التي لن يكون لدورها أيّ شأن أو فعل هام من دون السبب ـ المفتاح!

لذلك كله، نجد أن المثقفين النخبويين، بما فيهم بعض الذين أشرنا إلى مساهماتهم يعودون في نوع من التناقض الصريح مع مبانيهم الآنفة؛ يعودون للإشارة إلى تمثّل الأزمة في السلطة والأنظمة الحاكمة، بل لا يخفي هؤلاء أن الجزء الأكبر من العقبة التي تحول دون ترسيخ قيم أو مواثيق الحقوق المدنية والسياسية في المجتمع العربي تعود إلى الدول القطرية القائمة، التي لم تتخلّف عن القيام بمهام الحاضر وحسب، إنما تجاوزت أيضاً مرحلتها ومهامها التأريخية التي ولدت من أجلها.

حين يتّجه هؤلاء للإشارة للسلطة والأنظمة القائمة كعامل أكبر يقف في خلفية الأزمة وواجهتها أيضاً،

فـأن ما يدفعهم لمغادرة مواقعهم التنظيرية، هو الواقـع الماثل أمـام الجميع، الـذي يصعب عليهم التنكر لشواخصه، إلا بالنفي المطلق لوعيهم!

يُدرك هؤلاء بالوعي المبسّـط وباللمحات الخاطفة الأولـى، أن الدولة قد: «تقدّسـت وتحوّلت قوّتها إلى سـيادة» كما يقول عياض بن عاشور في مقال آخـر لـه، بعنوان: «نحـو محور فكري مشـترك حول الحداثـة»، ومـن الواضـح أن القـوّة غيـر السـيادة، والأخيرة غير الشرعية، كما سنُشير لذلك بعد قليل.

إذاً، الأصـل الـذي تتأسّـس عليـه كلّيـات مشـكلة حقوق الإنسـان في العالم العربي، هي: «شـرعية السـلطة القائمة»، ثُـمّ تليها العوامـل الأُخر ترتيباً، مـع التأكيد أن بقية العوامـل لا تملك فاعليتها إلا تبعاً للإقرار بأصل المشكلة.

بعيـداً عـن التنظير الزائد نجد أن شـرعية السـلطة حاضراً تصدر أما من منطلق شرعي ديني (إسلامي) أو مـن منطلـق وضعـي. وفـي كلا الحالتيـن، فإن الدولة الإسـلامية كما الدولة العلمانية بحاجة إلى أساس لشرعيتها.

وإذ تكـون الدولة المعاصرة في العالم العربي هي دولة قطرية علمانية غير دينية، فإن أصل شـرعيتها أن تنبثـق مـن إرادة الشـعب وتعبّـر عنهـا. على أن يكـون واضحـاً أن هذا التمييز بيـن الدولة العلمانية والدولـة الإسـلامية، لا يعنـي إعفـاء الأخيـرة من التعبير عن إرادة شـعبها، كما يُشـاع خطأ، وإن كان الجانـب التشـريعي لا يخضـع لإرادة البشـر كأصل، إنمـا يسـتلهم من الأصـول نصوصـاً واجتهادات ما يسدّ حاجات الدولة والمجتمع.

هكذا إذن، ترتبط مسـألة حقوق الإنسـان سـلباً أو إيجاباً، ووضعياً كان مصدرها أو إسـلامياً، بشـرعية النظام السياسـي، ومدى إيمـان الناس به، ومدى إيمانـه هـو بالشـعب، ومـن ثَـمّ مـدى احترامـه وخضوعـه للقانـون أيـاً كان مصـدره. وإلا ما قيمة المواثيـق وشـعارات الدفـاع عـن حقوق الإنسـان سـواء رفعهـا ونـادى بهـا نظـام سياسـي يغـرق بالوضعيـة والعلمانيـة، كالأنظمـة السـائدة فـي

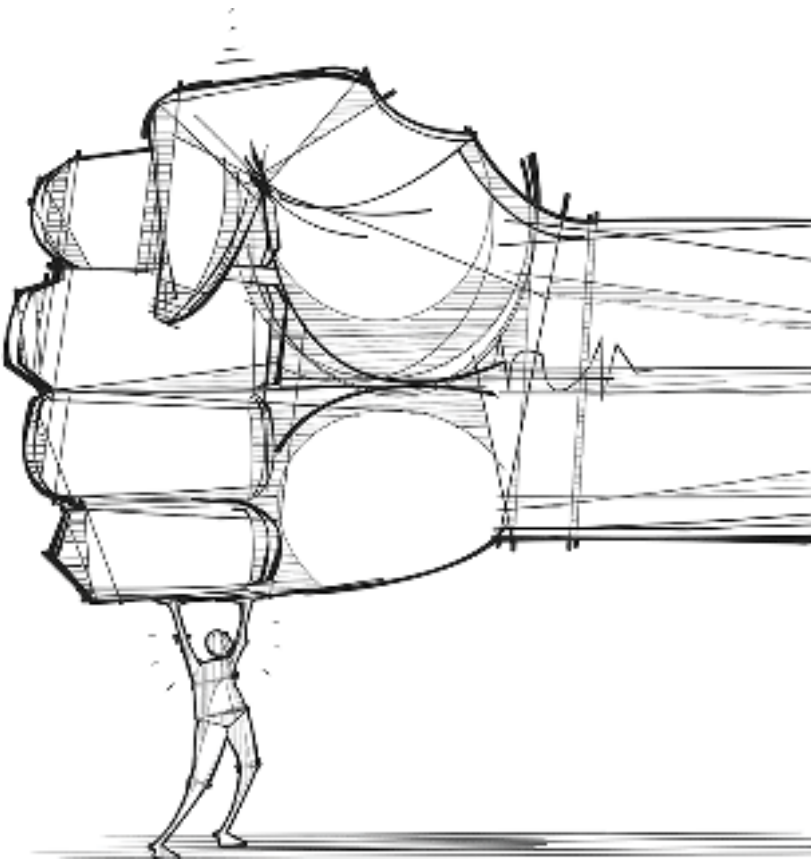

مع غياب الشرعية.. تّتسم السياسيات الحكومية على الوجه العام بالقمع، والحكومات لها من القوّة والسيطرة ما ليس لها من المشـروعية والقبول

أغلب العالم العربي، أو رفعها نظام سياسي يغرق بشعارات الإسلام وتطبيق الشريعة، وما أكذب ما تدّعيه إن لم يقف كذبها بصفّ صنوّها العلماني!

لذلك ذهب برهان غليون إلى أن الأصل في: «الحديث العربي عن التعدّدية وحقوق الإنسان هو تأسيس الشرعية»، بل لاحظ أنه: «وتحت مظلّة الشرعية يتوقف أيضاً استقرار الدولة وتزايد قدرتها على مواجهة المشاكل الأخرى» فضلاً عن مسألة الحريات وحقوق الإنسان. (من مقال: الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي. المستقبل العربي، أيار 1990م).

إن الشرعية هي التي توفّر احترام السلطة للشعب عبر احترامها للقانون أياً كان مصدره. وفي ظلّ شرعية السلطة تنتفي علاقة القطيعة والتضاد بين الشعب والنظام، لأن الأخير يعبّر عن إرادة الأوّل، فتحلّ الحقوق والحريات بدل القمع والانتهاك، ويكون المجال خصباً لنموّ الاتجاهات الثقافية والسياسية وترسيخها.

أما مع غياب الشرعية: «فالسياسيات الحكومية تّتسم على الوجه العام بالقمع، والحكومات لها من القوّة والسيطرة ما ليس لها من المشروعية والقبول» كما يسجّل ذلك عياض بن عاشور في إذعان آخر لشروط الواقع السياسي العربي، بدل لغة التعالي والتنظير التي تطالعنا في نصوص سابقة!

من الواضح أن الأنظمة القائمة في أغلب البلاد العربية لم تؤسّس شرعيتها على: «إرادة الجماعة الوطنية» كما لم تُستمد من قواعد الشرعية الإسلامية، التي لا تتناقض ـ كما أشرنا ـ مع إرادة الشعوب العربية المسلمة، وإنما أسّست لنفسها عبر القوّة العسكرية أو الانتساب العائلي. لذلك أصبح: «ما يعقّد مسألة حقوق الإنسان أكثر في المجتمعات العربية والإسلامية الحالية، هو الطريقة التي تركّبت عليها الأنظمة السياسية والدول القومية بعد الاستقلال. فهذه التركيبة

إنَّ ما يُفاقم أزمة الشرعية السياسية في العالم العربي هو الاعتماد على مظلّة الخارج، في تأمين قوّة الحماية اللازمة لقمع الداخل الشعبي ومواجهة جماهيره.

بكلّ نواقصها وسلبياتها لا تزال تعرقل عملية تطبيق الحدّ الأدنى من حقوق الإنسان واحترامها بالشكل اللازم» كما يُقرّر ذلك محمد آركون في اعتراف مثالي!

ثُمّ أن ما يُفاقم أزمة الشرعية السياسية في العالم العربي هو الاعتماد على مظلّة الخارج، في تأمين قوّة الحماية اللازمة لقمع الداخل الشعبي ومواجهة جماهيره.

هكذا نكون في مسألة حقوق الإنسان وحرية الشعوب العربية أمام رهان أساسي اسمه إعادة تأسيس الشرعية وفقاً للإرادة الجماهيرية المليونية للشعوب العربية المسلمة، وبما يحقّق أيضاً قطع تبعية هذه الأنظمة إلى مظلّة الحماية الخارجية، بالتحديد الغربية!

AL - R e w a q

ترجمة

الترجمة من الاميركية

الأمن القوميّ العراقيّ: التنافس الإقليمي والدوليّ
كاثرين لاولور
ترجمة: أ.د نصر محمّد عليّ

الترجمة من الفارسية

الاستراتيجية الغربية تجاه إيران
إعداد: محمود سريع القلم
ترجمة: مركز رواق بغداد

الترجمة من التركية

سياسة تركيا في تحقيق التوازن بين بغداد وأربيل
- عليّ بالجي
- إسماعيل آقدوغان

ترجمة: طارق خاقان

المركز والأقليم

في مسار السياسة والأمن..

كردستان العائدة من بعيد بحثا عن عمقها الاستراتيجي في العراق

سامان نوح

الأمن القوميّ العراقيّ:
التنافس الإقليمي والدوليّ

العراق 2021 - 2022: توقعات

كاثرين لاولور
ترجمة: أ.د نصر محمَّد عليّ

توطئة

العـراق قـاب قوسـين أو أدنـى مـن إحـراز تقـدم تدريجي صوب الاستقرار السّياسيّ والأمن المحليّ على المدى القريب إذا ما ترك لشـأنه. لكن لسـوء الحـظ لن تتركـه القوى الإقليمية وشـأنه. تسـتمرُّ إيران باسـتعمال شـبكة القريبون منهـا في العراق لاسـتهداف الولايـات المتَّحـدة أو منافسـيها الإقليميين الآخرين مثل المملكة العربيَّة السعودية وإسـرائيل وتركيا وهو الأمر الذي يرجِّح أنْ يتسـبب في إثارة تداعيات جديدة مزعزعة للاسـتقرار تتمثَّل فـي التدخـل الأجنبـي أو التدخـل مـن جانـب تلك الفواعل. وتسـتمرُّ الهشاشـة المحليَّـة في العراق فـي إفسـاح المجـال للجهـات الأجنبيـة لخـوض معاركهـا بالوكالـة، فـإنَّ هـذا من شـأنه أنْ يُفضي إلى تفاقم عدّم الاسـتقرار في العـراق والمنطقة ويجعلها تدور في حلقة يعزِّز كلٌّا منهما الآخر.

التنافس الأمريكيّ- الإيرانيّ

سـيواصل المقربون من ايران هجماتهم المنتظمة على القوات والمنشـآت الأمريكيَّة في العراق ولا سـيَّما إذا لم يبدُ أن القوات الأمريكيَّة في طريقها للخـروج. وستشـن القـوى المسـلحة ، علـى نحـو منتظم، هجمات صاروخيـة على القوات والمرافق الأمريكيَّة وهجمات بالعبوات الناسفة على الأرتال التابعة للحكومة العراقيَّة وتلك التي يتعاقد معها التحالف بقيادة الولايات المتَّحدة لتحفيز الانسحاب الأمريكـيّ الكامـل في العـراق وهو هـدف إيرانيّ رئيس. وسـتختلف خطورة هذه الهجمات وتواترها وحجمهـا تبعاً لمدى التوتـرات الأمريكيَّة –الإيرانيَّة والكيفيـة التـي يتعاطـى فيهـا صنّـاع القـرار فـي النظام الإيرانيّ وليس بسـبب الزعماء السّياسـيّين أو القوى المسلحة العراقيَّة. قد تواصل الجماعات المسـلحة العراقيَّـة تكتيكهـا المتمثّـل في إنشـاء جبهة مليشـيا «مقاومـة» لزيادة إمكانيَّة سياسـة الإنـكار فـي المجـال العـامّ لهجمـات المليشـيات وأنشـطتها ولإرباك الإسـناد والضربات الانتقاميَّة. وقد يعودون أيضاً إلـى الهجمات غير المُعلن عنها والتي تروّج لها وسـائل الإعلام العامَّة للمليشيات للحدِّ من استناد تلك الهجمات والردِّ عليها.

ومن المرجح أنْ تستمرّ الهجمات في بعض الأحيان لاستهداف السـفارة الأمريكيَّة والتواجد الأمريكيّ فـي مطـار بغـداد الدولـيّ وقاعـدة عيـن الأسـد الجويـة، وكذلك مواقع المقاولين الأمريكيّين مثل قاعدة بلد الجوية. ومن المرجّح أنْ تزيد تلك القوى المسلحة الهجمات مع بدء المراحل الجديدة بشأن الحوار الاسـتراتيجيّ بين الولايات المتَّحدة والعراق

أو أيّـة مرحلة فـي اتخاذ القرار مـن جانب الحكومة الأمريكيَّة أو العراقيَّة فيما يتَّصل بالوجود المستمرّ للقوات الأمريكيَّة في العراق. ومع تصاعد التوترات الإقليميـة بين تركيا وإيـران والتوترات الداخلية بين القـوى المسـلحة وقـوات البيشـمركة الكورديـة ستسـتهدف الهجمـات الإيرانيَّـة بالوكالـة، بنحـو متزايـد، منشـآت الولايـات المتَّحـدة والحلفاء في كوردسـتان العراق، ولا سيَّما باسـتعمال الطائرات المسـيَّرة والصواريخ بعيدة المدى التي تطلق من حدود إقليم كوردستان.

ومـن المرجَّح أنْ تعتمد هجمـات الجماعات القريبة لإيـران علـى الأصـول الأمريكيَّـة في العـراق بنحو متزايد على الطائرات المسيَّرة، الأمر الذي من شأنه أنْ يزيد من دقة الهجمات التي تحدث. فقد قدَّمت إيـران بالفعل تقنيات مراقبة متقدمـة وتكنولوجيا الطائرات المسيَّرة الانتحارية (كاميكاز) إلى وكلائها الأكثر ثقة. وقد شنَّ مسلّحون مدعومون من إيران علـى الأرجـح أوّل هجوم معـروف بطائرة مسـيَّرة علـى منشـأة أمريكيَّة فـي العراق في 14 نيسـان / أبريـل 2021؛ ومـن المحتمـل أنْ يكـون الهـدف وراء ذلـك الهجوم غيـر المميت هو إظهـار القدرة الجديدة وليس التسـبب في أضرار بالغة أو إصابات وكذلك اسـتهداف حظيرة طائرات في مطار أربيل الدولـيّ. يمكـن أنْ يـؤدي اسـتعمال الجماعـات التابعـة لإيـران المتزايـد للطائـرات المسـيَّرة إلـى تجـاوز المنظومـة الدفاعيـة الأمريكيَّـة المضـادة للصوايـخ والقذائـف (C-RAM) كمـا حدث هجوم مـزدوج بطائرة بدون طيار على حظيرة طائرات في قاعـدة عيـن الأسـد الجوية في 8 آيـار / مايو عامّ 2021. ويمكـن للطائـرات المسـيَّرة أنْ تسـتهدف بدقة أكبر من الصواريخ وهي أكثر قدرة على تجاوز الدفاعـات الجويـة الأمريكيَّة، الأمر الـذي يحدّ من احتماليـة أنْ تصيـب تلـك الهجمات عـن غير قصد قـوات الأمن العراقيّة أو المدنيين بيد أنَّها تنطوي على زيادة التهديد على القوات الأمريكيَّة أو غيرها من الأهداف المقصودة. صحيح أنَّ الهجمات، مثل تلـك التـي وقعت في نيسـان / أبريل وآيـار / مايو عـامّ 2021، ترمـي إلـى إضعـاف قـدرات أمريكيَّة

محدَّدة، غير أنَّها تهدف أيضًا إلى إظهار القدرة على شنِّ هجمات تسفر عن إصابات واسعة النطاق إذا ما اختارت إيران القيام بذلك. إنَّ زيادة نطاق الهجمات التي توفّرها تكنولوجيا الطائرات المسيَّرة المتقدمة ودقتها قد توسع من أهداف الهجمات المدعومة من إيران لتشمل المنشآت في العراق تؤوي القوات الأمريكيَّة والتي لم تتعرض للتهديد سابقاً من الهجمات الصاروخية الإيرانيَّة التي شنّها الجماعات القريبة من إيران. وقد تحطمت طائرة مسيَّرة محملة بالمتفجرات بالقرب من إحدى تلك المنشآت، وهي قاعدة حرير الجوية في أقصى شمال كوردستان العراق في 11 آيار / مايو 2021. يمكن أنْ تهدِّد الهجمات المستقبلية التي تنطلق من العراق المنشآت الأمريكيَّة في مناطق أبعد في المملكة العربيَّة السعودية أو الكويت.

إذا ما بدا لإيران أنَّ الحوار الاستراتيجيّ بين الولايات المتّحدة والعراق من غير المرجّح أنْ يفضي إلى انسحاب القوات الأمريكيَّة كافَّة من العراق، فمن المحتمل أنْ تطلب من شبكة وكلائها تصعيد هجماتهم الفتاكة على الأصول الأمريكيَّة. لقد أدَّى الحوار الاستراتيجيّ بين الولايات المتَّحدة والعراق بالفعل إلى الانسحاب الرسميّ للقوات القتالية الأمريكيَّة كافَّة من العراق. غير أنَّ الجماعات القريبة من إيران العراقيّيون يطالبون بانسحاب القوات الاستشارية أيضًا، وقد يرون أنَّ بإمكانهم تحفيز الولايات المتَّحدة على الانسحاب الكامل الانسحاب عبر التهديد أو التسبب بوقوع المزيد من الضحايا الأمريكيّين، ومن ثمَّ رفع التكلفة السِّياسيَّة للوجود الأمريكيّ في العراق.

من المرجَّح أنْ تمتَّد هجمات الجماعات المسلحة إلى استهداف حلفاء الولايات المتَّحدة داخل العراق والمنطقة، بما في ذلك المملكة العربيَّة السعودية وإسرائيل وتركيا ومهمَّة تدريب حلف شمال الأطلسي (الناتو) في العراق (NTM-I). يُظهر خطاب الجماعات القريبة من إيران في العراق المناهض لمهمَّة تدريب حلف شمال الأطلسي (الناتو) في اتجاهين: الأوّل ، عدّم استعداد إيران للتسامح مع الجهات الأجنبية الأخرى التي تؤكِّد وجودها داخل العراق ، والآخر، حاجَّة الجماعات القريبة من إيران إلى "مقاومة" "المحتل". وشنّت الجماعات القريبة لإيران بالفعل هجمات بطائرات مسيَّرة على السعودية انطلاقاً من العراق، واستهدفت القصر الملكي في الرياض وكذلك منشآت نفطيَّة سعودية متنوعة. كما هدَّد وكلاء إيران بشنِّ هجمات على الإمارات العربيَّة وزعموا أنَّ عناصر منها يستولون على أجهزة المخابرات العراقيَّة.

• **سيناريوهات بديلة:** قد تحد إيران من هجماتها على الولايات المتَّحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو) والأصول المتحالفة في العراق والمنطقة تجاوباً مع اتفاقيَّة دبلوماسية محتملة، لكن إيران تزيد بانتظام هجماتها في المدّة التي تسبق مثل هذه الاتفاقيَّات لتعزيز النفوذ أو لتجعل من المناقشات حاجَّة ملحَّة. وفي حالة وجود مثل هذا الإتفاق، قد تكافح إيران للاحتفاظ بوحدة القيادة والسيطرة على المكوّنات الأقل أيديولوجيَّة والأكثر وطنيَّة لشبكة وكلائها في العراق مثل عصائب أهل الحقّ التي تعتمد على سردية مقاومة "الاحتلال" الأمريكيّ لتبرير وجودها العسكري والسِّياسيّ. إنَّ أيَّة هجمات ينفّذها أعضاء شبكة وكلاء إيران دون موافقة إيران تخاطر بدورة تصعيد إقليمية دراماتيكية وغير مخطّط لها.

قد تشمل المؤشِّرات التي تشير إلى أنَّ إيران لا توافق على هجوم معين إدانة الهجوم من قبل الجماعات التابعة لإيران الأكثر ولاءً مثل كتائب حزب الله وقيام قيادة فيلق القدس بزيارات عاجلة إلى بغداد لخفض التصعيد. ويمكن أنْ تشمل أيضاً عمليات القمع في صفوف الحشد الشعبيّ والاعتقالات من قبل دوائر الاستخبارات بقيادة كتائب حزب الله .

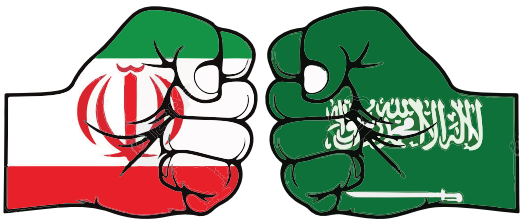

التنافس السعودي- الإيرانيّ

سيستعمل المسلّحون المدعومون من إيران تكنولوجيا الطائرات المسيَّرة المتطورة على نحو متزايد لاستهداف السعودية ودول الخليج الأخرى من الأراضي العراقيَّة في الأشهر المقبلة. قد أمرت إيران وكلائها الأكثر ولاءً بشنّ هجمات بالتنسيق مع حركة الحوثي اليمنية المتحالفة مع إيران. إنَّ كتائب حزب الله هي المسؤولة على الأرجح عن هجوم آيار / مايو 2019 على البنية التحتية النفطيَّة وهجوم واحد على الأقل على الرياض في كانون الثاني / يناير 2021. من المرجّح أنْ تكون كتائب حزب الله قد شنَّت هجمات أخرى على المملكة العربيَّة السعودية. كما تسعى كتائب حزب الله إلى تأكيد نفسها بوصفها قوّةً إقليميةً قائمة بذاتها، حتى في الوقت الذي تواصل فيه تعزيز أهداف إيران في المنطقة, وإنَّ تأسيس هويَّة إقليمية عابرة للحدود الوطنيَّة من شأنها أنْ تساعد الجماعة في البقاء في حالة انسحاب الولايات المتَّحدة من العراق، وهو هدف أساسي من أهداف كتائب حزب الله والذي من شأنه أنْ ينفي سبب وجود الجماعة بالأساس. وهكذا فإنَّ صورة "المقاومة" التي يتبناها حزب الله تتجاوز الآن الاعتبارات العراقيَّة لتشمل العمليات ضدّ أعداء إيران في سوريا، والمملكة العربيَّة السعودية، والإمارات العربيَّة المتَّحدة، وتركيا، وإسرائيل.

وسوف تستمرّ هجمات المتطرفين المدعومة من إيران على الجهات الفاعلة الإقليمية مع تحسين جماعات إيران لقدراتهم من الطائرات المسيَّرة ما لم تتمكن إيران والمملكة العربيَّة من التوصل إلى شكل من أشكال المصالحة. وسوف تزيد إيران من هذه الهجمات لتعزيز نفوذها أثناء أيَّة محادثات مع المملكة ، وتنفي في الوقت نفسه المسؤولية عن الهجمات وتتعهد بالحدِّ منها إذا أذعنت السعودية للمطالب الإيرانيَّة.

السيناريوهات البديلة: يمكن أنْ تبدأ جماعات إيران باستهداف الإمارات العربيَّة كما هدَّدوا في السابق، الأمر الذي يجلب الإمارات مباشرة إلى الحيّز العراقيّ. كما أنَّ الهجمات الإيرانيَّة على البحرين انطلاقاً من العراق تقع أيضاً ضمن نطاق الاحتمالات.

ومن بين المؤشّرات على وقوع هجوم قادم هو تزايد الرسائل الموجّهة إلى البلد المستهدف على قنوات المتطرفين العراقيّين، كما حدث في حالة العراق قبل هجوم كانون الثاني / يناير 2021 على الرياض. كما تشير الجماعات العراقيَّة بانتظام هجمات تنظيم داعش التي تسبب خسائر كبيرة في العراق كسبب لتهديدات أو هجمات على دول الخليج التي تزعم الفصائل العراقيَّة أنَّها تموّل تنظيم داعش.

كيف يعزو معهد دراسات الحرب الهجمات على دول الخليج:

1. الموقع: من المرجّح أنْ تقع الهجمات في شمال شرق المملكة العربيَّة السعودية والرياض من جهة العراق أو إيران عوضاً عن اليمن. هذا الاستدلال ليس حتمياً؛ فقد قدَّمت إيران الدعم إلى الحوثيين بأسلحة قادرة على ضرب الرياض وأهداف أخرى، بما في ذلك الإمارات ، ولكن أنظمة الدفاع الجوي السعودية أكثر قدرة على اعتراض تلك الهجمات قبل أنْ تصل إلى أهدافها.

2. الرسائل المنسقة: إنَّ التغطية المتزامنة والفورية من جانب القنوات الإعلامية التابعة لمجموعة متنوعة من الجماعات العراقيَّة لهي مؤشّر قوي على أنَّ الهجوم قد خطّطت له إيران ونفَّذته الجهات العراقيَّة التابعة لها. بالنسبة للإعلام العراقيّ، ولا سيَّما الأقنية المتطرفة، نادراً ما تغطي هجمات الحوثيين على المملكة العربيَّة السعودية. ولم تقدِّم قنوات الجماعات التابعة لإيران سوى تغطية منسقة إذا وجّهتها إيران للقيام بذلك ولا تغطي الهجمات العراقيَّة التي لا تريد إيران مناقشتها علناً.

3. الادعاءات: ادعى الحوثيون بعض الهجمات في المملكة العربيَّة السعودية التي كان من المؤكّد تقريباً أنَّها نفَّذت من قبل إيران أو وكلائها ، بما في ذلك هجوم بقيق في أيلول / سبتمبر 2019. تأسيساً على ذلك، لا بدَّ من النظر إلى مزاعم الحوثيين بشنّ هجمات ربَّما جاءت من أماكن أخرى بقدر كبير من الريبة. وقد عكس إنكار الحوثيين لمسؤوليتهم في كانون الثاني / يناير عامّ 2021 على الأرجح طلباً إيرانيَّاً بتسليط الضوء على قدرتها ضرب وسط الرياض بأنظمة طائرات مسيرة متقدمة من العراق، في حين أنَّ ادعاء الحوثيين بهجوم بقيق كان من المرجّح أنْ يهدف إلى حجب دور إيران في الهجوم.

التنافس الاسرائيلي- الإيرانيّ

من المرجّح أنْ تستمرّ إسرائيل في استهداف الأصول الإيرانيَّة في إيران وسوريا، بدلاً من العراق، في غضون 18 شهراً القادمة. بيد أنَّ القريبون من إيران قد يستغلون العراق لتهديد إسرائيل، الأمر الذي يهدِّد بشنّ هجمات انتقاميَّة إسرائيلية من شأنها أنْ تزعزع استقرار العراق. كما تستعمل إيران العراق بنحو متزايد لتعزيز عمقها الاستراتيجيّ وكذلك للحفاظ على الردع في حالة قيام إسرائيل أو غيرها بهجوم تقليدي على إيران. ويحتفظ القريبون من إيران بمخابئ للصواريخ الباليستية قصيرة المدى، والطائرات المسيرة المزودة بالعتاد، وصواريخ أصغر حجماً. وهم يبنون مصانع في العراق ويديرونها بإشراف إيران لإنتاج الأسلحة الإيرانيَّة ونقل الأسلحة من إيران عبر العراق إلى سوريا. ويمكن لوكلاء إيران شنّ الهجمات اعتماداً على بعض تلك القدرات لتصل إلى إسرائيل انطلاقاً من العراق أو سوريا. تشنّ إسرائيل بانتظام غارات جوية على مخابئ الأسلحة الإيرانيَّة ومخابئ وكلائها في سوريا، وشنّت ما لا يقلّ عن سبع ضربات ضدَّ مخابئ أسلحة وقوافل أسلحة تابعة لقوات الحشد الشعبيّ المدعومة من إيران في العراق في صيف عامّ 2019، الأمر الذي أسفر عن مقتل وجرح عشرات المدنيين وتقويض العلاقات الأمريكيَّة العراقيَّة. وفي الوقت الذي سيستمرّ فيه القريبون من إيران في العراق في التهديد الخطابي لإسرائيل، غير أنَّ هذه الجماعات سوف تشكّل تهديداً مباشراً أكثر لإسرائيل مقارنة بسوريا.

سيناريو بديل: سوف تشنّ إسرائيل ضربات جوية إضافية ضدَّ أهداف داخل العراق إذا أدركت أنَّ هناك تهديداً متنامياً من جانب الجماعات المتطرفة في العراق. وقد ينشأ هذا الإدراك من زيادة إظهار قدرات الطائرات المسيَّرة بعيدة المدى من جانب الجماعات القريبة من إيران في العراق، أو مشاركة الجماعات العراقيَّة في أنشطة مناهضة لإسرائيل في سوريا أو لبنان، أو رحيل القوات الأميركيَّة كافَّة من العراق. وفي وقت كتابة هذا التقرير في حزيران/ يونيو عامّ 2021، استغل القريبون من

إيران الصراع بين إسرائيل وحماس لتعزيز شرعيّتهما الداخلية الذي دعا المتطوعين إلى محاربة إسرائيل وأعلن مسؤوليته عن هجوم صاروخي واحد على الأقل على إسرائيل انطلاقاً من سوريا. وستستغل الجماعات الموالية لإيران أيّة استئناف للضربات الجوية الإسرائيلية في العراق لنزع الشرعيّة عن الحكومة القائمة وتصعيد هجماتها على القوات والمنشآت التابعة للولايات المتّحدة والقوات المتحالفة معها. إنّ التصعيد الإسرائيلي الإيرانيّ في المسرح العراقيّ من شأنه أنْ يزعزع استقرار العراق بنحو كبير ويقلّل من الحوافز التي من شأنها أنْ تدفع القوى الأخرى في المستقبل إلى تفادي تأجيج صراعاتها الإقليمية في ساحة المعركة بالوكالة في العراق.

التنافس الإيرانيّ - التركيّ

من المرجّح أنْ تستمرّ الهجمات الإيرانيّة عبر القريبون منها ، على الأصول التركيّة في العراق من دون عتبة التصعيد المباشر، لكنها قد تزيد من حدّة التوترات الإيرانيّة التركيّة في المسارح الأخرى. فقد انحاز القريبون من إيران في العراق بنحو متزايد إلى المنظمة التي صنفتها الولايات المتّحدة على أنّها ارهابيّة وهي حزب العمال الكردستاني في سنجار بمحافظة نينوى. وتنظر تركيا إلى وجود حزب العمال في العراق، والذي ينظّم منها الحزب حملاته للتمرد في تركيا، بوصفه تهديداً كبيراً للأمن القوميّ التركيّ. ومن ثمّ تحتفظ تركيا بعشرات القواعد الصغيرة في الأراضي العراقيّة لتعطيل خطّ الاتصال الأرضي لحزب العمال الكردستاني الممتّد بين العراق وتركيا وسوريا.

إنّ تحالف إيران مع حزب العمال الكردستاني، عبر وكلائها، يحقّق العديد من الأهداف لإيران ووكلائها، والتي تتعارض مع تركيا ومن المرجّح أنْ تشعل فتيل الصراع على مدى الأشهر الثمانية عشر المقبلة. وتسعى إيران إلى مواجهة أي توسع خارج الخزان المعتاد للنفوذ التركيّ في كردستان العراق؛ ولإنشاء خطّ اتصال إيرانيّ أرضي إضافي في شمال شرق سوريا، والحيلولة دون الهيمنة الكردية العراقيّة على منطقة سنجار المتنازع عليها، والتي من شأنها أنْ تكون على حساب شبكة وكلاء إيران على الصعيد السّياسيّ الداخلي. فيما تسعى تركيا، في غضون ذلك، إلى طرد حزب العمال من منطقة سنجار الحدودية شمال شرق سوريا الكردي ومن شمال العراق عبر الحملات الجوية والعمليات الخاصّة، وتشجيع تنفيذ اتفاق سنجار تشرين الأوّل / أكتوبر 2020 بين بغداد وأربيل. وإذا ما نُفذ الاتفاق، فإنّ من شأنه الإطاحة بالجماعات المسلّحة كافّة، بما في ذلك حزب العمال ووكلاء إيران، من سنجار ويمكّن الحزب الديمقراطي الكردستاني المنحاز إلى أنقرة من إدارة المنطقة، ممّا يحدّ من النفوذ الإيرانيّ.

ستعمل إيران و الموالين لها وحزب العمال على عرقلة تنفيذ اتفاق سنجار، الأمر الذي سيؤدي إلى تدهور العلاقات الإيرانيّة التركيّة, وأنّ انتشار القوات الموالية لإيران في سنجار من شأنها أنْ تحبط أي جهد تبذله أنقرة أو بغداد أو أربيل لتنفيذ الاتفاق؛ ومن غير المرجّح أنْ تهاجم تركيا بنحو مباشر ضمن قوات الأمن العراقيّة، في حين تعجز حكومة الكاظمي في بغداد على إرغام الجماعات القريبة من إيران على إعادة الانتشار بعيداً عن سنجار.

وسيؤدي هذا الجمود إلى تدهور العلاقات بين أنقرة وطهران وبين أربيل وبغداد خلال العامّ المقبل، الأمر الذي سيزيد من تفاقم حالة عدّم

Katherine Lawlor, Iraq 2021–2022: A Forecast, Institute for the Study of War, United States of America, 2021, P.27.

الاسـتقرار في العراق. إنَّ المفاوضات بشأن اتفاق سـنجار بالأسـاس لم تضـمّ إيـران أو القريبون منها أو حزب العمال أو سـكان سنجار الذين انضمّوا إلى الجماعـات المسـلّحة. ولذلـك فـإنَّ بنـود الاتفاق المتمثّلة في طرد الجماعات المسـلّحة من سـنجار لـن تنفذ مـا لم تجدّد المفاوضات لتشـمل أصحاب المصلحـة المحلييـن وتحصـل علـى موافقة بعض تلك الجماعات المسلّحة على الأقل.

وسـوف يدين الخطاب الإيرانيّ وخطاب الجماعات القريبة منهـا تركيا على نحو متزايد بوصفها واحدة من «المحتلّيـن» للعراق الذين يتعيـن مقاومتهم، تماشياً مع الولايات المتّحدة، وإسرائيل، والمملكة العربيَّة السـعودية. ويؤشّـر هذا الخطاب إلى زيادة محتملـة فـي التهديـدات بالوكالـة أو الهجمـات

ضـدّ الأصول التركيَّة والفواعـل الموالية لتركيا في العـراق. وقـد وقع أوّل حادث معـروف عبر هجوم صاروخـي شـنَّه علـى ما يبـدو مسـلّحون عراقيّون مدعومـون مـن إيـران، علـى قاعـدة تركيَّـة فـي محافظة نينوى في نيسان / أبريل عامّ 2021 أسفر عن مقتـل جندي تركـي. وردّت تركيا عبـر القريبون منهـا، ومـن المحتمـل أنَّهـا ضغطـت علـى قوات البيشـمركة التابعـة للحـزب الديمقراطـي لإطلاق صواريـخ موجّهـة مضـادة للدبابات علـى موقعين تابعيـن لجماعـات مواليـة لإيـران في نينـوى في اليـوم التالي, وعليـه قد يثبت طبيعة الـردّ التركيّ علـى هذا التصعيـد المتبادل أنَّه لا يحـدث إلَّا مرَّة واحـدة. ومـن المرجّـح أنْ يظـلّ التصعيـد الإيرانيّ التركيّ سياسـيّاً ودبلوماسـياً بطبيعته، وقد يظهر أيضاً في مسـارح غير عراقيَّة في الأشـهر المقبلة، بما في ذلك اليمن وليبيا وسوريا وبحر قزوين.

إذا حـدث تصعيـد إيرانيّ تركيّ بالوكالة في شـمال العراق أو كردسـتان العراق ، فمن المرجّح أنْ يقوم كلا البلديـن بتجزئـة الصـراع للحيلولة دون توسـع العنـف إلـى مسـارح أخرى. صحيـح أنَّ إيـران قبلت فـي الماضـي الوجـود التركيّ الراسـخ في شـمال كردسـتان العـراق، لكنَّهـا علـى الأرجح تنظـر بنحو متزايـد إلى التوغلات التركيَّة فـي محافظة نينوى الخاضعـة لسـيطرة إيران على أنَّها خـطٌّ أحمر مدمِّر للتدخل التركيّ في العـراق. ويمكن أنْ يكون وضع تركيـا بوصفهـا عضواً في حلف شـمال الأطلسـي (الناتـو) بمثابـة رادع ضـدّ تصعيد أوسـع. ويبدو أنَّ تركيـا تعترف بالخطّ الأحمر لإيران وخفَّفت من حدّة خطاب الحكومة المحيط بسـنجار. ولذلك قد تعود تركيا إلى حصر حملتها المسـتمرَّة ضدَّ حزب العمال الكردسـتاني فـي حـدود كردسـتان العـراق. ومن المرجّـح أنْ تسـتأنف عمليـة المخلـب التركيَّـة في صيف 2022 ، لكن من المرجّح أنْ تتجنب عملياتها الجويـة والبريـة المحـدودة أماكن تموضـع قوات حزب العمال الكردسـتاني وقوات الحشد الشعبيّ في سنجار ومحافظة نينوى.

مـن المرجَّـح أنْ تسـعى تركيـا إلى تجزئـة المصالح التركيَّـة الإيرانيَّـة المتنافسـة في العـراق بطريقة مشابهة للكيفية التي عملت فيها تركيا على تجزئة المنافسـة مع روسـيا في المسـارح الأخرى. ومن المرجِّـح أنْ تهـدف تركيا إلى التركيـز على المصالح الاقتصاديـة المشـتركة والتعـاون الأمنـيّ فـي علاقاتهـا الإيرانيَّة مع محاولة إخفاء التأثير المتزايد لوجودهـا في العراق. ومع ذلـك، من المحتمل أنْ تنظـر إيـران إلـى تحديات تركيـا للوضـع الراهن في العراق وأذربيجان - وهما جبهتان رئيستان للتنافس التركـيّ الإيرانـيّ - على أنَّه تهديـد لمصالح طهران في العراق والمنطقة على نحو أوسـع. وسـيؤدي تغييـر النظـرة الإيرانيَّة للبيئة الأمنيَّـة إلى مزيد من التصعيـد مـن جانب إيـران أو من جانـب الجماعات التي تدعمها.

مـن المرجَّـح أنْ تعـود العلاقـة التركيَّـة الإيرانيَّـة إلـى ميزان النفـوذ التركيّ في شـمال كوردسـتان العـراق والنفـوذ الإيرانيّ في بقية شـمال العراق، مع انـدلاع أعمال عنف بالوكالة بيـن الحين والآخر ردًّا على المنافسـة الإقليمية ، ما دامت التصورات الإيرانيَّة عن التهديد التركيّ لم تتغير.

• **مسـارات بديلـة:** يمكـن أنْ تتبادل تركيـا وإيران ضربات إضافية في العراق إذا تفاقمت المنافسـة بينهمـا فـي مسـارح أخـرى أو إذا تغيَّـر التصـور الإيرانـيّ للتهديـد التركـيّ. ومـن المحتمـل أنْ يتمّ تنفيـذ التصعيـد بالوكالـة وقـد يبدو ظاهريـاً على شـكل صراع بيـن حكومة إقليم كوردسـتان العراق والجماعات المرتبطة بإيـران في المناطق المتنازع عليها في العراق، ولا سـيَّما فـي محافظة نينوى وحولهـا. من شـبه المؤكّد أنَّ إيران سـتعتمد على وكلائهـا ، فيمـا سـتعتمد تركيـا إمـا علـى ضربات الطائـرات المسـيَّرة أو قـوات البيشـمركة التـي يسـيطر عليها الحـزب الديموقراطيّ الكردسـتاني المتحالـف معها. إنَّ أي تصعيد من هذا القبيل من شـأنه أنْ يزعزع استقرار شـمال العراق وكوردستان

العـراق بنحو كبير، ويلحـق الضرر بعلاقات الولايات المتّحدة مع كوردستان العراق، ويضع قوات الأمن الكردية والشّـيعيَّة في مواجهة بعضها الآخر. ومن المسـتبعد جدّاً أنْ تشـنّ تركيا توغلاً بريـاً كبيراً في سـنجار دون دعم مـن بغداد أو أربيل، لا سـيَّما إذا ظلّـت الجماعـات القريبة مـن إيران منتشـرين في المنطقـة. ومـع هـذا ، فإنَّ تحـركات تركيـا الأوليَّة لتعطيل الوضع الراهن للنفوذ الأجنبي في شـمال العـراق قد يغيِّـر تصور إيران للتهديد الذي تشـكِّله تركيـا علـى مصالحهـا في العـراق وأماكـن أخرى ، الأمر الذي يؤدي إلى تصعيد إيرانيّ لمواجهة تركيا.

• قـد تشـمل مؤشّـرات التصعيـد المحتمـل الذي تتبنـاه إيـران فـي العـراق الهجمـات الصاروخية أو العبوات الناسـفة التي تسـتهدف القواعد التركيَّة في محافظات دهوك وأربيل ونينوى، والتهديدات أو الهجمـات علـى القنصليتيـن التركيتيـن فـي أربيـل والموصـل، والهجمـات الانتقاميـة من قبل البيشـمركة التابعـة للحـزب الديموقراطـيّ أو من جانـب القـوات التركيَّـة، واسـتمرار المواجهـات الخطابية بين تركيا وأعداء إيران الإقليميين الآخرين من جهة وإيران من خلال شـبكة القريبون منها في العراق من جهة أخرى.

ستشـمل المؤشّرات التي تدلُّ على احتمال حدوث تصعيـد تقـوده تركيـا فـي العـراق علامـات على زيـادة التعاون الاسـتراتيجيّ أو العملياتي بين تركيا والحكومة العراقيَّة ، بما في ذلك التنازلات التركيَّة بشـأن حقوق الميـاه العراقيَّة ، والزيـارات المتكررة إلى أنقرة وبغداد من قبل كبار المسؤولين الأمنيين والعسكريين. ومناقشـات حول زيادة الاستثمارات التركيَّـة في العراق. وقد ينذر التصعيد التركيّ أيضًا باسـتئناف الضربـات التركيَّة في سـنجار التي تهدِّد بوقوع إصابات بالوكالة الإيرانيَّة.

- إنَّ هذه الترجمة تقتصر على التهديدات الإقليمية والدوليَّة الواردة في التقرير والتي يشمل الصفحات من 22-29.
- الناشر : معهد دراسات الحرب الأمريكيّ ISW
- التأريّخ: حزيران / يونيو 2021

REWAQ BAGHDAD CENTER

إصدارات دار الرواق للنشر والتوزيع

تجربة أندونيسيا في مكافحة الإرهاب

دراسة تحليلية

تأليف: فاضل الچالي

مركز رواق بغداد للسياسات العامة
REWAQ BAGHDAD

للتواصل عبر
Info@rewaqbaghdad.org
Sarah@rewaqbaghdad.org
0783 577 4081
07835774086

الاستراتيجية الغربية تجاه إيران

إعداد: **د. محمود سريع القلم**
ترجمة:دار الرواق للنشر والتوزيع

أ. الولايات المتحدة

إنَّ القضيّـة الأهـم لعـام 2023 فـي حكومة بايـدن الراهنة هـي زيادة معـدّل النمـوّ الاقتصادي أو الحفـاظ عليه، وزيادة توفيـر فرص العمل وخفض مسـتوى التضخم إلى أقل من 5 %. والمراد من «الأهم» هنا هو أنَّ نسبة هذه الأهمية تبلغ 70 %.

ومـن جانب آخـر سـتبدأ في العـام المقبـل، وفي مثـل هـذه الأيـام، الأنشـطة الخاصـة بالانتخابات الرئاسـية التمهيديـة لعـام 2025، وسـتنصبّ كلّ محـاولات الديمقراطيين في الحفاظ على الأغلبية فـي مجلس الشـيوخ، وثمّ اسـتعادة القيـادة في مجلـس النـوّاب الـذي يشـغله الجمهوريـون حاليًا بأغلبية ضئيلة تبلغ عشـرة نائباً (222 جمهوريّ في مقابـل 212 ديمقراطـيّ)، وأخيراً تحقيق فوز جديد في الانتخابات الرئاسـية؛ وحتّى لـو قرر بايدن عدم الترشـح، سـيتقدّم مِن الحزب الديمقراطيّ مرشَّـحٌ آخر لخوض النزال الانتخابي.

المفتـاح الـذي يُحقق هذه الأهداف هو تحسـين الواقع الاقتصادي. لقد نجحت الحكومةُ الأمريكية خلال سـنتَين مِـن ولاية بايـدن ومن خـلال تقديم لوائـح حزبيـة فـي الاسـتمرار بخطـوات هادئـة وتدريجيـة ومتعـددة الأطـراف علـى المسـتوى الدولـيّ فـي معالجـة قضايـا شـتّى مـن قبيـل التعامل مـع الصين ومواجهتهـا، والتحدي البيئي، والاسـتثمار في مجال الطاقـات المتجددة وإدارة أزمة كوفيد ومسـاعدة رواد الأعمال المتوسطين، والعمل على زيادة ملحوظة في إنتاج النفط والغاز المصدَّريْـن والتكيّف مع أزمة أوكرانيا. وعلى الرغم مِن فـرض 13656 عقوبة أمريكية ضدّ روسـيا فإنّ ثمّة مراسـلات مسـتمرّة بين واشـنطن وموسكو عبر خـطّ تواصل خاص، حيث يرسـم كلّ من البلدَين الخطـوط الحمراء للآخـر. على سـبيل المثال قررت أمريكا تسـليم 31 دبابة أبرامز لأوكرانيا، ولكنّ هذه المبـادرة ستسـتغرق نحـو ثلاثـة إلى أربعة أشـهر. وبالنسـبة لِبلدٍ كبير نسبياً مثل أوكرانيا فإنّ امتلاك 31 دبابة في سـاحة المعركة لن يكون أمراً مصيرياً وحاسماً؛ فهذه الخطوة الأمريكية بالنسبة لِلروس تعنـي أننـا نحاربكـم، وفـي الوقت نفسـه لا ننوي توسـيع رقعة الحرب معكم. والسـبب الـذي دَفَعَ الأمريكييـن إلـى أن يتعاملـوا مـع قضيّـة المنطاد الصينـي بهـدوء هـو أنّ لهـم نشـاطات قريبة من الصين، (ولا سـيما في بحر الصيـن الجنوبيّ)، حيث يعملـون على جمـع المعلومات والبيانـات، وتأتي مثـل هـذه النشـاطات بوصفهـا أعمـالاً اعتياديـة تمارسها القوى العظمى.

بالاسـتناد إلـى الرؤيـة الأساسـية لحكومـة بايدن

نجحت الحكومةُ الأمريكية خلال سنتَين مِن ولاية بايدن في الاستمرار بخطوات هادئة وتدريجية على المستوى الدوليّ بمعالجة قضايا شتّى من قبيل التعامل مع الصين ومواجهتها

فـإنَّ الولايات المتحدة في أثناء إدارتها «الأزمات» الدوليـة عليهـا أن تسـند الحوكَمة بنـاءً على «بناء الداخل/ التجديد المحلّي/ Domestic Renewal». فعلـى سـبيل المثـال إنَّ ثُلـث الجسـور المشـيَّدة فـي القرن التاسـع عشـر التـي يبلغ عددهـا الكلّي (617000) جسراً في أرجاء الولايات المتحدة تحتاج إلـى صيانة، إذ تبلغ تكلفـة صيانتها 58 مليار دولار، وعلى الدولة الفدراليـة توفير هذا المبلغ لمختلف الولايـات، ولا سـيما الشـرقيّة. وكأسـاس نظـريّ للحَوكمـة تعتقـد الحكومـةُ الديمقراطيـة الراهنة أنّـه مـع زيـادة الناتـج المحلـيّ الإجمالـي البالغـة 25 تريليـون دولار أمريكـي (فـي مقابـل الصيـن 18 تريليـون، وروسـيا 1.7 تريليـون دولار)، يجـب إدارة التطـورات العالميّـة وترتيبهـا بطريقةٍ تتمكّن الولايات المتحدة من تحقيق أهدافها الاقتصادية، وبنحوٍ يفوز الديمقراطيون بالرئاسـة مرة أخرى في عام 2025. تسـتند جميع إجراءات إدارة بايدن على هذا الأساس، ولذلك فإنَّ أساس السياسة الخارجية الأمريكية في إدارة بايدن يسـتند إلى «الاسـتعانة بمصـادر أو أطـراف خارجيـة/ Outsourcing" ومن دون خـوض صراعـات طويلـة الأمـد ومـن دون التسـبب بـ«صداع سياسي». ولتحقيق ذلك كُلّفَتْ كلٌّ مـن أسـتراليا وكوريـا الجنوبية واليابـان والهند لمواجهة الصين، فيما كُلّفَتْ كلٌّ من بولندا وفرنسا وبريطانيا والدول الإسـكندنافية بـأن تتعاون فيما بينها لمواجهة روسـيا، وقد تولّتْ كلٌّ من اسـرائيل والسـعودية مهمّـة التصـدّي لإيـران. فيمـا تديـر واشـنطن هـذه المجموعـة وتنسّـق فيمـا بينها، وتوظّف إلى جانب ذلك الردع العسكريّ الذي تمثّلَ نموذجه الأخير بالمناورات المشـتركة بين إسـرائيل وأمريـكا، وبالتوازي مـع النشـاطات المكثّفة على صعيد القوّة الناعمة والافتراضية التي تمثّل 80 % من مجمل ما تقوم بـه الولايات المتحدة. وبالنظر إلـى أنَّ مـا يقارب 3/5 مليار فرد من سـكّان العالَم يسـتخدمون وسائل التواصل الافتراضية الأمريكيّة فـإنَّ هـذا النمط مـن الفعاليات والنشـاطات على صعيـد صناعة الرأي وحتّى عرض البيانات مِن شـأنه أن يؤدّي دوراً استراتيجياً.

لا تخصص السياسـة الخارجيـة الأمريكية بنحو كليّ جهداً واهتماماً –ولَو بنسبة 5 %- لِلشرق الأوسط. ومـن الطبيعي أن تذود الدولُ الغربية عن مفاهيم مـن قبيل الحريّـة والديمقراطية وحقوق الإنسـان وحقـوق المـرأة والأقليـات بوصفهـا أداة ضغـطٍ قويّـة، ولكنّهـا لا تخاطـر بمصالحهـا الاقتصاديـة والداخلية لتحقيق هـذه المفاهيم والأهداف؛ ولا سيما في عالَمٍ مِن شأنِ أزمةٍ واحدة في رقعةٍ منه أنْ توتّر بنحوٍ متصاعد على سوق الأسهم والطاقة والاستثمار وسلسلة عرض السلع الأساسية.

أخذتْ واشنطن، ومن خلال الضغط على الصين والعراق وتركيا والإمارات والهند، بتفعيل سياسة الضغط الرقميّ وإدارة ملف العقوبات بنحوٍ أكثر صرامةً

وبالنظر إلى أنَّ السـوق الاستهلاكية لدى الطبقة المتوسـطة تبلـغ فـي الهنـد 300 مليون نسـمة، وفـي الصين 400 مليوناً، وفـي نيجيريا 50 مليوناً، وفـي البرازيـل 50 مليونـاً، وبالنظر إلـى أنَّ التبادل التجاري مع الاتحاد الأوربي يبلغ 1/5 ترليون دولار، ومـع المكسـيك 650 مليـار دولار، ومـع الـدول العَرَبيـة 300 مليار دولار، فإنَّ إيران لا تتميّز بموقع اقتصـاديّ لافت ومهم، لأنَّ دَخلها محدود نسـبياً بالمقارنـة مع المقاييـس والمعاييـر العالَمية، وإنَّ طبقتها المتوسطة في تراجع مستمرّ. وعلى صعيد متّصـل أخذتْ واشـنطن، ومن خـلال الضغط على الصين والعـراق وتركيا والإمـارات والهند، بتفعيل سياسـة الضغـط الرقمـيّ وإدارة ملـف العقوبات بنحـوٍ أكثر صرامـةً بوصفه جزءاً مِن «الخطّة ب»، إذ

أنَّ فريق بايدن يمتاز في السياسة الخارجية بالتركيز والانضباط في آن واحد. وبالنسبة لِلسعودية وإسرائيل فإنهما في الوقت الراهن يعملان في التعامل مع إيران بنحوٍ أكثر فعاليّة مِن الموقف الأمريكي والأوربي. ويمكن القول بأنَّ طريقة التحكّم عن بُعد (Remote Control) الأمريكية في التعامل مع إيران ستستمر لمدة عامَيْن على الأقل وعلى مدى تولّي حكومة بايدن زمام الأمور. تقوم هذه الطريقة على مبادئ أساسية وهي: العُزلة السياسية ومنع الاستثمارات الأجنبية والنشاط الواسع في العالَم الافتراضي لِعرض التناقضات الداخلية من قبيل عدم الكفاءة وزيادة معدّل التضخّم والقيود المدنيّة والقيود المفروضة على التكنوقراطية وإخضاع جميع التداولات المصرفية والمالية إلى موافقة الخزانة الأمريكية.

تشير الأدلة إلى أنَّ الطريقة الأمريكية الراهنة تشبه إلى حد بعيد القيود والاستراتيجية الأمريكية تجاه الشيوعية والاتحاد السوفيتي في أثناء الحرب الباردة، والتي صممها الخبير الأمريكيّ في الشأن الروسي جورج كينان (Kennan George) الذي لا يضاهيه أحدٌ في تاريخ الدبلوماسية الأمريكية في امتلاك الفهم العميق عن (روسيا/ الاتحاد السوفيتي/ الشيوعية). كان كينان يعتقد بأنَّ مواجهة الاتحاد السوفيتي لا تحتاج إلى أيّ نشاط

يمكن القول بأنَّ طريقة التحكّم عن بُعد (Remote Control) الأمريكية في التعامل مع إيران ستستمر لمدة عامَيْن على الأقل وعلى مدى تولّي حكومة بايدن زمام الأمور

عسكري، ذلك أنَّ الاتحاد السوفيتي بحدّ ذاته نظام مُدمّر لذاته (Self-Destructive). فباعتماد استراتيجية الاحتواء (Containment) وتشديد التناقضات الداخلية، سيؤول الأمرُ بمرور الوقت إلى انهيار داخليّ في النظام. وبحسب كينان لا تحتاج الولايات المتحدة إلى أن تَشرع بإجراءات مباشرة ضدّ الاتحاد السوفيتي، بل تحتاج إلى أن تناور على قضية واحدة فقط وهي القيام بالدعاية والمقارنة حول عدم كفاءة النظام. وكان جورج كينان يعتقد أيضاً بأنَّ الأفراد، وإنْ كانوا يرغبون في الحرية والديمقراطية، ولكنّهم قبل أيّ شيء يريدون العيش ويفكّرون بالاستقرار الاقتصادي وكفاءة النظام. فمن ثَمَّ ليس ثمّة حاجة لأيّ خطوة وسياسة سوى تسليط الأضواء على عدم كفاءة النظام السياسي في الاتحاد السوفيتي.

ليس من العَبَث أن يرحّب الأمريكيون بـ 369000 شابّ صينيّ في أمريكا لِلدراسة، لينفقوا 5 مليار دولار كرسوم دراسيّة وعلى مدى أربع سنوات.

إنَّ كلاً من الصين وبريطانيا والولايات المتحدة – على خلاف الاتحاد السوفيتي/روسيا- ينظرون لأعدائهم على المدى البعيد. هذا ما يؤكّده المنظور المنهجيّ لهذا الموضوع، فنصوص علم العلاقات الدولية تشير بوضوح إلى أنَّ البريطانيين يعاملون أعداءَهم غالباً في المنطقة الرمادية وعلى مستوى الفروق الدقيقة (Nuanced) وعلى مديات طويلة جداً، إذ يضعّفون الطرفَ المقابل بالمبرَد وبتأنّ مذهل ويسلبون منه تدريجياً أدواته. أما الصينيون فإنّهم على الصعيد النظري والعَمَلي يسيرون بالاستناد إلى نظرية الإربكاك (Theory of Confusion) ويرسلون عشرات الإشارات المتناقضة، فإنَّهم لا يفصحون عن نواياهم ومغرمون بالغموض. البريطانيون لا يُبيدون عدوَّهم تماماً ويقولون "قد ينفعنا في يوم ما". أمّا الأمريكيون فإنَّهم لِثقتهم العالية بأنفسهم -الناجمة عن قوّتهم العظيمة- يصبرون كثيراً حتّى يضطرّ الطرف المقابل للاستسلام. فمثلاً ليس من العَبَث أن يرحّب الأمريكيون بـ 369000 شابّ صينيّ في أمريكا لِلدراسة، لينفقوا 5 مليار دولار كرسوم دراسيّة وعلى مدى أربع سنوات. لأنَّ الطلبةَ الصينيين سيعايشون مباشرةً تناقضات النظام الصيني من خلال ما يشاهدونه في المجتمع الأمريكي.

ب. أوروبا

يلعب الأوربيون الدَور الثاني في الاستراتيجية الغربية تجاه إيران. عندما كانت إيران تجني أرباحاً بمئات المليارات من الدولار من بيع الطاقة، كانت الشركات الأوربية تبحث عن وساطات في حكوماتها لِلتعامل الاقتصادي مع إيران. ولكن مع تراجع أساسي في هذه الأرباح لم تعد لإيران تلك الجاذبية الاقتصادية السابقة. فضلاً عن أنَّ التبادل التجاري بين أوربا الغربية وبعض الدول الصغيرة جدّاً في أوربا الشرقية وشمال شرق أوربا مثل ليتوانيا أكثر من إيران. إنَّ أهم موضوع يشغل أوربا تجاه إيران (وبنسبة 80%) هو منع إيران من التسلّح بالسلاح النووي. فهذا الموضوع مِن منظورهم الجغرافيّ والجيوسياسيّ قابل لِلتسرّب والانتشار إلى مصر وتركيا والسعودية والعراق، مما يؤدّي إلى إنشاء ترسانة نووية على مقربة مِن أوروبا وبداية تنافس على التسلّح وتحوّل الشّرق الأوسط إلى منطقة ذات صراعات عسكرية وأمنية لا أمد لها. فالأوربيون يريدون العيش بسلام والاستمتاع بحياتهم، وتجنّب المتاعب والصراعات، ولا يسعون إلى القوّة والهيمنة مثل الصين وروسيا والولايات المتحدة. ولذلك يعاملون الجميع بتسامح، فمن ثَمَّ يقوم النهج الأوربيُّ عموماً في التعامل السياسي مع إيران على دعامة استمرار الحوار وإلى جانب تفعيل «الخطّة ب». ومن هذه الزاوية يكون الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية والسياسية مع إيران من منظور الأوربيين ضرورياً من أجل الإقناع والردع والضغط.

إنَّ الملفّ الإيرانيّ بالنسبة لأوروبا وللاتحاد الأوربيّ هي مسألة أمن قوميّ وأمن جماعيّ. وعلى الرغم من أنَّ الرؤية حول تفعيل «الخطّة ب» تختلف بين أعضاء الاتحاد الأوربيّ شدةً وضعفاً، فإنَّ تطوّرات الأحداث خلال الشهرَين الماضيَين تشير إلى توافق في الآراء بشأن زيادة الضغوط السياسية والدعائية والإعلامية والمالية والتجارية. يبدو أن سبب تفعيل «الخطّة ب» يعود إلى فرضيةٍ –سواء

أكانت صحيحة أم خاطئة- تتبنّاها الولايات المتحدة وأوروبا؛ فهم يرون أنَّ إيران تتقاعس عمداً في تنظيم وإبرام الاتفاق النووي الثاني، لأنَّها لا تريد أن تخسر هذه الأداة المتمثلة بالبرنامج النووي. وليس الأوربيين فحسب، بل عموم الغربيين يعتقدون بأنَّ إدارة الملف النووي بحاجة إلى حضور طرف إيرانيّ، سواءً أكان عسكرياً أو من العسكريين السابقين. إنَّ فرض العقوبات على العسكريين يفرز نتيجتَين: أولاً يفقد الغربُ الجانب المفاوِض في الملف النوويّ، وثانياً تتجه إيران نحو روسيا بنوع أسرع وأكثر تركيزاً وإصراراً. أي روسيا التي وضعتْ نفسَها على مدى سنوات طوال في مواجهة أوربا، وعلى الأوربيين أن يديروا نزاعاً طويل الأمد معها. يريد الغربُ من جانبٍ أن يجعل باب المفاوضات مفتوحاً، ومِن جانب آخر إذا شَعَرَ بأنَّ البرنامج النووي يتوسّع ويتطوّر يرسل الطائرات المسيَّرة لِتقوم بالمهمة ولِتحدّ مِن ذلك.

عموم الغربيين يعتقدون بأنَّ إدارة الملف النووي بحاجة إلى حضور طرف إيرانيّ، سواءً أكان عسكرياً أو من العسكريين السابقين.

هذا وفي الوقت نفسه لدى كلّ مِن أوروبا وأمريكا تعريف مشترك وسلبيّ لِلغاية لِلنظام السياسي والحكم في إيران، ولعلّهما يتّبعان نصيحة الخبير الاستراتيجي الصيني القديم سون تزو (Sun Tzu)، الذي يقول: "يجب الاقتراب من الأصدقاء، أمّا الأعداء فيجب الاقتراب منهم أكثر". أمّا إذا نُظِرَ إلى مجمل هذا المشهد من المنظور الإسرائيلي فقد يمكن استخلاص هذا التقدير: في الوقت الذي يجب ألا يُسمَح لإيران بامتلاك السلاح النووي، فإنَّ الوصول إلى اتفاق نوويّ أيضاً قد لا يكون صالحاً. فالحفاظ على إيران ضعيفة ومعلَّقة (Limbo) بنحوٍ لا يُحسَم أمرها ولا تكون قادرة على التقدّم والتطوّر وإنتاج الثروات والتعامل مع المجتمع الدوليّ، كلّ ذلك في صالح الأمن القوميّ الإسرائيلي. فالنتيجة المترتبة على ذلك هي أن جاراً قوياً مثل إيران يُحافَظ عليه باقتصاد ضعيف وبأزمات مستمرة وبعزلة سياسية دائمة. وَلَعلَّ إسرائيل في هذا الصدد تفكّر وتعمل بوصية أخرى لسون تزو (Sun Tzu) إذ يقول: عندما يرتكب العدوّ الأخطاء فلا تزعجوه.

يجب الاقتراب من الأصدقاء، أمّا الأعداء فيجب الاقتراب منهم أكثر

عندما يرتكب العدوّ الأخطاء فلا تزعجوه.

Sun Tzu

ج. الأيّام والأشهر المقبلة

ينصبّ تركيز علم العلاقات الدوليّة على الفهم الموضوعي لمصالح اللاعبين، وبعيدًا عن القَبليّات والخلفيات الذاتية. يتمتع الغربيون بقدرتيْن لم تتمكّن المجتمعات الشرق الأوسطية من صقلهما: 1. الصبر والعمل التدريجي والطويل الأمد، 2. الفهم الدقيق والكميّ لِلخيارات التي يمتلكها الطرف الآخر. الفرق بين الصين وروسيا في العلاقات الدولية اليوم هو أن الصينيين اكتسبوا أدوات وأذرعاً من جنس الأدوات والأذرع الغربية، من قبيل توفير ثلاثة تريليونات دولار، والقوّة في الإنتاج، والقدرة على غزو الأسواق، والإطلاق المستقل لتكنولوجيا 5G، ومن ثَمَّ استطاعوا أن يطالبوا الأوربيين والأمريكيين بالحصص من السوق العالمية. أمّا روسيا فإنّها ذهبت لمواجهة الغرب من دون امتلاك دعامات اقتصادية، ولذا ستضعف تدريجياً في الحرب المالية والنقدية والتجارية والإعلامية؛ إنّه الأفق الرحب والتأنّي الأمريكي الذي تفكّر به الولايات المتحدة في مواجهتها طويلة الأمد مع روسيا.

تنطوي «الخطة ب» الغَربية فيما يتعلق بإيران على مجموعة من العناصر المختلفة، أحدها هو رفع راية معارضي الحكومة. لا يكترث الأوربيون بماهية الحكومات والأنظمة، فالصين بحدّ ذاتها تُدار بفريق مكوّن من 22 شخصاً. إنَّ المبدأ المهم بالنسبة للغربيين هو مبدأ التنظيم المستمر والدؤوب لِلمصالح المشتركة. قد تكون الديمقراطيةُ في الداخل الغربيّ مبدأ جاداً ومتقَناً ومفهوماً، لكنّها في السياسة الخارجية تمثّل أداةً قوية وجذابة لممارسة الضغط. الأمر النظريّ العظيم الذي بدأه الصينيون منذ نصف قرن هو أنّهم جعلوا الغربَ في بادئ الأمر -وعلى مدى ثلاثين عاماً- يعتمد عليهم (الاعتماد الاقتصادي المتبادل- Economic Interdependence)، ثمّ قاموا ببناء 200 منشأة جديدة لإطلاق صواريخ نووية باليستية عابرة للقارات، ويخططون الآن لزيادة ترسانتهم النووية حتّى عام 2035 إلى 1550. وعلى الرغم من السمات الواضحة للاستبداد، فقد أظهر الصينيون عَمَليًا أنَّ لديهم القدرة النظرية على أن يصبحوا أقوياء وأثرياء.

من الواضح أنَّ الغرب لا يريد لإيران أن تصبح قوّة نووية، لكن ليس لديه مشكلة في أن تصبح إيران قويّة وغنية. من ناحية أخرى، لا يريد جيران إيران أن تصبح إيران نووية، ولا أن تكون قويّة ولا غنية. وقد يمنع الغربُ إيرانَ من التسلّح النووي بهجومٍ عسكري، ولكنّ جيران إيران سيمنعونها من أن تصبح قوية من خلال القوّة المالية الناعمة والدعاية والإعلام والعزلة وسيناريوهات التجميد الاقتصادي والتنموي.

إذا راجعنا التاريخ وتَعلَّمنا منه، سنكتشف أنَّ إيران لا تتمكّن من أن تصبح قوة سياسية وعسكرية مهيمنة ومستقرة في الشرق الأوسط. ولكن على الصعيدَين الثقافي والاقتصادي لديها العديد من

الفرص. لن يقبل العَرَبُ وتركيا إيرانَ كقوّة مهيمنة ما لم يصل الناتج المحلّي الإجمالي (GDP) إلى خمسة تريليونات دولار. وإذا لزم الأمر، سوف يتعاونون مع أي قـوّة لمنـع إيران من فرض الهيمنـة. فليس عبثاً أن تُدرَّس في الفصل الدراسي الأول والسنة الأولى فـي أقسـام العلاقـات الدوليـة الفكرةَ الأساسـية القائلـة بـأنَّ الخطوة الأولـى لِتقوية البلـد ولتأمين الأمـن القومـيّ تتمثّل بتحقيـق السـلام والتفاهم والتوافق مع الجيران.

لا تحتـاج أمريـكا ولا أوروبـا إلـى إنفـاق الكثيـر من المـال والطاقـة، ولكنّهمـا مـن خـلال الاسـتعانة بمصـادر خارجيـة والتحكّـم عـن بعد، يعـززان دوافع جيـران إيـران ويوجهـان مواردهـم المالية فـي إطار أهدافهـم طويلـة الأمـد. منـذ العهـد الدسـتوري [المشروطة] وإلى اليوم، لا يزال الإيرانيون يراوحون مكانهم في مسار التنمية والديمقراطية. ولعلّ من بيـن كومة الأسـباب والمؤثرات التـي أدّت إلى هذا الوضـع، تكمـن المشـكلة المركزية في عـدم فهم جوهـر وطبيعـة النظام الدولـيّ والغربـي. لقد تنبّه اليابانيـون إلى التغييـرات العالَمية في 1860، وتنبّه الهنود إلى ذلك فـي 1990. وما يلفت الانتباه في التطـورات التـي حدثت فـي كلّ من اليابـان وكوريا الجنوبيـة والصين والهند، وخلال نفـس الفترة التي كان فيها الإيرانيون مشغولين بأنفسهم، هو كيفية التفكير وتشـخيص منهجية النُخَـب في هذه الدول فـي التكيّف مع الواقع العالَمي. فقد أصبح الجميعُ أقويـاء فـي الداخـل لِلتنافس مـع الغـرب. فاليوم، تحتـاج الولايـات المتحدة إلـى الرقائـق الإلكترونية الكوريّة واليابانية لإنتاج الأسلحة.

وفـي الوضـع الراهـن أيضـاً، يتطلّـب فهـم الصيـن وروسـيا والغـرب منظّريـن ومدنيين أقويـاء. فعلى الرغـم من أنَّ الصينيين يرسـلون منطاداً إلى المجال الجويّ الأمريكي فإنَّهم في الوقت نفسه يتعاونون مـع الأمريكيين لتصميم أجهزة وبرامج لإطلاق 6G. وليس من قبيل المصادفة أن تهاجم روسيا أوكرانيا، لأنَّ ثمّـة نصوص نظريّة تحت عنـوان قواعد التوازن (Rules of Equilibrium) يقـال فيها بأنّه عندما لا تستطيع دولةٌ ما زيادة اقتصادها الوطني، ستضطر إلى خوض الحرب. ولأنَّ روسيا لا تمتلك قوة الإنتاج الاقتصـادي بالمعنـى الصينـي فإنّهـا تخشـى مـن التعامـل مع الغرب. (الناتج المحليّ الإجمالي لكوريا الجنوبية أعلى من روسيا: كوريا 1.8 تريليون، وروسيا 1.7 تريليـون دولار، أي مـا يعـادل ولايـة نيويـورك وحدهـا!). فالروس لم يتمكّنـوا خلال القرن الماضي من جعل اقتصادهم تنافسيًا وقويًا.

إنَّ اسـتراتيجية الغرب تجاه إيران تعمل أساسـاً على إضعـاف الأسـس الاقتصاديـة. لقد قَبِـلَ الصينيون الأسس الاقتصادية لِلحداثة، ولكنّهم أبقوا أسسها السياسـية والفلسـفية خـارج الإدارة المعقّـدة لشعبهم الحضري. أمّا الروس فإنّهم لا يستطيعون تنفيـذ الحداثـة الاقتصادية ولا الحداثة الفلسـفية، فهم أيضا معلَّقون. فمنذ الأشهر الأولى من الحرب الأوكرانيـة، غـادر روسـيا مليـون شـخصاً مـن خيرة العلماء والخبراء ورجال الأعمال.

يحافـظ الصينيون على علاقاتهم مع روسـيا وإيران في آن واحد، وذلك من أجل كسب نقاط من الغرب لأنّهم لا يحتاجون إليهم كثيرًا. ما يشترك فيه النهج الصينـي مـع النهـج الغربي هـو أنَّ كليهمـا يَتحليان بالصبـر والتأنّي، ويفكّـرون على مديات طويلة. ذلك أنَّ القوةَ الاقتصادية تجعل الشـخص صبورًا ومتأنياً، فالغـربُ غير مسـتعجل أبـداً لتحقيـق أهدافه تجاه إيران وروسيا.

د. محمود سريع القلم

- أسـتاذ العلـوم السياسـية والعلاقـات الدوليـة فـي الجامعـات الإيرانيـة، حاصل على شـهادتَيْ دكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة أوهايو (OSU) ومن جامعة كاليفورنيـا الجنوبيـة (USC)، والماجسـتير فـي الإدارة السياسية من جامعة نورث ردج.
- لـه العديد مـن المقـالات والكتـب المنشـورة باللغتَين الفارسية والإنكليزية.
- صدر هـذا المقال باللغة الفارسـية في يوم 17 شـباط/فبرايـر 2023 في العديد مـن المواقع الخبرية والصحف الإيرانية. رابط المقال في موقع (خبر آنلاين):
https://www.khabaronline.ir/news

سياسة تركيا

في تحقيق التوازن بين بغداد وأربيل

"عليّ بالجي" و"إسماعيل آقدوغان"
ترجمة: طارق خاقان

أدَّى التدخل الأمريكيّ في العراق إلى ظهور ثلاث نتائجَ عمليةٍ ونتيجةٍ واحدة هيكلية بالنسبة لتركيا. وأوّلى النتائج العملية تتعلق بالبعد الاقتصادي، حيث إنَّ تركيا خسرت مليارات الدولارات التي كانت تكسبها من التجارة مع العراق، وقد ترافق ذلك بازدياد نسبة البطالة في جنوب شرقي تركيا، وكان ذلك في مصلحة حزب العمال الكردستاني.

والنتيجة العملية الثانية تمثّلت في غياب السلطة المركزيّة، وذلك ما أدّى إلى انتهاز الفرصة من قِبل حزب العمال الكردستاني الذي نفّذ عمليّاته على نطاق واسع من خلال تسلّله إلى داخل الحدود التركيّة.

والنتيجة العملية الثالثة هي تمركز القوات الأمريكيّة في شمالي العراق وجنوب شرقي تركيا، ما أدّى إلى انحسار مجال المناورات الجوية التي تنفذها أنقرة.

أمّا النتيجة الهيكلية فتتمثّل في نشوء جهتين عراقيّتين أمام أنقرة التي بات عليها التعامل مع الإقليم الكردي الناشئ في الشمال العراقيّ من جهة، ومع حكومة بغداد من جهة أخرى. وبذلك أصبحت أنقرة أمام «عراقَين» اثنين.

ولكن بعد احتلال أمريكا للعراق 2003 توقفت علاقة أنقرة بكلا «العراقَين» مدّةً طويلة، فقبل الاحتلال تجنبت تركيا التعاون مع أمريكا في تدخلها العسكري الأوّل آخذةً بالحسبان النتائج السلبية التي قد تنجم عن هذا.

وإذا كانت أنقرة سمحت لواشنطن باستخدام أراضيها ومجالها الجوي إلّا أنّها لم تسمح لها بإقامة جبهة شمالية، وذلك نتيجة تصويت برلماني أُجري في أنقرة بتّأريخ 1 آذار/ مارس 2003، أي إنّ تركيا لم تأذن لأمريكا باحتلال العراق، ولكنّها في نفس الوقت لم تستطع الحيلولة دون تحقّق هذا الاحتلال على أرض الواقع.

وبعد مدّة وجيزة من بدء الاحتلال الأمريكيّ للعراق، تمكنت القوات الأمريكيّة من أسر الرئيس العراقيّ الأسبق «صدام حسين» الذي تمّ إعدامه بعد محاكمة شكليّة في سنة 2006.

وقد استمرّ الاحتلال الأمريكيّ الفعلي للعراق زهاءَ ثمانية أعوام، ما أدّى إلى غياب «العراق» الذي كنا نعرفه، ولذلك فقد غيّرت تركيا سياستها تجاه العراق تغييرًا جذريًّا. وبعد رفض مذكرة 1 مارس/آذار 2003[1] تعرضت الولايات المتّحدة الأمريكيّة لخيبة أملٍ من حليفتها تركيا، وبدأت باتخاذ خطوات حادّة تجاهها. فإلى حين بدء الاحتلال الأمريكيّ للعراق، كان ثمّة الكثير من القوات الخاصّة التابعة للجيش التركيّ في شمالي العراق بغيةَ مكافحة حزب العمال الكردستاني. وفي 4 تموز/ يوليو 2003 أسّرت القوات الأمريكيّة 11 عسكريًّا تركيًّا من القوات الخاصّة التركيّة في مدينة «السليمانية» العراقيّة، وغطّت رؤوسهم بالأكياس. وقد وصف القائد العامّ للقوات المسلّحة التركيّة حينها «حلمي أوزكوك» تلك المرحلة بأنّها «أكثر مرحلة تشهد حالة انعدام الثقة» بين أنقرة وواشنطن[2].

وكانت تلك الحادثة بمثابة إسدال الستار على مرحلةٍ من علاقات تركيا بالعراق. وما عادت لتركيا إمكانيّة انتهاج سياسة مستقلّة عن الولايات المتّحدة الأمريكيّة فيما يخصّ العراق. واستمرّت

في 4 تموز/ يوليو 2003 أسَّرت القوات الأمريكيَّة 11 عسكريّاً تركيّاً من القوات الخاصَّة التركيَّة في مدينة «السليمانية»، وغطَّت رؤوسهم بالأكياس.

هذه الحالة حتى نهاية سنة 2007.

وخلال المدَّة الممتدَّة منذ عودة تركيا إلى بناء علاقاتها مع العراق في سنة 2008 حتى الآن نجد أنَّ علاقات أنقرة بالعراق تتكوَّن من مرحلتين اثنتين، ويمكننا تصنيف المرحلتين زمنيًّا على النحو الآتي: المرحلة الأوّلى: مرحلة «العِراقَين» الممتدَّة من سنة 2008 إلى سنة 2014، والمرحلة الثانية: مرحلة «العراقات الثلاث» الممتدَّة من سنة 2014 إلى سنة 2017.

ففي المرحلة الأوّلى التي انتهجت فيها أنقرة سياسة «العراقَين» كانت علاقاتها تسير بشكل إيجابيّ مع حكومة العراق المركزية وإقليم كردستان العراق. وبذلك نشأت أجواء التعاون الاستراتيجيّ بين تركيا والعراق. ولكنَّ عدَّمَ حصول أنقرة على النتائج المرجوَّة من الانتخابات العراقيَّة العامَّة التي أُجريت في سنة 2010 -على الرغم من انتهاجها سياسةً نشطة حيالَها- وانسحابَ الولايات المتّحدة الأمريكيَّة عسكريًّا من العراق في أواخر سنة 2011، أدَّيا إلى تغيُّر العلاقات التركيَّة العراقيَّة من جديد. ومنذ ذلك الحين بدأت التوترات والأزمات تشوب علاقاتِ أنقرة ببغداد، في حين حقَّقت علاقاتُها بأربيل تطوُّرًا تأريخيًّا من خلال التعاون في مجال الطاقة.

أمَّا في المرحلة الثانية التي انتهجت خلالها أنقرة سياسة «العراقات الثلاث» فقد تراجعت العلاقات بين البلدين كثيرًا، وذلك في سنة 2014، حيث كان تنظيم «داعش» مستمرًّا بتوسيع مناطق نفوذه، ومع سيطرته على الموصل وجدت حكومة بغداد نفسها ضعيفةً أمام هذا التنظيم. وحينها بدأت أنقرة بانتهاج سياسة خاصَّة بالموصل فضلًا عن سياستها تجاه بغداد وأربيل، وبذلك بدأت سياسة «العراقات الثلاث» بالنسبة لتركيا، ما أدَّى إلى تفاقم التوتر مجدَّدًا بين أنقرة وبغداد. وعلى الرغم من ذلك استمرَّت العلاقات بين أنقرة وأربيل تسير على نحوٍ إيجابيّ في إطار التعاون الأمنيّ.

العودة إلى العراق من جديد

مع رفض مجلس الأمَّة التركيّ الكبير لتمركز القوات العسكرية الأمريكيَّة في تركيا في تَأريخ 1 آذار/مارس 2003 باتت تركيا بشكل أو بآخر خارجَ عملية إعادة هيكلة العراق. ومن ناحية أخرى كان الأكراد في الشمال العراقيّ أبرزَ الداعمين للقوات الأمريكيَّة في أثناء الحرب، وقد أصبحت لديهم قوّة فاعلة بعد الحرب، وتمكَّنوا من تعزيز وضعهم في الاستقلال الذاتي. وفي 8 آذار/مارس 2004 أُسست الإدارة الإقليمية لكردستان العراق مع صدور قانون المرحلة الانتقاليَّة، ومن ثَمَّ تحوَّلت قوات البيشمركة -المؤلَّفة من نحو 75 ألف عسكري- إلى الجهاز الأمنيّ لهذه الإدارة الجديدة. وفي الانتخابات التي أُجريت 30 كانون الثاني/يناير 2005، والتي قاطعتها شريحة كبيرة من العرب السُّنَّة حصل الأكراد على نسبة 26% من الأصوات، وأصبح لهم نفوذ فاعل في حكومة العراق المركزية أيضًا. وباختصار بعد أنْ عادت تركيا إلى المنطقة مجدَّدًا -بعد اللقاء الذي جمع رئيس وزرائها آنذاك «رجب طيب أردوغان» مع رئيس الولايات المتّحدة الأمريكيَّة حينها «جورج بوش» (الابن) في أواخر سنة -2007 وجدت نفسها أمام إدارة كردية لإقليم شمالي العراق، وعاصمتها أربيل[3].

ولم تكن تركيا تملك إمكانيَّة تنفيذ عمليات عسكرية خارج حدودها في الشمال العراقيّ على الرغم من عودة حزب العمال الكردستاني مجدَّدًا إلى ارتكاب الأعمال الإرهابيَّة في سنة 2004، وبسبب هذه الأعمال الإرهابيَّة خسرت تركيا أكثر من مئة عنصر من عناصرها الأمنيَّة سنويًّا في سنتي 2005 و2006[4]، ومع ذلك لم تستطع تركيا آنئذٍ تنفيذ عملياتٍ عسكرية خارج نطاق حدودها، ولكن حاجتَها إلى ذلك ازدادت أكثر مع ازدياد الأعمال الإرهابيَّة التي ارتكبها حزب العمال الكردستاني في سنة 2007. وفي شهر آذار/مارس من سنة 2007 حاول الجيش التركيّ الضغط

على حكومة العدالة والتنمية لإصدار قرار برلماني من مجلس الأمَّة التركيّ من أجلِّ السماح للقوات المسلَّحة التركيَّة بالتدخل العسكري في العراق، ولكن بقي طلب الجيش هذا معلَّقًا مدَّةً طويلة. وقد ردَّ رئيس الوزراء آنذاك "رجب طيب أردوغان" على طلب القوات المسلَّحة كما يلي:

"ثمة 500 إرهابيّ في شمالي العراق، وهناك قُرابة 5000 إرهابيّ في جبال تركيا، فهل انتهى الصراع مع الإرهابيين البالغ عددهم 5000 شخص داخل الحدود التركيَّة؟ أعني هل حُلَّت هذه المشكلة حتى ننتقل إلى الصراع مع 500 إرهابيّ في شمالي العراق"؟[5]

وكانت النقاشات حول تنفيذ عمليات عسكرية خارج الحدود التركيَّة تجري في الوقت الذي وجَّهت فيه القواتُ المسلَّحة التركيَّة "المذكرةَ الإلكترونيةَ" للحكومة ونُظمت فيه الانتخابات المبكرة، وكانت إحدى أهم غايات القوات المسلحة التركيَّة الأخذُ بزمام المبادرة في السياسة الخارجية ومكافحة الإرهاب وتحييد دور الحكومة.

وكان تأثير العمليات العسكرية الخارجية المحتملة قد زال من السِّياسة الداخلية حينما قويَت شوكة حزب العدالة والتنمية عقب انتخابات تمّوز/يوليو 2007. ولكنَّ تنفيذَ حزب العمال الكردستاني عمليةً إرهابيَّة أسفرت عن استشهاد 15 عسكري تركيّ في منطقة جبل "غَبار"[6] في تأريخ 7 تشرين الأوّل/أكتوبر 2007 قد أشعل الرأيَ العامَّ التركيّ للمطالبة بتنفيذ عملياتٍ عسكرية خارج الحدود التركيَّة. ولذلك أمستِ حكومة العدالة والتنمية تحت ضغط رأي عامٍّ قوي يدعو إلى الموافقة على مثل هذه العملية، وقد تمَّ عرض مذكرة العمليات العسكرية الخارجية على مجلس الأمَّة التركيّ الكبير، وتمَّت الموافقة عليه حتى من قِبل المعارضة التركيَّة في تأريخ 17 تشرين الأوّل/أكتوبر2007، ولكنَّ قرارَ تنفيذ أيَّة حملة عسكرية في العراق لم يكن مرتبطًا بتركيا فقط، فكانت الولايات المتّحدة الأمريكيَّة التي تحتلُّ العراق أكبرَ عائق أمام تنفيذ

تلـك المذكـرة. وكان حـزب العمال قد نفَّـذ عمليةً إرهابيَّـة اسـتهدف بها مخفر "ضاغليجـا"[7] في 21 تشـرين الأوّل/أكتوبر 2007، ما أدَّى إلى استشهاد 12 عسكريًّا تركيًّا، وإصابة 16 عسكريًّا آخرين بجروح، ورهـن 8 عسـاكر آخرين؛ وبعـد ذلك أصبـح التدخل العسـكري التركيّ فـي العراق يشـغل الحيِّز الأكبر من جدول أعمال السِّياسة التركيَّة.

وفـي 5 تشـرين الأوّل/أكتوبـر 2007 أجـرى رئيس الـوزراء التركـيّ حينها "رجـب طيب أردوغـان" زيارة رسـميَّة للعاصمة الأمريكيَّة واشنطن، وحصل على ضـوءٍ أخضـرَ مـن الإدراة الأمريكيَّة لتنفيـذ الجيش التركيّ عملياتٍ عسكريةً خارج الحدود التركيَّة. وقد اقترحـت الإدارة الأمريكيَّة إنشـاءَ عملية تنسـيقية ثلاثيـة بيـن واشـنطن وبغـداد وأنقـرة لمكافحـة حـزب العمـال ، وتعهـدت بتقديـم المعلومـات الاسـتخباراتية المتعلقـة بالحـزب في العـراق فور التوصـل إليهـا. وبعد منـح الضوء الأخضـر من قِبل الولايـات المتّحدة الأمريكيَّـة قامت قوات الجيش التركيّ بتنفيذ غارات جوية في شمالي العراق فيما بيـن 16-23 كانـون الأوّل/ديسـمبر 2007، ثمَّ في 16 شباط/فبراير 2008؛ وبعد ذلك نفَّذت عمليات عسـكرية برية على نطاق واسـع شـارك فيها عدد كبير من الجنود الأتراك في تأريِّخ 21 شـباط/فبراير 2008. ولكـنْ تمّ إيقاف هـذه العمليات البرية في 29 شباط/فبراير 2008 أي بعد يوم واحد فقط من زيـارة وزير الدفاع الأمريكيّ آنـذاك "روبرت غيتس" لأنقـرة، وتحذير تركيا من تلك العمليات التي طالب بإيقافهـا فـورًا. وبذلـك تمكنـت تركيا مجـدَّدًا من تطبيق سياسـة ملموسة في العراق للمرَّة الأوّلى بعـد انقطـاع طويـل، وإنْ كانت تلـك العمليات لم تحقِّق النتائج المرجوَّة بالنسبة لأنقرة.

ومـع إيقاف تلـك العمليات أُوكلت مهـامُّ القوات المسلَّحة التركيَّة إلى مؤسسات المجتمع المدني، وبعد ذلك بأسبوع واحد فقط قام الرئيس العراقيّ والأميـن العام للاتحاد الوطنيّ الكردسـتاني حينها "جـلال طالبانـي" بزيـارة أنقـرة فـي 7 آذار/مـارس

2008. وعقـب تلـك الزيارة قـام وفدٌ تركـيٌّ بزيارة بغـداد فـي 30 نِيسـان/أبريل 2008، وقـد ضـمَّ ذلـك الوفد عددًا من المسـؤولين الأتـراك بينهم مستشـار رئاسـة الوزراء التركيَّة آنذاك "أحمد داود أوغلـو" الـذي اجتمع مـع الرئيس العراقـيّ "جلال طالبانـي". وبذلك بدأت تركيا للمرَّة الأوّلى بإنشـاء علاقة علنية رسـميَّة مع إقليم كردستان العراق[8]. وكانت اللقاءات التي أُجريت بين مسؤولي الجانبين في أثناء تلك الزيارة مؤشِّرًا رمزيًّا إلى أنَّ تركيا بدأت مرَّةً أُخرى باتخاذ سياسة "عراقَين" مختلفين، ولكن هذه المرَّة بخطواتٍ أكثرَ ثباتًا من المرة السابقة.

سياسة العراقَين

اتخـذت أنقـرة منـذ سـنة 2008 إلـى سـنة 2014 سياسـتين مختلفتين تُجاه العـراق، إحداهما مبنيةٌ على علاقاتها بأربيل، والأُخرى مبينةٌ على علاقاتها ببغداد. وإذا تناولنا العلاقات بين أنقرة وبغداد على وجـه الخصوص خـلال هذه المدَّة التي اسـتغرقت نحـو 6 سـنوات لوجدنا أنَّها مرَّت فـي نقطة تحوّل

بعد منح الضوء الأخضر من قِبل الولايات المتّحدة الأمريكيَّة قامت قوات الجيش التركيّ بتنفيذ غارات جوية في شمالي العراق فيما بين 16-23 كانون الأوّل/ديسمبر 2007،

إنَّان انسحاب الولايات المتّحدة الأمريكيَّة من العراق في سنة 2011. فالعلاقات بين أنقرة وأربيل خلال هذه السنوات الستة استمرَّت في تطوُّرها على نحو إيجابيّ؛ إلَّا أنَّ العلاقات بين أنقرة وبغداد في المدَّة ذاتها انقسمت قسمين متضادَّين، حيث إنَّها ظلَّت إيجابيَّة جدًّا إلى حين انسحاب الولايات المتّحدة الأمريكيَّة عسكريًّا من العراق في سنة 2011، ومن ثَمَّ تدهورت سريعًا عقب هذا الانسحاب. وهذا الوضع الجديد جعل أنقرة تفقد ثمار تلك العلاقات. وكلَّما كانت العلاقات مع بغداد تزداد سوءًا كان التقارب يزداد أكثر مع أربيل، فازدياد التقارب بين أنقرة وأربيل كان متزامنًا مع تدهور العلاقات بين أنقرة وبغداد.

فتركيا التي عادت من جديد إلى بناء العلاقات مع العراق، تمكنت من إيصال تلك العلاقات إلى مستوى "التعاون الاستراتيجيّ" في سنة 2008. وكان رئيس الوزراء حينها أردوغان قد زار العراق في تأرِّيخ 10 تموز/يوليو 2008، حيث تمَّ إنشاء مجلس أعلى للتعاون الاستراتيجيّ بين العراق وتركيا[9]. وبحسب هذه الاتفاقيَّة كان من المزمع أنْ يجتمع رئيسا وزراء كلٍّ من البلدين مرَّةً في السنة، وأنْ يجتمع الوزراء المعنيُّون في كلا البلدين ثلاثَ مرَّاتٍ في السنة من أجلِّ البحث في قضايا التعاون. وبعد سنة من تلك الزيارة كرَّر أردوغان زيارة العراق، واجتمع مع رئيس الوزراء العراقيّ «نوري المالكي» في بغداد 15 تشرين الأوّل/أكتوبر 2009، وفي أثناء هذه الزيارة التي اصطحب فيها أردوغان تسعةً من وزرائه تمَّ التوقيع على 48 اتفاقيَّة مختلفة بين البلدين، ووُضع هدفٌ مشترك لزيادة حجم التجارة بين البلدين من 5 مليارات دولار أمريكيّ إلى 20 مليار دولار أمريكيّ[10]. وفي إطار هذا التقارب تمَّ اتخاذ قرار يقتضي افتتاح بوابتين حدوديتين جديدتين على الحدود التركيَّة العراقيَّة إضافةً إلى بوابة «الخابور». وباختصار يمكننا القول إنَّ العلاقات بين الدَّولتين في هذه المرحلة قد وصلت إلى أعلى مستوياتها بعد حرب الخليج التي وقعت في سنة 1991.

وكان أردوغان في أثناء زيارته إلى بغداد في شهر تموز/يوليو من سنة 2008 قد اجتمع بطالباني، مع زعيم إقليم كردستان العراق «مسعود بارزاني»، ولكن حتى تلك اللحظة لم تكن العلاقة المباشرة بين أنقرة وأربيل قد بدأت بعد. وفي 1 تشرين الأوّل/أوكتوبر 2009 أجرى كلٌّ من وزير الخارجية التركيّ «أحمد داود أوغلو» ووزير الصناعة التركيّ «ظفر چاغلايان» زيارةً إلى أربيل التي باتت عاصمة فعلية لإقليم كردستان العراق، حيث اجتمعا مع بارزاني الذي كانت تتهمه أنقرة بالإرهاب حتى قبل سنوات قليلة، وقد شكَّلت هذه الزيارة نقطةَ تحوُّل مهمَّة في العلاقات بين أنقرة وأربيل[11]. وخلال تلك الزيارة ولَّدت فكرة افتتاح تركيا قنصليةً لها في أربيل، واندرجت هذه الفكرة ضمن جدول الأعمال التركيّ، وقد تمَّ ذلك عقب صدور الموافقة الرسميَّة من البرلمان العراقيّ 26 كانون الأوّل/ديسمبر 2010، وبذلك غدت العلاقة بين أنقرة وأربيل رسميَّة ذات منحى دبلوماسي. وفي

شـهر حزيران/يونيـو مـن سـنة 2010 زار مسـعود بارزانـي أنقـرة بعـد 6 سـنوات مـن زيارتـه الأخيرة، وكانـت هـذه الزيارة هـي أوّل زيارة يجريهـا بصفته رئيـس إقليـم كردسـتان العـراق[12]. وبذلـك كانت تركيـا تنتهج نوعين متوازيين مـن العلاقات الجيدة مع بغداد وأربيل على حدٍّ سواء.

مع بداية سنة 2012 كانت علاقات أنقرة مع حكومة العراق المركزية متوترةً جدّاً، وعلاقاتها مع إقليم كردستان العراق وصل إلى أزهى مراحلها

ولكـن هـذه الأجـواء الإيجابيَّـة بـدأت تتغيَّـر مـع بغـداد خصوصًـا والعـراق عمومًـا إبَّـان الموقـف الـذي اتخذته تركيـا بعد الانتخابـات البرلمانيَّة التي أُجريت في 7 آذار/مارس 2010، حيث إنَّ أنقرة التي أبدت حساسـيةً تُجاه الانقسـام الطائفيّ والعرّقي في العـراق جازفت سياسـيًّا، وراحت تدعم ائتلاف «العراقيَّـة» بزعامة «أياد علّاوي» وهو من خلفية شـيعيَّة وذي توجهـات علمانيَّة إلـى حدٍّ ما؛ صحيح أنَّ عـلاوي فاز في الانتخابات، إلَّا أنَّ نوري المالكي الذي حصل على نسـبة مقاربة من نسـبة الأصوات التي حصل عليها علاوي تمكن من تشكيل حكومة العراق 12 كانون الأوّل/ديسمبر 2010، الأمر الذي كان لـه تأثيرٌ كبيـر في حدوث التوتر الذي شـهدته العلاقات بين أنقرة وبغداد بعد سنة من ذلك؛ لأنَّ إنَّ تركيـا التي كانت تدعم المالكي من قبل رأت أنْ قوّته زادت كثيرًا، وأنَّه قد يغذّي الانقسام الطائفيّ والعرّقـي في العراق، ولذلك عملت على تشـكيل كتلـة انتخابيَّة حول علاوي، وكانت سياسـتها هذه بداية الفجوة التي حدثت بين المالكي وأنقرة فيما بعـد[13]. وكانت ملامح التوتر في العلاقات الثنائية بيـن أنقـرة وبغـداد قـد ظهرت بشـكل أوضـح إثر الانسحاب العسكري الأمريكيّ من العراق، وازدات حدَّتهـا عند محاولـة اعتقال نائـب الرئيس العراقيّ «طارق الهاشـمي». وكان هذا التوتر الذي اسـتمرَّ طويلًا والذي اتسـعت رقعته مع ظهور الحرب في سـوريا من أبرز الأسباب التي أدَّت إلى انتهاج أنقرة سياسةَ «العراقين».

ومـع بداية سـنة 2012 كانـت علاقـات أنقرة مع حكومـة العراق المركزية متوتـرةً جدًّا، وعلى الرغم من ذلك فقد وصلت علاقاتها مع إقليم كردستان العراق إلى أزهى مراحلها، حيث كانت سياسة تركيا تجاه العراق تشتمل على صورتين متضادَّتين. وهذا مـا كان جليًّا فـي الزيارات المتبادلة بين مسـؤولي الطرفيـن؛ إذ كانت الزيـارات المكثَّفة المتبادلة بين مسـؤولي أنقرة وبغداد لافتـةً للأنظار في مرحلة سـابقة، إلَّا أنَّ سـنة 2012 لم تشـهد أيَّة زيارة من هذا القبيل لدى مسـؤولي هاتين العاصمتين. في حين ازدادت الزيارات المتبادلة بين مسـؤولي أنقرة وأربيل، فعلى سـبيل المثـال في 17 كانون الثاني/يناير2012 أجرى وزير الاقتصاد التركيّ آنذاك «ظفر چاغلايـان» زيارة رسـميَّة إلـى أربيل والسـليمانية، وفي 17 أيَّار/مايو 2012 قام وزير الطاقة والموارد الطبيعيـة لدى أنقرة آنئذٍ «تانر يلدز» بزيارة رسـميَّة إلى أربيل، وفي شهر آب/أغسطس من سنة 2012 زار وزيـر الخارجية التركيّ حينها «أحمد داود أوغلو» كلًّا مـن أربيل وكركـوك، وفي شـهر حزيران/يونيو من سنة 2012 كرَّر چاغلايان زيارته إلى أربيل. وفي مقابـل هذه الزيـارات أجرى رئيس إقليم كردسـتان العـراق «مسـعود بارزاني» زيارة رسـميَّة إلى أنقرة فـي 18 نيسـان/أبريل 2012، وبعـد هـذه الزيـارة بشـهر قام رئيس وزراء الإقليم «نيچيرفان بارزاني» بزيارة تركيا. والأهم من ذلك كلِّه مشاركةُ مسعود بارزانـي فـي مؤتمر حـزب العدالـة والتنميـة الرابع الـذي عُقـد فـي أنقـرة 30 أيلول/سـبتمبر 2012، حيث كانت مشـاركته هذه مؤشِّـرًا رمزيًّا إلى مدى عمق التقارب بين الطرفين.

وفي ظلِّ سياسـة «العراقين» التي اسـتمرَّت إلى سـنة 2014 ظهـرت ثلاثـة أحـداث مختلفـة كانت

من الأسباب الرئيسة في تفاقم التوتر بين أنقرة وبغداد: الأوّل هو لجوء الزعيم السُّنِّيّ طارق الهاشمي إلى تركيا في شهر نيسان/أبريل من سنة 2012، ما حدا بحكومة بغداد إلى اتهام أنقرة بالتدخل في شؤونها الداخلية، ومع تصاعد التوترات بين الطرفين كان المالكي قد أعلن بأنَّ تركيا «دولة عدائية»[14]. والثاني هو الحراك الشعبيّ السوريّ الذي بدأ في سنة 2011، والذي تحوّل فيما بعد إلى صراع مسلَّح، فقد وقفت بغداد مع إيران إلى جانب نظام الأسد، في حين وقفت تركيا في الجانب الذي يدعم الفصائل المعارضة. أمَّا الثالث ولعلَّه الأهم فهو تعاون أنقرة مع أربيل في مجال الطاقة، الأمر الذي كان يقلق بغداد التي ترى في ذلك عاملًا أساسيًّا في انقسام العراق، لذا اتخذت خطوة ملموسة للرد على التعاون بين أنقرة وأربيل، حيث فسخت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من سنة 2012 العقودَ المبرمة مع مؤسسة البترول التركيَّة، والتي كانت تتيح لها إمكانيَّة استخراج النفط من حقول النفط المتوزعة في جنوبي العراق.

لقد شهدت العلاقات مع أربيل تقاربًا استراتيجيًّا على محورين اثنين:

المحور الأوّل كان يدور حول النفط وحقول الغاز الطبيعي المكتشفة في المناطق التي تهيمن عليها إدارة إقليم كردستان العراق، ففي شهر آذار/مارس من سنة 2011 أجرى رئيس الوزراء التركيّ حينها «رجب طيب أردوغان» زيارة رسميَّة إلى أربيل، والتقى برئيس إقليم كردستان العراق آنذاك «مسعود بارزاني» كما التقى بوزير الثروات الطبيعية في الإقليم «أشتي هورامي»[15]. وكانت هذه الزيارة هي الأوّلى من نوعها لرئيس وزراء تركيّ إلى عاصمة إقليم كردستان العراق «أربيل». وبعد تلك الزيارة أصبح بإمكان تركيا تأمين كميات من الغاز الطبيعي بأسعار متدنِّية، ما خفَّف من ارتباطها بروسيا وإيران في مجال الطاقة، وانتهجت تركيا سياسات تهدف إلى أنْ تصبح مركزًا إقليميًّا لعبور مصادر الطاقة، ولذلك تقاربت أنقرة بسرعة مع أربيل. ولم ينجم عن هذا التقارب مجرَّد استيراد الطاقة وإنشاء خطوط أنابيب نقل الغاز من شمالي العراق إلى تركيا فحسب، بل نجم عنه أيضًا أنَّ كثيرًا من شركات الطاقة التركيَّة بدأت باستثمارات على نطاق واسع في حقول الطاقة المكتشفة حديثًا (آنذاك)[16]. فعلى سبيل المثال حصلت شركة الطاقة التركيَّة (Turkish Energy Company) التي أُسِّسَت في فرنسا على إذن باستخراج النفط والغاز الطبيعي في شمالي العراق بعد التوقيع على العقد المبرم بين أنقرة وأربيل في شهر آذار/مارس من سنة 2013.[17] إلَّا أنَّ اتفاق أربيل مع أنقرة على التعاون في مجال الطاقة بمنأًى عن بغداد قد أغضب حكومة العراق المركزية إلى حدٍّ بعيد، حيث صرَّح رئيس الوزراء نوري المالكي أنَّ مثل هذه المحاولات انتهاكٌ للدستور، وأنه ينبغي على أنقرة وأربيل ألَّا يقْدِما على ذلك[18].

إذا استمرَّ حزب العمال باستخدام السلاح فعليه أنْ يتحمل العواقب، وأنا لا أسمح له ببسط نفوذه في كردستان العراق

مسعود بارزاني أثناء زيارته لتركيا 20 نيسان/2012،

أمَّا المحور الثاني فقد كان يدور حول مكافحة حزب العمال، وفي هذا الصدد صرَّح مسعود بارزاني تصريحًا مهمًّا في أثناء زيارته لتركيا 20 نيسان/أبريل 2012، حيث قال:

"من الآن فصاعدًا إذا استمرَّ حزب العمال باستخدام السلاح فعليه أنْ يتحمل العواقب، وأنا لا أسمح له ببسط نفوذه في كردستان العراق، فالحرب بعد الآن ستضر بالقضيَّة الكردية، ومن الأفضل للعمال الكرستاني أنْ يعمل بنصيحتي في هذا الموضوع"[19].

واستمرَّ دعم بارزاني لتركيا فيما يتعلق بمكافحة حزب العمال حتى بعد "عملية السلام" التي بدأتها تركيا في سنة 2013، ففي 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 شارك بارزاني في التجمع الذي نظمه حزب العدالة والتنمية في مدينة "ديار بكر" التركيَّة، وقد رافقه في هذ التجمع المغنِّي الكردي "شيفان پروَر" الذي بقي مدَّةً طويلة في المنفى. وبذلك أظهر بارزاني أنه يقف إلى جانب تركيا في عملية السلام.

سياسة «العراقات الثلاث»

في سنة 2014 وقعت أحداث كان من شأنها تنحية سياسة «العراقَين» جانبًا، ففي أواسط هذه السنة بدأ تنظيم داعش بالانتشار سريعًا في العراق وسوريا، وتمكن من احتلال الموصل والوصول إلى حدود بغداد. وبذلك باتت التوترات بين دول المنطقة من الأمور الثانوية، إذ إنَّ ظهور تنظيم داعش أدَّى إلى التقارب الأمنيّ بين أربيل وبغداد من جهة، وإلى تركيز بغداد على مشاكلها الأمنيَّة بدلًا من الانشغال بالحرب السوريَّة التي كانت من أهم أسباب التوتر الذي ساد العلاقات بين أنقرة وبغداد قبل سنوات. ولكن تنظيم داعش غيَّر هذه المعطيات إلى حدٍّ بعيد، في حين أنَّ حكومة المالكي التي كانت من أهم أسباب التوتر بين أنقرة وبغداد منذ سنة 2010 قد انتهى عهدها سنة 2014، ومن ناحية أخرى تسبب إرهاب داعش والعنف السِّياسيّ الذي انتهجته إدارة المالكي من قبل بتجانس التوزع المذهبيّ في العراق الذي بات من الصعب أنْ تتوفر فيه مقوِّمات الدَّولة، ولهذا السبب بالضبط شهدنا في سنة 2014 أنَّ سياسة «العراقين» التي انتهجتها أنقرة قد تحوَّلت إلى سياسة مرنة لا تتناول العراق بوصفه كتلةً متكاملة، وهي سياسة «العراقات الثلاث»، وبعبارة أخرى اضطرت أنقرة إلى رسم سياسةٍ خاصَّةٍ بالموصل التي أمست تحت سيطرة داعش بالإضافة إلى سياستي بغداد وأنقرة[20].

في حين أنَّ انتهاج أنقرة سياسةً خاصَّة بالموصل انطلاقًا من مصالحها القوميَّة ومخاوفها الأمنيَّة قد تسبب بتوترات جديدة مع حكومة بغداد.

وإذا ما نظرنا إلى علاقات تركيا بحكومة العراق المركزية لوجدنا أنَّها قد أُعيد بناؤها في سنة 2014 نتيجة تغيُّر الموازين المحليَّة والإقليمية، وازدياد المخاوف الأمنيَّة. ولذلك شهدت تلك المرحلة تراجع التوترات، وحدوث شيء من التقارب والوفاق المحدود بين أنقرة وبغداد. وحين تولى «حيدر العبادي» منصب رئاسة الوزراء تبوَّأ «فؤاد معصوم» منصب رئاسة الجمهوريَّة في العراق، أي تغيَّرت إدارة المالكي وطالباني التي سبَّبت فجوةً بين بغداد وأنقرة من خلال السِّياسات التي انتهجتها عقب الانتخابات العامَّة التي أُجريت سنة 2010. وقد اتَّبعت إدارة بغداد الجديدة سياسة معاكسة لسِّياسة الإدارة السابقة، حيث عملت على إعادة العلاقات إلى طبيعتها مع دول الجوار، ما هيَّأ الأرضية المناسبة للحوار والتعاون بين أنقرة وبغداد.

والمتغيِّر الثاني الذي أسهم في عودة العلاقات إلى مجراها الطبيعي هو إعادة نظر الدِّول في أولويات سياساتها الخارجية إزاء تغيُّر الموازين الإقليمية نتيجة توسيع تنظيم داعش من مناطق نفوذه في العراق وسوريا، وتزايد المخاوف الأمنيَّة، أي إنَّ ظهور تنظيم داعش وتوسيع مناطق سيطرته كان عاملًا إقليميًّا في وصول العلاقات بين أنقرة وبغداد إلى مستوى التعاون الأمنيّ. وعلى الرغم من أنَّ أنقرة اضطرت في مرحلة معينة لانتهاج سياسةٍ سلبيَّة تجاه تنظيم داعش؛ لأنَّه اعتقل 49 موظفًا من العاملين في القنصلية التركيَّة بالموصل، و31 سائقَ شاحنةٍ تركيًّا، إلَّا أنَّها بدأت بتقديم الدعم الأمنيّ علنًا لحكومة بغداد.

إنَّ عودة العلاقات بين أنقرة وبغداد إلى طبيعتها -بالتزامن مع المتغيِّرات التي أوضحناها آنفًا- كانت قد تُرجمت عمليًّا من خلال تبادل الزيارات الدبلوماسية على أرفع المستويات بعد انقطاع

أُعيد بناء العلاقة التركية بحكومة العراق المركزية، سنة 2014 نتيجة تغيُّر الموازين المحليَّة والإقليمية، وازدياد المخاوف الأمنيَّة

طويل، ففي شهر تشرين الثاني/نوفمبر من سنة 2014 أجرى وزير الخارجية العراقيّ آنذاك «إبراهيم الجعفري» زيارة رسميَّة إلى تركيا، وفي الشهر نفسه قام رئيس الوزراء التركيّ آنذاك «أحمد داود أوغلو» بزيارة العراق على رأس وفد ضمَّ عددًا كبيرًا من الدبلوماسيين، وأجرى عدَّة لقاءات مع المسؤولين العراقيين في بغداد، ومن أهم تلك اللقاءات اجتماعُه مع نظيره العراقيّ «حيدر العبادي»، حيث بحثا في العلاقات الثنائية والتطورات الإقليمية. وفي أثناء هذه الزيارة طالبت حكومة بغداد تركيا بتقديم الدعم في تدريب الجيش العراقي، في حين أعربت أنقرة عن جاهزيَّتها لتقديم الدعم الأمنيّ إزاء التهديد الذي يشكله تنظيم داعش[21]. وفي المقابل أجرى العبادي زيارة رسميَّة إلى تركيا في شهر كانون الأوّل/ديسمبر في نفس السنة.

ومع زيارة العبادي لأنقرة عُقد الاجتماع الثاني لمجلس التعاون رفيع المستوى الذي تمَّ تأجيله 5 سنوات بسبب التوترات التي كانت تسود العلاقات بين البلدين، وقد تمخضت اجتماعات الوفود الثنائية بين الجانبين عن الاتفاق على التعاون في مجالي تجارة الطاقة والأمن اللذين تسببا بالتوترات السابقة[22]. وفي مطلع سنة 2015 بدأت أنقرة بتنفيذ تعهداتها لحكومة بغداد في المجال الأمنيّ، ففي شهر آذار/مارس أرسلت طائرتا شحن محمَّلتين بالمساعدات العسكرية في إطار عملية تحرير «تكريت» من تنظيم داعش[23]. وفوق ذلك بدأت تركيا -بناءً على طلب وزارة الدفاع العراقيَّة- بتقديم الدعم العسكري لبعض الفصائل المسلَّحة التي تحارب داعش[24].

ومن جانب آخر فقد بدأت تركيا في النصف الثاني من سنة 2014 برسم سياسة خاصَّةٍ بالموصل فضلًا عن سياستَيها تجاه بغداد وأربيل. وإزاءَ انسحاب القوات الأمنيَّة التابعة لحكومة العراق المركزية أمام توسُّع تنظيم داعش في العراق وسيطرته على الموصل، انتهجت أنقرة سياسةً تخصُّ الموصل بالتنسيق مع بغداد في بادئ الأمر، ومن ثَمَّ أكملت سياستها تلك بشكل مستقلٍّ. وفي خريف سنة 2014 كان ثمة تعاونٌ بين بغداد وأنقرة فيما يتعلَّق بالموصل، ولكنْ في أواخر سنة 2015 بدأت الفجوة ترتسم بينهما، إذ إنَّ تركيا أسست في مطلع سنة 2015 مركزًا عسكريًّا في «بعشيقة» من أجلِّ تدريب الفصائل المسلَّحة لمحاربة تنظيم

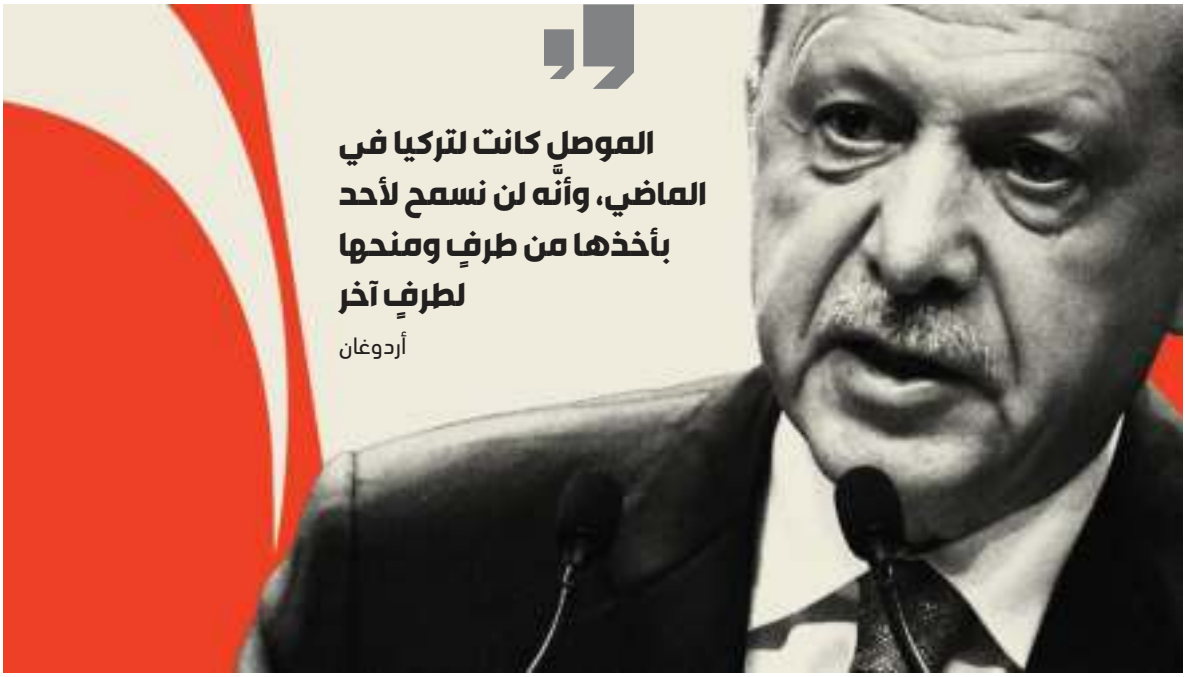

داعـش وتحريـر الموصـل من هـذا التنظيـم، وكان ذلـك بنـاءً على طلـب محافـظ الموصل «أسـامة النجيفي» وموافقة وزارة الدفاع العراقيَّة[25]،وبعد ذلك قامت تركيا بتدريب قوات «الحشد الوطنيّ» (حرس نينوى) التي يشـكِّل المحاربون السُّنَّة غالبيةَ عناصرهـا، وقـواتِ «البيشـمركة» فـي معسـكر بعشيقة[26].

ولكنَّ رفدَ تركيا معسكر بعشيقة بإمدادات عسكرية إضافية في شـهر كانون الأوّل/ديسـمبر من سـنة 2015 كان قد أغضب حكومة بغداد كثيرًا، وتفاقم التوتر حتى بدأت أزمة جديدة بين الطرفين. وذهبت أنقـرة إلـى أنَّ الإمدادات العسـكرية الإضافية كان لمكافحة تنظيم داعش، وبعلم بغداد وموافقتها؛ فـي حيـن أنَّ بغـداد كان لهـا رأيٌ آخـر، حيث أوضح رئيس الوزراء العراقيّ "حيدر العبادي" أنَّ زيادة تركيا مـن قواتهـا العسـكرية في الموصـل يُعـدُّ انتهاكًا للقانـون الدوليّ، والسـيادة الوطنيَّـة العراقيَّة؛ بل ذهـب إلى أبعدَ من ذلك حين صرَّح بأنَّه يمهل تركيا 48 سـاعة لإنهاء وجودها العسكري في المنطقة، وإلَّا سـيتقدَّم بشـكوى لمجلس الأمن الدوليّ[27]. ووصـل التوتر إلى أعلى مسـتوياته حيـن صرَّح وزير الخارجيـة العراقـيّ حينهـا "إبراهيـم الجعفـري" أنَّ الجيـش العراقـي سـينفِّذ عمليـة عسـكرية فـي المنطقة ما لم تسـحب تركيا قواتها العسكرية من المنطقة[28].

ونتيجـةَ هذه التصريحات والتهديـدات الصادرة عن حكومـة بغـداد قامـت أنقرة بنقـل بعـض قواتها العسكرية من بعشـيقة إلى مناطق ضمن سيطرة إقليم كردسـتان العراق في محاولةٍ لإزالة مخاوفِ بغداد. ولكنها لم تنسحب كلِّيًّا من معسكر بعشيقة علـى الرغم مـن إصرار بغداد على ذلـك. فالتوترات بين أنقرة وبغداد زالت في خريف 2014، ثمَّ عادت العلاقـات بينهما إلى طبيعتها، ولكن ما إنْ وصلت العلاقات بينهما إلى مسـتوى التعاون حتى عادت التوتـرات تتفاقـم مجـددًا بعـد عـامٍّ واحد بسـبب مشـكلة معسـكر بعشـيقة. وفي المحصَّلة ألقت تركيا خطوةً ملموسـةً لانتهاج سياسـة "العراقات الثـلاث" بعـد إضافـة الموصـل إلى حسـاباتها في كانون الأوّل/ديسـمبر 2015، لتحلَّ هذه السِّياسة مكان سياسة "العراقين".

وفي النصف الثاني من سنة 2016 أعلنت الحكومة العراقيَّـة أنَّها تسـتعد لخوض عمليـات تهدف إلى

تحريـر الموصل من تنظيم داعش، وفي تلك الأثناء صرَّحـت تركيـا بأنَّها ستشـارك في تلـك العمليات، فهـي كانت ترى أنَّ مشـاركتها فـي عمليات إجلاء داعش من الموصول وريفها ضروريَّةٌ من أجلِّ أمنها القومـيّ ومصالها القوميَّة،وإنَّ عاملين أساسـيِّين في اهتمام تركيا بالموصل:

الأوّل: سـيطرة قـوات «الحشـد الشـعبيّ» المدعومـة إيرانيًّـا علـى المنطقـة بحجَّـة مكافحة تنظيم داعـش، وتنفيذها إجـراءاتِ القمع والعنف بحقِّ المجموعات السُّنِّيَّة. فتوسُّع نطاق السيطرة التي يبسـطها الحشـد فـي المنطقة يعنـي ازدياد النفـوذ الإيرانيّ في العراق، وإذا ما نظرنا إلى هذه المسـألة، آخذيـن بعيـن الاعتبار المنافسـة التركيَّة الإيرانيَّـة فـي المنطقـة، لوجدنا أنَّها سـاقت أنقرة إلـى التدخـل بفعاليـة أكثر فـي الموازيـن الداخلية ضمن العراق، وذلك عن طريق الموصل وأربيل.

الثانـي: سـيطرة التنظيـم الإرهابيّ «حـزب العمال الكردسـتاني» على محيط الموصل بحجَّة مكافحة تنظيم داعش.

فـي صيف سـنة 2015 على وجـه الخصوص ضرب حزب العمال بـ»عملية السلام» عُرض الحائط، وبدأ من جديد بتنفيذ الهجمات الإرهابيَّة التي تستهدف تركيـا، مـا جعـل أنقرة مضطـرةً إلى لعـب دورٍ أكثرَ فعاليـةً في العـراق مدفوعـةً بمخاوفهـا الأمنيَّة التي يصعِّدها حزب العمال.

وإضافـةً إلـى تدهور العلاقـات بين بغـداد وأنقرة جـرَّاء أزمـة بعشـيقة، كانت هناك أزمـةٌ جديدة بين الطرفيـن نتيجـةَ إصـرار تركيـا علـى الاشـتراك في عمليـة الموصـل، وإصرار حكومة بغـداد على عدَّم السـماح لهـا بذلـك[29]. وفـي هـذا السـيّاق صرَّح الرئيـس التركـيّ «رجـب طيب أردوغـان» أنَّ مدينة الموصـل كانت لتركيا في الماضي، وأنَّه لن يسـمح لأحـد بأخذها من طرفٍ ومنحها لطرفٍ آخر[30]. وردًّا علـى تصريحاته صـرَّح رئيس الـوزراء العراقيّ «حيدر العبـادي» أنَّ بـلاده لـن تسـمح للقـوات التركيَّـة بالمشـاركة في عمليـة الموصل[31]. وقـد نجمَ عن ذلـك تفاقمُ الأزمة بشـكل كبير بين بغـداد وأنقرة التـي انتهجـت سياسـةً خاصَّةً بالموصـل في أواخر سـنة 2016 وأوائل سـنة 2017. ولكنْ بعد وصول التوتُّر إلى أوجِهِ أجرى رئيس الوزراء التركيّ «بن عليّ يلدريم» زيارةً إلى بغداد في شهر كانون الثاني/يناير من سـنة 2017 لإصـلاح ذات البيـن وإرجاع الأمور إلـى نصابهـا، وخـلال هـذه الزيـارة عُقـد الاجتماع الثالـث لمجلس التعاون رفيع المسـتوى بين تركيا والعـراق، حيث تمَّ التباحث فـي العلاقات الثنائية. وبعـد الاجتماع نُشـر بيان مشـترك لإزالـة مخاوف الطرفيـن، وتـمَّ التشـديد في هـذا البيـان على أنَّ بعشـيقة معسـكر عراقيٌّ، وأنَّه تـمَّ تجديد التعاون بين الطرفيـن لمكافحة التنظيمـات الإرهابيَّة مثل حزب العمال وداعش[32].

بالنظر فـي العلاقات بيـن تركيا وإقليم كردسـتان العـراق فيمـا بيـن سـنتي 2014-2017 يتبيـن لنا أنَّـه كان تعـاونٌ أمنـيّ بين أنقـرة وأربيـل لمواجهة التهديـدات الناجمـة عـن تنظيـم داعـش وحـزب العمـال؛ ويتَّضـح أنَّ إقليم كردسـتان العراق طلب إلى تركيا دعمًا عسـكريًّا للحفاظ على أمنه وأراضيه إزاء التوسُّـعات التـي حقَّقهـا تنظيـم داعـش في وقـتٍ كانت فيـه حكومة العـراق المركزية ضعيفةً وغيـرَ قـادرةٍ علـى مواجهتـه. وفي شـهر تشـرين الثاني/نوفمبر من سـنة 2015 أجـرى رئيس الوزراء التركيّ حينها «أحمد داود أوغلو» زيارة إلى العراق، وخلال تلك الزيارة ذهب إلى أربيل، حيث تمَّ الاتفاق بيـن أنقـرة وأربيـل على بسـط الأمن في شـمالي العـراق، ودحـر تنظيـم داعـش. وكان داود أوغلـو قـد أعرب عن مـدى اهتمام أنقـرة بالمنطقة حين قال: «أمن العراق مسألة حيوية بالنسبة إلى تركيا، وأمن المنطقة الكردية من أولوياتنا، وهذه القضيَّة تمسُّ الأمن التركيّ بشكل مباشر»[33].

بعـد ذلك قدَّمت تركيا دعمًا عسـكريًّا علنيًّا لإقليم كردسـتان العراق من أجـلِّ مكافحة تنظيم داعش، وكانـت أنقرة تلعـب دورًا محوريًّا في تدريب قوات أمن الإقليم «البيشـمركة» لتزيـد من قدرتها على

محاربـة داعـش. وكان قائد قوات البيشـمركة قد أوضـح أنَّ تركيـا لعبـت دورًا مهمًّـا جـدًّا فـي تحرير «سـنجار» من تنظيـم داعش. هـذا وقدَّمت أنقرة الخدمـات الصحّيَّـة لقـوات البيشـمركة، وتكفَّلـت بمعالجـة عناصرهـا الذيـن جُرحـوا خـلال مواجهـة داعش بعد أنْ نقلتهم إلى تركيا.

وفـي مقابل هذا وقفت أربيل إلـى جانب تركيا في مكافحـة حـزب العمال بعـد انتهاكه وقـفَ إطلاق النار، وعودته إلى تنفيذ الهجمات الإرهابيَّة في شهر تموز/يوليـو 2015. وتعليقًـا علـى هـذه الهجمات أوضح مسـعود بارزانـي أنَّ «عملية السـلام» التي بدأتها أنقرة كانت خطوة مهمَّة، ولكنَّ حزب العمال أسـاء التصرف حيالهـا، منوِّها بأنَّ عليـه التخلِّي عن هذا السـلوك[34]. وفي شـهر كانون الأوّل/ديسمبر مـن سـنة 2015 أجرى بارزاني زيـارةً إلى أنقرة، وقد أُجريـت تلك الزيـارة بالتزامـن مع تصاعـد التوتر بين أنقـرة وبغـداد بسـبب معسـكر بعشـيقة، وكان بارزاني حينها صرَّح أنَّ الوجود العسـكري التركي في بعشـيقة وجـودٌ مشـروع، معبِّرًا بذلك عـن الوفاق الـذي يجمع بين أنقـرة وأربيل في هذا الصدد. وكرَّر بارزانـي زيارتـه لأنقرة في شـهر آب/أغسـطس من سـنة 2016، واجتمـع الرئيس التركـيّ أردوغان مع رئيـس الـوزراء التركيّ آنـذاك بن علـيّ يلدريم، حيث تـمَّ التباحـث حينها في قضايـا أمنيَّةٍ تشـتمل على مكافحـة تنظيمـات مثل داعش، وفتـح الله غولن، وحـزب العمـال ؛ كمـا تمَّ الإعـلان عن التعـاون بين الطرفين[35].

ومـن جانب آخـر أجرى رئيـس الوزراء التركـيّ يلدريم زيـارةً إلـى بغـداد في شـهر كانـون الثاني/يناير من سـنة 2017، والتقـى بعدد من مسـؤولي حكومة بغـداد المركزيـة، ثمَّ غادر بغـداد متَّجهًا إلـى أربيل، وهنـاك زار جبهـة قـوات البيشـمركة التـي تحـارب تنظيم داعش في إشارةٍ إلى الدعم العسكري الذي تقدِّمـه أنقـرة لأربيل. وبعد ذلك قـام بارزاني بزيارة تركيا في شـهر شـباط/فبراير من سنة 2017، حيث التقـى مع أردوغـان، وتمَّ إدراج موضوعَـي التعاون الأمنـيّ وتجارة الطاقة في جدول الأعمال كما كان متوقَّعًا. والنتيجة هي أنَّ العلاقات بين أنقرة وأربيل فيما بين سنتي 2014-2017 شهدت تقاربًا وتعاونًا في المجـال الأمنيّ، وتبادلًا للزيارات الدبلوماسـية المكثَّفة. وبعـد ثورات الربيع العربيّ لم تكن هنالك سـوى ثـلاث زيـارات مـن أنقـرة إلـى بغـداد علـى مسـتوى رئاسـة الوزراء، وكلُّ رؤسـاء الـوزراء الذين أجرَوا تلك الزيارات (أردوغان في سـنة 2011، داود أوغلـو فـي سـنة 2014، يلدريم في سـنة 2017) زاروا أربيل أيضًا. وفي المقابل كان مسـعود بارزاني يـزور تركيا كلَّ سـنة فيما بين سـنتي 2014-2017 حرصًا منه على تعزيز العلاقات مع أنقرة.

ولكـن فـي ربيـع سـنة 2017 حيـن انتهـج إقليـم كردسـتان العـراق بعـض السِّياسـات التـي أثـارت حفيظـة أنقرة ظهر خـلاف بين أنقـرة وأربيل. وفي تلـك المرحلة أعلنـت إدارة الإقليم عـن نواياها في الحصـول علـى الاسـتقلال التـامِّ، وإجراء اسـتفتاء مـن أجلِّ ذلـك، وفي نفـس الوقت تمَّ رفـع أعلام إقليم كردسـتان العراق على المباني الرسـميَّة في كركـوك التي مـا زال وضعها مثار خـلاف، وحاولت إدارة الإقليم إجراء استفتاء لضمِّ كركوك إلى نطاق حدودهـا. ولكن أنقرة أعربت عن اسـتيائها إزاء هذه التصرفات والسـلوكيات التي أبدتها أربيل، مشـيرةً إلى أنَّ موقفها حيال هذه القضيَّة قريبٌ من موقف بغداد. وكان رفض تركيا لسِّياسـات أربيل في إنشاء دولـة كرديـة وضم كركـوك إليها تعبيـرًا صريحًا عن دعمها لوحدة التراب العراقيّ.

ولذلـك ظهـر أوّل خـلاف حقيقي بين أنقـرة وأربيل خلال السـنوات العشـر الأخيرة التي شهدت تحسُّنًا ملحوظًا في علاقاتهما التي كانت تتعمق باستمرار. وحيـن بدأت النقاشـات تـدور حول الاسـتفتاء على الاسـتقلال فـي العـراق أوضحت أنقـرة لأربيل أنَّها ضدُّ هذا الاسـتفتاء[36]. وأوضح أردوغان أنَّه لا يقبل رفـع أي علـم سـوى العلـم العراقيّ فـي كركوك، مطالبًـا بإنزال أعلام الإقليم فورًا والعدول عن هذا الخطأ، وإلَّا ستسوء العلاقات بين أربيل وأنقرة[37].

مـع تصاعـد التوتر بيـن أنقـرة وبغداد بسبب معسـكر بعشـيقة، صرَّح بارزاني حينها أنَّ الوجود العسكري التركي في بعشيقة وجودٌ مشروع

الخاتمة

مـن الواضـح أنَّ التغييـرات الهيكليـة فـي العـراق والموازين الإقليمية قد أسهمت بنسبة كبيرة في تحديـد ملامح السِّياسـة التركيَّة تجـاه العراق بعد سنة 2003 كما حدث إبَّان حرب الخليج التي وقعت سـنة 1991. وقـد أوضحنـا أنَّ سياسـة تركيا تجاه العـراق في عهد حزب العدالـة والتنمية جاءت بناءً علـى تلك التغييرات الهيكلية والموازين الإقليمية، وهذه السِّياسة تتكون من ثلاث مراحل رئيسة:

المرحلـة الأوّلـى كانـت بين سـنتي 2003 - 2008 حيث كانت الولايات المتّحدة تسـيطر على العراق، في حين كانت تركيا تحاول إعادةَ بناء العلاقات مع العراق. وكان عدّمُ سـماحِ أنقرة للقوات الأمريكيَّة باسـتخدام الأراضـي التركيَّـة لتنفيـذ غـارات فـي العراق قد جعـل تركيا بطبيعة الحال خارج الموازين فـي العـراق، وباتـت الغـارات الجوية والبريـة التي تستهدف حزب العمال في شمالي العراق خاضعةً لموافقـة واشـنطن. وأخيـرًا انتهت هـذه المرحلة بتأسـيس مجلس التعاون رفيع المستوى بين تركيا والعراق في سنة 2008.

المرحلـة الثانيـة كانـت بيـن سـنتي 2008-2014، وقـد ارتقت فيها العلاقات بين أنقـرة وبغداد إلى مسـتوى الشـراكة الاسـتراتيجيَّة، وأطلقنـا علـى سياسة تركيا التي انتُهجت في هذه المرحلة سياسة «العراقيـن»، وتتكـون هذه المرحلة من قسـمين: الأوّل كان متزامنًا مع الوجود العسـكري الأمريكيّ فـي العـراق، والآخـر بـدأ مـع انسـحاب الولايـات المتّحـدة الأمريكيَّـة عسـكريًّا مـن العـراق. وقـد تحسَّـنت علاقات أنقرة مـع بغداد وأربيل كثيرًا في كلِّ المجـالات المتاحة منذ سـنة 2008 حتى أواخر سـنة 2011 حيث كان الوجود العسكري الأمريكيّ قائمًا في العراق. وحين كانت أنقرة على وفاق مع بغـداد، وانتهجـت في نفس الوقت سياسـةً أُخرى خاصَّةً بأربيل دون أن تثير حفيظة بغداد، وبذلك بدأت أنقرة باتِّباع سياسـة «العراقَين». ومع الانسـحاب الأمريكـيّ مـن العـراق فـي سـنة 2011، وازديـاد تأثيـر طهران فـي السياسـتين الداخليـة والخارجية لحكومة بغداد تغيَّرت الموازين. وازدادت العلاقات سـوءً شيئًا فشيئًا بين أنقرة وحكومة المالكي التي انتهجت سياسـاتٍ طائفيَّةً، وجعلت سياسةَ العراق تـدور حول المحـور الإيرانـيّ. وبالتزامن مـع تدهور العلاقات بين أنقرة وبغداد شـهدت العلاقات بين أنقرة وأربيل تحسُّـنًا كبيرًا حيث توصَّل الطرفان إلى التعاون في مجال الطاقة. ولهذه الأسباب تفاقم التوتر بين أنقرة وبغداد.

وفـي سـنة 2014 شـكَّل تنظيـم داعـش عامـلًا فـي سـيرورة العلاقـات بيـن تركيا والعـراق، حيث تصاعـدت المخـاوف الأمنيَّة لـدى دول المنطقة؛ بسـبب توسـع هـذا التنظيـم، وفي الوقـت الذي فقـدت فيـه حكومـة العـراق المركزية السـيطرة على بعض أراضي العراق سـارعت أنقرة إلى انتهاج سياسـة خاصَّة بالموصل انطلاقًا من أولويَّاتها في أمنهـا القوميّ، وبذلك تكون تركيـا قد دخلت في المرحلة الثالثة من علاقاتها بالعراق، وهي المرحلة التـي اتَّبعت فيها ما أسـميناه سياسـةَ «العراقات الثـلاث»، وتمتدُّ هـذه المرحلة بين سـنتي 2014-2017، وكان توسُّـع التنظيمـات الإرهابيَّـة خـلال هذه المرحلة قد صعَّد من وتيرة المخاوف الأمنيَّة لـدَّول المنطقة، مـا أدَّى إلى خلق أرضيَّـةٍ للتعاون الأمنـيّ بينها. وفـي هذه الأجواء بـدأ التقارب بين أنقـرة وبغـداد فـي مجـال التعـاون الأمنـيّ خلال سـنتي 2014-2015، إلَّا أنَّ اتِّبـاعَ تركيـا سياسـةً خاصَّةً بالموصل نتيجةَ وقوعها تحت سيطرة داعش قـد أنهى التقـارب بين أنقـرة وبغداد، وعـاد التوتر ليسودَ العلاقاتِ بينهما. أمَّا التقارب الذي شهدته العلاقـات بيـن أنقـرة وأربيـل خـلال هـذه المرحلة فقـد كان يدور حـول محـور التعاون الأمنـيّ حيالَ التنظيمات الإرهابيَّة مثل حزب العمال وداعش.

الهوامش

1 - وتُعرف تلك المذكرة بمذكرة رئاسة الوزراء التركيّة، والتي منحت الحكومة حقّ الموافقة أو الرفض لإشراك القوات المسلّحة التركيّة في عمليات عسكرية خارج تركيا، وإدخال قوات مسلّحة أجنبية إلى الأراضي التركيّة. وقد عُرضت المذكرة على مجلس الأمّة التركيّ الكبير بتأريخ 25 شباط/فبراير 2003، وحينها صوّتت الأغلبية بعدّم الموافقة. (المترجم)

2 - «ABD ile En Büyük Güven Bulanımı», Milliyet, 7 Temmuz 2003.

3 - Ali Balcı, «Türkiye›nin Irak Politikası 2012: İki Irak Hikayesi», Türk Dış Politikası Yıllığı 2012, ed. Burhanettin Duran, Kemal İnat ve Ufuk Ulutaş, (SETA Yayınları, Ankara: 2013), s. 120.

4 - Güneş Murat Tezcür, «Prospects for Resolution of the Kurdish Question: A Realist Perspective», ınsight Turkey, Cilt: 15, Sayı: 2, (2013), s. 6984-.

5 - «Önce Türkiye Sonra Kuzey Irak», Milliyet, 13 Haziran 2007.

6 - ويُعرف أيضًا باسم جبل «كويه لي» ويقع في الشمال الشرقي من محافظة «شرناق» التركيّة ضمن سلسلة جبال طوروس، ويحدُّه من الغرب والجنوب نهر دجلة، ويحدُّه من الجنوب الشرقي جبل الجودي. (المترجم)

7 - وهي قرية تابعة لمنطقة «يوكسَك أووا» في محافظة هكاري التركيّة. (المترجم)

8 - Berkan Özgür, Zana Baykal ve Ali Balcı, Kuzey Irak-Türkiye İlişkileri: PKK, Güvenlik ve İşbirliği, (Sakarya Üniversitesi Ortadoğu Araştırmalar Merkezi, ORMER Rapor, Ağustos 2014), s. 44.

9 - «Başbakan Erdoğan Bağdat›ta», Milliyet, 10 Temmuz 2008.

10 - «Irak›la Büyük Aşk», Milliyet, 16 Ekim 2009.

11 - Mesut Özcan, «Türkiye›nin Irak Politikası 2009», Türk Dış Politikası Yıllığı 2009, ed. Burhanettin Duran, Kemal İnat ve Muhittin Ataman, (SETA Yayınları, Ankara: 2010), s. 169.

12 - «Mesut Barzani Türkiye›de»,Yeni Şafak, 2 Haziran 2010.

13 - Mesut Özcan, «Türkiye›nin Irak Politikası 2010», Türk Dış Politikası Yıllığı 2010, ed. ed. Burhanettin Duran, Kemal İnat ve Mesut Özcan, (SETA Yayınları, Ankara: 2011), s. 141-142.

14 -«Maliki›den Türkiye›ye Sert Eleştiri», Radikal, 20 Nisan 2012.

15 -«Erdoğan›ın İlklerle Dolu Irak Ziyareti», Hürriyet, 29 Mart 2011.

16 -Bkz. Ali Balcı, «Enerji›sine Kavuşan Komşuluk: Türkiye-Kürdistan Bölgesel Yönetimi İlişkileri», SETA Analiz, Sayı: 97, (2014).

17 -Ali Balcı, «Türkiye›nin Irak Politikası», Türk Dış Politikası Yıllığı 2013, ed. Burhanettin Duran, Kemal İnat ve Ali Balcı, (SETA Yayınları, Ankara: 2015), s. 143159-, s. 146.

18 -Maliki›den Erbil›e Tehdit», Aljazeera Turk, 12 Ocak 2014.

19 -«Barzani: PKK Beni Dinlerse İyi eder», Hürriyet, 20 Nisan 2012.

20 - Ali Balcı, «Türkiye›nin Irak Politikası 2014», Türk Dış Politikası Yıllığı 2014, ed. Burhanettin Duran, Kemal İnat ve Ali Balcı, (SETA Yayınları, Ankara: 2015), s. 172.

21 - «Ahmet Davutoğlu Irak Başbakanı ile Görüştü», Radikal, 20 Kasım 2014.

22 - Mehmet Şahin, «İbadi›nin Ankara Ziyareti ve Yeniden Hız Kazanan Türkiye-Irak İlişkileri», Aljazeera Turk, 27 Aralık 2017.

23 - »Türkiye›den Irak›a Askeri Yardım», Hürriyet, 3 Mart 2015.

24 - Rıdvan Kalaycı ve Oğuz Güngörmez, «Irak 2015», Ortadoğu Yıllığı 2015, (Açılım Kitap, İstanbul: 2016), s. 46.

25 - «Davutoğlu›ndan Muusl Açıklaması», Milliyet, 5 Aralık 2015.

26 - Ali Balcı, Recep Tayyip Güler ve Zana Baykal, «Türkiye›nin Irak Politikası 2015», Türk Dış Politikası Yıllığı 2015, ed. Burhanettin Duran, Kemal İnat ve Ali Balcı, (SETA Yayınları, İstanbul: 2016), s. 159179-.

27 - «Türk Askerlerine 48 Saat Süre», Aljazeera Turk, 6 Aralık 2016.

28 - «Irak Urge Turkish Troops Pullout», Press TV, 30 Aralık 2015.

29 - Bkz. Kemal İnat vd., «Ortadoğu›daki Bölgesel Aktörlerin Musul Politikaları», SETA Analiz, Sayı: 177, (Aralık 2016).

30 - «Cumhurbaşkanı Erdoğan: Musul›un Tarihinde Biz Varız», Yeni Şafak, 15 Ekim 2016.

31 - «Irak Başbakanı İbadi›den Musul Açıklaması», Hürriyet, 16 Ekim 2016.

32 - «Yıldırım, Zerdık Dağı›nda Peşmerge›yi Ziyaret Etti», Aljazeera Turk, 8 Ocak 2017.

33 - «Irak›ın Güvenliği Türkiye için Hayati», Hürriyet, 21 Kasım 2014

34 - «Barzani PKK›yı Eleştirdi», NTV, 27 Temmuz 2015.

35 - «Barzani›den FETÖ ve IŞİD Açıklaması: Anlaşmaya Vardık», Milliyet, 24 Ağustos 2016.

36 - «Türkiye›den Barzaniye Referandum Uyarısı», Gazete Duvar, 4 Nisan 2017.

37 - «Erdoğan›dan İl Meclisine Bayrak Tepkisi», BBC Türkçe, 4 Nisan 2017.

- رابط الدراسة باللُّغة التركيَّة
http://www.abalci.com/wp-content/uploads/20182017-/03/Bagdat-ve-Erbil-Arasında-Irakta-Denge-Siyaseti.pdf

- الدراسة منشورة في كتاب:

«Kuruluşundan Bugüne AK Parti, Dış Politika»

- إعداد: Kemal İnat, Ali Aslan, Burhanettin Duran

- من منشورات وقف الدّراسات الاستراتيجيَّة والاقتصادية والاجتماعيَّة «سيتاSETA/»

كتاب الرواق

نظريَّة الأمن القوميّ العربيّ..

والتطور المعاصر للتعامل الدوليّ في منطقة الشرق الأوسط

محمَّد عليّ إسماعيل

باحث في العلوم السِّياسيَّة.

أعـاد مركـز الحضـارة للدارسـات والبحـوث فـي القاهرة، عامّ 2022، نشـر كتاب الدّكتور حامد ربيع (نظريَّـة الأمن القوميّ العربـيّ.. والتطور المعاصر للتعامـل الدولـيّ في منطقة الشـرق الأوسـط) ضمن (مشـروع تجديد نشـر مؤلفـات حامد ربيع). تقـع الطبعـة الجديـدة للكتاب فـي 700 صفحة، وكانـت الطبعـة الأوّلـى مـن الكتاب قـد ظهرت فـي عـامّ 1984، عـن دار الموقـف العربـيّ فـي القاهرة، وهي الدار التي نشـرت أغلب كتب حامد ربيـع، وكان ربيع قد انتهى من المسـودة في 31 أغسطس 1983.

يتضمـن الكتـاب تصديـر ومقدِّمة بقلـم المؤلف، بالإضافـة إلى جزئين تمَّ تقسـيم الكتـاب عليهما: الجـزء الأوّل: عـن الأمن القوميّ العربـيّ وصياغة مقوماتـه الفكريَّـة، ويتكـون مـن أربعـة فصـول، والجـزء الثانـي: عـن الأمـن القومـيّ الإسـرائيلي وديناميـات التعامل الإقليمـي، ويتكون من ثلاثة فصـول، وأخيرًا خاتمة سـعت إلى بناء اسـتراتيجيَّة قوميَّة لإدارة الصراع العربيّ الإسرائيلي، بالإضافة إلـى أربعة ملاحـق تتضمن دراسـات تطبيقيَّة عن الأمن القوميّ.

وبخصـوص المؤلـف فهو الدّكتور حامـد عبد الله ربيـع عبـد الجليـل أسـتاذ ورئيـس قسـم العلوم السِّياسـيّة الأسـبق في كليَّة الاقتصـاد والعلوم السِّياسـيّة فـي جامعـة القاهـرة ورئيـس قسـم الدّراسـات السِّياسـيّة والقوميَّة بمعهـد البحوث والدّراسـات العربيَّـة ببغـداد، وكذلـك الأسـتاذ بجامعات الخرطوم ودمشق وروما وباريس.

تبـرز أهمِّيَّـة الكتـاب من مؤلفـهُ الذي إلـى جانب تخصصـه النظريّ فإنَّـه كان قريباً مـن دائرة التأثير السِّياسـيّ حيث عمل مستشـارًا لبعـض الزعامات العربيَّـة سـواء في مصـر أم في العـراق، وكذلك من السـيّاق الزمني الذي نُشِـرَ فيـه الكتاب، حيث جاء بعد نصر أكتوبر 1973 بعشـر سنوات، وخمس سـنوات مـن توقيـع معاهـدة السـلام المصرية – الإسـرائيلية، تلـك المعاهـدة التي يـرى ربيع أنَّ خطورتها ليسـت في عزل مصر عـن صفها العربيّ فقـط، بـل فـي عـدّم إدراك القيـادات المصريـة والعربيَّة لحقيقة الطرف الصهيوني التي كانت قد تعاطـت معه كرًا وفرًا على مـدار ثلاثين عامًّا منذ 1948 وحتـى توقيع اتفاقيَّة كامـب ديفيد بتأريِّخ 1978.

بدأ الفكر العربيّ في أعقاب هزيمة حزيران - 1967، يطرح على استحياء مفهوم الأمن القوميّ العربيّ ويقدِّم له معالجات تختلف في درجة رصانتها

أوّلًا: حامـد ربيع والجهود المبكـرة في صياغة نظريَّة للأمن القوميّ العربيّ

بـدأ الفكر العربيّ في أعقاب هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، يطرح على اسـتحياء مفهوم الأمن القوميّ العربـيّ ويقـدِّم لـه معالجـات تختلـف فـي درجة رصانتها[1]. وجاءت التطورات التي شهدتها الساحة العربيَّة في أعقاب وفاة الزعيم العروبي جمال عبد الناصـر وتولى الرئيس أنور السـادات سـدَّة الحكم في مصر وما أعقبه من مسيرة التسوية السلمية عقب نصر أكتوبر/ تشـرين الأوّل ١٩٧٣، والتي أدَّت إلـى عـزل مصر عـن الصـف العربـيّ، وإطـلاق يد إسرائيل في المنطقة وتطلعها للقيام بدور القوّة الاقليمية الرئيسـة أو الوكيل الحصـري عن القوّة العالميـة، فضربـت المفاعـل النوويـة العراقيَّـة، وغزت الجنوب اللبناني. بالإضافة إلى ذلك اشتعال الحـرب العراقيَّـة - الإيرانيَّة وغيـاب موقف عربيّ موحَّـد إزاءها، وغيـاب تصور عربـيّ واضح ومحدَّد لتسوية الصراع العربيّ - الإسرائيلي.

أدَّت كلُّ هـذه التطـورات إلـى طـرح مفهـوم الأمن القوميّ العربيّ على السـاحتين السِّياسـيّة والفكريَّـة. فظهـرت أوّلًا فـي خطابـات القيادات العربيَّـة خاصَّـة بعـد هزيمـة حزيـران 1967، ومن

ثـمَّ ظهرت تاليًـا في بعض الكتابـات إلَّا أنَّها جهود تمثِّل اجتهادات فردية لبعض الباحثين ومنها جهود قام بها ربيع نفسـه وأوضحها في مقاله "مفهوم الأمن القوميّ العربـيّ والتعريف بمتغيِّراته"، ومن ثـمَّ فهـي جهـود لا ترتبـط بمؤسسـات قوميَّة أو أكاديميـة تجعـل مهمَّتهـا الأساسـية خلـق تصور عربـيّ قوميّ واضح ومحدَّد للأمن القوميّ العربيّ على غرار ما حدث في الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة عقـب صدور قانون الأمن القوميّ لعامّ 1947 عن الكونجـرس الأمريكـيّ[2]. كما أنَّ تلـك الاجتهادات بعيـدة عن الحركـة السِّياسـيَّة العربيَّـة، والأنظمة العربيَّة التي تختلف رؤاها بين بلد وآخر أو في نفس البلد الواحد كما حدث عند تغيير النظام السِّياسـيّ المصري عقب وفاة عبد الناصر.

وفـي إطار هـذه الاجتهادات القليلـة والمتواضعة مـن الناحيـة النظريَّـة، يُعتبـر الكتـاب أحـد الجهود المبكـرة في محاولة صياغة نظريَّة متكاملة للأمن القومـيّ العربيّ، وأثـار خلاله المؤلـف العديد من القضايا وطرح العديد من التسـاؤلات وأصَّلَ للكثير مـن المفاهيم، محـاولًا الحثّ على إرسـاء التقاليد المؤسسـية على غرار القوى الكبري خاصَّة الغربية والولايـات المتَّحدة الأمريكيَّة، ومحذرًا من خطورة تـرك مسـائل الأمـن القومـيّ لأهـواء الزعمـاء أو الإرادات الفردية أو لتغير الزعامات والرؤساء.

ينطلق الدّكتور في مؤلفه من رؤيَّة أنَّ الأمة العربيَّة منذ الربع الثاني للقرن العشرين انطلقت من عقالها وهي تسعى لبناء حضارة جديدة، وذلك على الرغم من عـدّة أزمـات تواجهها، حدَّدها فـي: "أزمة في القيـم، أزمة فـي القيادات، أزمة فـي التطور، أزمة فـي البنـاء، قبـل الحديـث عـن أزمـة التنميـة وما يسـمى بأزمة الصراع العربيّ الإسـرائيلي»، ولذلك فإنَّه يقدِّم هذا الكتاب كإسـهام في رسم المعالم الأساسـية للإدراك الذاتي للأمـن القوميّ العربيّ، فهـو يـرى أنَّ الأمَّـة العربيَّـة بحاجَّـه لإدراك ذاتها ووظيفتها الحضارية في تأريِّخ الإنسانيَّة.

ثانيًا: نظريَّة الأمن القوميّ لدى حامد ربيع

عـرَّفَ المؤلـف الأمـن القومـيّ بأنَّـه «تلـك المجموعـة مـن القواعـد الحركية التـي يجب على الدَّولـة أنْ تحافـظ علـى احترامهـا وأنْ تفرض على الـدِّول المتعاملـة معهـا مراعاتهـا لتسـتطيع أنْ تضمـن لنفسـها نوعًا من الحمايـة الذاتية الوقائية الإقليميـة» (ص 42). مـن خـلال هـذا التعريـف لمفهـوم الأمـن القومـيّ يمكـن القـول: أنَّ هـذا المفهـوم يقـع فـي إطـار النظريَّـة الواقعيـة في العلاقـات الدوليَّـة فيمـا يتعلق بالقضايـا الأمنيَّة، حيـث يتَّجه أساسًـا إلـى قواعد التعامـل الدوليّ - الإقليمـي أو بعبـارة أكثـر دقة حسـب تعبير حامد ربيع «ينبـع من خصائص الإقليـم الجيوبوليتيكية» (ص 47).

ويشـدِّد الدّكتـور حامـد علـى أنَّ «مفهـوم الأمن القومـيّ يتضمـن نوعًـا مـن التـوازن بيـن الأنانيـة الذاتية بقصد الحمايـة القوميّة من جانب ومنطق سياسـة الجـوار بما تفرضـه من التزامـات التعايش والتعامل السلمي من جانب آخر» (ص 48). موضحًا بأنَّـه «بقدر هذا التـوازن يمكن القول بـأنَّ مفهوم الأمـن القوميّ يصيـر أو لا يصير منطلقًا لسِّياسـة استفزازية توسعية» (ص 48).

إضافـة لذلـك المُحـدِّد، فقـد أضـاف ربيـع ثلاثـة مُحدِّدات أخرى حتى يتسنى تحديد خصائص ظاهرة الأمن القومـيّ بدقة ووضوح، هي: أوّلًا، أنَّ الأمن القوميّ هو الوجه السـلبي لسِّياسـة حسن الجوار، فمـن أهم خصائه عـدّم ترك الكيـان الذاتي عرضة للمخاطـر التي تفرضها القـوى المحيطة بالإقليم. وثانيًـا، أنَّـه مفهوم اسـتراتيجيّ، حيـث يعمل على تلمـس نواحي الضعـف الاسـتراتيجيّ في الإقليم ومحـاولًا تخطـي عناصـر ذلـك الضعف مـن خلال صياغـة مبـادئ سياسـيَّة واتخـاذ إجـراءات وقائية تضمـن ألا يكـون ذلـك الضعـف مصـدرًا لتمزقات معاديـة قـد تكون قاتلـة. وثالثًـا، الأمـن القوميّ هـو عملية تقنيـن لمجموعة من المبـادئ تتضمن قواعد للسلوك القوميّ تمثِّل الحدِّ الأدنى للحماية

الأمن القوميّ : مجموعة من القواعد الحركية التي يجب على الدَّولة أنْ تحافظ على احترامها وأنْ تفرض على الدِّول المتعاملة معها مراعاتها لتستطيع أنْ تضمن لنفسها نوعاً من الحماية الذاتية الوقائية الإقليمية

الذاتية (ص 48 و49).

يستخلص ربيع من ذلك التعريف وهذه المحدِّدات «أنَّ مفهوم الأمن القوميّ هو في جوهره مفهوم عسكري ينبع من خصائص الأوضاع الدفاعية للإقليم القوميّ، يتحول في صياغة تنظيرية بحيث يصير قواعد للسلوك الجماعي والقيادي بدلالة سياسيَّة وبجزاء لا يقتصر على التعامل الداخلي» (ص 50).

ثالثًا: إشكاليَّات ومحدِّدات الأمن القوميّ العربيّ

يرى د/ ربيع أنَّ المعضلة الأساسية في التعامل العربيّ مع مسألة الأمن القوميّ مبعثها عدّم الإدراك الحقيقي لطبيعة المفهوم وتطبيقاته المختلفة، الأمر الذي دفعه إلى التحذير من مغبة سوء استخدام المفهوم، وذلك بتوسيعه حتى يتضمن مفاهيم مثل الأمن الغذائي حتى لا يؤدي ذلك إلى ضعف دلالة المفهوم ومن ثمَّ يفضي إلى تمييعه.

لذا يميِّز المؤلف بين ثلاثة مفاهيم متداخلة: الأمن القوميّ والأمن الإقليمي والأمن الجماعي، فالأمن القوميّ في رأيه ذو بعد استراتيجيّ تتفاعل فيه وتتعانق الحدود الجغرافية وعلاقات الجوار والمقوّمات الديموغرافية السكانيَّة والاستقرار السِّياسيّ الداخلي، لتحقيق الطمأنينة والأمن والمحافظة على مصالح ومقدرات الدَّولة. أما الأمن الإقليمي فهو ترتيبات بين دول تنتمي لذات الإقليم الجغرافي لحماية مصالحها ومنع أي تدخل خارجي، والأمن الجماعي هو ترتيب أوسع قد يضمُّ دولًا من خارج الإقليم بهدف الدفاع المشترك واعتبار أي اعتداء على أي من هذه الدِّول اعتداءً عليها جميعًا.

أما فيما يتعلق بمحدِّدات الأمن القوميّ العربيّ وفي القلب منه الأمن القوميّ المصري، فإنَّ د/ ربيع يستنكر ما درجت عليه الصحافة المصرية في عهد الرئيس أنور السادات من الفصل بين المفهومين ووضعهم في مقابل بعضهم البعض، الأمر الذي دفعه إلى الاستشهاد بثلاثة نماذج تأريخيَّة تؤكِّد على أنَّ الأمن القوميّ المصري جزء لا يتجزأ من الأمن القوميّ الإقليمي/ العربيّ، هي الثلاثة نماذج هي: النموذج الأوّل، الفرعوني الذي شهد حالات للدفاع عن مصر من خلال الخروج إلى الشام، والثاني, المملوكي الذي استفاد من الإرث المملوكي في الربط بين وحدة مصر والشام لطرد الصليبيين، أما النموذج الثالث فيرجع إلى الدَّولة المصرية الحديثة في عهد محمَّد عليّ الذي أدرك رغم طموحاته الشخصيَّة أنَّ تأمين مصر ينبع من أنْ يكون لمصر نفوذ في الشام وصل للمطالبة بحقِّ

مصـر في الدفاع عن الأماكن المقدَّسـة (ص 166 و167).

انطلاقًـا مـن هـذه النمـاذج التَّأريخيَّـة أو من تلك الخبـرة التَّأريخيَّة ، عمل د/ ربيـع على تجريد نموذج معيـاري لمفهوم الأمن القومـيّ المصري، واضعًا له أربعة محدِّدات رئيسية، هي:

المحـدِّد الأوّل: تنويع أدوات تنفيذ سياسـة الأمن القومـيّ، فبجانب القوات البرية فعلى القاهرة بناء أسـطول بحـري متقدم وبدرجة لا تقـلُّ أهمِّيَّة عن القـوات البرية، حيث طبيعة مصـر الجغرافية تلقى عليها أعباء الدفاع البحري؛ نظرًا لاتسـاع شواطئها الشمالية وأهمِّيَّة دورها في البحر الأحمر.

المحـدِّد الثاني: أنَّ الدفاع عـن الأمن المصري يبدأ من الشـام، فيقـول: «طبيعة سـيناء تفـرض على مصر أنْ يكون الدفاع عن حدودها الشـرقية متركزًا في الشـام: في أقصى الشمال خط الدفاع الأوّل، وفـي قلب فلسـطين خطّ الدفـاع الثاني، ومن ثمَّ يجـب على القيـادة المصرية أنْ تتجنـب أيَّة معركة فـي سـيناء». مضيفًا أنَّـه «وإنْ حدثت فـلا بدَّ وأن تكـون هجوميـة بحيث تنقـل القتال وبسـرعة إلى خـارج الاراضي المصرية وبعيدًا سـواء عن القناة أو عن الدلتا» (ص 168).

المحـدِّد الثالـث: هو أنَّ علاقات مصـر بدول منابع النيـل – إثيوبيـا وأوغندا – يجب أنْ يكون أساسـها التعاون والتنسـيق الدائم بغـض النظر عن طبيعة وخصائـص النظـام الداخلـي لكلٍّ من مصـر وهذه الدِّول.

المحـدِّد الرابع: يتعلق في سياسـة مصر فيجب أنْ يسـيطر عليها متغيِّرات «الانتشـار الإقليمي» في منطقة الشـرق الأوسـط والمسـاندة الحركية من دول المنطقة العربيَّة (ص 168).

كما أشـار إلى أنَّ مفهوم الأمـن القوميّ المصري يـدور حـول مبدأين: الأوّل، الانتشـار وعـدّم العزلة الاقليمية، وهـو وثيق الارتباط بالوظيفة الحضارية المؤهلـة مصر للقيام بهـا، والمبدأ الثاني، ينبع من أنْ مصـر لـم تقبل حتى فـي أوج مراحـل قوّتها أنْ

تتبع أيَّة سياسـة توسعية واقتصرت على أنْ تكون سياستها فقط دفاعية (ص 178).

أرجـع د/ ربيـع «سياسـة الانتشـار وعـدّم العزلة» إلـى «الغزو الإسـلاميّ والفتـح العربـيّ»، مضيفًا أنَّ «الإقبـال على الإسـلام لـم يكن مجـرد قناعة دينيَّـة، ولكنـه ارتبط أيضًـا بانتماء عربـيّ. والعروبة بهـذا المعني لم تكن مجرد ارتباط فكريّ إنَّه يقظة حضاريـة لم تفهم مصر واجبها الحقيقي في نطاق النضـال الدولـيّ، ولـم تكتشـف قدراتهـا القيادية في منطقة الشـرق الأوسـط إلَّا مع الفتح العربيّ والانتماء الإسلامي» (ص 178).

انتهـى ربيـع بعد هـذا التأصيـل النظـريّ والنماذج

على القاهرة بناء أسطول بحري متقدم وبدرجة لا تقلُّ أهمِّيَّة عن القوات البرية، حيث طبيعة مصر الجغرافية تلقى عليها أعباء الدفاع البحري؛ نظراً لاتساع شواطئها الشمالية وأهمِّيَّة دورها في البحر الأحمر

التَّأريخيَّة إلى أنَّ ليس هناك تناقضًا بين الأمن القوميّ المصري والأمن القوميّ العربيّ، واعتبر أنَّ مجرد طرح مشكلة العلاقة بين الأمن القوميّ المصري والأمن القوميّ العربيّ هو تعبير عن ضعف فكريّ وإدراكي لمفهوم الأمن القوميّ العربيّ، حيث أنَّ الأمن القوميّ العربيّ هو أمن الأمَّة العربيَّة التي مصر جزء منها. وعلى الرغم من هذا فإنَّه تعرض لأسباب الفشل العربيّ في مسائل الأمن القوميّ والتي منها: اختفاء الترابط العقيدي بين عناصر المجتمع السِّياسيّ، وعدّم القدرة على بناء تصور محدَّد للأمن القوميّ العربيّ، وعدّم الفهم الواعي لحقيقة المخاطر التي تواجهها الأمَّة العربيَّة، واختفاء العلاقة الوظيفية الحقيقية بين الفكر العلميّ والحركة السِّياسيّة.

وفي الأخير اعتبر ربيع أنَّ هناك أربع دول أساسية في حفظ الأمن القوميّ العربيّ هي: مصر وسوريا والعراق والسعودية، وهي دول يعاني بعضها من مشكلات داخلية ووفرة اقتصادية غير مستغلّة، والبعض الآخر يعاني من ندرة اقتصادية. كما أشار في حديثه عن الأمن القوميّ العربيّ والمصري إلى تأثير ودور إيران، وبدرجة أقل تركيا، وقد تنبأ في هذا الإطار بامتداد النفوذ الإيرانيّ من العراق حتى البحر المتوسط.

رابعًا: نجاحات الأمن القوميّ الإسرائيلي

على النقيض من التخبط وعدّم الوضوح في مفهوم وسياسات الأمن القوميّ المصري والعربيّ، استعرض المؤلف ما رأى أنّها مظاهر وأسباب نجاح سياسات الأمن القوميّ الاسرائيلية وانتهى إلى أنّها تقوم على أربعة مبادئ أساسية هي: سيادة اعتبارات الأمن الإقليم، وإخراج القرار السّياسيّ الخارجي من نطاق المناقشات الحزبية أو تدخل السلطة العسكرية، وجعل محور تنفيذ السّياسة الخارجية مبدأ تعدد الادوار، والأخذ بمبدأ المبادرة والهجوم المستمرّ كأساس مطلق للتعامل مع الموقف.

انتهي المؤلف إلى أنَّ الاستراتيجيَّة الاسرائيلية الجديدة في ثمانينات القرن الماضي، تسعى إلى بلقنة منطقة الشرق الأوسط وتجزئته إلى دويلات وكيانات صغيرة تقوم على أساس طائفيّ

كما أكَّد ربيع على أنَّ ما فشلت القيادات السّياسيّة والفكريَّة العربيَّة في تحقيقه هو ما نجحت فيه القيادات السّياسيّة والفكريَّة الإسرائيلية على اختلاف توجهاتها، حيث كان هناك على الجانب الإسرائيلي سياسات حاكمة وأدوات متنوعة استخدمتها القيادات الإسرائيلية لحماية أمنها القوميّ، من تلك الأدوات: مبدأي توزيع الأدوار، وشدّ الأطراف. ومبدأ «توزيع الأدوار» الذي يمثّل جوهر ولب تنفيذ السّياسة الخارجية للدّولة العربيَّة حيث يتمُّ توزيع الأدوار على النخب والمؤسسات السّياسيّة الإسرائيلية، أما مبدأ «شد الأطراف» فيعني تكوين جيوب حول العدو الخارجي المستهدف؛ لعزله وإضعافه والتركيز على نقاط ضعفه وتعميقها لمحاصرته ومنعه من القيام بواجباته، ومثال ذلك: ما قامت به إسرائيل من بسط نفوذها في أفريقيا وتهديد منابع النيل، أو استخدام الأقليات في إضعاف كيانات أو دول معينة.

أما فيما يتعلق بعناصر الأمن القوميّ الإسرائيلي فقد ركَّز المؤلف على إبراز عدّة عناصر منها مثل: الاعتماد على الذات، واللجوء إلى الحرب الوقائية والحرب المجهضة باعتبار الهجوم خير وسيلة للدفاع، والحرص على أنْ تكون هذه الحروب خارج حدود إسرائيل، والعمل لضمان التفوق – وخاصَّة في المجال العسكري – على الدِّول العربيَّة مجتمعة، مع الممارسة المضبوطة والمستمرَّة للعنف. وهذا هو محور الحرب المحدودة التي تمثّل إحدى ركائز التفكير الاستراتيجيّ الإسرائيلي.

انتهي المؤلف إلى أنَّ الاستراتيجيَّة الاسرائيلية الجديدة في ثمانينات القرن الماضي، تسعى إلى بلقنة منطقة الشرق الأوسط وتجزئته إلى دويلات وكيانات صغيرة تقوم على أساس طائفيّ، حتى تستطيع القيام بدور القوّة الاقليمية الكبرى في المنطقة، بحيث تُمكن تلك السّياسات كلًّا من الاقتصاد الإسرائيلي والعسكرية الأمريكيَّة من التحكم في المنطقة (ص 308).

حول إمكان التجسير: خاتمة نقديَّة

قد يتساءل البعض عن الدافع من وراء تقديمنا كتابًا قد تمَّ إنجازه من ما يناهز الأربعة عقود؟ وهو سؤال مهم في حقل علم اجتماع المعرفة يدور حول «الخطاب المتبقي» من الكتاب، خاصَّةً في ظلّ واقع عربيّ أكثر انقسامًا من ذي قبل، واقع أضحى فيه العدو الإسرائيلي ليس حليفًا وفقط بل أضحت مثالًا يحتذى به من بعض الأنظمة العربيَّة في تعاطيها مع ملفات المنطقة، وشريكًا استراتيجيًّا في حلّ مشكلات تلك الأنظمة سواء في التسويق لها عند الإدارة الأمريكية أم في محاولة تلك

الأنظمة حثَّ إسرائيل في مواجهة إيران نيابة عنها خاصَّةً بعد الانسحاب الأمريكيّ من المنطقة.

لقد استشرف ربيع تلك المأساة أو ذلك التحوّل في وجهة الأمن القوميّ عندما رأى في سياسة كامب ديفيد ما هي إلّا تكريس لمرحلة جديدة في تطور المنطقة تتّسم بالتلاحم بين المصالح الاسرائيلية والسِّياسة الأمريكيَّة وضعف الإرادة العربيَّة ، وسعي إسرائيل للقيام بدور القوّة الإقليمية العظمّى في المنطقة، وذلك من خلال الغزو العسكري والاقتصادي والثّقافيّ. كما قدَّم مقولات تحليليَّة توضِّح أدوات إسرائيل في التعاطي مع الدِّول العربيَّة.

إنَّ أهم ما يمكن استخلاصه في إطار الخطاب المتبقي من كتاب حامد ربيع والصالح لواقعنا بعد كلِّ هذه العقود وتغيِّر التحالفات ومواقع الأصدقاء والأعداء، نستطيع أنْ نقول: أنَّ مأساة تعريف الأمن القوميّ العربيّ وخيال السلطة والنخب السِّياسيّة العربيَّة تجاهه لا تزال كما هي بل أضحت أكثر سوء وكارثية ممَّا كانت عليه على الرغم من تعدد الكتابات في الأمر واتساع الأدبيات، ولكنها كتابات كان حذَّر ربيع من نوعيتها خاصَّةً فيما يتعلق بمسألة توسيع المفهوم، وهو الأمر الذي أضحى مأساويًا في هذا الإطار؛ لأنَّ كثيرًا من الباحثين والكتّاب أضافوا مسائل الإرهاب والأمن الداخلي والبيئي والصحّيّ وغيرها من الأمور إلى مفهوم الأمن القوميّ، الأمر الذي أصبح معه المفهوم «يعني كلَّ شيء»، حتى تمَّ تفريغه من مضمونة.

ولمَّا كانت مُشكلات الأمن القوميّ لا تزال قائمة كما هي بل ازدادت سوء ممَّا كانت عليه في ثمانينيات القرن الماضي، عندما قدَّم ربيع كتابه، خاصَّةً من جانب تعاطي القيادات العربيَّة مع الأمر وتغيير الوجهة للتحالف الاستراتيجيّ مع العدو الأوّل. فإنَّ المتبقي من خطاب ربيع يظلُّ مهمًّا فيما يتعلق بدعوته إلى إرساء التقاليد المؤسسية في التعاطي مع مساءل الأمن القوميّ وعدّم ترك الأمور الاستراتيجيَّة تلك عرضة للتبدل من قبل القادة أو تركها للعامَّة يستفتون عليها هي أمور وأركان أساسية لا تخضع للنقاش العامّ أو هي بتعبير فقهاء القانون الدستوري مسائل فوق دستورية.

كذلك فإنَّ منهج الكتاب والعديد من المقولات التحليليَّة التي قدَّمها لا تزال قادرة على تفسير كثير من الظواهر العربيَّة المتعلقة بالفشل في إدارة مسائل الأمن القوميّ. لقد أسهب د/ حامد ربيع في تتبع مشكلات التنظير وواقع الأمن القوميّ العربيّ، وقدَّم عددًا وافرًا من المقولات التحليليَّة والمفاهيم المرتبطة بمفهوم الأمن القوميّ العربيّ لإزالة اللبس عنها أو التداخل بينها مثل (الأمن الإقليمي، والسِّياسة الإقليمية، والأمن الجماعي، والعقيدة القتالية، والعقيدة العسكرية، وإلخ)، وعمل على إقامة شبكة من العلاقات الارتباطية بين هذه المفاهيم مع تقديم تفسيرات نظريَّة لها.

واستخدم منهجيات عدّة في الكتاب، حيث مزج بين تخصصات عدّة كالتّأريخ والجغرافيا والتحليل السِّياسيّ والدراسات السكانيَّة والعسكرية، كما استخدم منهجيَّة مقارنة بين عدد من النماذج والمفاهيم على مدار الكتاب وفي الملاحق، تلك المقارنة تمَّت على مستويات مختلفة منها الدوليّ كالمقارنة بين الاستراتيجيَّة السوفيتية والاستراتيجيَّة الأمريكيَّة في المنطقة العربيَّة، ومنها الإقليمي كما في المقارنة بين الأمن القوميّ العربيّ/ المصري والأمن القوميّ الإسرائيلي، ومنها المحلي كما فعل في المقارنة بين الدور العربيّ لمصر قبل هزيمة يونيو 1967 وعقب اتفاقيَّة كامب ديفيد.

هوامش

1 - حامد ربيع، مفهوم الأمن القوميّ العربيّ والتعريف بمتغيِّراته، مجلة شؤون عربيَّة، المجلد الثاني، العدد 2، أبريل 1982، ص 306.

2 - منذر سليمان، دولة الأمن القوميّ وصناعة القرار الأمريكيّ : تفسيرات ومفاهيم، مجلة المستقبل العربيّ، المجلد 28، العدد 325، مارس 2006، ص 29.

في مسار السياسة والأمن.. كردستان العائدة من بعيد بحثا عن عمقها الاستراتيجي في العراق

سامان نوح

خـلال ثلاثين سـنة من عمـره، مر إقليم كردسـتان بتطـورات وأحـداث ووقائـع شـكلت منعطفـات سياسـية وتحـولات مهمـة فـي رؤى القيـادات الكرديـة العليا، وأعادت تشـكيل ورسـم قناعاتهم ومن ثم خططهم تجاه القضايا المصيرية للكرد في العراق والمنطقة ومستقبل إقليم كردستان.

طوال السنوات الممتدة بين 1991 و2003، شكل الانفصال عـن العراق أو الاسـتقلال بدولة كردية، واحـدا من أبـرز مسـارات العمل والبناء السياسـي والثقافـي والمجتمعـي فـي الإقليـم الوليد. كان الانفصـال حاضـرا فـي رؤى الأحـزاب السياسـية وخطاباتهـا وتطلعاتهـا حتـى بعض برامجهـا، كما كان حاضرا في الوعي الثقافي لدى النخب الكردية وفي المفردات التوعوية وفي المدارس وحتى في مسارات إعادة البناء والعمل الاقتصادي والانفتاح الإقليمي والدولي.

كل شيء كان يمضي باتجاه ترسيخ فكرة الانفصال عـن العـراق، علـى الرغـم مـن أن أحـداث الحـرب الداخلية في إقليم كردسـتان والصراع الدامي بين الاتحاد الوطني الكردسـتاني والحزب الديمقراطي الكردسـتاني (1994 - 1998) ومـا تبعـه مـن انقسامات سياسية وثقافية وإدارية ومن صراعات علـى السـلطة ومن فسـاد وتقسـيم للإقليم إلى إدارتـي حملـت الكثيـر مـن الشـكوك بقـدرة تلك الأحـزاب على تأسـيس بنـى دولة مسـتقلة تخدم المواطن الكردي.

ساهم تقدم الإقليم سياسيا واستقراره أمنيا بفضل الاتفاق الاستراتيجي بين الزعيمين الكرديين جلال طالباني ومسعود بارزاني

بعـد العام 2003 وانتهاء حكـم نظام حزب البعث، واسـتلام قـوى المعارضـة السياسـية العراقيـة متمثلـة بقيـادات وشـخصيات ارتبطـت بعلاقـات قديمـة مع قيادات الحركـة الكردية، لم تتغير كثيرا التوجهـات الكردية نحو اسـتقلال شـامل أو جزئي عـن العراق عمّا كانت عليه قبل 2003، على الرغم مـن أن الإقليـم عاد وبعد 13 سـنة مـن الانفصال الفعلي بحكـم الواقع وفي ظـل الحماية الدولية، للارتبـاط بالعـراق الاتحـادي الجديـد وإقـرار ذلـك دسـتوريا، فأصبـح إقليم كردسـتان وفق الدسـتور الـذي صـوت عليـه الكـرد بقـوة، يتمتـع بحقـوق محـددة ضمن إقليـم فيدرالـي بحكومـة وبرلمان مستقل وصلاحيات واسعة.

وسـاهم تقـدم الإقليم سياسـيا واسـتقراره أمنيا بفضل الاتفاق الاستراتيجي بين الزعيمين الكرديين جـلال طالبانـي ومسـعود بارزانـي علـى تقاسـم السـلطة وتوزيـع المهام في بغـداد والإقليم إلى جانـب تدفـق مـوارد ماليـة كبيـرة من بغـداد وما حققه الإقليـم من تطور في البنية التحتية وتقدم فـي مجال تأمين الخدمات وتسـريع خطوات البناء العمرانـي، فـي إبقـاء إقليـم كردسـتان بعيـدا عن العـراق يرسـم توجهاتـه الخاصـة ويحـاول ضمـان وادامة وإدامة نجاحاتـه وتقدمه بل وإبراز اختلافه الواضح عن باقي مناطق البلاد.

كمـا أن الحرب الطائفية في العراق، بما حملته من تفجيرات وعنف غير مسـبوق ونزوح وهجرة ودمار وانهيـار فـي الخدمـات وفـرص العيش المسـتقر، دفعـت بدورهـا الإقليـم إلى ترسـيخ فكـرة تعزيز بنيته «الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية الخاصـة» أي موقعـه فـي خريطـة المنطقـة، وتحقيـق مزيـد مـن التميـز عـن باقـي المناطـق العراقية لتقريب هدف الاستقلال وإنجاز متطلباته فـي نهاية المطاف في بلد تتصارع مكوناته داخليا على هوياتها المذهبية والدينية والقومية.

الذهاب بعيدا عن العراق

طـوال الفتـرة الممتـدة بيـن 2005 و2014 كانت القيـادات الكرديـة تعمـل على تعزيـز موقع إقليم كردسـتان المتفرد داخل العراق، وترسـيخ مكاسبه الداخليـة (الدسـتورية والسياسـية والأمنيـة) من جهة وعلاقاته الخارجية من جهة ثانية. وكان يجري الحديث عن «عراق آخر متقدم وآمن ومنفتح» غير العراق الغارق في الفوضى والعنف والتعصب.

معظـم كبار المسـؤولين الكـرد في بغـداد، كانوا يعملـون علـى تحقيق ذلـك الهـدف، وكان النفط المنتـج فـي حقـول كردسـتان قـد بـدأ بالتدفـق والوصـول إلى تركيا بالتزامن مع ارتفاع أسـعار في السـوق العالميـة، وتضاعفـت التبـادلات التجارية بيـن العراق وتركيا عبر كردسـتان، في ذات الوقت الذي صعد فيه حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان وأسـس لعلاقـات جديدة مع الكرد فـي تركيا كمـا الكـرد في العـراق الذيـن ربطتهم مصالـح سياسـية وأخـرى اقتصاديـة (عقـود إنتاج واسـتثمار النفط في كردسـتان) ومشـاريع تجارية، بشـبكة رجال الأعمـال القريبين من حـزب العدالة، وبات القادة الكرد قريبين ومؤيدين بل وتحت جناح الحزب الحاكم في تركيا.

الاقتراب إلى حد الاندماج

وتوطـدت العلاقات «الكردية العراقيـة» «التركية»، مـع إطـلاق عمليـة السـلام بيـن حـزب العمـال الكردسـتاني وحـزب العدالـة التنميـة والتـي دعمها الحـزب الديمقراطي والاتحـاد الوطنـي، وكان هناك تواصـل وتفاهـم وود كبيـر بيـن قـادة الجانبين وصل حـد مسـاهمة قـادة الديمقراطـي فـي دعـم حـزب العدالـة والتنميـة انتخابيـا بالمناطـق الكرديـة، حيث شـارك فـي منتصـف تشـرين الثانـي نوفمبـر 2013 زعيـم الديمقراطي الكردسـتاني مسـعود بارزاني مع رئيـس الوزراء التركـي (حينها) رجب طيب أردوغان في استعراضات جماهيرية ذات بعد انتخابي.

ورحـب أردوغـان، ببارزاني في ديـار بكر جنوبـي تركيا،

ونظم استقبال حافل له. وشارك الزعيمان في افتتاح مشروعات واحتفالات شعبية. وسبق أردوغان الزيارة بتصريحات قال فيها إن ديار بكر ستشهد «عملية تاريخية» وأعرب عن أمله في أن تكون تتويجا لعملية السلام التي بدأت قبلها بعام بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني.

الانفتاح الكردي التركي، المدفوع بصفقات النفط التي رفعت من وتيرة الإعمار في إقليم كردستان، شق طريقه للشارع الكردي الذي بدأ يتقبل فكرة الاقتراب بل والاندماج مع تركيا

لم يكن رئيس الوزراء التركي يسعى فقط إلى تطبيع العلاقات مع الكرد وتأكيد الحالة السلمية داخل المجتمع التركي، ولجذب مزيد من أصوات الكرد انتخابيا، بل لبناء علاقات أعمق تعطي لتركيا مساحة أكبر بكثير للعمل السياسي والاقتصادي في العراق من خلال إقليم كردستان والقادة الكرد.

كان ذلك الانفتاح يحصل وفي الخلفية تظهر من بعيد رؤية الرئيس التركي الأسبق توركوت أوزال الذي كان قد اقترح في تسعينيات القرن الماضي ضم إقليم كردستان إلى تركيا ضمن نظام فيدرالي أو كونفدرالي. ففي أواخر تموز يوليو 1992، كما يقول مسعود بارزاني، وأثناء توجهه إلى أمريكا زار إسطنبول والتقى بالرئيس التركي: «أوزال أشار إلى نقطة مهمة للغاية، وقال إنه تحدث بصددها مع إمام جلال أيضاً.. وقال عند زيارتكم أمريكا اسألوا الأمريكان عن رأيهم حول الاتفاق مع تركيا لضم كردستان العراق إلى تركيا ضمن نظام فيدرالي أو كونفدرالي، لأن تركيا تعرضت إلى ظلم كبير في السابق عند سلخ ولاية الموصل منها».

على أثر التطورات في الداخل التركي وإعلانات السلام غير المسبوقة وخطابات الإخوة الكردية التركية، ومع تزايد النفوذ التركي في كردستان من خلال آلاف الشركات العاملة في الإقليم والتي برزت في كل القطاعات واستحوذت على حصة الأسد من العقود خاصة في قطاع البناء والتشييد، كان من البديهي أن تسمع في الأوساط السياسية الكردية ولدى طبقة التجار والمستثمرين والمقاولين بل وحتى النخب الثقافية تأييدا لفكرة التقارب مع تركيا بل والاندماج معها اقتصاديا واجتماعيا والبناء على ذلك سياسيا.

ذلك التوجه حصل في ظل تحولات سياسية لافتة شهدتها تركيا التي انفتحت على العالم كليّا عبر سياسة (صفر مشكلات) وعبر سعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوربي، ومع قفزات البناء التي حققتها في ظل استقرار أمني وتطور اقتصادي ومعدلات نمو كبيرة فرضت نفسها كدولة قوية، فضلا عن تخلي القيادة التركية عن تعصبها القومي والانفتاح على فكرة منح بعض الحقوق الثقافية للكرد والتعامل معهم كمواطنين وليس أعداء، ومغادرة تركيا لفترة الانقلابات وحكم العسكر مع ترسخ ديمقراطيتها.

الانفتاح الكردي التركي، المدفوع بصفقات النفط التي رفعت من وتيرة الإعمار في إقليم كردستان، شق طريقه للشارع الكردي الذي بدأ يتقبل فكرة الاقتراب بل والاندماج مع تركيا، وباتت الثقافة التركية تغزو الإقليم ليس من خلال الشركات بما أنجزته من مشروعات (طرق حديثة ومجسرات ومولات وفنادق وأبراج سكنية) تحاكي مشروعات التركية وما سوقته من منتجات استهلاكية بل أيضا من خلال الثقافة والموسيقى والمسلسلات التركية.

في ذات الوقت كان الشارع الكردي يجد صعوبة في العودة والاندماج مع الآخر في العراق الجديد، وكان حديث الانفصال حاضرا "لا شيء يجمعنا، الثقافة واللغة مختلفة بل وحتى طبيعة الأرض والجغرافية. الانفتاح المجتمعي والتقدم والتطور العمراني هنا، والانغلاق والصراعات وسوء الإدارة وانهيار البنى التحتية والاقتصادية هناك".

داعش وانقلاب التوجهات

لكـن ذلك التوجـه الذي تم تغذيته طوال سـنوات انقلـب حيـن غزا تنظيـم داعش في حزيـران 2014 مناطـق واسـعة فـي العراق وسـيطر خـلال مدة قصيـرة علـى محافظتي نينـوى والأنبـار ، وتقدم سريعا باتجاه مناطق تخضع للإدارة الأمنية لإقليم كردسـتان ففـرض سـيطرته علـى سـنجار وسـهل نينوى وبدأ بتهديد أربيل ودهوك.

فـي تلك الفترة الصعبة تخلت تركيا عن الكرد، ولم تبد القيادة التركية اسـتعدادا لحفظ أمن "حليفتها كردسـتان" وتقديـم الدعـم العسـكري للكرد في مواجهـة مقاتلـي تنظيـم داعـش. وفـي الخلفية كانت تركيا قد فتحـت حدودها للمقاتلين الأجانب مـن كل العالم للانضمام إلـى التنظيم في العراق وسـوريا، بـل إن تركيا كانت تأمـل أن يقضي داعش علـى الإدارة الذاتية الكرديـة التي كانت قد أعلنت حديثـا في شـمال شـرق سـوريا. ما شـكل صدمة للنخب السياسية كما الشعب الكردي.

شـكل الموقـف التركـي ذاك أول أجـراس القلـق الكـردي مـن إمكانـات التوجـه بعيـدا عـن العراق الـذي يحظون فيه بضمانة دسـتورية عبر فيدرالية وحقوق مواطنة وبحضور سياسـي قوي يصل إلى الشراكة في القرار.

كمـا أن تراجـع أسـعار النفط في السـوق العالمية وفشـل خطط زيادة إنتاج نفـط الإقليم إلى مليون برميل، وظهور عجز كبير في تأمين الحاجات المالية للإقليـم وإدامـة مشـاريعه بـل وحتى فـي صرف رواتب موظفيه، كلها عوامل ساهمت بدورها في تغيير الرؤى الكردية (تركيا لا يمكن أن تكون صديقا أو سندا اقتصاديا أو راعية أمنية، وبديلا عن الوضع الدستوري في العراق).

لنرى كيف سيتمكنون من بيع النفط. الصمامات عندنا. سيتوقف العمل بمجرد أن نغلقها..

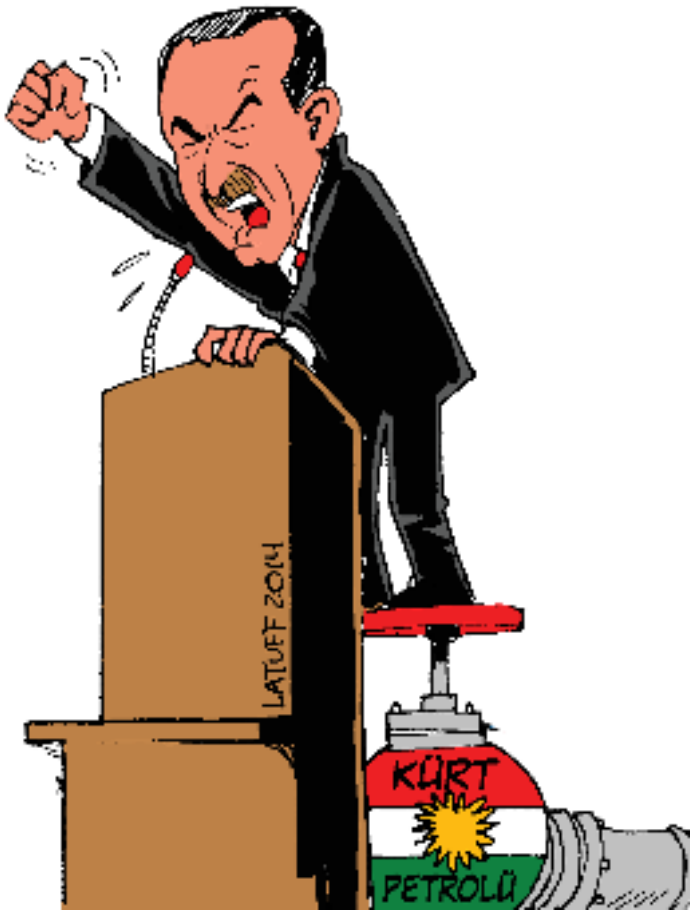

لاحقـا بات من الواضح للمواطـن الكردي، أن تركيا ليسـت خيـارا صحيحا، فقـد تراجعـت الديمقراطية هنـاك وانحسـرت الحريـات، وتعثـر الاقتصـاد وانخفضـت معـدلات النمـو القوي، وتخلـت تركيا عـن حلم الانضمام إلـى الاتحاد الأوربـي، وانهارت عملية السلام مع كرد تركيا في العام 2015 وعاد الخطاب القومـي التركي المتعصب بقوة وتحالف الرئيس التركي مع حزب الحركة القومية (المعادي لحقوق الكرد) لضمان البقاء في السـلطة، وعادت سياسـة إغـلاق الأحـزاب الكردية وملء السـجون بالمعارضين السياسيين و حتى طرد الفائزين منهم في الانتخابات من مواقع المسـؤولية وزجهم في المعتقلات بتهم الإرهاب.

وخـارج الحـدود التركيـة بدأت أنقرة بشـن هجمات واسـعة ضـد الكرد في سـوريا وصولا إلـى احتلال عفرين ورأس العين وبلدات كردية أخرى وتهجير نحو نصـف مليون كـردي من مناطقهم لضـرب الإدارة الكرديـة الذاتيـة هنـاك، ومعهـا باتـت كل القوى الكرديـة متخوفـة من سياسـات الطبقـة الحاكمة والأحـزاب الفاعلـة فـي تركيـا. وكبـرت المخـاوف الكرديـة مع عودة التهديدات التركية لليونان، ومع التدخـل في ليبيـا، ودعم أذربيجان فـي حربها ضد الأرمـن، ومع توسـع خطط التمدد العسـكري في شمال العراق .

وفـي أيلـول سـبتمبر 2017 انقلـب الموقـف من تركيـا بشـكل كامـل، بعـد أن توعدت أنقـرة قيادة إقليم كردسـتان بفعل كل شـيء لإفشال استفتاء الانفصـال عن العـراق. حينها هـدد الرئيس التركي رجـب طيـب أردوغـان بإغـلاق الحـدود البريـة مع الإقليـم ووقـف الصـادرات النفطيـة لكردسـتان العـراق لخنق الإقليـم اقتصاديا، وقال "لنرى كيف سـيتمكنون مـن بيـع النفـط. الصمامـات عندنـا. سـيتوقف العمـل بمجـرد أن نغلقهـا.. سـنتخذ كل الإجـراءات اللازمـة علـى الأصعدة السياسـية والاقتصادية والأمنية. لن تكون هناك تسوية".

العودة إلى العمق العراقي

وساهم في تغيير موقف الكرد من البحث عن بديل يشـكل عمقهـا السياسـي والأمنـي والاقتصادي غير العراق، الرسـائل الخطيرة التي حملتها محاولة روسـيا السـيطرة على أوكرانيـا بالقوة العسـكرية وضـم مناطـق واسـعة منهـا بعـد سـنوات مـن ضـم منطقـة القـرم على الرغـم مـن ان العلاقات التاريخية بين الشـعبين، فاللجـوء إلى القوة لفرض الأمر الواقع من قبـل الدول القوية على الدول أو الأقاليـم الضعيفة في عالـم متصارع لا توجد قوة واحـدة ضابطة له، وصمـت المجتمع الدولي حيال ذلك وعدم قيامه بأي تحرك جدي، أثار قلق القادة السياسيين والنخب الكردية.

كمـا كان للحرب التي شـنتها أذربيجان ضـد أرمينيا لاسـتعادة منطقة ناغورنـي كارباخ، ونجاحها في ذلك بعد عقدين من سيطرة أرمينيا على المنطقة التـي تعدّهـا تاريخيـا أراضيهـا ويقطن فيـه غالبية أرمينية، على الرغم من كون المنطقة وفق القانون الدولي تتبع أذربيجان.

يضـاف إلـى ذلـك فشـل محاولـة انفصـال إقليم كاتالونيا عن إسـبانيا. فبعد مـدة وجيزة، من إعلان الحكومـة المحليـة لإقليـم كاتالونيـا الاسـتقلال بشـكل منفرد عقب اسـتفتاء الانفصال الذي نضم في أكتوبر تشـرين الأول 2017 ، تحركت الحكومة الإسبانية بقوة وقامت بفرض الحكم المباشر على الإقليـم وإصدار قـرارات بتوقيف أعضـاء الحكومة المحلية، بمـن فيهم "كارلـوس بوجديمون" رئيس الإقليم.

إلـى جانب اعتـراف الـدول الأوروبيـة الكبيرة بحق المغـرب في ضـم الصحراء الغربيـة ودعمها لخطة الحكـم الذاتـي تحـت السـيادة المغربيـة، معتبرةَ ذلـك الأمر الأكثـر "واقعية ومصداقيـة" لحل نزاع طويـل يمتد لعقود على وقع مطالب الصحراويين بالاستقلال والتي قادتها "الجبهة الشعبية لتحرير السـاقية الحمـراء ووادي الذهـب" أو مـا يعرف بـ "جبهة البوليساريو".

تلـك الوقائـع أثـارت مخـاوف الكـرد وأوضحـت أن المكونـات الصغيـرة غيـر المعتـرف بحقوقهـا دسـتوريا، وفـي مناطق تشـهد صراعـات إقليمية ومصالـح دوليـة متداخلـة، من السـهل ان أن تقع ضحيـة تسـويات إقليميـة أو دوليـة بعيـدة عـن حسـابات حقـوق الشـعوب وإراداتهـا. وإن أقاليم ضمن سـيادة دول قد تخسر حتى وضعها كأقاليم بـإدارات ذاتية مسـتقلة أو شـبه مسـتقلة، إذا لم تحسـن التحـرك، وإن الأمـر في ظل نظـام عالمي متعدد الأقطاب يمكن ان أن يصل إلى تهديد دول كبيرة بابتلاع دول أصغر.

كمـا أن تجربة داعش وتقدمـه باتجاه أراضي إقليم كردسـتان وسـيطرته علـى سـنجار وسـهل نينوى

التي كانت تخضع للسلطة الأمنية والعسكرية للإقليم وتهديده لأربيل نفسها، كشف عن خلل في استراتيجية العمل، تصل إلى حد تهديد الأمن القومي الكردي، وأبرزت عن حجم المخاطر التي يمكن أن تطال الكرد بإقليم جغرافيته المغلقة والمحاطة بالأعداء تجعل من السهل استهدافه، وذات الأمر يكاد ينطبق على عمليات التوغل التركي التي تزداد عمقا وكثافة في أراضي كردستان ووصلت إلى بناء أكثر من 40 قاعدة ومركز مراقبة أمني بأعماق تصل أحيانا إلى 40 كلم محولة تلك المساحات الواسعة إلى مناطق عسكرية وأمنية خاضعة لتركيا وتخلو من الحياة، وهو تهديد لا يمكن للكرد مواجهته مستقبلا بعيدا عن الدولة العراقية.

وكان رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني قد كرر في أكثر من تصريح خلال العامين الأخيرين، بأن بغداد تمثل "العمق الاستراتيجي للإقليم"، وقال إن جميع القادة في الإقليم والشعب الكردي ينظرون إلى بغداد بأنها عمقهم الاستراتيجي.

وربما في انعكاس لهذا التحول، قدم الحزب الديمقراطي الكردستاني لانتخابات 10 تشرين الأول أكتوبر 2021 مرشحين عرب من عدة محافظات عراقية فاز بعضهم بمقاعد في البرلمان العراقي، وعن ذلك تحدث سكرتير المكتب السياسي للحزب فاضل ميراني عن "أهمية العمق الاستراتيجي العراقي بالنسبة لهم". وكان ميراني قد شدد أيضا ردا على سؤال بشأن الهجمات التركية على كردستان على أهمية "عدم ترك الإقليم لوحده دون عمقه العراقي والعربي والدولي".

رؤية جديدة.. حضور قوي في بغداد

بعد نحو عقد من الزمن، على انتشار القناعة الراسخة التي كانت تقول بأن "حكومة ضعيفة في بغداد أفضل للكرد" لدى الطبقة السياسية والنخب الكردية، صار بالإمكان التقاط العديد من إشارات حصول تحول في تلك القناعة. ووجد هناك من يفكر أن عراقًا قويًا مستقرًا مستندًا على بناء دستوري متين وحقوق مُقر ومعمول بها، ربما يكون أفضل ضامن لتقدم كردستان ومنع أي تهديد وجودي أو خطر أمني مستقبلي عليها.

هناك اليوم رغبة كردية عميقة، في حل المشاكل

القانونية والدستورية العالقة مع الحكومة الاتحادية في بغداد وتجنب التصعيد، وهناك استعداد للذهاب بعيدا باتفاقيات وتسويات وتفاهمات (مستندة على الدستور وبضمانة دولية) كانت حتى قبل فترة مرفوضة من الكرد وليست محل نقاش.

يريد القادة الكرد من الجيل الجديد، الانخراط بمستوى أعلى في صنع السياسة العراقية ويأملون المساهمة في إطلاق مبادرات لحل المشاكل العراقية وحل المشاكل داخل البيت الشيعي نفسه

يرغب الكرد اليوم باستعادة دورهم ليس في تشكيل الحكومات العراقية فحسب بل المشاركة القوية والفاعلة فيها، ويبحث الحزب الديمقراطي الكردستاني وهو أكبر الأحزاب الكردية، عن تقوية وجوده في بغداد، ويرغب بإلحاح في الفوز بمنصب رئيس الجمهورية، وهو أعلى منصبًا يمكن أن يحظى به الكرد في ظل النظام التوافقي الحالي، بعد أن كان لسنوات يعدّه منصبا بروتوكوليا غير مهم.

ويريد القادة الكرد من الجيل الجديد، على الرغم من معوقات اللغة والثقافة، الانخراط بمستوى أعلى في صنع السياسة العراقية ويأملون المساهمة في إطلاق مبادرات لحل المشاكل العراقية وحل المشاكل داخل البيت الشيعي نفسه، لكن ذلك سيتطلب ربما سنوات من العمل، فذلك الدور لم يعد متاحا نتيجة تراجع تأثيرهم السياسي والقيادي في بغداد خلال السنوات العشر الماضية ما اضعف أضعف قدرتهم على التحرك، خاصة مع رحيل جلال طالباني وانزواء مسعود بارزاني واكتفائه بقيادة حزبه.

ما بعد تجربة استفتاء 2017 والأحداث الإقليمية والدولية السابقة واللاحقة، تشكلت ما يمكنه اعتباره رؤية جديدة لدى الكرد بناءً على قناعة أن الوضع الدستوري القائم في العراق هو الضامن الأفضل وربما الوحيد لإدامة واستقرار وتنمية إقليم كردستان. ومن هنا يردد بعض القادة الكرد أن بغداد هي العمق الاستراتيجي لإقليم كردستان، وإن البناء الدستوري القائم وتمتين العلاقة مع الشركاء العراقيين والحضور القوي في الحكومة الاتحادية هي الأرضية الأفضل لبناء واستقرار كردستان.

مع حقيقة أن الوضع الدستوري للكرد في العراق، هو الوحيد الذي تحقق في الدول التي يعيش فيها الكرد بالمنطقة، وقد جرى ذلك في إطار الدولة العراقية وبمشاركة القادة العراقيين أنفسهم وبحضور كردي قوي.

كما أن الوجود الكردي في العراق عبر إقليم كردستان الدستوري، القوي اقتصاديا والمستقر أمنيا والمتنوع ثقافيا والمحتضن لمختلف المكونات والمنفتح على العالم الخارجي، ضمان لبقية المكونات العراقية من إبقاء العراق بما يملكه من تعددية بعيدا عن أي محاولة للتفرد بالحكم أو حكومة مركزية تقاد من طرف واحد وتفرض إرادتها على الآخرين وتعيد مرحلة الدكتاتوريات.

الرؤية الكردية تشدد اليوم على أن الوضع الدستوري القائم هو الأساس في حفظ الإقليم واستمراره أمام الأعاصير السياسية ولذلك يبدي الكرد مخاوفهم من أي تعديلات دستورية جوهرية فذلك قد يحمل مشكلات كبيرة لهم مستقبلا، ويريدون أن يتجنبوا محاولات تغيير النظام التوافقي مع انفتاحهم على أي تعديلات تنهي حالة التحاصص التي تفتح الباب أمام انتشار الفساد وعدم المحاسبة.

بين مجلس الامن الوطني ومستشارية الامن القومي
من يصنع الامن ويضع الاستراتيجيات في العراق؟

صفاء الشيخ:

نائب مستشار الأمن القومي السابق

"لا يتعلق الأمن الوطني بالجانب العسكري فقط وإنما له جوانب اقتصادية وثقافية"

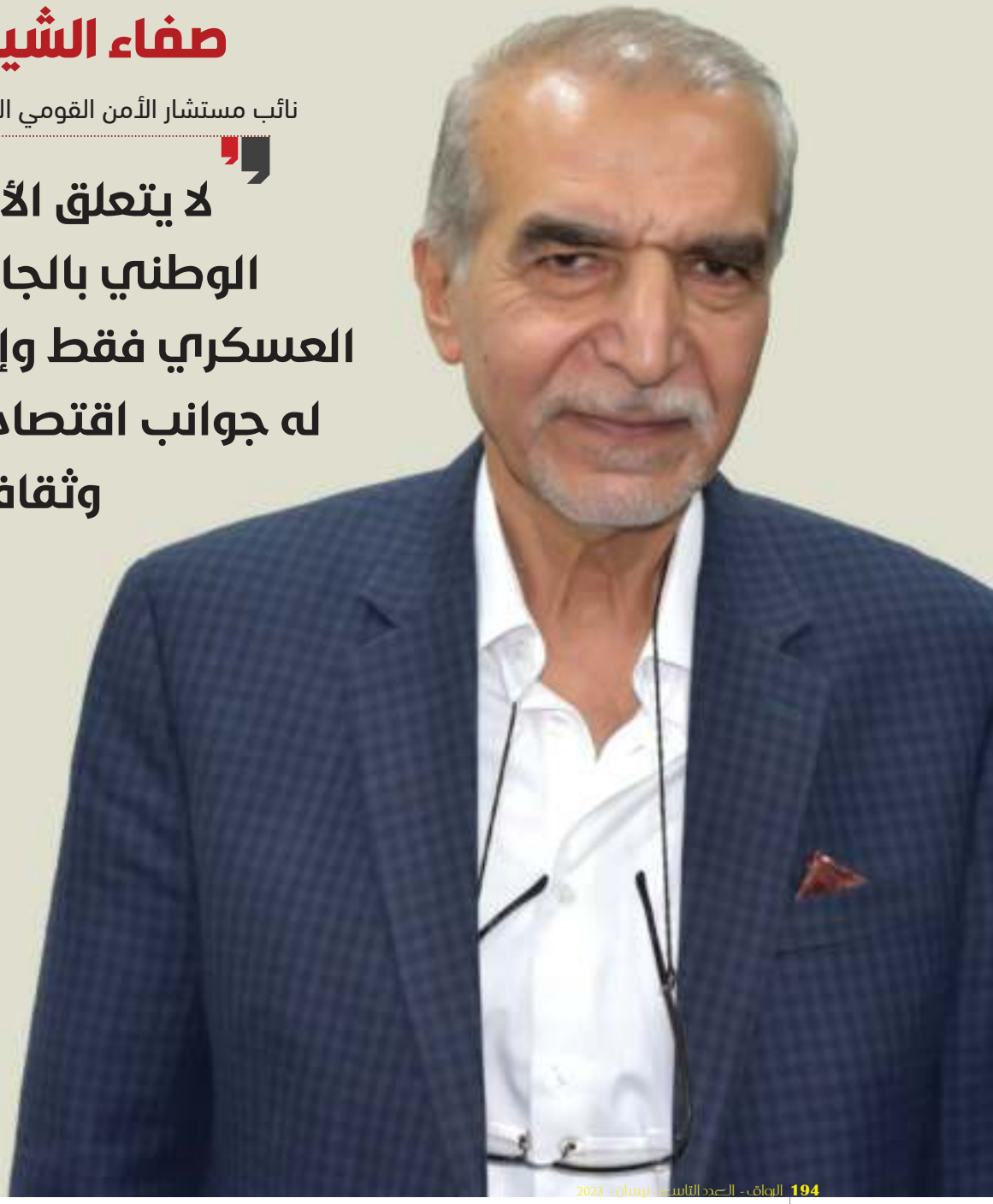

> قمنا بفتح أقسام للدراسات العليا في تخصصات لها علاقة بالأمن الوطني، مثل تخصص الحرب النفسية، وتخصص الأمن السيبراني

حاوره عدنان العميري

هنالك تداخل واضح لدى الباحثين بين مصطلحي الأمن الوطني والأمن القومي، إذ ذهب عدد من الباحثين إلى عدم التفريق بينهما بينما ذهب عدد آخر إلى التفريق بينهما، وبعيدا عن الخلفيات التاريخية لنشوء مصطلح الأمن القومي لا اعتقد أعتقد أن هنالك من المبررات ما يكفي للتفريق بينهما خصوصاً من الناحية الوظيفية، فكلا المصطلحين يذهبان إلى ضرورة بناء رؤية استراتيجية لأمن الدولة على المستوى الداخلي والخارجي، بإبعاده المختلفة، البعد السياسي بشقيه الداخلي والخارجي، والبعد الاقتصادي، والبعد العسكري، والبعد الاجتماعي، والبعد القيمي، والبعد البيئي، والبعد الجيوبولوتيكي.

بعد 2003 استخدم العراق أول الأمر مصطلح الأمن القومي، إذ صدر عن المدير الإداري لسلطة الائتلاف الامر الأمر رقم 68 لسنة (2004) الخاص بإنشاء اللجنة الوزارية للأمن القومي، إلا أن المشرع العراقي اعتمد مصطلح الأمن الوطني في دستور جمهورية العراق لسنة 2005 في المادة (110) منه إذ جعل من الاختصاصات الحصرية للسلطات الاتحادية وضع سياسة الأمن الوطني وتنفيذها.

وجريا على ذات السياق الذي اعتمده المركز في كل عدد من أعداده السابقة أن يعقد لقاءً حوارياً مع شخصية مهمة وذات اختصاص واشتغال بموضوع العدد، وبما أن هذا العدد مخصص للأمن الوطني للعراق، لذا وقع الاختيار على نائب مستشار الأمن القومي السابق السيد (صفاء الشيخ)، تركز الحديث عن واقع وتحديات الأمن الوطني في العراق، ومن خلال الأسئلة التي تم طرحها خلال اللقاء.

الصراع السياسي يعيق تشكل وحدة وإرادة وطنية داخلية تجاه القضايا الخارجية

مـا مفهوم الأمـن الوطني بالنسـبة لأي دولة في العالم؟

تعـد الولايات المتحدة أول من قام بتعريف الأمن الوطني بشـكل واضح وعبر تشـريع قانوني، وذلك بعد الحرب العالمية الثانية. وقد تغير مفهوم الأمن الوطني خلال العقود الماضية، ولكن بشـكل عام، يمكـن القـول إن الأمن الوطني، هـو وصف لقدرة الدولة على حماية أرواح وممتلكات شعبها، وحفظ سـيادتها وسلامة أراضيها. ومما تجدر الإشارة إليه أن الأمن الوطني لا يتعلق فقط بالجانب العسكري وإنما له جوانب اقتصادية وثقافية، إذ إن من جملة أهدافـه المحافظة علـى القيم الثقافية للشـعب التي هي أساس تماسك ووحدة الدولة، وبناءً على ذلك، يعد مفهوم الأمن الوطني مفهوماً واسـعاً ولا ينحصر في مجال واحد.

هل لدى العراق استراتيجية للأمن الوطني؟

إن أول اسـتراتيجية وضعـت للأمـن الوطنـي فـي العـراق كانت فـي عـام 2005، وثاني اسـتراتيجية للأمـن الوطنـي العراقي وضعت في عـام 2007، والاسـتراتيجية الثالثـة كانـت فـي عـام 2015 ولا زالـت قائمـة حتـى الآن. ونعمل حالياً على صياغة استراتيجية جديدة للأمن الوطني العراقي، وسيتم تطبيقها بعد إقرارها من قبل الجهات المعنية.

مَن يضع استراتيجية الأمن الوطني في العراق؟

إن الطريقة التي يتم بواسـطتها وضع اسـتراتيجية الأمـن الوطني العراقي متقدمة جداً ولا يوجد لها مثيل في الدول المجاورة. ويتمثل دور مستشـارية الأمـن الوطنـي في تسـهيل إعـداد الاسـتراتيجية أمـا كتابـة وصياغـة الاسـتراتيجية، فتشـترك فيـه الـوزارات السـيادية بالإضافة إلى الـوزارات الأخرى ومنظمـات المجتمع المدني، وهنالك فريق يعمل على جمـع الآراء والتصورات التي تأتي من مختلف القطاعات ومن ثم وضعها في سـياق العمل على الاستراتيجية، بمعنى أن استراتيجية الأمن الوطني تعتمـد علـى آراء ووجهـات نظـر مختلف الـوزارات والقطاعـات. وفيمـا يتعلق بالتنفيذ، تشـترك عدة وزارات في تنفيذ استراتيجية الأمن الوطني، فعلى سـبيل المثال، محاربة الإرهاب تتطلب جهود وزارة الدفـاع ووزارة الداخليـة إلـى جانـب وزارة التربيـة والتعليم التي أيضا لها دوراً كبيراً يتمثل في محاربة الفكر المتطرف.

منـذ عـام 2005 ولغاية اليوم، هـل يتم اعتماد استراتيجية الأمن الوطني في عمل مؤسسات الدولة بدءاً من وضع المنهاج الوزاري؟

تكمن أهمية هذا السؤال في تسليطه الضوء على مدى تطبيق اسـتراتيجية الأمـن الوطني التي يتم وضعهـا، وحقيقـةٍ نحـن نعانـي في مسـألة تنفيذ الاستراتيجية لعدة أسباب:

• عدم وجود قانون يلزم الحكومة بوضع استراتيجية أمن وطني في توقيت محدد كما هو موجود لدى الولايـات المتحدة التي لديها قانون يلزم الحكومة بتقديم استراتيجية أمن وطني في كل عام.

• إن مجلـس النـواب لا يعتبـر اسـتراتيجية الأمـن الوطنـي وثيقـة في غايـة الأهميـة لمراقبـة أداء الحكومـة لكونها تقـع ضمن أهم مسـؤوليات أي

حكومة.

• يعتمد تطبيق استراتيجية الأمن الوطني على مدى قوة رئيس الوزراء، وكما نعلم أن كل الحكومات التوافقية تنتج رؤساء وزراء ضعفاء بمعنى أن كل الأحزاب تكون مشتركة في الحكومة، ومن ثم فإنه من الصعوبة بمكان اتخاذ القرارات دون موافقة الأحزاب ذات الأجندة المختلفة.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن استراتيجية الأمن الوطني التي وضعت في حكومة الدكتور حيدر العبادي وأقرت من قبل مجلس الوزراء في عام 2016، تعد أول استراتيجية أمن وطني تقر على مستوى مجلس الوزراء وليس مجلس الأمن الوطني، كما أنها كانت تتمتع بقوة إلزامية أكثر من الاستراتيجيات التي سبقتها. وفي حينها كان هناك أمر ديواني بمتابعة مدى تطبيق الاستراتيجية عبر لجنة تتكون من عدة شخصيات من وزارات مختلفة، وبإشراف مستشارية الأمن الوطني أيضاً.

ولا شك في أن الظروف السياسية والاقتصادية التي يمر بها البلد تلقي بظلالها على عملية تنفيذ استراتيجية الأمن الوطني لدينا، هذا من جانب، ومن جانب آخر، نحن في العادة لدينا مشاكل في آليات التنفيذ، إذ إننا نكتب جيداً، ونُنظر بشكل ممتاز، ونمتلك إحصائيات جيدة، ولكن نتلكأ في الجانب العملي. ولذلك الإنجاز الذي حققناه على مستوى تنفيذ استراتيجيات الأمن الوطني لم يكن متقدماً. ومؤخراً صار لدينا بعض الأدوات التي يمكن أن ننفذ بواسطتها استراتيجياتنا بشكل مرض، ولكن رغم السلبيات التي أشرنا إليها، يعد أداء الوزارات والمؤسسات الأمنية، هو الأفضل مقارنة بأداء مؤسسات الدولة الأخرى.

ما الفرق بين مجلس الأمن الوطني ومستشارية الأمن القومي؟

يمكن تشبيه مجلس الأمن الوطني بمجلس وزراء مصغر، يتكون من الوزارات السيادية ويرأسه رئيس الوزراء وفي عضويته كل من وزير الدفاع، ووزير الداخلية، ووزير الأمن الوطني، ووزير المالية، ووزير الخارجية، ووزير العدل، ورئيس جهاز المخابرات، ورئيس هيئة الحشد الشعبي. ويمكن استضافة جهات أخرى فيه. أما مستشارية الأمن الوطني، فدورها مشابه لدور الأمانة العامة لمجلس الوزراء، إذ تقوم بتهيئة الدراسات والتنسيق ما بين الوزارات التي لها عضوية في المجلس.

> **ليس لدينا حتى الآن قانون يلزم الحكومة بوضع استراتيجية للأمن الوطني في توقيت معين**

هل توجد معايير في استراتيجية الأمن الوطني يتم على أساسها تحديد من هو العدو ومن هو الصديق على المستوى الخارجي تحديداً؟

في السياسة وكما هو معروف لا يوجد صديق دائم أو عدو دائم، وبناءً على ذلك، نتجنب عند وضع استراتيجية الأمن الوطني التعبير عن الصديق أو العدو بشكل صريح وإنما تتم الإشارة إلى الخلافات التي لدينا مع الدول، والناتجة عن التنافس أو تقاطع المصالح أو حتى ضعف الحكومة الذي يشجع دول العالم على التدخل في شؤوننا الداخلية. فعلى سبيل المثال، كانت هناك مواقف متباينة من قبل الدول المجاورة تجاه العراق في مرحلة التحول الديمقراطي بعد سنة 2003، وبعض هذه الدول كان لها موقف سلبي من التغيير، مما تسبب بنشوء خلافات تم أخذها بعين الاعتبار عند وضع استراتيجية الأمن الوطني في حينها.

هل يتم تشخيص الدول في استراتيجية الأمن الوطني وآليات التعامل معها بما يضمن مصلحة البلد؟

في كل استراتيجيات الأمن الوطني السابقة، تم تشخيص المنظمات الإرهابية فقط أما التهديدات الأخرى والمباشرة، نشير إليها بتعبير «التدخل الأجنبي» أو «التهديد العابر للحدود» دون ذكر الحكومات أو الدول التي يجيء منها ما يهدد أمننا الوطني.

هل منظمات المجتمع المدني التي أشرتم إليها أثناء حديثكم عن صياغة الاستراتيجية تعبر عن المجتمع وطموحاته وآماله، وما يريده فعلاً كأمن فردي وأمن جماعي في الدولة العراقية؟

إن المجتمع المدني الذي لدينا ضعيف، فكما تعلمون لم يكن لدينا مجتمع مدني قبل سنة 2003، ومن ثم فإنه يعد حديث نسبياً وفي طور النشوء. وفيما يتعلق بسؤالكم، بالتأكيد لدينا اتصالات مع مختلف النقابات والجامعات والأكاديميين والمرجعية الدينية في النجف بوصفها مؤسسة دينية.

فيما يتعلق بالصراع السياسي داخل العراق بين الأحزاب والكتل السياسية هل أثره تنفيذياً أم سياسياً على بناء استراتيجية الأمن الوطني؟

لا شك في أن الصراع السياسي يعيق تشكل وحدة وإرادة وطنية داخلية تجاه القضايا الخارجية، وتكمن خطورة ذلك الأمر بالنسبة للأمن الوطني في أن استراتيجية الأمن الوطني، هي في الأساس استراتيجية موجهة نحو الخارج كما في السياسة الخارجية؛ لأنها تتعلق بالمتغيرات والضغوطات الدولية فضلاً عن مصالح البلد في الخارج، وعليه نجد هناك قضايا ذات أهمية استراتيجية للعراق عليها صراع سياسي يعيق التعامل معها أو البت فيها.

كيف تتعامل استراتيجية الأمن الوطني مع الصراعات السياسية التي تكبل الدولة في التعامل مع الأخطار؟ وهل تتجنبون الحديث عن القضايا الخلافية؟

إذا أطلعنا على استراتيجية الأمن الوطني لعام 2015، سنجد فيها مستوى عالياً من الصراحة فيما يخص التطرق إلى القضايا الحساسة. إن المشكلة ليست في التعبير عن القضايا الخلافية وإنما المشكلة تكمن في التنفيذ، ففي كل وثيقة استراتيجية توجد مساحة وهامش كبير للتحليل، ومن ثم عرض الحقائق التي في ضوئها يتم تحديد الأهداف والوسائل، على سبيل المثال، انطوت استراتيجية الأمن الوطني لعام 2015 في جانبها التحليلي على نقاط واضحة وصريحة جداً.

فيما يتعلق بالحكومة الاتحادية والإقليم وعلاقتهما بالأمن الوطني، كيف ينبغي أن يتعامل العراق في الاستراتيجية الجديدة مع القصف التركي والإيراني المتكرر لشمال العراق؟ أو بمعنى آخر، كيف يمكن للعراق أن يبني استراتيجية للتعامل مع هذا النوع من التهديد للأمن الوطني؟

عند وضع الاستراتيجية، نتجنب الخوض بشكل واضح وصريح في تفاصيل بعض القضايا التي تكون على مستوى عال من الحساسية بالنسبة للمكونات أو الأطراف السياسية، ولذلك توجد في استراتيجية الأمن الوطني نقاط غامضة لم يتم تفصيلها أو الخوض فيها بشكل صريح، وما أشرتم إليه في سؤالكم يقع ضمن ذلك. جدير بالذكر أن الوثيقة الأهم وهي دستور العراق لعام 2005، نجد فيها أيضاً نقاطاً غامضة ينظر إليها البعض على أنها عيوب وثغرات ينبغي إصلاحها، ولكنها في الحقيقة ليست عيوب وأنما هي أمر واقع أو خلاف تم التعبير عنه بنصوص غامضة ومرنة تجنباً لإثارة الحساسيات حوله، ولكي تستمر الأمور على

> **تم تشخيص الفساد الإداري والمالي في القطاع الأمني بشكل واضح في استراتيجية الأمن الوطني لعام 2015،**

حالها على أمل أن يتم حلها في المستقبل. وهذا الأسلوب تتبعه الكثير من دول العالم، إذ نجد على سبيل المثال، أن دستور كوريا الجنوبية موقفه غامض من القواعد العسكرية الأمريكية، وكذلك اليابان موقفها غامض من القواعد العسكرية الأمريكية في الدستور.

هل توضع استراتيجية الأمن الوطني أولاً، ومن ثم يكتب المنهاج الوزاري ليكون متوافقاً معها؟ أم العكس؟

ليس لدينا حتى الآن قانون يلزم الحكومة بوضع استراتيجية للأمن الوطني في توقيت معين، وهذا بدوره يخلق جدلاً في كل مرحلة من مراحل كتابة الاستراتيجية، والجدل الذي يتكرر دائماً، هل استراتيجية الأمن الوطني تمثل البرنامج الحكومي أم العكس؟ وهذا الجدل لن يتم حسمه إلا بتشريع قانون يلزم المعنيين بالأمن الوطني باتجاه معين. وجرت العادة أن يكون البرنامج الحكومي موجوداً عندما يتم صياغة استراتيجية الأمن الوطني لكي لا يكون فيها اختلاف أو تعارض مع البرنامج الحكومي.

إذا أردنا تقييم أداء الدولة العراقية ما بعد سنة 2003 ولغاية حتى الآن في مجال الأمن الوطني، فهل أداؤها كان ضعيفاً أم متوسطاً أم جيداً؟ وإلى ماذا نحتاج لكي نرفع من كفاءة الأمن الوطني العراقي؟

منذ سنة 2003 واجهتنا تحديات متعددة، ففي المدة (2003-2005) كانت التحديات تتمثل في ردود فعل الأفراد المنتمين لحزب البعث المنحل، وحركات التمرد، والإرهاب. واستطعنا تحقيق تقدم ملحوظ في الأمن بمفهومه الواسع الذي يعني دفع التهديدات القائمة فعلاً، ودرء التهديدات المحتملة، وبناء قاعدة أمنية تمنحنا الأمان في المستقبل. وكذلك مفهومه الضيق الذي يعني أننا لسنا مهددين من قبل دولة خارجية أو أعداء داخليين، ولدينا شعور بالاطمئنان على أطفالنا في المستقبل، وهذا اعتمد على وجود مؤسساتنا الأمنية الرصينة، إذ إن وجود مثل هذه المؤسسات الرصينة يعد جزءاً من الأمن، ولذلك تمكنا من تحقيق الأمن الوطني. وعلى سبيل المثال، نذكر العمليات العسكرية ضد تنظيم داعش الإرهابي في المدة (2014-2018) التي برز فيها التنسيق والتعاون الأمني بين قوى الجيش، والشرطة الاتحادية، والصحوات، والحشد الشعبي، وجهاز مكافحة الإرهاب، والقوى الدولية، في محاربة أقوى عدو في المنطقة، وهذا التنسيق الكبير ومن ثم تحقيق الانتصار على الإرهاب، يعد إنجازاً أمنياً كبيراً بحد ذاته.

فيما يتعلق بالفساد الإداري والمالي، كسرقة مبلغ 2.5 مليار دولار من أموال الدولة هل يدخل ذلك ضمن نطاق اهتمام استراتيجية الأمن الوطني؟ كيف يتعامل مجلس الأمن الوطني عند وضع استراتيجيته مع هذا الملف؟

تم تشخيص الفساد الإداري والمالي في القطاع الأمني بشكل واضح في استراتيجية الأمن الوطني لعام 2015، وبناءً على هذا التشخيص، تم وضع برنامج حكومي عرف «ببرنامج إصلاح القطاع الأمني» وحظي بإعجاب المجتمع الدولي في حينها الذي كان مهتماً جداً في دعمه. وكان الهدف من البرنامج تشخيص المشاكل بطريقة مهنية، ثم وضع الوسائل لحلها، وحدد البرنامج مشاكل القطاع الأمني بأربع عشرة مشكلة.

وتم إقرار البرنامج في مجلس الأمن الوطني وأصبح ورقة شبه ملزمة في كل القطاعات الأمنية، وتم تنفيذه بواسطة مجموعة مكونة من وكلاء الوزارات والأجهزة الأمنية، وبإشراف لجنة مهمتها متابعة وقياس مدى استجابة الوزارات لتنفيذ البرنامج. وجدير بالذكر كانت هناك معارضة تحول دون تنفيذ ما جاء في البرنامج، وهذه المعارضة غير صريحة، بمعنى لا يوجد من يعارضها بشكل علني وأنما هناك من يعيق تنفيذها في الخفاء.

> **في استراتيجية الأمن الوطني توجد ثوابت تحكمها الجغرافية وثوابت تحكمها الظروف الدولية المحيطة**

لدينا وللأسف فساد كبير في كل مؤسسات الدولة، وما يعزز هذا الفساد هو عدم رغبة المؤسسات بأن يكون هناك إشراف أو متابعة من جهات خارجية على عملها، واتضح من خلال عملنا وجود خلل كبير في المنظومة الرقابية التي هي مسؤولة عن مكافحة حالات الفساد الإداري والمالي، فعلى سبيل المثال، يتمثل الخلل في الترهل الوظيفي وتعدد الجهات التي تقوم

بعد سنة 2003، تغير وضع العراق وصار لزاما عليه أن يعتمد رؤية جديدة في الأمن الوطني

بالتدقيق، مما يخلق اتكالية في العمل وضياع للمسؤولية. كل هذه المشاكل درسها برنامج إصلاح القطاع الأمني ووضع توصيات بشأنها.

وفيما يتعلق بالشق الثاني من السؤال، وضعت استراتيجية الأمن الوطني الجديدة الفساد ضمن أولوياتها، ولكن ينبغي علينا معرفة أن استراتيجيات الأمن الوطني بصورة عامة، تتعامل مع الفساد الإداري والمالي على المستوى الاستراتيجي وليس مع جزئيات أو ملفات أو حالات معينة.

أشرتم في حديثكم إلى وجود تداخل بين الأمن الوطني والسياسة الخارجية، ولذلك نجد الكثير من الدول لديها ضمن اللجان البرلمانية لجنة «الأمن والعلاقات الخارجية»، في سياق ذلك، نلاحظ أن بعض الدول تضع تسميات لأمنها القومي، ففي إيران على سبيل المثال، لديهم نظرية «محور المقاومة» أو «نظرية أم القرى»، وفي تركيا لديهم نظرية «العمق الاستراتيجي»، والعراق كان لديه ما يعرف «بالعمق العربي» و»حماة البوابة الشرقية»، وعليه نحن كدولة كان نظامها الأمني محكوماً بعنوان أو نظرية. فما عنواننا الأمني الحالي؟ أو هل يوجد عنوان لأمننا الوطني أم لا يوجد؟

بعد سنة 2003، تغير وضع العراق وصار لزاما عليه أن يعتمد رؤية جديدة في هذا الصدد، ومما تجدر الإشارة إليه أن مفردة الأمن الوطني ولدت نقاشات طويلة في حينها حول هل هو أمن «وطني» أم «قومي»؟ إذ كان تعبير الأمن القومي يثير حفيظة الكرد، لذلك كانوا يفضلون تعبير الأمن الوطني.

وحملت استراتيجية الأمن الوطني لعام 2005 عنوان «العراق أولاً»، وفي استراتيجيتنا الحالية تم التركيز على حسن العلاقة والتعاون مع الدول. نحن لدينا أكثر من رؤية ولكنها لم تتبلور بعد، مثل الرؤية الكردية التي ترى أن الأمن الوطني هو أمن خاص بالعراق فقط وليس له علاقة بأي دولة، وهناك قوى سياسية ترى أن العراق جزء من محور المقاومة الإسلامية، وهناك قوى أخرى ترى أن العراق جزء من الأمة العربية. جميع هذه الرؤى في مرحلة تطور ولم تتبلور بعد، ويمكن القول إن الرؤية الأبرز حالياً هي رؤية العراق كبلد إقليم بحد ذاته.

ما الثوابت التي ستبقى لعقود أو لمديات طويلة في استراتيجية الأمن الوطني العراقي؟ وكيف تم تصور هذه الثوابت؟

> تقليل اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط، وبناء خطوط لتصدير نفطنا تقلل من الاعتماد على مضيق هرمز، تقع ضمن ثوابت استراتيجية الأمن الوطني العراقي

في استراتيجية الأمن الوطني توجد ثوابت تحكمها الجغرافية وثوابت تحكمها الظروف الدولية المحيطة. وإذا أتينا إلى الجغرافية على سبيل المثال، نجد أن تأمين المنفذ البحري المطل على الخليج العربي يعد من ثوابت استراتيجيات الأمن الوطني لدينا، لكونه المنفذ البحري الوحيد لدى العراق. ولا توجد لغاية حتى الآن رؤية وطنية موحدة للتعامل مع هذا الأمر كأن تكون مثلاً، بناء ميناء الفاو الكبير أو الدخول في معاهدات مع الكويت تضمن حقوقنا ومصالحنا البحرية، وعليه نحن في الاستراتيجية نشير إلى أهمية الموضوع دون التطرق إلى الكيفية التي ينبغي التعامل بها معه.

ويشكل اعتماد العراق في اقتصاده على النفط بنسبة كبيرة تحدياً استراتيجياً آخراً، لأن هبوط أسعار النفط تهدد الدولة بأزمات اقتصادية، كما أن اعتماد العراق في تصدير نفطه على مضيق هرمز الذي يعد منطقة مضطربة منذ عقود يشكل تحدياً استراتيجياً مكملاً للأول. وبناءً على ذلك، فإن تقليل اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط، وبناء خطوط لتصدير نفطنا تقلل من الاعتماد على مضيق هرمز، تقع ضمن ثوابت استراتيجية الأمن الوطني العراقي لعقود قادمة.

أين يتم تدريب الأشخاص الذين يعملون في مجال الأمن الوطني؟ وكيف يتم إعدادهم؟

في البداية، لم يكن لدينا مكان لإعداد الأشخاص المختصين في الأمن الوطني، لذلك اعتمدنا في المرحلة الأولى على التعليم الذاتي ونظام الدورات المكثفة سواء داخل البلد أو خارجه مثل الدورات التدريبية التابعة لحلف الناتو وغيرها. وفيما بعد أصبح لدينا جامعة الدفاع الوطني التي يتخرج منها طلاب تخصصاتهم في صميم الأمن الوطني، وقمنا كذلك بفتح أقسام للدراسات العليا في تخصصات لها علاقة بالأمن الوطني، مثل تخصص الحرب النفسية، وتخصص الأمن السيبراني.

إننا نفتخر في مستشارية الأمن الوطني بكوادرنا المتميزة ونسبة الكفاءات التي لدينا مقارنة ببقية مؤسسات الدولة الأخرى، فالمستشارية كانت حريصة ومنذ بدايتها على استقطاب من لديهم المؤهلات العالية.

REWAQ BAGHDAD CENTER

إصدارات دار رواق للنشر والتوزيع

ديناميّات الهوية

نهاية وانبعاث التنوع في الشرق الأوسط

تأليف: سعد سلوم

مركز رواق بغداد للسياسات العامة
REWAQ BAGHDAD

للتواصل عبر
Info@rewaqbaghdad.org
Sarah@rewaqbaghdad.org
0783 577 4081
07835774086

REWAQ BAGHDAD CENTER

إصدارات دار رواق للنشر والتوزيع

REWAQ BAGHDAD CENTER
مركز رواق بغداد

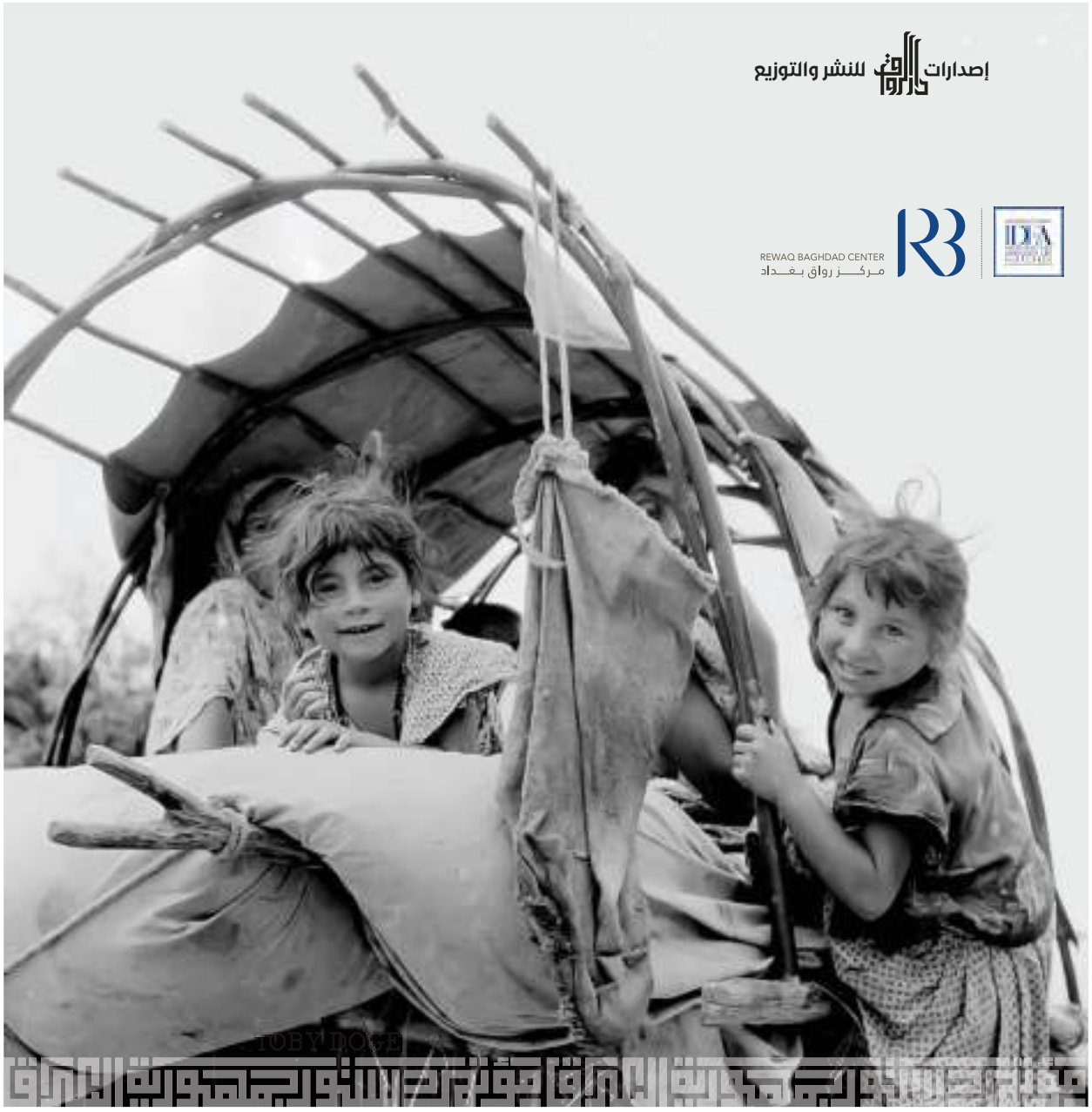

التقييم وبناء رؤيـــة جديدة

مؤتمر دستور جمهورية العراق 2005

مركز رواق بغداد للسياسات العامة
REWAQ BAGHDAD
للتواصل عبر
Info@rewaqbaghdad.org
Sarah@rewaqbaghdad.org
0783 577 4081
07835774086